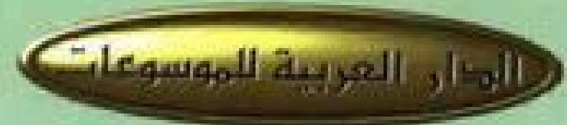
العثمانيون

في شمال الجزيرة العربية

١٣٢٦-١٣٤١هـ/١٩٠٨-١٩٢٣م



مطلق البلوي



العثمانيون
في شمال الجزيرة العربية
١٣٢٦-١٣٤١هـ / ١٩٠٨-١٩٢٣م

تأليف
مطلق البلوي

الدار العربية للموسوعات

الطبعة الأولى

٢٠٠٧م - ١٤٢٧هـ



الدار العربية للموسوعات

الحازمية - ص.ب: ٥١١ - هاتف: ٠٠٩٦١٥/٩٥٢٥٩٤ - فاكس: ٠٠٩٦١٥/٤٥٩٩٨٢

هاتف نقال: ٠٠٩٦١٣/٣٨٨٣٦٣ - ٠٠٩٦١٣/٥٢٥٠٦٦ - بيروت - لبنان

الموقع الإلكتروني: www.arabenchouse.com

البريد الإلكتروني: E-mail: info@arabenchouse.com

مؤسسها ومديرها العام: خالد العاني

إهداء

إلى أهلي «الذين صبروا وعلى ربهم يتوكلون»

أهدي هذا العمل العلمي المتواضع، آملاً أن يكون ثمرة طيبة

من ثمار صبرهم عليَّ طوال فترة الدراسة.

مطلق



بسم الله الرحمن الرحيم

المقدّمة

الحمد لله رب العالمين الذي علّم بالقلم، علّم الإنسان ما لم يعلم، والصلاة والسلام على محمد النبيّ الأميّ، خاتم رسل الله أجمعين، وعلى آله وأصحابه الطاهرين الذين رفع بهم منار الحق، وكانوا خير قدوة في العلم والعمل.

أما بعد،

فإن اختياري لموضوع هذا الكتاب لم يكن بالأمر السهل، إذ توجهتُ للكتابة فيه بعد بحث طويل وتقصٍّ دقيق، ففي أثناء دراستي خلال السنة المنهجية كنت أناقش أساتذتي في قسم الدراسات العليا التاريخية والحضارية حول عدد من المواضيع المقترحة لاختيار أحدها موضوعًا لرسالتي لنيل درجة الماجستير. وقد استقر الرأي - بعد السنة المنهجية - على أن أتناول موضوعًا في العهد العثماني يختص بجزيرة العرب، ويتميز بالأصالة والإضافة إلى المعرفة. وتحقيقًا لهذا الهدف العلمي قمت بزيارة عدد من الجامعات داخل المملكة العربية السعودية وخارجها، وقابلت كثيرًا من الأساتذة حيث عزمت على الإفادة من خبراتهم العلمية.

لقد اطلعت على رسائل جامعية في كل من جامعة أم القرى بمكة المكرمة، وجامعة الملك سعود بالرياض، وكذلك جامعة الإمام محمد بن سعود بالرياض، وزرت مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية،

ثم سافرت إلى القاهرة حيث زرت جامعة القاهرة، وجامعة عين شمس، واطلعت على الرسائل الجامعية فيهما باحثًا عن أي دراسة تتعلق بشبه جزيرة العرب في العهد العثماني. وكنت خلال ذلك على اتصال مستمر بالأستاذ الدكتور المشرف، أستطلع توجيهاته بشأن الموضوع الأنسب لدراستي. وقد استقر الرأي على أن في موضوع: الوجود العثماني في شمال الجزيرة العربية خلال الفترة ١٣٢٦ - ١٣٤١ هـ / ١٩٠٨ - ١٩٢٣ م.

يرجع اختيار هذا الكتاب لعدة أسباب يتعلق بعضها بمنطقة الدراسة وهي شمال الجزيرة العربية، ويتعلق بعضها الآخر بالبعد الزمني لهذه الدراسة.

ففيما يتعلق **بمنطقة** الدراسة وجدت أن رسائل الماجستير والدكتوراه التي تتناول شمال الجزيرة العربية في العهد العثماني شحيحة مقارنة بمناطق شبه الجزيرة العربية الأخرى. فمن خلال مسح الموضوعات التي تناولتها هذه الرسائل الجامعية وجدتها تركز على كل من الحجاز ونجد، ولعل مرد ذلك أهمية المنطقتين بالمقارنة مع مناطق الجزيرة العربية الأخرى، فالحجاز يحتضن الحرمين الشريفين، ووسط نجد يعد مركز الحركة السلفية ومقر الدولة السعودية التي بدأت مراحل تكوينها في عهد الدولة العثمانية. ولذلك انصرف اهتمام الباحثين إلى المنطقتين دون غيرهما، وخاصة منطقة شمالي الجزيرة، وذلك باستثناء عدد من الدراسات اقتصرت على جزء من المنطقة، حيث تناولت إمارة آل رشيد في حائل.

وفيما يتعلق بالبعد الزمني الذي تم اختياره وهو الفترة (١٣٢٦ - ١٣٤١هـ / ١٩٠٨ - ١٩٢٣م) فيمثل أهمية بالغة، ذلك لأن أحداثًا جسامًا كثيرة ومتلاحقة وقعت خلال هذه الفترة، وكان لها تأثير بالغ على منطقة الدراسة، وامتد هذا التأثير ليطال المناطق المجاورة والبعيدة، فخلال هذه الفترة تم خلع السلطان عبد الحميد الثاني، وسيطرت على الحكم في الدولة العثمانية جمعية الاتحاد والترقي التي بدأت تنحرف بالدولة عن مسارها الإسلامي إلى العلمنة، مما أدى في نهاية الأمر إلى إلغاء الخلافة. وخلال هذه الفترة أيضًا اندلعت الحرب العالمية الأولى بين دول الحلفاء وفي مقدمتها: بريطانيا وفرنسا، ودول

الوسط أو المحور وفي مقدمتها ألمانيا والدولة العثمانية، وقد شهدت منطقة الدراسة كثيرًا من معارك هذه الحرب التي ما إن رجحت كفة الحلفاء فيها حتى أخذ المتنفذون والأمراء العرب في الجزيرة العربية يعمل كل منهم لمصلحته، وخاصة آل رشيد في حائل، وآل الشعلان في الجوف، والشريف حسين بن علي في الحجاز، وعبد العزيز بن عبد الرحمن آل سعود في وسط نجد. وكان الشريف حسين الذي أعلن الثورة على العثمانيين بدعم من دول الحلفاء، وعبد العزيز آل سعود الذي حاول توظيف الأحداث من أجل تكوين دولة سعودية أبرز هؤلاء. وقد وقعت بين الشريف حسين والقوات العثمانية خلال فترة الدراسة مواجهات عسكرية كثيرة كانت منطقة الدراسة مسرحًا لمعظمها، كما وقعت مواجهات بين الشريف حسين وعبد العزيز بن عبد الرحمن آل سعود اللذين تنافسا على الاستئثار بالسلطة في الجزيرة العربية.

وليس من شك في أن دراسة علمية من هذا النوع لا بد لها من مصادر أولية توثقها، ومراجع رصينة تدعمها، والحصول على ذلك لم يكن متيسرًا ولا سهلاً إلا ببذل الجهد مع ما يلازمه من مشقة وعناء، فقد زرت مركز الوثائق القومية بالقاهرة حيث أمضيت أيامًا عدة اطلعت خلالها على الوثائق التي تخص المنطقة، إلا أنني لم أعثر على أي وثيقة تتناول أحداث الفترة الزمنية المحددة ببحثي، ودفعني ذلك إلى السفر إلى جمهورية تركيا حيث زرت الأرشيف العثماني في اسطنبول للاطلاع على ما يتعلق ببحثي من وثائقه، ذلك أن الدولة العثمانية كانت توثق كل ما يجري على أراضيها، وكانت أيضًا توثق مكاتبات مسؤوليها، وتحفظ كل ذلك في الأرشيف العثماني التابع لرئاسة الوزراء. وقد علمت من موظفي الأرشيف أنه يضم مائة وخمسين مليون وثيقة تمت فهرسة ثلثها فقط في ستة فهارس، وأما بقية الوثائق فلم تفهرس حتى الآن.

وقد اطلعت في الأرشيف العثماني على عدد من الملفات المتعلقة بالموضوع، وأمضيت شهرًا كاملاً في اسطنبول استطعت خلاله معرفة مضمون تلك الملفات المكتوبة باللغة العثمانية بأحرف عربية، وقد حظيت بمساعدة

عدد من الأساتذة المتخصصين في التاريخ العثماني الذين قابلتهم في الأرشيف، ومنهم الأستاذ الدكتور زكريا كوروشون أستاذ التاريخ الحديث بجامعة مرمرة فله مني الشكر والتقدير، وقد كانت هذه الوثائق موزعة على عدد من الفهارس، وهو الأمر الذي تطلب بذل المزيد من الجهد، حتى تمكنت من الحصول على عدد منها، وهي تنشر هنا لأول مرة. وقد مكنتني زيارة جمهورية تركيا أيضًا من الاطلاع على أوراق الباب العالي BEO، ونظارة الداخلية .DH كما زرت مكتبة الملك فهد الوطنية بالرياض حيث حصلت على عدد من الوثائق، واطلعت على مجموعة وثائق الوكيل المويلحي عن طريق الأخ الفاضل علي الوكيل فله مني فائق الشكر والتحيات.

وزرت أيضًا دارة الملك عبد العزيز للاطلاع على الوثائق العثمانية فيها متتبعًا كل ما يتعلق بدراستي من هذه الوثائق، وحصلت على عدد كبير من الوثائق المهمة ذات العلاقة بالموضوع.

ولمعرفة وجهة نظر الطرف الآخر من طرفي الحرب العالمية الأولى اطلعت على الوثائق البريطانية المنشورة في كتاب الأستاذ نجدة فتحي صفوة: الجزيرة العربية في الوثائق البريطانية، الذي يقع في خمسة مجلدات. ويتعلق بعض هذه الوثائق بدعم بريطانيا للشريف حسين بن علي ودفعه إلى الثورة ضد الدولة العثمانية. واطلعت أيضًا على وثائق فرنسية تتعلق بالموضوع، منشورة في كتاب الملك عبد العزيز سيرته وفترة حكمه في الوثائق الأجنبية.

وتوخيًا للإحاطة بموضوع الدراسة، والتعرف على أهم مصادرها قمت بزيارة مكتبة الحرم المكي الشريف في مكة المكرمة، ومركز دراسات وبحوث المدينة في المدينة المنورة، ومكتبة الأسد في دمشق كما زرت مكتبة الجامعة الأردنية في عمان؛ حيث اطلعت فيها على الرسائل الجامعية ذات العلاقة بالبحث، وقد حصلت على أعداد من (النشرة العربية) التي كانت السلطات البريطانية في القاهرة تصدرها أثناء الحرب العالمية الأولى متضمنة آراء المسؤولين البريطانيين، وأحداث المعارك العسكرية في شمال الجزيرة العربية.

يعتبر كتاب Komisyon: Birinci Dunyo Harbide Turk Harbi. (الأتراك في الحرب العالمية الأولى) الذي أصدرته وزارة الدفاع التركية من أهم مصادر الدراسة، وخاصة أن هذا الكتاب المعتمد على الوثائق العثمانية الموجودة في الأرشيف العسكري ATAFE في أنقرة، تناول المعارك العسكرية بين الدولة العثمانية والحلفاء في كل من الحجاز وعسير واليمن. وقد تم تزويد الكتاب بخرائط عسكرية، ومذكرات بعض القادة العثمانيين العسكريين غير المنشورة باللغة العربية. حيث أستفدت كثيرًا من هذا الكتاب في الفصل الثاني منها.

ويعد مخطوط Alios Musil: Northern Hijaz. (شمال الحجاز) لمؤلفه الرحالة موسيل من المصادر المهمة، وخاصة الفصل الأول منه، حيث تم تناول سكة حديد الحجاز والحاميات العثمانية في الشمال الغربي من الجزيرة العربية، فقد كان هذا الرحالة على صلة وثيقة بالأحداث ومجرياتها إذ كلفته الدولة العثمانية في ربيع الأول من عام ١٣٢٨ هـ / مارس ١٩١٠ م بمعرفة الطرق التي كان الحجاج يسلكونها عند هروبهم من المحجر الصحي في تبوك، كما كلفته بالبحث عن أماكن تكون صالحة للاستيطان قرب سكة الحديد.

ومن المصادر المهمة كتاب Naci Kasif Kiciman: Medine Madfaasi. Yahud Hicaz Bizden Nasil Ayrildi. (الدفاع عن المدينة) الذي ألّفه أحد رجال المخابرات العثمانية في قيادة حملة الحجاز التي كانت مسؤولة عن الدفاع عن المدينة المنورة وشمال الجزيرة وسكة حديد الحجاز، ويمثل هذا الكتاب - الذي لم ينشر بعد - وجهة نظر الدولة العثمانية في الأحداث، وهو موجود في مركز دراسات وبحوث المدينة المنورة.

ومن الكتب أيضًا كتاب ألّفه جمال باشا الصغير بعنوان (كيف جلت القوات العثمانية عن بلاد العرب). وترجع أهمية هذا الكتاب إلى أن مؤلفه كان في خضم الأحداث التي شهدتها المنطقة، قبيل انهيار الدولة العثمانية عسكريًّا، فجمال باشا الصغير خلف جمال باشا الكبير في قيادة الجيش الرابع بعد عودة الأخير إلى اسطنبول، وقد تناول في كتابه وضع القوات العثمانية في

أواخر الحرب في بلاد الشام وشمال الجزيرة العربية والحجاز. ويذكر المؤلف آراءه الخاصة بشأن ما وصلت إليه الدولة من انهيار عسكري.

هناك مصادر ومراجع مهمة أخرى أفادت منها هذه الدراسة بشكل ملحوظ منها كتاب (مذكراتي عن الثورة العربية) لفائز الغصين الذي كان مبعوث الشريف فيصل بن الحسين إلى نوري الشعلان أثناء الحرب العالمية الأولى من أجل دفعه إلى الاشتراك الفعلي مع قوات الحلفاء. وهو مصدر مهم يمثل وجهة نظر الشريف.

وكتاب (ثورة في الصحراء) الذي أعده لورنس. ويتضمن هذا الكتاب آراء لورنس في الحرب، وفيه تحليلات تمثل وجهة نظر الحلفاء، وخاصة بريطانيا، في الحرب، التي هي غير موجودة في المصادر الأخرى.

وكتاب سليمان موسى (الحرب في الحجاز) الذي تناول الحرب في شمال الجزيرة العربية، ودور إمارتي آل رشيد وآل الشعلان فيها.

وهكذا تمكنا من توفير المادة العلمية اللازمة، بعد أن تتبعها في مظانها، وجمع من المصادر والمراجع ما أحاط بموضوع الدراسة، وغطى جزئياتها الكثيرة. ثم عكفت على الكتابة واضعاً أمام عيناي خدمة البحث العلمي دون تأثر بما قيل أو كتب، إذ كانت الحقيقة وحدها هي الهدف الذي ينشده، ويوجه خطواته.

وقد اشتمل الكتاب على مقدمة وتمهيد وثلاثة فصول وخاتمة، وتم في التمهيد وصف جغرافية منطقة الدراسة، وتحديد مفهوم شمال الجزيرة العربية، ومن ثم تناول تاريخ الوجود العثماني هناك.

وتناول الفصل الأول: الحاميات العثمانية في الشمال الغربي من الجزيرة العربية، والوجود العثماني في شمال البحر الأحمر، ومشروع سكة حديد الحجاز وأثره، وإمارة آل رشيد وآل الشعلان ودورهما في الأحداث التي جرت فيها، ثم موقف الدولة العثمانية من الإمارات العربية في المنطقة.

وركز الفصل الثاني على قيام الحرب العالمية الأولى وموقف الدولة

العثمانية منها، وكذلك على الموقف العربي من الدولة العثمانية أثناء الحرب. ثم تناول بالتفصيل سياسة بريطانيا في شمال الجزيرة العربية أثناء الحرب، وما قدمه العرب في المنطقة من مساندة للحلفاء خلالها. ثم تناول هزيمة الدولة العثمانية في الحرب وخروجها من المنطقة، وما تركه ذلك من أثر عليها.

أما الفصل الثالث فقد جاء بعنوان (انتهاء الوجود العثماني)، وتحت هذا العنوان تناول الكتاب الاتفاقيات السرية التي تمت أثناء الحرب العالمية الأولى وأثرها، وانتهاء الحرب، وما أعقب ذلك من مؤتمرات صلح كانت لها نتائج وخيمة على الدولة العثمانية، ومن ذلك التدخل البريطاني المباشر في المشرق العربي العثماني. ثم تناول هذا الفصل الموقف العربي من الوجود العثماني بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى، وتراجع الدولة العثمانية وسقوطها، وهي النهاية التي أسفرت عن تغيير موازين القوى، وكذلك تغيير الخريطة السياسية ليس للمنطقة فحسب، وإنما للمشرق العربي كله.

وقد توصلت إلى كثير من النتائج جاءت مركزة لتغني المطلع عليها عن الخوض في التفاصيل، إلا إذا كان مختصًّا لا يشبع نهمه العلمي إلا معرفة دقائق الأمور.

المؤلف



تمهيد

كان للدولة العثمانية وجود سياسي واضح في شمال شبه الجزيرة العربية، فقد اهتمت الدولة بهذه المنطقة، وحرصت على أمنها، لأنها تعد معبرًا لقوافل الحاج العراقي والشامي والمصري إلى الحرمين الشريفين في الحجاز. تلك القوافل التي كان من أهم واجبات الدولة تأمين وصولها إلى غايتها بسلام، وتأمين عودتها من حيث أتت بسلام أيضًا.

وكان من مظاهر اهتمام الدولة بالمنطقة إنشاء عدد من القلاع العثمانية على طريق قوافل الحاج الشامي، وطريق قوافل الحاج المصري، وشحنها بالجند، وذلك لتأكيد سلطة الدولة ونفوذها في المنطقة، وحماية القوافل من قطاع الطرق، ومن اعتداءات القبائل التي اعتاد بعض رجالها على السلب والنهب وسيلة للحياة، وخاصة في مواسم الحج. وأما طريق قوافل الحاج العراقي فقد أسندت الدولة مهمة الحفاظ عليها إلى إمارة آل رشيد في حائل لمرورها عبر أراضي الإمارة.

ولم تقتصر قوافل الحاج العراقي على حجاج العراق، فقد كان ينضم إليهم حجاج فارس. وكانت هذه القوافل تسلك طريقًا طويلاً عبر الصحراء يسمى (درب زبيدة). ولم يكن طريق هذه القوافل آمنًا إذا ما قورن بطريق قوافل الحاج الشامي وطريق الحاج المصري، ولذلك كان الحجاج العراقيون والفرس يتحولون إلى الشام حيث ينطلقون إلى الأراضي المقدسة من دمشق

عبر طريق قوافل الحاج الشامي.

وقد وجد في المنطقة إضافة إلى إمارة آل رشيد في حائل: إمارة آل الشعلان في الجوف التي كانت تتبع إداريًّا لوالي الشام في دمشق، بينما كانت بقية أجزاء شمال شبه الجزيرة العربية تتبع محافظ المدينة المنورة.

لم يقتصر اهتمام الدولة العثمانية في المنطقة على المحافظة على أمن قوافل الحاج، وإنما ركزت اهتمامها أيضًا على أمن الحجاز، حيث يوجد الحرمان الشريفان اللذان شكلا محور الاهتمام، وحظيا بالرعاية... ولذلك بنت الدولة كثيرًا من القلاع على طول ساحل شمال البحر الأحمر لحماية أمن الساحل لقربه من الأماكن المقدسة في الحجاز، وذلك إضافة إلى القلاع التي بنتها على طريق القوافل.

وازداد النفوذ العثماني في شمال شبه الجزيرة العربية بعد إنشاء سكة حديد الحجاز، وخاصة أن هذه السكة هيأت للمنطقة وضعًا جديدًا لم تألفه من قبل، فقد أصبح الأهالي يشتغلون بوظائف سكة الحديد بما في ذلك حفظ أمنها، وبدأت تظهر المدارس حيث أمنت السلطات المحلية عددًا منها لتعليم الأهالي. ومن الناحية الاقتصادية ساهمت السكة في زيادة المنتجات الواردة من الشام إلى المنطقة، وزيادة منتجات المنطقة الزراعية التي تباع في أسواق الشام. وبعد أن كانت المبادلات التجارية تعتمد على المقايضة، تحولت إلى استعمال النقود بيعًا وشراءً، وأدى هذا الوضع، إضافة إلى إنشاء المدارس لمطالبة الأهالي ببناء مساكن يستقرون فيها، وكانت طلباتهم في هذا الشأن تقدم إلى السلطات العثمانية المحلية، مما يؤكد وجود سلطة الدولة ونفوذها في المنطقة.

وكانت غالبية أهالي شمال شبه الجزيرة العربية من القبائل التي تنتقل من مكان إلى مكان في المنطقة طلبًا للكلأ والماء، وقد دفع شظف العيش بعض هذه القبائل إلى الاعتماد في تأمين احتياجاتها على الغزو، ومهاجمة بعض القرى، وبعض المحطات الواقعة على سكة الحديد، ولذلك كانت الدولة العثمانية تدفع لشيوخ القبائل أموالاً، وتدعمهم معنويًّا مقابل تنفيذ سياستها في

حفظ أمن المنطقة والمحطات والقاطرات التي تنقل أعدادًا كبيرة من الحجاج في موسم الحج، وأعدادًا من زوار الحرمين الشريفين والمسافرين والتجار في معظم أيام السنة.

وقد اقتضت زيادة الحجاج عبر سكة الحديد إنشاء محطات للحجر الصحي منعًا لانتشار الأوبئة، ولم يقتصر الحجر الصحي على مواسم الحج، وإنما كانت بعض محطاته تعمل على مدار العام، مثل محطة تبوك التي تم تزويدها بالأطباء والممرضين والأسرة، وكانت لها أهمية كبيرة في الحفاظ على سلامة الحجاج الصحية، وحالت دون انتشار الأمراض، وخاصة المعدية، بينهم.

والجدير بالذكر أن الدول الأوروبية الطامعة بأملاك الدولة العثمانية كانت تستغل المسألة الصحية، وتتهم الدولة العثمانية بأنها تهمل صحة الحجاج، ولا تكترث بها مما سيؤدي إلى انتشار الأوبئة. فتضخم الأمور كثيرًا بهدف الإساءة إلى دولة الخلافة. أما الحقيقة فهي غير ذلك بدليل رعاية محطة الحجر الصحي في تبوك على النحو الذي سبقت الإشارة إليه.

وشكلت سكة الحديد نقطة تحول في مجال المحافظة على الأمن، وفي تعزيز سلطة الدولة في شمال شبه الجزيرة العربية، فقد أصبح بإمكان السلطات العثمانية إرسال عدد أكبر من الجنود في وقت أقصر، وكانت تبادر إلى ذلك كلما تطلب الأمر. ومن جهة أخرى يسرت السكة على الأهالي سرعة التنقل بين المنطقة وبلاد الشام التي كان ارتباطهم بها قويًّا من الناحية الاقتصادية. وقد كان أهالي المنطقة يكثرون من السفر إلى بلاد الشام والعراق ومصر من أجل العمل، أو للحصول على المؤن، أو لبيع منتجاتهم. وقد أدى هذا الاتصال، وخاصة بالشام إلى نشوء علاقات اجتماعية بين أهالي المنطقة وأهالي البلاد المجاورة، ومن ذلك علاقات المصاهرة. ونظرًا لخضوع كل البلاد المذكورة لسلطة الدولة العثمانية ونفوذها، فقد كانت بعض القبائل في شبه الجزيرة العربية تنتشر في أراضي البلاد المجاورة، مما جعل للقبيلة الواحدة امتدادًا جغرافيًّا داخل المنطقة وخارجها.

ومع كل المنافع التي جلبتها سكة الحديد للدولة العثمانية ولأهالي شمال شبه الجزيرة العربية كانت لها مضار تمثلت في تأثيرها السلبي على الدولة بشكل خاص، فعندما أدركت القوى الأجنبية، وخاصة بريطانيا مدى خطورة السكة على مصالحها، أرسلت عددًا من الرحالة بحجج شتى لدراسة المنطقة، وقد استغلت تلك القوى دراسات الرحالة عندما حانت الفرصة، خلال الحرب العالمية الأولى، حيث عملت على تخريب السكة في كثير من المواقع. ومن الآثار السلبية الأخرى استغلالها لنقل الأفكار القومية المناوئة للسلطات العثمانية ووجودها في المنطقة إلى الأهالي، واستغلالها كذلك لتهريب عدد من القوميين العرب أثناء الحرب العالمية الأولى للالتحاق بالحسين بن علي الذي وقف في تلك الحرب إلى جانب الحلفاء، وأعلن الثورة على دولة الخلافة الإسلامية.

مما كبد الدولة العثمانية الكثير من الجهد والمال للحفاظ على أمن سكة الحديد، ودفع الأموال إلى أميري حائل والجوف لتحقيق هذه الغاية، إذ ساهم آل رشيد في حائل، وآل الشعلان في الجوف في تنفيذ سياسة الدولة الهادفة إلى جعل المنطقة بما فيها من طرق لقوافل الحاج آمنة، حيث تصدت الإمارتان للقبائل التي كانت كثيرًا ما تعتدي أيضًا على محطات سكة الحديد والقطارات. لكن مقابل ذلك كان آل رشيد وآل الشعلان لا يطمعون بأموال تدفعها الدولة العثمانية وحسب، وإنما بتأييدها المعنوي، بصفتها دولة الخلافة صاحبة النفوذ.

ولم يكن آل رشيد وآل الشعلان على وئام فيما بينهما، بل كان الصراع مستمرًّا بين الإمارتين، وكان هذا الصراع امتدادًا للصراع القبلي في المنطقة على النفوذ في منطقة الجوف بشكل خاص، وقد استولى عليها آل رشيد أكثر من مرة، واستعادها آل الشعلان أكثر من مرة، وكانت بؤرة صراع دائم بينهما في شمال شبه الجزيرة العربية، ومع ذلك كان كل من الطرفين يعلن ولاءه للدولة العثمانية، ويسعى لكسب رضاها.

وكانت الدولة العثمانية تدرك أهمية الإمارات العربية في شمال شبه

الجزيرة العربية، وتسعى إلى تأكيد سلطتها في المنطقة عبر أمرائها، وخاصة أنهم أعرف بجغرافيتها ومسالكها ودروبها من الدولة نفسها، ولذلك دعمتهم ماديًا ومعنويًا، وجعلت ارتباطهم الإداري، والمالي وثيقًا بمسؤوليها في كل من محافظة المدينة المنورة وولاية الشام.

وعندما بدأت أطماع الدول الأوروبية في أملاك الدولة العثمانية تتكشف، سعت إلى منع أي تدخل قد تقوم به السلطات الأجنبية لدى أمراء المنطقة لإحداث بلبلة ضدها، وسعت في الوقت نفسه إلى ضبط هؤلاء الأمراء حتى لا يتصلوا بالقوى الأجنبية المعادية لها. حيث شددت الرقابة على نوري الشعلان، أمير الجوف، عندما شعرت بتعاطفه مع الحركة القومية العربية المناوئة للدولة العثمانية، ولكنها على الرغم من عدم ثقتها به لم تدعم ابن رشيد ضده أثناء الصراع بينهما، لأنها كانت بحاجة إلى دعم جميع أمراء المنطقة أمام ما أصبحت تواجهه من دسائس ومؤامرات أوروبية، ولو دعمت أحد الأميرين ضد الآخر، لطلب الأمير الآخر مساندة السلطات الأجنبية التي قد تجعل ذلك مبررًا للتدخل في شؤونها، وهو الأمر الذي كانت تتحوط له.

وقد كشف البحث - في مجال الأطماع الأوروبية بأملاك الدولة العثمانية - حقائق لم تكن معروفة من قبل على نطاق واسع، ومن ذلك مشروع مد سكة حديد كانت بريطانيا تخطط لتنفيذه، ويربط هذا المشروع بين بور سعيد في شمالي مصر، وبين الكويت على الخليج العربي، عبر شمال شبه الجزيرة العربية. ومن هذه الحقائق أيضًا قيام روسيا وفرنسا بعرض الأموال على أمير حائل من أجل قبول حماية إحدى الدولتين أو كلتيهما على إمارته، وهو الأمر الذي يظهر مدى أطماع الدول الاستعمارية بالمنطقة، وخاصة المنطقة العربية.

وعندما اندلعت الحرب العالمية الأولى في أوروبا شعرت الدولة العثمانية أنها ليست بعيدة عن الصراع، وأدركت أن اشتراكها في الحرب إلى جانب دول الوسط أجدى لها، ذلك أن دول الحلفاء كانت لهم أطماع غير خفية في أملاك الدولة العثمانية، وكان لبريطانيا، إحدى دول الحلفاء، سلطات

تجاور شمال شبه الجزيرة العربية، في الخليج العربي والبحر الأحمر، حيث كان لها وجود عسكري وسياسي كبير في منطقة الخليج، وكانت تحتل مصر، وتسيطر على قناة السويس القريبة من شمال البحر الأحمر.

وعندما عزمت الدولة العثمانية على دخول الحرب ضد الحلفاء، أخذت تستعد لذلك، ومما قامت به في شمال شبه الجزيرة العربية دعم قواتها هناك، ودفع أمراء المنطقة إلى مساندتها، حيث طلبت منهم الاشتراك مع القوات العثمانية المتجهة إلى قناة السويس، وطلبت من ابن رشيد إعاقة تقدم القوات البريطانية إذا ما تحركت باتجاه جنوبي العراق.

وقد انطلقت القوات العثمانية من منطقة ارتكازها في شمال شبه الجزيرة العربية باتجاه قناة السويس لاحتلالها، ومن ثم دخول مصر لمهاجمة القوات البريطانية، غير أن حملتها فشلت، فأخذت تجهز حملة ثانية على قناة السويس، واستعدادًا لذلك عززت الدولة العثمانية قواتها النظامية في المنطقة، وزارت قيادتها العسكرية الحاميات العثمانية على طول سكة الحديد، وطلبت من نوري الشعلان الاشتراك في الحملة، وأمرت ابن رشيد بالمحافظة على مواقعه في الشمال الشرقي من المنطقة للقيام بما يمكن حيال احتلال القوات البريطانية للبصرة. وظهرت في هذه الأثناء بوادر تحركات حربية للحسين بن علي أمير مكة ضد الدولة العثمانية، مما دفعها إلى تعزيز وجودها في المدينة المنورة، والإبقاء على قوة عسكرية كانت بصدد التوجه إلى اليمن في المدينة. وتعاملت مع تحركات الحسين بن علي بحيطة وحذر شديدين، إذ لم تقم بمهاجمته، ووأد حركته في مهدها، خشية أن يسفر عن ذلك بلبلة كبيرة في وقت غير مناسب. وأدى موقف الدولة من تحركات الحسين بن علي إلى تفاقم الوضع، حيث أعلن الشريف الثورة ضدها، مما اضطرها إلى توجيه أمراء المنطقة إلى الوقوف بحزم ضد هذه الثورة، ومحاربتها والقضاء عليها قبل استفحالها بدلاً من أن توجههم للإسهام في مجهودها الحربي ضد القوى الأجنبية في البلاد المجاورة.

وتباينت مواقف أمراء العرب في شمال شبه الجزيرة العربية تجاه الدولة

العثمانية أثناء الحرب، فابن رشيد أعلن وقوفه إلى جانبها بشكل واضح وصريح، أما نوري الشعلان فكان يبطن غير ما يظهر، إذ أنه في الوقت الذي أعلن فيه انضمامه للدولة في حربها ظل على تعاطفه مع حركة القوميين العرب، وعلى علاقته السرية مع الحسين ابن علي أثناء تمهيده للقيام بثورته، وزود السلطات العثمانية بأعداد من الإبل حتى لا ينكشف أمره، وكان في الوقت نفسه يترقب إعلان الثورة ضد الدولة العثمانية من أجل الانضمام إليها وإلى الحلفاء. وقد انضم إليها فعلاً عندما وصلت قوات الحسين بن علي إلى العقبة، وكان قبل ذلك قد سمح لأفراد من قبيلته بالانضمام إلى قوات الأمير فيصل بن الحسين الذي تحرك بأمر والده نحو الشمال، لمحاربة القوات العثمانية حيثما وجدت في شمال شبه الجزيرة العربية وفي بلاد الشام.

وكان الحسين بن علي قبل إعلان الثورة يتبع مع الدولة العثمانية أسلوب المناورة والخداع، فعندما طلبت منه إعلان الجهاد احتج بأن في ذلك تهديدًا للحجاز، ومحاصرةً له، لأن الإنجليز في حالة إعلانه سيحاصرون موانئ الحجاز، ويحولون دون وصول المؤن مما يعرض أهل المنطقة للمجاعة. وعلى الرغم من رفضه إعلان الجهاد أعلن الحسين بن علي ولاءه للدولة العثمانية في الوقت الذي كان يتصل سرًّا مع السلطات البريطانية في القاهرة، ويطلب دعمها لثورته التي يوشك على إعلانها. وهي الثورة التي أعلنها عندما حانت فرصته مما أدى إلى تشتيت المجهود الحربي للدولة العثمانية، وساهم في هزيمتها على يد الحلفاء.

أما الملك عبد العزيز آل سعود فقد لزم الحياد النقي بكل معانيه، وكان يوالي الدولة العثمانية ولا يحاربها لأنها دولة مسلمة، بينما يعمل في الوقت نفسه على توظيف الأحداث والعلاقات بين القوى المتصارعة لتحقيق مصالحه ببناء دولته الناشئة، وقد كان أكثر أمراء شبه الجزيرة العربية ذكاءً، حيث استغل تلك الظروف لصالحه، ووظفها في تأسيس دولته على دعائم مستقرة، وبعيدة عن الانجراف خلف التيارات السياسية المتصارعة التي سعت لمصالحها الذاتية، والتي لا يستفيد منها أحد غيرهم، وأما الشيخ مبارك الصباح فقد كان

من أكثر أمراء العرب وضوحًا، فقد أعلن انضمامه إلى الحلفاء بكل وضوح، ولم يكن يملك غير ذلك، لأن الخليج العربي كان خاضعًا للسلطات البريطانية.

وكانت السلطات البريطانية عندما وجدت أن الدولة العثمانية في طريقها إلى الانضمام لدول الوسط قد كثفت اتصالاتها مع القوى المحلية المناوئة للسلطات العثمانية مثل الحسين بن علي أمير مكة، وأعربت عن رغبتها في مساعدته على الاستقلال عن الدولة العثمانية، والاعتراف به حاكمًا للعرب، وكالت له وعودًا كثيرة، ووثقت معه العهود على تحقيق طموحاته إن هو دعمها ضد الدولة. وقد أولت السلطات البريطانية الحسين بن علي اهتمامًا أكبر مما أولته لأي أمير عربي آخر لإدراكها أهميته الدينية، وأهمية الموقع الجغرافي للحجاز.

وقد طلبت السلطات البريطانية من الحسين بن علي الاتصال بأمراء شمال شبه الجزيرة العربية من أجل إقناعهم بالانضمام إلى الحلفاء، كما أوفدت بعض رجالها للاتصال مع شيوخ القبائل، ومع أمير الجوف لحثهم على دعم الحلفاء. وعندما أعلن الحسين بن علي ثورته على الدولة العثمانية دعمته بريطانيا عسكريًّا، حيث قدمت له الأسلحة والمستشارين العسكريين... ولم تتدخل عسكريًّا بشكل مباشر في الحجاز خشية أن يكون لذلك نتائج عكسية عليها.

وكان لمساندة العرب في شمال شبه الجزيرة العربية دور مؤثر وإيجابيّ في كسب الحلفاء للحرب، فقد ساهم العرب في إشغال القوات العثمانية على طول سكة حديد الحجاز. وقد أعاقت الهجمات المستمرة على السكة وعلى الدوريات العثمانية تحركات القوات العثمانية، وحالت بينها وبين تكثيف وجودها في فلسطين التي وقعت فريسة سهلة في أيدي الجيش البريطاني القادم من مصر. وجعلت ثورة الحسين بن علي من حيث توقيتها الدولة العثمانية في وضع حرج، حيث أربكت القوات العثمانية التي كانت تخطط للهجوم على القوات البريطانية في كل من قناة السويس وجنوبي شبه الجزيرة العربية. كما

عملت تلك الثورة على منع وصول الإمدادات إلى الحامية العثمانية في المدينة المنورة.

ومن جهته لم يكن لابن رشيد دور إيجابي مؤثر في وقوفه إلى جانب الدولة العثمانية ضد قوات الحسين بن علي، بل أثقل على الدولة بكثرة الطلبات المادية والعسكرية، مما دفعها في نهاية الأمر إلى حبسه في محطة الحجر. وأما نوري الشعلان فقد انضم إلى الحسين بن علي، ودعم الحلفاء ضد دولة الخلافة مما جعل العلاقة بينه وبين الدولة العثمانية تزداد سوءًا.

ويلفت الانتباه ذلك الدور الذي قام به الرحّالة الأجانب، في كشف مواطن الضعف في الدولة العثمانية أمام جيوش الحلفاء، مما سهل أمامها تحديد الأهداف العسكرية العثمانية وضربها. وقد كان أولئك الرحالة الذين دخلوا أملاك الدولة العثمانية بموافقتها على أساس أنهم علماء، يبحثون في الآثار وغيرها، مجرد جواسيس دستهم دولهم، وتجولوا بحرية في مختلف الأرجاء العثمانية، ثم قدموا التقارير تلو التقارير لدولهم، بل تم تجنيد بعضهم في جيوش الحلفاء، بعد أن عرفوا متى وأين يوجهون ضرباتهم العسكرية. وكان دورهم أوضح ما يكون في تخريب خط سكة حديد الحجاز، مما أدى إلى عرقلة تقدم الجيوش العثمانية، بعد قطع المدد عنها.

هذا وقد أدى تكاتف معظم القوى المحلية في شمال شبه الجزيرة العربية مع الحلفاء ضد الدولة العثمانية إلى تعدد الجبهات الداخلية والخارجية التي تحارب عليها، ومن ثم هزيمتها، وإعلانها قبول الهدنة مع الحلفاء، تلك الهدنة التي نجم عنها استسلام القوات العثمانية في شبه الجزيرة العربية إلى أقرب قائد عسكري من الحلفاء. وبعد خروج الدولة العثمانية من المنطقة اضطربت أوضاعها، واستؤنف الصراع على السلطة في شمال شبه الجزيرة العربية بين أمراء حائل والجوف والحسين بن علي الذي تمكن في نهاية الأمر، وبما قدمته له السلطات البريطانية من دعم، تمكن من الحلول محل الدولة العثمانية في شمال البحر الأحمر ومناطق سكة الحديد... غير أن قواته لم تتمكن من السيطرة على شمال شبه الجزيرة العربية حيث أصبح الوضع غير

مستقر سياسيًّا ولا أمنيًّا، وعادت بعض القبائل إلى سيرتها الأولى من قطع للطرق، ومهاجمة لقوافل الحاج. كما عاد الوضع الاقتصادي إلى ما كان عليه من سوء قبل مد سكة حديد الحجاز. ولم يتمكن الحسين بن علي من إعطائهم المخصصات التي كانوا يتلقونها من الدولة العثمانية، لعدم قدرته على ذلك، إذ كان بدوره يعتمد على المعونات المقدمة من حليفته بريطانيا، وهي الحليفة التي تخلت عنه بعد أن حققت بغيتها من ثورته ضد الدولة العثمانية.

وأخذت دول الحلفاء بعد انتصارها في الحرب العالمية الأولى تخطط لاقتسام أملاك الدولة العثمانية في المشرق العربي وفقًا لما اتفقت عليه قبل نشوب الحرب، وكانت لكل من فرنسا وبريطانيا أطماع استعمارية في المنطقة. وقد وقعتا أثناء الحرب اتفاقية سايكس - بيكو في الوقت الذي وعدت فيه بريطانيا الحسين بن علي بأن يكون المشرق العربي العثماني دولة موحدة بقيادته.

وكان شمال شبه الجزيرة العربية وفقًا لاتفاقية سايكس - بيكو مستقلاً ذاتيًّا ولكن تحت إشراف أوروبي، ولذلك دعم الحلفاء ثورة الحسين بن علي لإخراج القوات العثمانية من المنطقة، ومن المشرق العربي عامة، ومع ذلك حاولت السلطات البريطانية والفرنسية بكل السبل منع قوات الحسين بن علي من السيطرة على مناطق النفوذ البريطاني والفرنسي المباشر حسب مخططات سايكس - بيكو، بل حاولت جعل تحركات الحسين بن علي وقواته محصورة في شمال شبه الجزيرة.

وزاد اهتمام بريطانيا بشمال شبه الجزيرة العربية بعد وعد بلفور بإنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين، إذ خشيت السلطات البريطانية أن تشكل المنطقة تهديدًا للدولة الصهيونية التي خططت لزرعها من أجل ضمان الحماية لقناة السويس التي تعد معبر بريطانيا الأهم إلى الخليج العربي، وإلى الهند، درة التاج البريطاني.

وعملت دول الحلفاء بعد عقد الهدنة مع الدولة العثمانية على سلخ أملاكها عنها، وخاصة المشرق العربي، وفي خطوة تهدف إلى إذلال دولة

الخلافة الإسلامية عقدت تلك الدول معاهدة سيفر حيث أجبروا الدولة العثمانية على الإقرار بسلخ المشرق العربي عنها. وبدأ الحلفاء في تنفيذ المرحلة الثانية من مخططاتهم السرية، حيث وضعوا العراق وفلسطين تحت الانتداب البريطاني، وسوريا ولبنان تحت الانتداب الفرنسي. ووافقوا للأمير عبد الله بن الحسين على تأسيس إمارة في شرق الأردن، وللأمير فيصل بن الحسين على تأسيس مملكة في العراق، ولكن النفوذ المباشر فيهما وفي فلسطين كان للدولة المنتدبة: بريطانيا. وأما شمال شبه الجزيرة العربية فقد حرصت بريطانيا على أن يكون هناك توازن قوى بين أمراء المنطقة، وفي الوقت نفسه حرصت على تأجيج الصراع بين أمراء المنطقة حتى يكونوا بحاجة مستمرة إليها، مما يمكنها من الحفاظ على مصالحها. ويذكر في هذا المجال أن السلطات البريطانية لم تهتم لسقوط حليفها الشعلان على يد ابن رشيد، ولم تخش من أن يصبح ابن رشيد قوة يحسب حسابها على الرغم من مجاورته لمناطق نفوذها المباشر، لأنها كانت تدرك أنه أصبح أضعف من أن يشكل مصدر إزعاج لها في، وعندما سقطت إمارة حائل في يد الملك عبد العزيز لم تعارض السلطات البريطانية ذلك لبعد حائل عن فلسطين، ولكنها عارضت ضم الملك عبد العزيز آل سعود لمنطقة الجوف القريبة منها. وكانت فرنسا بحكم احتلالها لسوريا قد أخذت تتطلع إلى ضم الجوف إليها، إلا أنها تخلت عن ذلك أمام اهتمام بريطانيا البالغ بالمنطقة.

لقد أخذ أمراء العرب في شمال شبه الجزيرة العربية، بل في الجزيرة العربية كلها يتطلعون إلى القوى الأجنبية التي استعمرت البلاد العربية واحتلت الخليج العربي والبحر الأحمر، فبعد خروج الدولة العثمانية حاول ابن رشيد الاتصال ببريطانيا من أجل الحفاظ على مركزه، ولما لم يجد تجاوبًا من السلطات البريطانية سوى الوعود اتصل بالقنصل الإيطالي في دمشق، وليس بمستبعد أنه اتصل بالسلطات الفرنسية أيضًا.

وأما نوري الشعلان فكان مع الحلفاء، إلا أنه لم يرتبط مع بريطانيا بعلاقة مباشرة وإنما عبر الحسين بن علي، الذي ربط مصيره السياسي

بمصيره، وكان هذا واحدًا من الأسباب التي جعلت بريطانيا تتخلى عنه عندما سيطر ابن رشيد على الجوف، كما أن احتلال فرنسا لسوريا حال بينه وبين الأمير فيصل بن الحسين، إذ لم يتمكن من تقديم أي مساعدة له. وبعد تأسيس إمارة شرق الأردن ركز نوري الشعلان اتصالاته مع الأمير عبد الله بن الحسين ومع بريطانيا من أجل تثبيت مركزه في الجوف مجددًا، كما اتصل لهذه الغاية بالملك عبد العزيز آل سعود، وقد دعمته هذه القوى، وتمكن من استعادة الجوف مستغلاً انشغال ابن رشيد في حربه مع الملك عبد العزيز الذي تمكن بعد ضم حائل من ضم الجوف أيضًا، ثم انتصرت قواته على قوات الحسين بن علي، وضم الحجاز، وبذلك انتهت إمارات شمال شبه الجزيرة العربية، وأصبحت تشكل مع نجد مملكة واحدة بقيادة الملك عبد العزيز آل سعود هي المملكة العربية السعودية، ليؤكد الملك عبد العزيز بن عبد الرحمن آل سعود أنه قائد الجزيرة العربية الحقيقي، وأنه هو القائد العربي الذي أدرك الأحداث العالمية، وتعامل معها وفق معطياتها، واتجاهاتها دون أن تؤثر تلك الأحداث على دولته، وأبناء دولته.

أما الدولة العثمانية فبعد أن فقدت أملاكها، وساءت حالها قد اضطرت إلى مسايرة الحلفاء، والرضوخ لجميع مطالبهم، وقد تقدمت جيوشهم وأساطيلهم فاستولت على المضائق، واحتل اليونانيون منطقة أزمير، وهو الأمر الذي حرك غضب الشعب، فثار ضد الاحتلال، وخاصة الاحتلال اليوناني، وبرز في هذه الأثناء مصطفى كمال باشا الذي قاد المقاومة، وحقق الكثير من الانتصارات، ثم حجم السلطة العثمانية، واتجه بالدولة إلى العلمانية، ومحاكاة الطريقة الأوروبية في الحياة. وعندما أدرك الحلفاء أنه بأفعاله إنما يخدم مصالحهم أيدوه ودعموه، ومكنوه من إسقاط الدولة العثمانية، وهو الأمر الذي سعوا إليه، وحاربوا من أجله، وتحقق لهم ما أرادوا.

(١)

جغرافية المنطقة
وتحديد مفهوم شمال الجزيرة العربية

تقع شبه الجزيرة العربية في الطرف الجنوبي الغربي لقارة آسيا(١) بين دائرتي عرض ٢٠° و٣٢° شمالاً، وخطي طول ٣٦° و٦٠° شرقًا. وتبلغ مساحتها نحو ثلاثة ملايين كم٢(٢).

وكان بعض الجغرافيين العرب قد وسع مفهوم شبه الجزيرة العربية فجعلها تشمل بلاد الشام والعراق وشبه جزيرة سيناء في مصر(٣). أما ما استقر عليه معظم الجغرافيين فهو أن شبه الجزيرة العربية يحدها من الشمال بادية الشام الكبرى، ومن الغرب البحر الأحمر، ومن الشرق بادية العراق والخليج العربي وبحر عُمان، ومن الجنوب المحيط الهندي(٤).

ويحدد بعض الباحثين مفهوم شمال الجزيرة العربية، فيرى أنه البيئة

---

(١) أيوب صبري باشا: مرآة جزيرة العرب، ترجمة وتعليق أحمد فؤاد متولي، الصفصافي أحمد المرسي، ص١٢٨، ١٤١٩ هـ/ ١٩٩٩ م، دار الآفاق العربية، القاهرة.

(٢) محمد صبري محسوب وآخرون: دراسات في جغرافية المملكة العربية السعودية الجوانب الطبيعية، ص٧٩، ٨٩، دار الفكر العربي، القاهرة، ب.ت.

(٣) محمود طه أبو العُلا: جغرافية شبه جزيرة العرب، ج١، ص٢١، ١٩٩٦، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة.

(٤) شرف عبد المحسن البركاتي: الرحلة اليمانية، قدمته وضبطته أميمة الصواف، ص٩٤، ١٤٢١ هـ/٢٠٠١ م، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة.

الصحراوية المتجانسة في مواصفاتها، وهي البيئة الممتدة بين الفرات شرقًا وتيماء ومعان غربًا، وبين حائل جنوبًا وجبل العرب (السويداء) شمالاً[1].
ويرى آخرون أن شمال الجزيرة العربية يتضمن بعض إمارات الخليج العربي والأحساء ونجد والحجاز[2].

أما شمال الجزيرة العربية موضوع هذه الدراسة فيشمل المنطقة المعروفة الآن بشمال المملكة العربية السعودية، وهي المنطقة الممتدة بين خطي الطول ٣٥°، وتقع هذه المنطقة ضمن حدود المملكة العربية السعودية بين حائل شرقًا وساحل البحر الأحمر من أملج إلى حقل غربًا، ومن الجوف شمالاً إلى العلا والحجر جنوبًا، وهي تمثل: منطقة حائل، ومنطقة الجوف، ومنطقة تبوك[3].

لم تكن حدود شمال الجزيرة العربية ثابتة، وإنما كانت تتغير طبقًا للظروف السياسية، ووفقًا لقوة أو ضعف الكيانات السياسية الواقعة شمال المنطقة[4].

ولإبراز أهمية المواقع التي تشملها منطقة الدراسة لا بد من التعريف

= محمد لبيب البتنوني: الرحلة الحجازية، ص٤٤، مكتبة الثقافة الدينية، مصر، ب.ت.
أيوب صبري باشا: المرجع السابق، ص١٢٨.

(١) الرحلات إلى شبه الجزيرة العربية، بحوث ندوة الرحلات إلى شبه الجزيرة العربية، ج١، ص٢٨٧، ١٤٢١ هـ، دارة الملك عبد العزيز، الرياض، شمال شبه الجزيرة العربية في مصنفات الرحالة، إعداد يحيى عبد الرؤوف جبر.

(٢) نجاة عبد القادر جاسم: العثمانيون وشمال الجزيرة العربية ١٨٤٠ - ١٩٠٩ م، رسالة دكتوراه، جامعة عين شمس، ١٣٩٦ هـ/١٩٧٦ م، ص١.

(٣) حمد الجاسر: المعجم الجغرافي للبلاد العربية السعودية شمال المملكة، ق١، ص١٣، ١٣٩٧ هـ/١٩٧٧ م، دار اليمامة، الرياض.

(٤) محمد بيومي مهران: دراسات في تاريخ العرب القديم، ص٩٦-٩٧، ١٩٧٧ م، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض.

بها، فالجوف تقع شمالي النفود على رأس وادي السرحان[1]، وتضم عددًا من القرى التي اتسعت في الوقت الحاضر، وأصبح بعضها مدنًا كبيرة، وكان مركز إمارة المنطقة في دومة الجندل، وهي مدينة تاريخية قديمة كانت تعني منطقة الجوف عامة، وقد نقل مركز الإمارة عام ١٣٧٠ هـ / ١٩٥١ م إلى مدينة سكاكا التي تبعد عن دومة الجندل نحو خمسين كليومترًا[2].

ومن مواقع منطقة الدراسة مدينة حائل، وهي مدينة تاريخية كانت قوافل الحجاج العراقية تمر بها، وكانت مقرًّا لآل علي الذين حكموها حتى منتصف القرن الثالث عشر الهجري التاسع عشر الميلادي، حيث حكمها آل رشيد حتى سنة ١٣٤٠ هـ / ١٩٢١ م عندما ضمها الملك عبد العزيز آل سعود[3] وتعد منطقة حائل في الوقت الحاضر من المناطق الشمالية للمملكة

---

(١) وادي السرحان: كان يعرف باسم: وادي الأزرق، وظل كذلك إلى أن نزلته قبائل السراحين عام ١١١٢ هـ/١٧٠٠ م فنُسب إليها. ويشكل وادي السرحان منطقة خضراء في قلب الصحراء القاحلة، وهو ملتقى الطرق الصحراوية في شمال شبه الجزيرة العربية، وتنتمي إليه واحات كبرى أهمها الجوف وسكاكا. وفي شمال الوادي توجد القريات الواقعة على الحدود السعودية - الأردنية. ويعتبر الوادي بوابة الجزيرة العربية من الشمال. وهو ينحدر من حوران جنوب دمشق حتى يصل إلى الجوف، ويبلغ طوله ٢٠٠ ميل، بينما يتراوح عرضه بين ٢٠ و٣٠ ميلاً. وينخفض في بعض أجزائه إلى نحو ١٠٠٠ قدم عن الأراضي المجاورة له، ولذلك تصب فيه سيول أودية كثيرة تأتي إليه من الغرب ومن الشرق، وتتوافر فيه النباتات الصالحة لرعي الإبل، كما تتوافر أخشاب الوقود التي يحتاجها الرعاة في فصل الشتاء. ويتركز معظم سكان وادي السرحان في القريات التي تسمى قريات الملح نسبة لما يُستخرج منها. حمد الجاسر: المرجع السابق، ق٣، ص١٣٣٦ - ١٣٣٩. حافظ وهبة: جزيرة العرب في القرن العشرين، ص٦٧، ط٣، ١٣٥٧ هـ/١٩٥٦ م، دار الآفاق العربية، القاهرة.

(٢) حمد الجاسر: في شمال غرب الجزيرة، نصوص، مشاهدات، انطباعات، ص١٤٨ - ١٤٩، ط٢، ١٤٠١ هـ/١٩٨١ م، منشورات دار اليمامة للبحث والترجمة والنشر، الرياض.

(٣) محمد عبد الله الزعارير: إمارة آل رشيد في حائل، ص٢١٦، ١٩٧٧ م، بيسان =

العربية السعودية، ويتبعها عدد من المحافظات[1].

كما تعد تيماء (وهي أيضًا من مواقع منطقة الدراسة) مدينة تاريخية قديمة؛ إذ تحتوي على الكثير من المواقع الأثرية، وتقع إلى الجنوب الشرقي من مدينة تبوك، وتبعد عنها حوالي ٢٦٤ كم، وإلى الشمال الغربي من مدينة العلا، وتبعد عنها ١٥٠ كم، وهي الآن تابعة إداريًّا لإمارة تبوك[2].

وكانت العلا بلدة تاريخية، تحتوي على عدد من المواقع الأثرية القديمة والإسلامية، وأبرز هذه المواقع: الخريبة، والحجر، والديرة (بلدة العلا القديمة) وتقع مدينة العلا إلى الشمال من المدينة المنورة على بعد ٣٥٠ كم، بينما تبعد عن مدينة تبوك جنوبًا نحو ٤٥٠ كم[3].

وإلى الشمال من العلا تقع الحجر، وهي تقع في الوادي الذي ورد ذكره في القرآن الكريم، حيث قال الله تعالى: ﴿وَلَقَدْ كَذَّبَ أَصْحَٰبُ ٱلْحِجْرِ ٱلْمُرْسَلِينَ وَءَاتَيْنَٰهُمْ ءَايَٰتِنَا فَكَانُوا۟ عَنْهَا مُعْرِضِينَ وَكَانُوا۟ يَنْحِتُونَ مِنَ ٱلْجِبَالِ بُيُوتًا ءَامِنِينَ فَأَخَذَتْهُمُ ٱلصَّيْحَةُ مُصْبِحِينَ﴾[4]. وأصحاب الحجر هم قوم صالح نسبة إلى النبي صالح عليه السلام، ولذلك يطلق على القرية أيضًا اسم: (مدائن صالح) كما عُرفت باسم (ديدان) و(المابيات) و(الرحبة) مع أن الاسم الوحيد الذي ورد في القرآن الكريم لهذه القرية هو (الحجر) الذي غضب الله تعالى على أهله ﴿فَأَخَذَتْهُمُ ٱلصَّيْحَةُ مُصْبِحِينَ﴾ وهناك موقع آخر عُرف بمدائن صالح يقع إلى الجنوب من مدينة العُلا، ويبعد عنها نحو ٥٥ كم، وفيه آثار عمران قديم من أبنية ومجاري مياه وآثار زراعية. وينسب هذا الموقع إلى رجل من بني العباس اسمه صالح،

= للنشر والتوزيع، بيروت.

(١) حمد الجاسر: المعجم الجغرافي للبلاد العربية السعودية، ق١، ص ٣٧٩-٣٩٤.

(٢) محمد بن حمد التيمائي: تيماء، ص١٧، ط٢، ١٤١٩ هـ/١٩٩٨ م، الرئاسة العامة لرعاية الشباب، الرياض.

(٣) عبد الله آدم نصيف: العلا والحجر (مدائن صالح)، ص١٥، ١٤١٨ هـ/١٩٩٨ م، الرئاسة العامة لرعاية الشباب، الرياض.

(٤) سورة الحجر، الآيات: ٨٠-٨٣.

ويبدو أنه عمّر المكان فعُرف به، وظل قائمًا حتى القرن الرابع الهجري / العاشر الميلادي. وقد وقع خلط بين المكانين: الحجر أو مدائن صالح الواقعة شمال العُلا، ومدائن صالح الواقعة جنوبها، وسبب الخلط هو أن كثيرًا من المسافرين الذين مروا بهذه الجهات وهم يتنقلون بين الشام والحجاز لم يفرقوا بين المكانين، ونقل عنهم بعض الكتاب دونما تثبت أو تدقيق[1].

وأما تبوك فهي تلك المدينة التاريخية القديمة التي كانت إحدى محطات قوافل الحاج الشامي، ويوجد فيها عدد من الآثار الإسلامية المهمة، منها: قلعة عثمانية أصبحت بعد إنشاء سكة حديد الحجاز إحدى محطاتها. وتعتبر مدينة تبوك في الوقت الحاضر عاصمة شمال غرب المملكة العربية السعودية. وتعد مدينة أملج التي تسمى الحوراء من المواقع المهمة في منطقة الدراسة، وهي ميناء قديم له شهرة تاريخية، وتقع جنوب مدينة الوجه. ويتبع ميناء أملج إداريًّا في الوقت الحاضر إمارة تبوك[2]. وأما الوجه فمدينة تقع شمال أملج وبينهما ١٥٠ كم وهي مدينة حديثة وإن كان ميناؤها قديمًا، وتعد الوجه من محطات قوافل الحاج المصري في العهد العثماني، وتوجد فيها قلعة عثمانية تقع حاليًّا على بعد ٩ كم تقريبًا إلى الشرق من مدينة الوجه التي تتبع إداريًّا في الوقت الحاضر إمارة تبوك[3].

ومن المواقع المهمة أيضًا مدينة ضبا التي تقع شمال الوجه على مسافة ١٥٠ كم تقريبًا. وهي ميناء قديم له ذكر في القرون الهجرية الأولى، ويظهر أنها درست ثم حضرت آبارها في آخر الحادي عشر الهجري السابع عشر الميلادي. ويختفي اسم ضبا حتى القرن الثاني عشر الهجري الثامن الميلادي حيث ورد عند بعض الرحالة المسلمين. ومدينة ضبا من محطات قوافل الحاج المصري، ويستخدم ميناؤها في الوقت الحاضر في تنمية الحركة التجارية بين

---

(١) حمد الجاسر: ليس الحجر مدائن صالح، مجلة العرب، ج١-٢، س١٣، ١٣٩٨هـ/ ١٩٨٧ م، ص٣-١٢.

(٢) حمد الجاسر: المعجم الجغرافي للبلاد العربية السعودية، ق١، ص٤٢٩-٤٤٨.

(٣) حمد الجاسر: المعجم الجغرافي للبلاد العربية السعودية، ق١، ص٤٢٩-٤٤٨.

موانئ المملكة العربية السعودية والموانئ المصرية، حيث يتم نقل البضائع والركاب. وتتبع مدينة ضبا إداريًّا مدينة تبوك[١].

وتعتبر واحة البدع من مواقع منطقة الدراسة، وهي واحة داخلية كانت تعرف باسم مدين، وتبعد هذه الواحة عن المويلح حوالي ١٠٠ كم شمالاً، وتتبع إداريًّا مدينة تبوك[٢]. وأما الخريبة فتبعد إلى الشمال من المويلح على الطريق الإسفلتي حوالي ٥٠ كم. وتتبع بلدة الخريبة إداريًّا محافظة ضبا، فهي من البلدات القريبة من الساحل. وأما المويلح فمدينة تقع شمال ضبا، وفيها قلعة أُنشئت في العهد العثماني، وهي من محطات قوافل الحاج المصري. ولم تعد قلعة المويلح مستخدمة في الوقت الحاضر، ولكن يوجد بالقرب منها مستوصف ومركز لسلاح الحدود. وتتبع إداريًّا إمارة تبوك[٣].

ويمتاز شمالي الجزيرة العربية بتنوع تضاريسه، فهناك صحراء النفود الكبير الممتدة بين منطقتي حائل والجوف. وتحتل هذه الصحراء حوضًا واسعًا منخفضًا (حوض الجوف - سكاكا)، وتقدر مساحة صحراء النفود بحوالي ٧٥٠٠٠ كم٢، ويحدها من الشرق والشمال الهضبة السورية، ومن الغرب هضبة الحسمى، ومن الجنوب جبل شمر. وتحتوي صحراء النفود على مناطق شاسعة من الرمال، ولا توجد فيها جداول مائية أو واحات، ونباتاتها قليلة جدًّا ومتناثرة[٤].

وتوجد في شمالي الجزيرة العربية هضبة شمر الواقعة إلى الشمال من منخفض وادي الرمة، وتمتد هذه الهضبة إلى الشمال حتى تبلغ صحراء النفود

---

(١) حمد الجاسر: المرجع السابق، ق٢، ص٨٤٣.

(٢) حمود بن ضاوي القثامي: شمال الحجاز، ج١، ص٧٥، ط٣، ١٤١٢ هـ/ ١٩٩١ م، العصر الحديث، بيروت.

(٣) حمد الجاسر: المرجع السابق، ق٢، ص٥٠٠، ق٣، ص١٢٩٥.

(٤) عبد الحفيظ محمد سعيد سقا: الجغرافية الطبيعية للمملكة العربية السعودية، ص٥٩-٦٠، ١٤١٦ هـ/ ١٩٩٥ م، دار زهران، جدة.

الكبير، ويصل ارتفاعها عن البحر إلى ألف متر، ويغطي أجزاء من سطحها الشمالي جبلا أجا وسلمى بارتفاع ٩٠٠ متر عن سطح البحر، وبين الجبلين سهل واسع تقع على مدخله الشمالي مدينة حائل والتي تعد من أهم مراكز العمران هناك، وهضبة الحماد التي تمتد من الكويت شرقًا حتى وادي السرحان غربًا، والأردن والعراق شمالاً. ويبلغ ارتفاع هضبة شمر ٧٥٠ م عن البحر، وتنحدر نحو الشمال والشمال الشرقي حيث تخترقها مجموعة من الأودية أهمها وادي عرعر الذي يصب في نهر الفرات[١].

وتوجد في غربي منطقة الدراسة عدة سلاسل جبلية تحاذي السهل الساحلي للبحر الأحمر أهمها: جبل مدين الشاهق الارتفاع، حيث يصل عند قمته المسماة: جبل اللوز نحو ٢٥٨٠ م عن سطح البحر. وإلى الشرق من هذه السلاسل تقع هضبة الحسمى وذلك إلى الشمال من دائرة العرض ٢٧° بين وادي السرحان في الشرق، وجبال مدين في الغرب. ويتراوح ارتفاع هذه الهضبة عن سطح البحر بين ٨٠٠ - ١٠٠٠ م، وتنحدر عمومًا نحو الشمال والشمال الشرقي، وتقع على هذه الهضبة مدينة تبوك[٢].

ويقع في غربي منطقة الدراسة سهل تهامة الذي يمتد على ساحل البحر الأحمر، ويبلغ طوله من العقبة شمالاً إلى اليمن جنوبًا حوالي ١٨٠٠ كم[٣].

ويتميز هذا الساحل بصعوبة إنشاء الموانئ فيه، وذلك بسبب كثرة الشعاب المرجانية التي تتوزع وسط مياه ضحلة تمتد أمام الشاطئ إلى مسافة قد تزيد في بعض المواقع على ٥٠ كم[٤]. وتتكون من هذه الشعاب المرجانية

---

(١) جودة حسنين جودة: شبه الجزيرة العربية دراسة الجغرافية الإقليمية، ص٤٨-٤٩، دار المعرفة، الإسكندرية.

(٢) محمد أحمد الرويثي: الشخصية الجغرافية للمملكة العربية السعودية، ص٩٦، ١٤١٦ هـ/١٩٩٦ م، مكتبة التوبة، المدينة المنورة.

(٣) عبد الحفيظ محمد سعيد سقا: الجغرافية الطبيعية للمملكة العربية السعودية، ص٣٣.

(٤) محمد صبري محسوب وآخرون، دراسات في جغرافية المملكة العربية السعودية، ص٦٨.

=

جزر أهمها تيران عند مدخل خليج العقبة، وجزيرة صنافر الواقعة على بعد ٢ كم إلى الشرق من جزيرة تيران[١].

وكما هو معروف فإن البحر الأحمر كان له دور في اتصال أهالي المنطقة بأهالي مصر في الجهة المقابلة، وغالبًا ما كان هذا الاتصال تجاريًّا، غير أنه ترك بمرور الوقت آثارًا اجتماعية متبادلة. وقد كانت المناطق الساحلية من شمال الجزيرة أكثر سكانًا من المناطق الداخلية، وهو الأمر الذي يوضح تواجد السلطات العثمانية بكثافة أكبر على ساحل البحر الأحمر[٢].

ويسود شمال الجزيرة العربية مناخ قاري، فالحرارة في هذه المنطقة ترتفع ارتفاعًا شديدًا نهارًا وصيفًا، وتنخفض ليلاً وشتاءً[٣]، مما يؤثر على حياة سكان المنطقة اقتصاديًّا واجتماعيًّا، فقد أدى مناخ المنطقة القاسي إلى خلوها من الأراضي الصالحة للزراعة أو الرعي بما يكفي سكانها، مما اضطرهم إلى التنقل عبر الأراضي الأكثر خصبًا في البلاد المجاورة مثل العراق والأردن وفلسطين ومصر بحثًا عن المراعي. وكان بعضهم يرجع إلى أهله في المنطقة بسلع من منتوجات تلك البلاد. وقد نجم عن الاتصال والتعامل مع أهالي البلاد المجاورة تأثُّر أبناء شمالي الجزيرة العربية بعادات أولئك الأهالي وتقاليدهم، بالإضافة إلى التبادل التجاري معهم[٤].

وتختلف التربة في شمال الجزيرة العربية من مكان لآخر، فتربة حائل

= عبد الحفيظ محمد سعيد سقا، المرجع السابق، ص٣٥.

(١) عبد الله بن ناصر الوليعي: جيولوجية وجيوموجرافية المملكة العربية السعودية (أشكال سطح الأرض)، ص٢١، ط٢، ١٤١٧ هـ/١٩٩٧ م، مؤسسة الممتاز للطباعة والتجليد، الرياض.

(٢) يسري الجوهري: جغرافية السكان، ص٨٩، ط٢، ١٩٧٦ م، منشأة المعارف، الاسكندرية.

(٣) جودة حسنين جودة: شبه الجزيرة العربية دراسة الجغرافية الإقليمية، ص٥٣.

(٤) جورج أوغست فالين: صور من شمالي جزيرة العرب، ترجمة سليم شلبي ومراجعة يوسف إبراهيم يزبك، ص١٤٢، ١٧٩، ١٩٧١ م، أوراق لبنانية، بيروت.

والمناطق المحيطة بها من أجود الأنواع وأخصبها، ولذلك فإنها صالحة للزراعة[1]، ومثلها أراضي الجوف فتربتها خصبة. أما الأراضي الساحلية الواقعة على الشاطئ الشمالي للبحر الأحمر فتربتها مجدبة[2].

وتعتمد منطقة شمال الجزيرة العربية في مواردها المائية على الأمطار والمياه الجوفية والينابيع، وأمطارها قليلة تسقط في فصل الشتاء خلال الفترة بين أكتوبر ومايو من كل عام[3]. أما الينابيع فتكثر في الواحات التي يستقر بها السكان كما هو الحال في تبوك والعُلا[4]. كما يستقرون حول الآبار[5] والمياه المتكونة من الأمطار في الوديان[6].

وأما المياه الجوفية فأكثرها وفرة في وادي السرحان الذي يقع في الشمال الغربي من النفود الكبير، وذلك لأن هذا الوادي تغذيه مجموعة كبيرة من الروافد بالمياه خلال موسم سقوط الأمطار، ولذلك تكثر في الوادي الواحات الزراعية[7].

وقد ترتب على تنوع المصادر الطبيعية في شمال الجزيرة العربية تنوع في الأنظمة الاقتصادية للسكان، سواء كانوا بدوًا، أو حضرًا؛ حيث عملوا في الرعي والزراعة والتجارة، وأفادوا كثيرًا من مرور قوافل الحجاج العراقية والشامية والمصرية عبر أراضيهم. وكان البدو ساكنو الصحراء يشكلون غالبية السكان[8]، ومن أشهر قبائلهم في المنطقة قبيلة الرولة التي كانت تقيم

---

(١) محمد عبد الله الزعارير: إمارة آل رشيد في حائل، ص٢٩.

(٢) جورج أوغست فالين: المرجع السابق، ص١٤٥، ١٩٨.

(٣) جودة حسنين جودة: المرجع السابق، ص٥٦.

(٤) جورج أوغست فالين: المرجع السابق، ص٩٨.

(٥) محمود طه أبو العُلا: جغرافية شبه جزيرة العرب، ص٣٧.

(٦) محمد عبد الله الزعارير: المرجع السابق، ص٢٧.

(٧) عبد الحفيظ محمد سعيد سقا: الجغرافية الطبيعية للمملكة العربية السعودية، ص٧٠.

(٨) نعوم شقير: تاريخ العرب وسيناء، ص٦٧١، ١٩١٦ م. =

مضاربها في الجهات القريبة من الجوف، وتنتشر جنوبي حوران الواقعة جنوب دمشق. وقبيلة شمّر في نواحي جبلي أجا وسلمى[1]، وقبائل: بلي، وجهينة، والحويطات، وعنزة، وبني عطية[2] وقد ساهمت هذه القبائل وغيرها في أحداث المنطقة السياسية، وخاصة أنها كانت تمتلك قوة عددية كبيرة، وتتوافر لديها أسلحة كثيرة وخيول وإبل[3].

= السيد محمود شكري الألوسي: تاريخ نجد، ص٣٩، ب.ت.ط.، مكتبة مدبولي، القاهرة.

(١) جون لويس بوركهارت: البدو والوهابيين، ترجمة محمد الأسيوطي، مج١، ص٣، ١١، ١٩٨٨ م، ب.د.ن.

(٢) أيوب صبري باشا: مرآة جزيرة العرب، ص٢٠٧-٢٠٨.
إبراهيم رفعت باشا: مرآة الحرمين الشريفين، مج٢، ص٢٣٠-٢٣١، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة.

(٣) أيوب صبري باشا: مرآة جزيرة العرب، ص٢٠٨.
جون لويس بوركهارت: المرجع السابق، مج١، ص١١.

(٢)

تاريخ الوجود العثماني في المنطقة

كانت الدولة العثمانية قد اتجهت صوب المشرق العربي في أوائل القرن العاشر الهجري السادس عشر الميلادي، وكانت من قبل تتبع استراتيجية الزحف نحو الغرب انطلاقًا من مركز ثقلها في البلقان[١]، فقد تقدم السلطان سليم الأول إلى بلاد الشام وهزم جيش المماليك بقيادة فانصوه الغوري في معركة مرج دابق في رجب ٩٢٢ هـ / أغسطس ١٥١٦ م، وترتب على ذلك سقوط مدن الشام في أيدي العثمانيين[٢]، كما ترتب عليه انضمام شمالي الجزيرة العربية إلى العثمانيين لقربها من بلاد الشام، وانتقال السلطة من المماليك إلى العثمانيين. وقد ترسخ الوجود العثماني في شمال الجزيرة العربية واكتمل بعد تمكُّن الدولة العثمانية من ضم العراق، وذلك إثر دخول السلطان العثماني سليمان القانوني (٩٢٧ - ٩٧٤ هـ / ١٥٢٠ - ١٥٦٦ م) بغداد عام ٩٤١ هـ / ١٥٣٤ م[٣]. حيث ضمت بغداد ضُمت الأجزاء الشمالية

(١) محمد أنيس: الدولة العثمانية والمشرق العربي، ص١٠٢، ١٩٩٣ م، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة.

(٢) محمد فريد: تاريخ الدولة العلية العثمانية، تحقيق إحسان حقي، ص٣٢٠، ط٨، ١٤١٩ هـ/١٩٩٨ م، دار النفائس، بيروت.

(٣) عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم: تاريخ العرب الحديث والمعاصر، ص٣٤، ط٦، ١٤٢٠ هـ/ ٢٠٠٠ م، دار الكتاب الجامعي، القاهرة.

الشرقية من الجزيرة العربية بعدما ضُمت الأجزاء الشمالية الغربية منها. وأصبح العثمانيون منذ ذلك التاريخ يقومون بما يمليه عليهم وضعهم الجديد، إذ نشروا سلطتهم على جميع البلاد، وأخذوا يقومون بالإشراف على تسيير قوافل الحجاج التي تمر عبر شمالي جزيرة العرب، ويؤمنون حماية طرق القوافل، وينشرون الأمن بتوفير الجنود على طول الطرق، وبدفع الأموال لأهالي المنطقة من أجل مساعدتهم في هذا المجال.

وهكذا فإن الوجود العثماني في منطقة الدراسة قد بدأ منذ دخول الشام إلى حوزة الدولة العثمانية، وأخذ يترسخ فيها بعد دخول السلطان سليم الأول إلى القاهرة في محرم ٩٢٣ هـ / يناير ١٥١٧ م، فمن المعروف تاريخيًّا أن من يحكم مصر يحكم الحجاز، وبالتالي يصبح صاحب النفوذ في شمالي الجزيرة العربية لارتباط المنطقة وأهلها بالسلطة السياسية المقيمة في مصر(١) وقد أرسل أمير مكة الشريف بركات بن محمد الحسني ابنه إلى السلطان سليم الأول وهو في مصر حيث أعلن ولاءه للدولة العثمانية، فأقره على إمارته، وبذلك اكتمل النفود العثماني في شمالي الجزيرة العربية(٢).

وبعد انضمام شمالي الجزيرة العربية للدولة العثمانية أصبحت المنطقة تتوزع إداريًّا ما بين ولاة الشام وولاة مصر، فولاية الشام تتبع لها الأجزاء الشمالية الشرقية القريبة منها مثل الجوف، وترتبط معها سياسيًّا واقتصاديًّا واجتماعيًّا، وكانت تمر بهذه الأجزاء قوافل الحاج الشامي(٣). وأما المناطق الشمالية الغربية الواقعة إلى الشمال من البحر الأحمر والمجاورة لولاية مصر من ناحية البحر فترتبط معها، وخاصة أن قوافل الحاج المصري تمر بهذه المناطق. وبذلك أصبح شمالي جزيرة العرب يتأثر بما يحدث في الولايات

---

(١) محمد بن أحمد بن إياس الحنفي: بدائع الزهور في وقائع الدهور، حققها وكتب لها المقدمة والفهارس: محمد مصطفى، ج٥، ص٧١، ١٥٠، ١٩٣، ١٤٠٣ هـ/ ١٩٨٤ م، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة.

(٢) محمد بن أحمد بن إياس الحنفي: المصدر السابق، ج٥، ص١٩٣.

(٣) جورج أوغست فالين: صور من شمالي جزيرة العرب، ص١٦١.

العثمانية، ويجري عليه ما يجري عليها.

ونظرًا لأن شمالي الجزيرة العربية يشكل معبرًا إلى الأماكن المقدسة للقادمين من العراق والشام ومصر، فقد اكتسب أهمية كبيرة قبل العهد العثماني وبعده. وتعكس هذه الأهمية كتب الرحالة الذين مروا عبر هذه المنطقة باتجاه الحرمين الشريفين، وكتبوا عن قوافل الحاج العراقي، وقوافل الحاج الشامي، وقوافل الحاج المصري.

فقوافل الحاج العراقي كانت تنطلق من الكوفة والبصرة وبغداد عبر شمالي نجد باتجاه الحجاز(١)، وقد ذكر أحد الباحثين أن مرور القوافل عبر حائل بدأ مع بداية القرن الرابع عشر الهجري، أواخر القرن التاسع عشر الميلادي(٢)، غير أن الشواهد التاريخية تثبت خلاف ذلك، حيث ذكر الرحالة جورج أوغست فالين Walin الذي زار المنطقة عام ١٢٦١ هـ / ١٨٤٥ م أن الحاج العراقي يستخدم الطريق المار بحائل(٣).

وكانت قوافل الحاج العراقي تشمل - إضافة إلى حجاج العراق - حجاج فارس، ويبلغ طول طريقها من الكوفة إلى المدينة المنورة ثم إلى مكة المكرمة عبر شمال شرق الجزيرة العربية نحو ١٣٠٠ كم معظمها في الصحراء(٤)، وتوجد على جنبات الطريق آبار وقنوات تعتمد على المياه

---

(١) البارون إدوارد نولده: الأوضاع السياسية في وسط الجزيرة العربية عند نهاية القرن التاسع عشر الميلادي، تقديم وتعريب د. عوض البادي، ص٧٠، ط٢، ١٤٢٢ هـ/ ٢٠٠٢ م، دار بلاد العرب، الرياض.
موزل: طريق الحج العراقي، مجلة العرب، ج٣، س٧، رمضان ١٣٩٢ هـ/أكتوبر ١٩٧٢ م، ص٢٠٤-٢٠٥.

(٢) سيد عبد المجيد بكر: الملامح الجغرافية لدروب الحجيج، ص٢٥، ١٤٠١ هـ/ ١٩٨١ م، تهامة، جدة.

(٣) جورج أوغست فالين: صور من شمالي جزيرة العرب، ص٨١.

(٤) سيد عبد المجيد بكر: المرجع السابق، ص٢٢، ٣٥.

الجوفية، وبرك وسدود تتجمع فيها مياه الأمطار. ويسمى هذا الطريق: (درب زبيدة) نسبة إلى زبيدة زوجة الخليفة العباسي هارون الرشيد، وقد تم حفر الآبار، وإنشاء البرك من أجل توفير المياه لقوافل الحجاج[١].

وقد ارتبطت مسيرة قوافل الحاج العراقي بالسلطة السياسية في العراق، ذلك أن تحركها يحتاج إلى تمويل يتمثل في تقديم الأطعمة للحجاج، ودفع الأموال للقبائل الواقعة على طريقهم من أجل تقديم الخدمات لهم مثل توفير المياه، وتأمين الدواب التي يحتاجونها، وكذلك تأمين من يرشدهم، ومن يحميهم من هجمات بعض القبائل. وقد كانت قوة من الجند ترافق قوافل الحاج العراقي لحراستها، وكذلك إصلاح الطريق وحفر الآبار وتنظيف البرك وترميمها، كل ذلك يحتاج إلى أموال لا بد للسلطة السياسية من توفيرها، ولذلك فإن تلك القوافل كانت تتأثر سلبًا أو إيجابًا بالأوضاع السياسية في العراق[٢].

ولم تكن قوافل الحاج العراقي منتظمة، والسبب في ذلك هو سوء أحوال العراق الداخلية الذي نجم عنه تسلط القبائل بكثرة على طريق هذه القوافل مما دفعها للانضمام إلى قوافل الحاج الشامي[٣].

وكانت الدولة الصفوية الفارسية[٤] تطمع في انتزاع العراق من الدولة

---

(١) سعد عبد العزيز الراشد: درب زبيدة طريق الحج من الكوفة إلى مكة المكرمة، دراسة تاريخية وحضارية وأثرية، ص١٠٨، ١٤١٤ هـ/١٩٩٣ م، دار الوطن للنشر والإعلام، الرياض.

(٢) سعد عبد العزيز الراشد: درب زبيدة طريق الحج من الكوفة إلى مكة المكرمة، ص١٠٤.

(٣) عبد القادر بن محمد الجزيري: درر الفوائد المنظمة في أخبار الحاج وطريق مكة المعظمة، ص٤٤٧-٤٤٨، ١٣٨٤ هـ، المطبعة السلفية، القاهرة.

(٤) أسسها إسماعيل الصفوي عام ٩٠٦ هـ/ ١٥٠٠ م، وتنسب هذه الدولة إلى عالم شيعي اسمه صفي الدين. وقد تمكن إسماعيل الصفوي من إخضاع بلاد فارس كلها لحكمه، وعمل على نشر المذهب الشيعي فيها. وقد خاضت الدولة الصفوية مع =

العثمانية، ولذلك عملت على التدخل في شؤونه الخاصة من وقت لآخر[1].

وفي المقابل عملت السلطات العثمانية في العراق على إثبات وجودها في شمال شرق الجزيرة العربية عبر قيامها بتسيير قوافل الحاج العراقي ومعها قوافل الحاج الفارسي مؤكدة بذلك سيادة السلطان العثماني على هذه المنطقة، وحرصه على انطلاق قوافل الحاج بصفته إمام المسلمين، والمشرف على أماكنهم المقدسة. وهذا ما أكدته القافلة الفارسية التي وصلت إلى بغداد في رجب ٩٨٢ هـ / نوفمبر ١٥٧٤ م من أجل الالتحاق بقوافل الحاج العراقي. وكانت تلك القافلة تتألف من ٣٠٠ رجل مع إبلهم وخيولهم، وقد شاهدها الرحالة الهولندي ليونهارت راوولف Leonhart Rauwolf، وأخبر أنها في طريقها إلى الحرمين الشريفين[2].

وكانت مسيرة قوافل الحاج العراقي تتأثر بالأحداث الجارية في المنطقة، ومن ذلك قيام الدولة الصفوية عام ١٠٣٢ هـ / ١٦٢٣ م بانتزاع العراق من الدولة العثمانية، وتمكن الدولة العثمانية من استعادة زمام السيطرة على العراق عام ١٠٤٨ هـ / ١٦٣٨ م في عهد السلطان العثماني مراد الرابع (١٠٣٢ - ١٠٤٩ هـ / ١٦٢٣ - ١٦٤٨ م)[3]. وقد عملت الدولة العثمانية على

= الدولة العثمانية حروبًا عديدة، وتحالفت من أجل ذلك مع أوروبا. وكانت الدولة الصفوية قد اتخذت مدينة أصفهان عاصمة لها.

محمود شاكر وإسماعيل أحمد ياغي: تاريخ العالم الإسلامي الحديث والمعاصر ٩٨٧-١٤٠٠ هـ/ ١٤٩٢-١٩٨٠ م، ج١، ص٢٣١-٢٣٥، ط٢، ١٤١٩ هـ/ ١٩٩٨م، مكتبة العبيكان، الرياض.

(١) عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم: تاريخ العرب الحديث والمعاصر، ص٣٤، ط٦.

(٢) ليونهارت راوولف: رحلة إلى المشرق العراق وسوريا وفلسطين سنة ١٥٧٣ م، ترجمة وتعليق سليم طه التكريتي، ص١٨٠، ١٩٧٧ م، ب.د.ن، بغداد.

(٣) عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم: تاريخ العرب الحديث والمعاصر، ص٣٥-٣٦، ط٦.

إبعاد الخطر الفارسي الصفوي حيث عينت على العراق ولاة أقوياء يتصفون بالحزم من أجل التعامل مع هذا الخطر والحد منه[١]. وقد أدى هؤلاء الولاة الدور المنوط بهم مما ساهم في تأكيد نفوذ الدولة العثمانية في شمال شرق الجزيرة العربية. وقد ذكر أحد الرحالة المغاربة، وهو عبدالله بن محمد العياشي[٢] أنه شاهد قوافل الحاج العراقي في موسم حج ١٠٧٣ هـ / ١٦٦٢ م، وأكد أن هذه القوافل كانت تحت حماية السلطات العثمانية، وأن القوافل الفارسية المرافقة لقوافل الحاج العراقي كانت تدفع مبلغًا من المال للوالي العثماني في البصرة لقاء حمايتها[٣]. ولتكريس نفوذ الدولة العثمانية رفض السلطان العثماني أحمد الثالث (١١١٤ - ١١٤٢ هـ / ١٧٠٣ - ١٧٣٠ م) طلب أحد حكام فارس بإرسال قافلة خاصة به مباشرة إلى الحرمين الشريفين دون أن تلتحق بقوافل الحاج الشامي في دمشق[٤]. ويمكن أن نستنتج من هذا الرفض أن الدولة العثمانية قامت خلال هذه الفترة بتحويل مسيرة قوافل الحاج العراقي إلى دمشق. إلا أنها أعادت تلك القوافل إلى طريقها المعتاد بعد زوال الخطر الفارسي الصفوي في أعقاب قيامها بعقد معاهدة صلح مع الدولة الصفوية عام ١١٥٩ هـ / ١٧٤٦ م نصت على احترام حدود الدولتين[٥]. وكان ولاة بغداد يسيّرون قوافل الحاج العراقي، ويعدون ما يلزم لحمايتها عبر الاتفاق مع شيوخ القبائل، وتجهيز الطريق وتأمينه. وقد أشارت بعض المصادر إلى أن الحجاج

---

(١) مأمون أصلان: قافلة الحاج الشامي، ص٣٩، ٢٠٠٠ م، دار الكندي للنشر والتوزيع، عمان.

(٢) من أهل فاس بالمغرب، ولد عام ١٠٣٧ هـ وتوفي عام ١٠٩٠ هـ، وله عدة تصانيف. محمد حسن الشريف: المختار من الرحلات الحجازية إلى مكة والمدينة النبوية، مج١، ص٢٦٩، ١٤٢١ هـ/ ٢٠٠٠ م، دار الأندلس الخضراء، جدة.

(٣) محمد حسن الشريف: المرجع السابق، مج١، ص ٢٨٨-٢٨٩.

(٤) مأمون أصلان: المرجع السابق، ص٣٩.

(٥) علي سلطان: تاريخ العرب الحديث، ص١٩٧، د.ت.ن، منشورات مكتبة طرابلس العلمية، ليبيا.

الفرس كانوا يستخدمون طريق قوافل الحاج العراقي في القرن الثالث عشر الهجري أواخر القرن الثامن عشر الميلادي[(١)].

ولم يكن طريق قوافل الحاج العراقي في القرن الثالث عشر الهجري أواخر القرن الثامن عشر الميلادي آمنًا، وذلك بسبب الأعمال العسكرية والمناوشات التي دارت بين الدولة العثمانية ممثلة بواليها في العراق، والدولة السعودية[(٢)]. وقد دفع ما شهده هذا الطريق من اضطرابات قوافل الحاج الفارسي إلى الالتحاق بقوافل الحاج الشامي[(٣)] وقد أخذ نفوذ الدولة العثمانية خلال هذه الفترة بالانحسار عن شمال شرق الجزيرة العربية؛ غير أن السلطات العثمانية أرسلت عدة حملات عسكرية ضد الدولة السعودية هناك، وكان آخرها الحملة التي أرسلها الوالي العثماني في مصر محمد علي باشا[(٤)]، الذي تمكن من إسقاط الدولة السعودية في ٨ ذي القعدة ١٢٣٣ هـ / ٩ سبتمبر ١٨١٨ م[(٥)].

وعندما نشأت إمارة آل رشيد في حائل أواخر سنة ١٢٥٠ هـ أو في بداية

---

(١) سعد عبد العزيز الراشد: درب زبيدة، ص١٠٧.

(٢) عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم: الدولة السعودية الأولى ١١٥٨-١٢٣٣ هـ/ ١٧٤٥-١٨١٨ م، ص٢٠٠، ٢٠٩، ٢٢٤، ط٦، ١٤٢٠ هـ/١٩٩٩ م، دار الكتاب الجامعي، القاهرة.

(٣) سعد عبد العزيز الراشد: درب زبيدة، ص١٠٩.

(٤) والي مصر ١٨٠٥-١٨٤٩ م، قاد حملة عثمانية لإجلاء فرنسا عن مصر، واستطاع أن يكسب أعيان مصر إلى جانبه، فكتبوا إلى السلطان العثماني يطلبون توليته عليهم. وقد استأثر بحكم مصر بعدما تخلص من مناوئيه، واستعان به السلطان العثماني ضد الدولة السعودية، وكذلك ضد ثورة اليونان. غير أن الظروف أدت إلى اصطدام السلطان العثماني بواليه على مصر محمد علي، مما دفع أوروبا إلى التدخل لحماية مصالحها. محمد شفيق غربال: الموسوعة العربية الميسرة، مج٢، ص١٦١-١٦٢، ١٤٠٧ هـ/ ١٩٨٧ م، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

(٥) عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم: الدولة السعودية الأولى، ص٣٥٣، ط٦.

السنة التالية لها ١٨٣٥ م[١] أخذت تساهم في المحافظة على قوافل الحاج العراقي المارة عبر أراضيها، وكانت تقدم لهذه القوافل الجمال والأطعمة، فتبقى في حائل يومًا أو يومين[٢].

وقد ذكر الرحالة وليم جيفور بالجريف William Giffora Palgrave الذي زار حائل عام ١٢٧٨ هـ / ١٨٦٢ م أن الأمير طلال بن عبد الله الرشيد (١٢٦٣ - ١٢٨٣ هـ / ١٨٤٧ - ١٨٦٦ م) قد خصص قوة من الجند لحماية القوافل العراقية، كما أخذ بتأديب بعض القبائل القريبة من المدينة المنورة حتى لا تتعرض لها[٣] وقد استعانت الدولة العثمانية بإمارة آل رشيد في حماية قوافل الحاج العراقي، حيث كلفت الإمارة بإرسال عدد من رجالها إلى بغداد لمرافقة تلك القوافل إلى مكة المكرمة ومن ثم إعادتها إلى بغداد. وكانت الإمارة توفر للقوافل الأمان والحماية، وتزودها بالجمال والأطعمة وغير ذلك مما يلزمها[٤]. وقد ذكر الرحالة البارون إدوارد نولده Baron Eduard Nolde أن الرجال الذين كانوا يرافقون قوافل الحاج العراقي يصل عددهم إلى ١٠٠٠ رجل[٥]. وتقديرًا من الدولة العثمانية لهذه الخدمات التي كانت إمارة آل

---

(١) عبد الله صالح العثيمين: نشأة إمارة آل رشيد، ص٤٧، ١٤٠١ هـ/ ١٩٨١ م، عمادة شؤون المكتبات، جامعة الرياض، الرياض.

(٢) جورج أوغست فالين: صور من شمالي جزيرة العرب، ص١٢٢.
الليدي آن بلنت: رحلة إلى بلاد نجد، ترجمة محمد أنعم غالب، ص٢٣٠، ط٢، ١٣٨٩ هـ/١٩٧٨ م، دار اليمامة للبحث والترجمة والنشر، الرياض.

(٣) وليم جيفور بالجريف: وسط الجزيرة العربية وشرقها، ترجمة صبري محمد حسن، ج١، ص٢٤٧، المجلس الأعلى للثقافة، ٢٠٠١ م، القاهرة.

(٤) شارل هوبير: رحلة في الجزيرة العربية الوسطى ١٨٧٨-١٨٨٢ م، ترجمة إليسار سعادة، ص١٢٩-١٣٠، ٢٠٠٣ م، مطبعة ألف، بيروت.
عوض البادي: الرحالة الأوروبيون في شمال الجزيرة العربية، ص٢٥٢، ط٢، ١٤٢٣ هـ/٢٠٠٢م، الدار العربية للموسوعات، بيروت.

(٥) البارون إدوارد نولده: الأوضاع السياسية في وسط الجزيرة العربية عند نهاية القرن التاسع عشر الميلادي، ص٦٨، ط٢.

رشيد تقدمها أرسلت صرة من المال تسلمها وكيل ابن رشيد من قلعة الحجر، وهي عبارة عن ثلاثين ألف قرش، وستة آلاف لجماعته، وجبة موشاة بالفضة له وثلاثين جبة لجماعته[1].

وهكذا تأكد النفوذ العثماني في شمال شرق الجزيرة العربية، وأصبح طريق قوافل الحاج العراقي تحت سيطرتها، بل تعددت القوافل التي تعبر هذا الطريق سنويًّا، وكان يرافق كل قافلة عدد من الرجال منهم من يتناوبون على حراستها، ومنهم من يعملون كأدلاّء[2].

وكانت قوافل الحاج العراقي تمر عبر شمال شرق الجزيرة العربية بعدد من المحطات التي كانت عبارة عن برك للماء. ومن هذه المحطات: العقبة الواقعة على بعد ٥٠ كيلاً إلى الشمال الشرقي من مدينة رفحة السعودية، ومحطة الظفيري التي تبعد عن محطة العقبة ستة أكيال جنوبًا، ومحطة الجميمة التي تبعد عن مدينة رفحة شرقًا نحو ١٤ كيلاً، ومحطة زبالة جنوب مدينة رفحة بحوالي ٣٨ كيلاً، ومحطة العصافير (التنانير) إلى جنوب محطة زبالة بـ ٢٧ كيلاً، ومحطة الشيحيات الواقعة في الجنوب الغربي من بركة العصافير على بعد ٢٥ كيلاً، ثم محطة البدع، والخضراء إلى الجنوب الشرقي من حائل بحوالي ١٣٠ كيلاً. وقد انتقل طريق قوافل الحاج العراقي بعد ذلك إلى مدينة حائل مركز إمارة آل رشيد، واستخدمه عدد من الرحالة الغربيين في طريقهم من حائل إلى بغداد[3].

أما قوافل الحاج الشامي فكانت تخرج من دمشق بعد أن تنضم إليها القوافل القادمة من العاصمة العثمانية، وقوافل الحاج القادمة من بلاد فارس عندما لا تسمح لها الظروف باستخدام طريق قوافل الحاج العراقي. وكان على

---

(١) Jacob M. Landan: The Hajaz Railway and the Muslim Pilgrams, p. 167, 1971, Wahye State, University Petroil.

(٢) سليمان فيضي: مذكرات سليمان فيضي، تحقيق وتقديم باسل سليمان فيضي، ص٤٠-٤١، ط٤، ٢٠٠٠ م، شركة مطبعة الأديب البغدادية، بغداد.

(٣) سعد الراشد: درب زبيدة، ص١٣٩، ١٩٩.

والي دمشق أن يضبط هذا العدد الكبير من الحجاج، وعليه أيضًا تقع مسؤولية إعداد القافلة، وكل ما يتعلق بها مثل: تجهيز قوة من الجند للدفاع عنها ضد أي عدوان قد تتعرض له على يد القبائل الساكنة على طول الطريق، وإعداد الآبار، وتهيئة المنازل للحجاج، والاستعداد لمواجهة أي مشكلة قد تواجههم في طريقهم إلى الأماكن المقدسة. وكان على رأس قوافل الحاج أمير يسمى أمير الحاج، يقود القافلة، ويلتزم براحة الحجاج، ويوصلهم إلى الحجاز ويعود بهم، وكان من مسؤولية أمير الحاج أيضًا إعداد القافلة وتزويدها بالجمال والخيل والماء والطعام، وغالبًا ما يكون أمير الحج هو نفسه والي دمشق الذي تتبع لولايته: فلسطين، ولبنان، وشرق الأردن[١].

وكانت قوافل الحاج الشامي تنطلق في الفترة ما بين ١٥ - ١٧ شوال من كل عام[٢] ومع طول المسافة، وكثرة المخاطر التي يتعرض لها الحجاج، وصعوبة الطرق في تلك المرحلة التاريخية التي اعتمد المسافرون فيها على الجمال، والعربات، والسير على الأقدام، وتوزيع الطرق إلى عدة مراحل يستريح فيها الحجاج ثم يواصلون رحلتهم؛ فإن الطريق وتستغرق الطريق أربعين يومًا كما يؤكده المؤرخون[٣]، ويبلغ طولها من دمشق إلى المدينة المنورة ١٣٠٢ كم[٤] وقبل انطلاق القوافل بنحو ثلاثة أشهر كان والي دمشق يأخذ بالاستعداد لتحركها حيث يخرج في أواخر رجب أو أوائل شعبان، ثم يعود إلى دمشق في أوائل شوال، وخلال هذه الفترة كان يمر على المناطق التابعة له، يجمع منها الأموال اللازمة لتسيير القافلة عندما يحين تحركها[٥].

---

(١) مأمون أصلان: قافلة الحاج الشامي، ص٤٤ - ص٥٥.

(٢) محمد بن عبد الله الموسوي: رحلة الشتاء والصيف، ص٢٢٩-٢٣٠، حققها وقدمها وفهرسها محمد سعيد الطنطاوي، ط٢، ١٣٨٥ هـ، المكتب الإسلامي للطباعة والنشر، بيروت.

(٣) السيد محمد الدقن: سكة حديد الحجاز الحميدية، ص٥٤، ١٤٠٥ هـ/ ١٩٨٥ م، مطبعة الجبلاوي، القاهرة.

(٤) سيد عبد المجيد بكر: الملامح الجغرافية لدروب الحجيج، ص١٧٣.

(٥) مأمون أصلان: قافلة الحاج الشامي ص٦١-٦٢.

وكانت قوافل الحاج الشامي تتحرك من دمشق إلى الأماكن المقدسة في الحجاز عبر عدد من المنازل تبدأ بحالات عمار التي تدعى اليوم: حالة عمار، وهي مدينة حديثة تقع على الحدود السعودية الأردنية، وتبعد عن تبوك حوالي ١٠٢ كم، وعن المدورة، المركز الحدودي الأردني، حوالي ١٩ كم[١]. ومن منازل الحاج الشامي أيضًا: الأخضر، وفي الأخضر قلعة عثمانية، وقد أصبحت محطة من محطات سكة حديد الحجاز[٢].

وتنزل قوافل الحاج الشامي بعد حالة عمار في ذات الحج التي أصبحت تدعى: ذات الحاج الواقعة إلى جنوب حالة عمار بـ ٣٠ كم، وتبعد عن تبوك ٨٤ كم. وكانت فيها قلعة عثمانية، وقد أصبحت بعد إنشاء سكة حديد الحجاز محطة من محطاتها. والجدير بالذكر أن ذات الحاج كانت أول مكان مأهول يصله المسافرون من الحدود الأردنية إلى تبوك، ولذلك انتعشت وأنشئت فيها منازل لموظفي الجوازات وغيرهم، ثم هجرها السكان بعد انتقال مركز موظفي الدولة إلى حالة عمار الواقعة إلى الشمال منها. وتتبع ذات الحاج منطقة تبوك[٣]. ومن هذه المنازل أيضًا: المعظم، وهي قلعة عثمانية وهكذا فإن القلاع الموجودة في شمال الجزيرة العربية قد قام ببنائها العثمانيون للحفاظ على قوافل الحاج، ومراقبتهم، وبالتالي فرض سيطرة الدولة في تلك الجهات من شمال الجزيرة العربية[٤].

وتوجد في قلعة المعظم بركة لجمع المياه لا تزال قائمة، وقد أصبحت بعد مد خط سكة حديد الحجاز محطة من محطاته، وهي الآن مهجورة،

---

(١) حمود بن ضاوي القثامي: شمال الحجاز، ج٢، ص٤٦، ط٣.

(٢) حمد الجاسر: المعجم الجغرافي للبلاد العربية السعودية، ق١، ص٦٣-٦٦.

(٣) المرجع السابق، ق١، ص٣٦٩-٣٧٠.
محمد لبيب البتنوني: الرحلة الحجازية، ص٣٧١.
سيد عبد المجيد بكر: المرجع السابق، ص١٩٦.

(٤) علي إبراهيم غبان: الآثار الإسلامية في شمال غرب المملكة، ص١٦٤، ١٤١٤ هـ/ ١٩٩٣ م، مطبعة سفير، الرياض.

ويوجد على مقربة منها مركز المعظم، وفيها عدد قليل من السكان، وتتبع منطقة تبوك[١] ومن منازل قافلة الحاج الشامي كذلك: الحجر، والعلا[٢].

وكان يخرج مع قوافل الحاج الشامي المحمل، وهو هودج يحمل على جمل ضخم برادعه مزركشة بالخرز، وتتدلى شراشبه من حوله حتى تصل إلى الأرض. وكان المحمل مزينًا بالمرايا والصدف وذيول الثعالب وأقمشة الزينة المختلفة تتدلى على رقبته وفخذيه وظهره. ويشتمل المحمل على هدايا الدولة العثمانية للحرمين الشريفين[٣].

وقد حرصت الدولة العثمانية على أن تصل قوافل الحاج بأمن واطمئنان، ذلك أنها صاحبة السلطة السياسية على الحجاز. ولذلك كانت تختار ولاة الشام من أكثر الرجال استقامة وحزمًا لأنهم هم الذين سيتولون إعداد القافلة، وتأمين سلامتها طوال سفرها عبر شمال الجزيرة العربية، ولم تكن الدولة العثمانية تتساهل مع من يلحق الضرر بالقافلة، أو يعطل مسيرها، وخاصة القبائل التي كانت أحيانًا تهاجم القافلة، حيث كانت السلطات العثمانية تعتبر ذلك تحديًا للدولة فتجابهه بكل حزم[٤].

لقد تناول عدد من الرحالة الذين رافقوا قوافل الحاج الشامي إلى الديار المقدسة الاستعدادات لتحريك القافلة، وكل ما يتعلق بها. ومن هؤلاء الرحالة العثماني أوليا جلبي الذي رافق القافلة عام ١٠٨١ هـ / ١٦٧١ م، إذ ذكر أن والي الشام حسين باشا هو الذي قاد القافلة وبرفقته خمسة آلاف ومائة وعشرون جنديًا يتولون حفظ الأمن[٥].

---

(١) حمد الجاسر: المعجم الجغرافي للبلاد العربية السعودية، ق١، ص٦٣-٦٦.

(٢) أيوب صبري باشا: مرآة جزيرة العرب، ص١٧٧، ١٧٨.

(٣) مأمون أصلان: قافلة الحاج الشامي، ص٥٦.

(٤) مأمون أصلان: المرجع السابق، ص٥٧، ٤٦.

(٥) أوليا جلبي: الرحلة الحجازية، ترجمها عن التركية وقدم لها الصفصافي أحمد المرسي، ص٧١، ١٤٢٠ هـ/ ١٩٩٩ م، دار الآفاق العربية، القاهرة.

وكان قائد القافلة يتسلم مبلغًا من الدولة العثمانية لصرفه على إعاشة القافلة وتقديم الطعام لمرافقيه، وكذلك لاستئجار الإبل، ودفع الأموال لشيوخ القبائل من أجل تقديم ما تحتاجه القافلة من خدمات مثل جلب الماء، ومن أجل حفظ أمنها[١]. ويذكر في هذا المجال أيضًا أن السلطات العثمانية كانت تصرف لشيوخ القبائل مبالغ من المال تسمى (الصرّة) لقاء خدماتهم تلك[٢]. وكان شريف مكة يحجب الصرة عن شيوخ القبائل في بعض الأحيان أو يعطيهم أقل من المخصص لهم، أو يستخدم ضدهم الشدة مما يؤدي إلى حدوث مشكلات تعرض قوافل الحاج الشامي لخطر هجوم تلك القبائل عليها[٣]. وقد وقع هجوم من هذا النوع على قوافل الحاج الشامي عندما كانت قريبة من قلعة الحجر، وذلك في سنة ١١١٢ هـ / ١٧٠١ م، وكانت القبائل المهاجمة تسكن في المناطق التابعة لشريف مكة سعد بن زيد[٤]، فأرسل له السلطان العثماني رسالة يوبخه فيها ويأمره بردع هذه القبائل، ويؤكد على ضرورة قيامه بتسليم القوافل سليمة إلى أمير الحاج الشامي[٥].

وكانت الدولة العثمانية تولي قوافل الحاج الشامي اهتمامًا بالغًا، ومن مظاهر هذا الاهتمام قيامها بتأسيس قافلة أخرى مهمتها مساندة قوافل الحاج الشامي وهي في طريق العودة من الديار المقدسة، حيث تقدم لها الغذاء

---

(١) أوليا جلبي: المرجع السابق، ص٧١.

(٢) مأمون أصلان: قافلة الحاج الشامي، ص٦٤-٦٥.

(٣) إسماعيل حقي أوزون: أمراء مكة المكرمة في العهد العثماني، ترجمة خليل علي مراد، ص٨٢، ١٩٨٥ م، منشورات مركز دراسات الخليج العربي، بجامعة البصرة.

(٤) تولى شرافة مكة بعد وفاة والده عام ١٠٧٧ هـ/ ١٦٦٦ م وظل في هذا المنصب حتى نهاية عام ١١١٣ هـ/ مايو ١٧٠٢ م حيث قدم التماسًا بعد أن تقدمت به السن بتنصيب ابنه الشريف سعيد محله.
إسماعيل حقي أوزون: المرجع السابق، ص١١٥، ١٢١.

(٥) إسماعيل حقي أوزون: المرجع السابق، ص٨٣.

والمؤن، وتحميها من أي خطر طارئ. وكانت هذه القافلة تصل إلى دمشق في منتصف شهر ذي القعدة حيث تمكث بعض الوقت، ثم تخرج في اليوم العاشر من ذي الحجة أو في منتصفه وبصحبتها قوة من الجند لحراستها تسمى (الجردة)، وتلتقي مع الحجاج القادمين من الحجاز في الحجر حيث تقدم لهم الهدايا، ثم يعود الجميع معًا متجهين إلى الشام، وعندما يصلون إلى تبوك ينطلق أحد الأشخاص ومعه قوة من الجند، إذ يسبقون القافلة للبشرى بسلامتها أو لطلب المساعدة لها، كما يرسل من يبشر السلطان العثماني في العاصمة[١].

وكانت قوافل الحاج الشامي تستريح في القلاع الموجودة على طول الطريق، وخاصة في شمال غرب الجزيرة العربية، وكان يقام خلال الاستراحة سوق يؤمه أهل البادية وأهالي القرى القريبة، ففي قلعة الحجر مثلاً كانت تتم عمليات البيع والشراء أثناء رحلة الذهاب والعودة[٢]، وكانت قوافل حجاج الجوف تصل عن طريق تيماء، فتلحق بقوافل الحاج الشامي في هذه القلعة[٣].

وعندما استولت الدولة السعودية الأولى على الجوف عام ١٢٠٨ هـ / ١٧٩٣ م أصبح الوجود العثماني في المنطقة مهددًا[٤]، ويرى أحد الباحثين أن سلطة الإمام السعودي تفوقت على سلطة الوالي العثماني في دمشق، فقد استطاعت الدولة السعودية منع المحمل الشامي بحجة مخالفته الشرع، حيث اضطر والي الشام عبد الله باشا العظم بالرجوع بالمحمل من حيث أتى وذلك سنة ١٢٢١ هـ/ ١٨٠٦م مما دفع السلطان العثماني سليم الثالث (١٢٠٣-١٢٢٢هـ/ ١٧٨٩-١٨٠٧ م) إلى عزله[٥]. وعندما تولى السلطان العثماني

(١) مأمون أصلان: قافلة الحاج الشامي، ص٥٩-٦٠.

(٢) أوليا جلبي: الرحلة الحجازية، ص١٠٠.

(٣) جورج أوغست فالين: صور من شمالي جزيرة العرب، ص١٢٢.

(٤) عثمان بن بشر: عنوان المجد في تاريخ نجد، حققه وعلق عليه محمد ناصر الشتري، ج١، ص١٨٢، ١٤٢٠ هـ/١٩٩٩ م، دار الحبيب، الرياض.

(٥) عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم: الدولة السعودية الأولى، ص٢٢٥-٢٢٧، ط٦.

محمود الثاني الحكم (١٢٢٣-١٢٥٥هـ/ ١٨٠٨-١٨٣٩م) عين يوسف باشا كنج واليًا على دمشق، إلا أن هذا الوالي لم يقم بأي عمل سوى إعداد الخطط الحربية وإرسالها إلى اسطنبول، فعزله السلطان وعين مكانه سليمان باشا وطالبه بالتعاون مع محمد علي باشا والي مصر على إسقاط الدولة السعودية[١].

واستعادت الدولة العثمانية نفوذها بعد القضاء على الدولة السعودية الأولى، واستأنفت قوافل الحاج الشامي رحلاتها إلى الديار المقدسة عبر الطريق الذي بنت الدولة عليه القلاع، وزودتها بالعساكر لتوفير الحماية لتلك القوافل كما خصصت أموالاً للقبائل تدفعها سنويًّا مقابل حمايتها[٢].

وكان أمير الحاج الشامي يحرص على اطلاع السلطان العثماني على أحوال قوافل الحاج الشامي وما يجري عليها في الطريق، وما تصادفه من عقبات، وعلى الإجراءات المتخذة لإزالتها. فقد أرسل أمير الحاج الشامي محمد باشا العظم الذي كان في الوقت نفسه والي الشام إلى الصدر الأعظم ومنه إلى السلطان أنه وصل إلى قلعة تبوك وهو في طريق العودة، وأن كل ما يتعلق بالقافلة يسير حسب ما خُطط له، وأن القوافل لم تواجه هذا العام أي هجوم من القبائل يعكر أمن الحجاج، وأن الماء متوافر في طريق القوافل حيث أُمِّن للجميع. وأخبر والي الشام السلطان العثماني في هذه البرقية بنجاح الموسم، وعودة القوافل الشامية سالمة مؤكدًا نجاح مهمته في قيادة الحملة، ومدللاً في الوقت نفسه على أن الدولة العثمانية كانت حريصة على متابعة ما يجري للقوافل في رحلة الذهاب والعودة تكريسًا لنفوذها في شمال الجزيرة العربية بصفتها حامية الحرمين الشريفين[٣].

---

(١) عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم: المرجع السابق، ص٢٢٨-٢٣٠، ط٦.

(٢) عبد الكريم رافق: قافلة الحاج الشامي وأهميتها في العهد العثماني، دراسات تاريخية، العدد ٦، جامعة دمشق، ١٩٨١ م، ص١٧.
إسماعيل حقي أوزون: أمراء مكة المكرمة في العهد العثماني، ص٤٢، ٦٠.

(٣) وثيقة عثمانية من الأرشيف العثماني برقم ٤٤٧٩ - دارة الملك عبدالعزيز بالرياض.
من أمير الحاج الشامي محمد باشا العظم إلى الصدر الأعظم.

وحرصًا من السلطات العثمانية على راحة الحاج والقوافل كانت تهتم بكل ما له علاقة بخط سيرها، ومن ذلك القلاع الواقعة على طول طريق شمال الجزيرة العربية وما فيها من جند، وما تشتمل عليه من برك. ومما يدل على ذلك قيام المسؤول العسكري العثماني في قلعة الحجر بإرسال رسالة إلى والي الشام يخبره فيها أن بركة الماء القريبة من القلعة غير صالحة بفعل الأحجار الموضوعة عليها مما يعني عدم الاستفادة منها، لذلك قام بتكليف عدد من الرجال بتنظيف هذه البركة من جديد[١]. ويتضح من هذه الرسالة أهمية توفير الماء لقوافل الحاج الشامي وغيرها من القوافل التي تقطع مسافات طويلة في الصحراء، وكذلك لأهل البادية، وللجند الذين يستخدمونها خلال العام. وكانت البرك هي الوعاء الذي تحفظ فيه المياه التي غالبًا ما يكون مصدرها الأمطار. ويؤكد حرص السلطات العثمانية على تنظيف البرك أنها كانت تهتم بكل ما له علاقة بالقوافل، ويؤكد بالتالي نفوذها في المنطقة.

وتذكر بعض المصادر أن قوافل الحاج الشامي وكذلك قوافل الحاج المصري كانت منظمة، وتحظى باهتمام كبير من السلطان العثماني نفسه[٢].

وقد كانت قافلة الحاج المصري تصل من مصر عبر سيناء إلى العقبة، ومن العقبة تسير في خط مواز لساحل البحر الأحمر إلى أن تصل البدع، ومنها تسير باتجاه الجنوب الغربي حتى تصل إلى عيون القصب، وهي قرية تقع على مقربة من شاطئ البحر الأحمر شمال ميناء المويلح قرب مدخل خليج العقبة[٣]. وتتجه القافلة من عيون القصب إلى المويلح، ثم تصل إلى دار أم

---

(١) وثيقة عثمانية من الأرشيف العثماني برقم B/1970 دارة الملك عبد العزيز بالرياض.
من قائد العسكر في مدائن صالح (الحجر) إلى سليمان باشا العظم والي الشام، يخبره أن بركة الحجر عطلانه وهو سوف يقوم بتنظيفها.

(٢) عبد القادر بن محمد الجزيري: درر الفوائد المنظمة في أخبار الحاج وطريق مكة المعظمة، ص٤٤٧-٤٤٨.

(٣) حمد الجاسر: المعجم الجغرافي للبلاد العربية السعودية، ق٣، ص١٢٤٠. =

سلطان الواقعة شمال بلدة ضبا على مقربة منها[١]. ومن المنازل الواقعة على طريق قافلة الحاج المصري: الأزلم، وتقع قرب ساحل البحر الأحمر بين الوجه وضبا، وفيها قلعة لا تزال قائمة. ثم تصل القافلة إلى اصطبل عنتر، الواقعة على ساحل البحر الأحمر بين الأزلم والوجه[٢]، ومن الوجه تصل القافلة إلى أملج.

وهذا الطريق الموازي لساحل البحر الأحمر كان يتفرع منه طريق داخلي يخرج من الوجه إلى المدينة المنورة[٣] ويوجد على هذا الطريق عدد من المحطات التي يتزود منها الحجاج بالمياه. وكانت ترافقهم قوة من قبائل المنطقة التي أوكلت إليها حماية قافلة الحاج المصري في رحلة الذهاب والعودة[٤].

وقد استخدم طريق قافلة الحاج المصري عدد من الرحالة[٥]، وكانت

= علي إبراهيم غبان: الآثار الإسلامية في شمال غرب المملكة، الفصل السادس: آثار طريق الحج المصري، ص٢١٢-٢١٥.

(١) حمد الجاسر: المرجع السابق، ق٢، ص٥٢٥.

(٢) المرجع نفسه، ق١، ص٨٣، ٩٣.

(٣) حمد الجاسر: في رحاب الحرمين، مجلة العرب، ج٩-١٠، س١٠، ١٣٩٤ هـ/ ١٩٧٤ م، ص٤٢٠، نقلاً عن الرحلة الناصرية في القرن الحادي عشر الهجري السابع عشر الميلادي.
إبراهيم رفعت باشا: مرآة الحرمين الشريفين، مج١، ص٩٧، ب.ت.ن. مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة.

(٤) محمد صادق باشا: الرحلات الحجازية، إعداد وتحرير محمد همام فكري، ص٢٣٣، ١٩٩٩ م، بدر للنشر والتوزيع، بيروت.

(٥) من الرحالة الذين استخدموا هذه الطريق: محمد بن عبد الله الموسوي قام برحلته في القرن الحادي عشر الهجري السابع عشر الميلادي.
محمد صادق باشا قام بأكثر من رحلة خلال القرن الثالث عشر الهجري التاسع عشر الميلادي.

القافلة تخرج من القاهرة، ويرافقها الحجاج القادمون من المغرب العربي[١]. أما المدة التي تستغرقها القافلة من القاهرة إلى مكة المكرمة فتبلغ شهرًا كاملاً[٢]. وقد كانت تخرج أواخر شهر شوال من كل عام ومعها المحمل وكسوة للكعبة المشرفة، وذلك بعد أن يقوم باشا مصر بتسليم قيادة القافلة لأمير يسميه أمير الحاج المصري في حفل بهيج[٣].

وكانت قافلة الحاج المصري أفضل تسليحًا من قوافل الحاج الأخرى، ولذلك كان كثيرون من الحجاج يحرصون على الانضمام إليها. وتسير هذه القافلة بانتظام حسب أوامر القيمين عليها، وكان كل فرد فيها يعرف مكانته وما له وما عليه، ولذلك لم تكن تواجه كثيرًا من المشكلات[٤].

وكانت ترافق قافلة الحاج المصري قوة من العسكر يبلغ عددها ٢٤١ جنديًا وضابطًا لحمايتها من هجمات القبائل أثناء مسيرها عبر شمال غرب الجزيرة العربية[٥]. ويذكر هنا أن السلطات العثمانية في مصر كانت تدفع رواتب شهرية لشيوخ القبائل التي تمر قافلة الحاج المصري في ديارها، لتوفير

---

(١) محمد حسن الشريف: المختار من الرحلات الحجازية إلى مكة والمدينة النبوية، مج١، ص٣٢٧-٣٢٨، نقلاً عن رحلة جوزيف المعروف باسم (الحاج يوسف)، وهو شاب إنجليزي أُسر في مياه البحر الأبيض المتوسط، واشتراه رجل جزائري وأجبره على الإسلام، وكان عمره لا يتجاوز سبعة عشر عامًا، وقد اصطحبه سيده معه إلى الحج، فدون رحلته هذه.

(٢) علي إبراهيم غبان: الآثار الإسلامية في شمال غرب المملكة، الفصل السادس: آثار طريق الحج المصري، ص٢١٥.

(٣) حمد الجاسر: أشهر رحلات الحج، ص٤٦-٤٧، ١٤٠٢ هـ/ ١٩٨٢ م، دار الرفاعي للنشر والطباعة والتوزيع، الرياض.

(٤) محمد حسن الشريف: المختار من الرحلات الحجازية إلى مكة والمدينة النبوية، مج١، ص٣٢٨.

(٥) محمد صادق باشا: الرحلات الحجازية، مشعل المحمل عام ١٢٩٧ هـ/ ١٨٨٠ م، ص٧١-٧٢.

الأدلاء والحماية للقافلة[١].

وتمر قافلة الحاج المصري بعدد من آبار المياه والبرك مثل بركة البدع غير العميقة[٢]. كما كانت القافلة تتوقف في بعض الأماكن مثل المويلح والوجه حيث تقام سوق يؤمها الحجاج والأهالي من أجل المقايضة والبيع والشراء، حيث يبيع الحجاج ما أتوا به، ويبيع الأهالي ما لديهم. وكانت هذه السوق تقام في رحلة العودة أيضًا[٣].

وظلت الدولة العثمانية تؤمن الحماية لقوافل الحاج المصري سواء تلك التي تمر عبر طريق الساحل أم التي تتخذ من الطريق الداخلي مسلكًا لها. وكانت أيضًا تؤمن الحماية لقوافل الحاج الشامي والعراقي حيث كانت تخصص قوة من الجند لمواكبة كل قافلة، وتتفق مع شيوخ القبائل من أهالي البلاد على توفير الحماية المطلوبة مقابل مبالغ من المال تدفعها لهم، وقد ظل النفوذ العثماني واضحًا في جميع مناطق شمال الجزيرة العربية، ولم ينازع الدولة العثمانية منازع على هذا النفوذ إلى أن نشب الصراع بين السلطات العثمانية والدولة السعودية الأولى في القرن الثالث عشر الهجي؛ التاسع عشر الميلادي فقد ساهم المد السعودي في ضعف النفوذ العثماني في شمال البحر الأحمر مما أثر على استخدام قوافل الحاج المصري للطريق الساحلي والداخلي أيضًا[٤].

وبعد افتتاح قناة السويس في ١٥ شعبان ١٢٨٦ هـ/ ٢٠ نوفمبر ١٨٦٩ م

---

(١) وثيقة عربية من وثائق الوكيل المويلحي.
من شيخ قبيلة المساعيد عليان بن رفيع إلى ناظر قلعة المويلح بخصوص الراتب الشهري، جمادى الأولى ١٣٠٦ هـ/ يناير ١٨٨٩ م.

(٢) علي إبراهيم غبان: الآثار الإسلامية في شمال غرب المملكة، ص٢٣١.

(٣) حمد الجاسر: أشهر رحلات الحج، ص٧٤.

(٤) عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم: تاريخ الدولة السعودية الأولى، ص٢٠٠، ٢٠٩، ٢٢٤، ط٦.
علي إبراهيم غبان: الآثار الإسلامية في شمال غرب المملكة، الفصل السادس: آثار طريق الحج المصري، ص٢١٨.

عززت الدولة العثمانية وجودها في شمال البحر الأحمر، فقد ربطت القناة بين موانئ الآستانة وموانئ شمال البحر الأحمر مباشرة، وبذلك أصبحت عملية توصيل القوات والإمدادات العسكرية أمرًا ميسورًا خلال وقت قصير نسبيًا[1].

وتأكيدًا على استتباب أمن القوافل عبر الطريق الداخلي، وعلى نفوذ الدولة العثمانية في المنطقة قام الخديوي المصري عباس حلمي[2] في ذي الحجة ١٣٢٧ هـ / يناير ١٩١٠ م بزيارة إلى الحجاز قادمًا من الوجه وهو في طريقه إلى المدينة المنورة[3].

وكان الطريق الداخلي لقوافل الحاج المصري عبارة عن عدد من المحطات التي تتوافر فيها آبار المياه، وتتوقف فيها القوافل. ومن هذه الآبار: الخوثلة، والعقلة، والفقير[4]. ويكاد هذا الطريق في الوقت الحاضر يقترب من الطريق المسفلت ما بين الوجه والعلا مع بعض الاختلافات. وقد أنشئت في آخر هذا الطريق خلال القرن الثاني عشر الهجري الثامن عشر الميلادي قلعة الفقير العثمانية جنوب بلدة العلا بعشرين كيلومترًا[5].

سعد عبد العزيز الراشد: درب زبيدة، ص١٠٩.

(١) نبيل عبد الحي رضوان: الدولة العثمانية وغربي الجزيرة بعد افتتاح قناة السويس ١٢٨٦ - ١٣٢٦ هـ/ ١٨٦٩ - ١٩٠٨ م، ص٢٣، ١٤٠٣ هـ/ ١٩٨٣ م، تهامة، جدة.

(٢) عباس حلمي بن توفيق بن إسماعيل حفيد محمد علي، ولد في القاهرة سنة ١٢٩١هـ، وتعلم في مدرسة عابدين ثم في فيينا. وقد ولي حكم مصر بعد وفاة أبيه سنة ١٣٠٩ هـ/ ١٨٩٢ م بإذن من السلطان العثماني. وعندما قامت الحرب العالمية الأولى كان في استانبول فتأخرت عودته إلى مصر ولذلك خلعته الحكومة البريطانية بعد أن بسطت حمايتها على مصر. وقد توفي سنة ١٣٦٣ هـ/ ١٩٤٤ م.
محمد شفيق غربال: الموسوعة العربية الميسرة، مج٢، ص١١٧٥-١١٧٦.

(٣) محمد لبيب البتانوني: الرحلة الحجازية، ص٢٨٤-٢٩٠.

(٤) محمد صادق باشا: الرحلات الحجازية، ص٢٩.
إبراهيم رفعت باشا: مرآة الحرمين الشريفين، مج٢، ص٢٢٧-٢٢٩.

(٥) علي إبراهيم غبان: الآثار الإسلامية في شمال غرب المملكة، ص١٨٥، الفصل الخامس: آثار طريق الحج الشامي.

وكانت قوافل الحاج المصري تحمل معها ما عُرف بالصرّة، وهي مبلغ من المال كانت السلطات العثمانية ترسله مع أمين الصرة الذي يرافق أمير الحاج المصري ليوزع على أهالي الحرمين الشريفين، وكمرتبات لشيوخ القبائل والأشراف، وكمصروفات على دائرة المحمل المصري الشريف. وقد بلغت الصرة في عام ١٣٢٠ هـ / ١٩٠٣ م ٦٠٤ مليمات و١٥٧٥٣ جنيهًا[١].

ولا بد من الإشارة هنا إلى أن القلاع العسكرية كانت تنتشر حول جنبات طريق الحاج الشامي وطريق الحاج المصري[٢]. وكان أمراء القلاع يُدعون إلى مركز ولاية الشام: دمشق لتقديم بيان عن النفقات والأحداث التي جرت إبان حكمهم، وفي هذا دليل على اهتمام الحكومة العثمانية البالغ بشمالي الجزيرة العربية نظرًا لقربه من الحجاز حيث الحرمين الشريفين، ولأن طرق قوافل الحاج الموصلة إليهما تمر عبره[٣] وهو تأكيد على الوجود العثماني في شمال الجزيرة العربية بصورة واضحة، وفي مراحل تاريخية مختلفة.

وكانت الدولة العثمانية تعين أميرًا لكل قافلة من قوافل الحاج، وكان هؤلاء الأمراء يسمون: أمراء الحاج، وأمناء الصرّة السلطانية، وهي عبارة عن أموال وهدايا مقدمة من السلطان العثماني لتوزيعها على فقراء الحرمين الشريفين. وكان يوكل إلى أمراء الحاج وأمناء الصرّة تنظيم قوافل الحاج حتى يتموا شعائرهم ويعودوا إلى بلادهم[٤].

وكانت قيادة قوافل الحاج توكل أحيانًا إلى الولاة، حيث يتولى الوالي تنظيم القافلة، ويرافقه عدد من الرجال لحمايتها. كما كان الوالي يتلقى مبلغًا من المال لتوزيعه أثناء تأدية مهمته على شيوخ القبائل الساكنة على طريق الحاج لاسترضائهم، وذلك بهدف الحيلولة دون تعرض قافلته لاعتداءات المعتدين

---

(١) إبراهيم رفعت: مرجع سابق، مج٢، ص٧.
(٢) محمد لبيب البتنوني: الرحلة الحجازية، ص١٩٢.
(٣) جورج أوغست فالين: صور من شمالي جزيرة العرب، ص١٦١.
(٤) أيوب صبري باشا: مرآة جزيرة العرب، ص١٩٩-٢٠٠.

من رجال تلك القبائل، أو لمساعدته في حماية القافلة من قطاع الطرق[١].

وقد عززت قناة السويس قوة الدولة العثمانية في الحجاز وغربي الجزيرة العربية حتى اليمن وعسير، وخاصة بعد أن أدخلت الدولة نصًّا على اتفاقية الآستانة ١٣٠٥ هـ / ١٨٨٨ م المقررة لحماية حرية الملاحة في القناة يعطي الحكومة العثمانية الحق في عدم الالتزام بالقيود العسكرية التي تضمنتها الاتفاقية مما يتعلق بضمان حرية الملاحة. وقد أتاح لها النص الجديد اتخاذ ما تراه من إجراءات لحماية ممتلكاتها على الساحل الشرقي للبحر الأحمر، وأهمها الحجاز واليمن[٢].

وحفاظًا على الساحل الشمالي للبحر الأحمر قامت السلطات العثمانية بضم قلاع العقبة والوجه وبقية القلاع الشمالية وإلحاقها بإمارة مكة المكرمة[٣]، فقد أدركت أهمية السيطرة على هذه المواقع[٤] في إبعاد الخطر البريطاني عن الأماكن المقدسة[٥] حيث تعد هذه المواقع بحق بوابة حقيقية للحرمين الشريفين؛ سواء أكانت هذه المواقع والقلاع المطلة شمالاً على البحر الأحمر، أو الواقعة إلى الداخل عبر طرق قوافل الحاج المصري، وقوافل الحاج الشامي، فجميعها تمثل خط أولي للديار المقدسة، وهو أمر أدركته الدولة العثمانية؛ لذلك وقفت بشدة أمام أي خطر أجنبي يقترب من شمال الجزيرة العربية[٦].

---

(١) أوليا جلبي: الرحلة الحجازية، ص٧١.

(٢) عبد العزيز الشناوي: الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترًى عليها، ج٣، ص١٢٠١، ١٩٨٣ م، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة.

(٣) إبراهيم رفعت باشا: مرآة الحرمين الشريفين، مج١، ص٩٧.

(٤) السيد محمد الدقن: سكة حديد الحجاز الحميدية، ص١٩٦.

(٥) صالح العمرو: النزاع التركي المصري على شمال الحجاز وسيناء وتدخل الحكومة البريطانية ١٨٨٤ - ١٩٠٦ م، الدارة، ع١، س٥، ربيع الثاني ١٣٩٩ هـ/ مارس ١٩٧٩ م، ص١٩٦.

(٦) السيد محمد الدقن: المرجع السابق، ص١٩٦.

ومن المؤكد هنا أن السلطات العثمانية كان لها وجود ملحوظ في قرى الساحل أكثر مما كان عليه الأمر في المناطق الداخلية من شمالي الجزيرة العربية، ويرجع السبب في ذلك إلى أن القرى المأهولة بالسكان في المناطق الداخلية كانت قليلة، وبالتالي لم تكن هناك حاجة لوجود قوة عسكرية كبيرة باستثناء الأماكن التي تمر بها قوافل الحاج، تلك الأماكن التي أصبحت أكثر أمنًا بعد إنشاء سكة حديد الحجاز التي ربطت ولاية الشام بالحجاز، ومكنت الدولة العثمانية من نقل الحجاج بأمان. أما منطقة الساحل فكانت أكثر سكانًا، كما أن قافلة الحاج المصري تمر بها في طريق تحفّ به قلاع كثيرة، يضاف إلى ذلك أن السلطات المحلية كانت تفرض على السفن القادمة إلى موانئ شمال البحر الأحمر رسومًا جمركية مقابل رسوها في هذه الموانئ، وكانت تجري بين الأهالي وبين هذه السفن عمليات تجارية، حيث يبيع الأهالي بعض منتجاتهم مقابل ما يحتاجونه من منتجات تأتي بها السفن من أماكن بعيدة[١].

هذه العوامل مجتمعة جعلت الدولة العثمانية تدرك أهمية الساحل الشرقي للبحر الأحمر، وخاصة أنه يمثل امتدادًا جغرافيًّا للحرمين الشريفين، ولا بد من الحفاظ عليه من تهديد القوى الخارجية[٢] يضاف إلى ذلك أن اتخاذ قوافل الحاج المصري الدرب الساحلي البري طريقًا لها باتجاه الأماكن المقدسة أمر يتطلب حماية تلك القوافل، وحراسة الآبار الموجودة على الطريق[٣].

ولتوفير الحماية لطريق الحاج المصري أقامت الدولة العثمانية في

(١) Richard Francis Burton: The Land of Midian, p. 113, 1984, The Oieander Press.

(٢) هشام عجيمي: قلاع الأزنم والوجه وضبا بالمنطقة الشمالية الغربية من المملكة العربية السعودية، دراسة معمارية حضارية، ص٣٠، ١٤٢١ هـ، جامعة أم القرى، مكة المكرمة.

(٣) جورج أوغست فالين: صور من شمالي جزيرة العرب، ص١٤١.

العديد من المنازل الواقعة على هذا الطريق قلاعًا وضعت فيها حاميات عسكرية، وعززت القلاع التي أُنشئت من قبل في عهد المماليك. كما قامت الدولة بتقسيم الطريق إلى عدة أقسام، وأوكلت حماية كل قسم إلى القبيلة التي تقع حوله مضاربها، وأُطلق على كل قسم (درك)، وبذلك وزعت الدولة مسؤولية المحافظة على الأمن وحماية القوافل بين القبائل، مقابل مبالغ تدفعها لها سنويًّا[1].

وكان أحد المسؤولين العثمانيين قد اقترح على ولاية الحجاز أن تقوم بتسيير حملات أسبوعية من موانئ شمال البحر الأحمر إلى جنوبه، مما يؤدي إلى انتعاش الحركة التجارية بين الموانئ العثمانية. وهذا بدوره يقوي نفوذ الدولة العثمانية أمام تزايد الخطر البريطاني المحتل لجنوب البحر الأحمر، والذي يهدد سلطة الدولة في شمال البحر الأحمر، وفي الوقت نفسه إبعاد هذا الخطر عن الموانئ القريبة من الحرمين الشريفين[2].

---

(١) هشام عجيمي: المرجع السابق، ص٢٤.

(٢) وثيقة عثمانية من مكتبة الملك فهد الوطنية بالرياض موجودة على الميكروفيلم. وثيقة رقم ٣٣٢ بتاريخ ٢٠ ربيع الأول ١٣٠٥ هـ/ ٦ ديسمبر ١٨٨٨ م.

الفصل الأوّل

شمال الجزيرة العربية، والوجود العثماني

أ. الحاميات العثمانية في الشمال الغربي من الجزيرة العربية.

ب. الوجود العثماني في شمال البحر الأحمر.

ج. مشروع سكة حديد الحجاز، وأثره في شمال الجزيرة العربية.

د. إمارة آل رشيد وآل الشعلان، ودورهما في أحداث المنطقة.

هـ. الموقف العثماني من الإمارات العربية في شمال الجزيرة العربية.

أ.

الحاميات العثمانية في الشمال الغربي من الجزيرة العربية

كانت غالبية القلاع الواقعة في شمال غرب الجزيرة العربية قد أنشئت في العهد العثماني على طريق قوافل الحاج الشامي. أما طريق قوافل الحاج العراقي فلم تكن عليه قلاع، وإنما آبار مياه وبرك على طول الطريق. وفي المقابل وُجدت قلاع بعيدة عن دروب قوافل الحاج العراقية والشامية. ومن هذه القلاع قصر برزان في حائل، وهو مبني من الطين المغطى بالكلس الأبيض، ويرتفع جزء منه حوالي ١٢ م[١]. ويشغل القصر حيًّا سكنيًّا بأكمله، ويوجد فيه عدد من الأفنية، كما يوجد فيه سكن ومجلس للأمير، وملحق به اصطبل الخيل وسجن[٢]. وقد بني القصر ليكون مقرًّا للأمير وجنده ومواليه[٣]، وفي الوقت الحاضر يوجد جزء بسيط من القصر في حي باسم القصر هو حي برزان الذي يعتبر حاليًّا المركز التجاري لمدينة حائل.

ومن هذه القلاع أيضًا قصر خزام في حي خذما أحد أحياء دومة الجندل القديمة الذي أنشئ أوائل القرن الرابع عشر الهجري أواخر القرن التاسع عشر الميلادي، ويشتمل هذا القصر على العديد من الأسوار والأبراج والساحات،

---

(١) محمد الزعارير: إمارة آل رشيد في حائل، ص ٣٢.

(٢) يوليوس أويتنج: رحلة داخل الجزيرة العربية، ترجمه وعلّق عليه سعيد بن فايز السعيد، ص١٠٣، ١٤١٩ هـ، دارة الملك عبد العزيز، الرياض.

(٣) حمد الجاسر: المعجم الجغرافي للبلاد العربية السعودية، ق١، ص١٨١.

وفيه أجزاء بارزة تتخللها فتحات خاصة لإطلاق النار. وفي الناحية الجنوبية من القصر يوجد البرج الرئيسي وبوابة الدخول التي تتكون من أربعة أجزاء يقل اتساعها تدريجيًا من الأسفل إلى الأعلى. وتتم مراقبة البوابة الخشبية الثقيلة المدعمة بشبكة من الحديد، كما تتم مراقبة خارجها عبر فتحة فيها. ويقوم بفتح البوابة وإغلاقها كلما دعت الحاجة أحد العبيد(١). والقصر في الوقت الحاضر خراب متهدم إلا أجزاء بسيطة منه، وهو يقع في الحي الشرقي من دومة الجندل.

لقد بنيت القلاع العثمانية في شمال الجزيرة العربية لحماية المنطقة، ولتكون مقرًا للحاكم وجنده، وكان حاكم دومة الجندل نائبًا لأمير حائل الذي كانت منطقة الجوف تابعة له. وكانت مهمة الجند في القلعة تقتصر على حماية الأمن داخل البلدة وحسب، فعددهم قليل، وقدراتهم محدودة، ولذلك لم يكن باستطاعتهم الصمود أمام أي قوة حتى وإن كانت من الأهالي أنفسهم(٢). ويذكر هنا أن الأهالي تمكنوا من طرد نائب الأمير طلال بن عبد الله الرشيد من الجوف بمساعدة من قبائل المنطقة، مما دفع الأمير إلى تجريد حملة عسكرية عام ١٢٦٩ هـ / ١٨٥٣ م وقادها بنفسه لاسترداد الجوف، وبسط سيطرته عليها من جديد(٣). وعندما قدم العثمانيون إلى الجوف عام ١٢٨٦ هـ / ١٨٧٠ م كان أول عمل قاموا به هو السيطرة على قلعة مارد(٤) لإدراكهم لأهميتها.

---

(١) عوض البادي: الرحالة الأوروبيون في شمال الجزيرة العربية، ص٢٣٦-٢٣٨، ط٢.

(٢) الليدي آن بلنت: رحلة إلى بلاد نجد، ص٥٥-٥٦، ط٢.

(٣) شارل هوبير: رحلة في الجزيرة العربية الوسطى ١٧٨٧ - ١٨٨٢ م، ص٢٩-٣٠.

(٤) قلعة مارد: أنشئت في القرن الثالث قبل الميلاد، وهي تقع على تل صخري إلى الغرب من دومة الجندل في نطقة الجوف، وقد بُنيت على شكل مستطيل بالحجارة والطين، فجزؤها السفلي مبني بالحجارة، والعلوي بالطين. وفي داخل القلعة بئر ماء، وتحيطها أربعة أبراج دائرية الشكل. وقد تهدمت هذه القلعة ولم يبق منها إلا أساساتها الصخرية، إلا أنها تعد معلمًا أثريًّا يزوره الناس، وخاصة أن الدولة السعودية اهتمت به، وأحاطته بسور حديدي. =

ومما يدل على أهميتها أيضًا تحصن قوات سعود بن عبد العزيز الرشيد فيها وفي قصر خزام عندما هاجم نوري الشعلان منطقة الجوف عام ١٣٢٧ هـ / ١٩٠٩ م. ولم يكن تحصن قوات ابن رشيد في قلعة مارد وقصر خزام أمرًا سهلاً بسبب قلة عددها، وقد حاول ابن رشيد إرسال مدد عسكري ومؤن، غير أن قوات نوري الشعلان حاصرت قوات ابن رشيد، وحالت دون وصول المدد إليها[١].

ولم تستسلم قوات ابن رشيد لقوات نوري الشعلان إلا بعد حصار طويل، كما أن قوات نوري الشعلان لم تتمكن من اقتحام قلعة مارد وقصر خزام، وإنما أرسل نوري الشعلان وفدًا عرض على القوات المحاصَرة الاستسلام، وبعد مداولات تم الاتفاق على تسليم القلعة والقصر له. وهكذا تخلص نوري الشعلان من قوات ابن رشيد وسيطرته الكاملة على الجوف، وكان ذلك مقابل السماح لرجال ابن رشيد بالمغادرة إلى حائل ولكن دون أسلحة[٢].

وكانت هناك حامية عثمانية في قصر ابن رمان في تيماء الذي أنشأه عبد الكريم بن رمان[٣] بعد استيلائه على تيماء عام ١٣٣٤ هـ / ١٩١٦ م من نائب ابن رشيد ناصر بن عتيق الذي تخلص منه بقتله. وقد أنشأ القصر قريبًا من بئر

= حمد الجاسر: في شمال غرب الجزيرة، ص١٠١، ١٤٦-١٤٧، ط٢.

(١) عوض البادي: الرحالة الأوروبيون في شمال الجزيرة العربية، ص٢٤٢، ط٢، الدار العربية للموسوعات.

(٢) فهد المارك: من شيم العرب، ج٣، ص٧٥٨ - ٨٠٢، ط٤، ٢٠٠٠ م، مكتبة الشقري، الرياض.

(٣) كان أميرًا لتيماء من قبل الملك عبد العزيز آل سعود حتى اغتياله على يد أحد أقاربه عام ١٣٧٠ هـ/ ١٩٥٠ م.
هاري سنت جون فيلبي: أرض مدين، تعريب يوسف الأمين، مراجعة وتدقيق عبد الله بن محمد المنيف، ص١٥٩-١٦١، ١٤٢٤ هـ/٢٠٠٣ م، مكتبة العبيكان، الرياض.

هداج المشهور في تيماء إلى الغرب منه، وذلك من أجل السيطرة على مياه الشرب، ولتوفير مجال للهرب من القلعة في حالة حدوث أي عدوان خارجي. والقصر عبارة عن قلعة، وهو محاط بسور شاهق الارتفاع، فيه بابان يؤديان إلى داخل القلعة، وفي داخل القلعة مسجد وصالة لاستقبال الضيوف، ويعلو هذه الصالة برج عالٍ عريض، وفوق البرج غرفة حراسة للجنود. وقد زار الرحالة فيلبي Philpy القصر وشاهده ووصفه في ذي الحجة ١٣٦٩ هـ / أكتوبر ١٩٥٠م، واستضافه فيه أمير تيماء السعودي عبد الله الشنيفي حيث كان القصر مركز الإمارة[١].

كما زار القصر حمد الجاسر في ٦ ربيع الأول ١٣٩٠ هـ / ١١ مايو ١٩٧٠ م وكان ما زال مقرًّا للإمارة، والجدير بالذكر أن بناء القصر استغرق ثلاث سنوات، حيث بدأ عام ١٣٣٤ هـ / ١٩١٦ م، واكتمل عام ١٣٣٨ هـ / ١٩١٩ م[٢]. وظل مركزًا لإمارة تيماء حتى عام ١٣٩٨ هـ / ١٩٧٨ م. وهو في الوقت الحاضر مهجور، ويقع في حي المذرعية من أحياء مدينة تيماء في شارع سوق العلي[٣].

ويرجح البحث أن القوات التي كانت موجودة في قصر ابن رمان لم تكن عثمانية، وإنما كانت قوات محلية من أهل تيماء. فالسلطات العثمانية كانت تواجه في هذا الوقت ثورة الشريف حسين بن علي المسماة: الثورة العربية الكبرى التي بدأت تتكشف للسلطات العثمانية المحلية في محافظة المدينة المنورة، وكانت السلطات العثمانية حينذاك تشارك في حرب عالمية ضد الحلفاء. وربما تم تشكيل حامية تيماء لحماية البلدة من إمارة آل رشيد أو من القبائل المحيطة إذا ما فكرت بالاعتداء عليها[٤].

---

(١) هاري سانت جون فيلبي: أرض مدين، ص١٥٥، ١٦٢-١٦٤.

(٢) حمد الجاسر: في شمال غرب الجزيرة، ص٣٢٧، ٣٤٨، ط٢.

(٣) أفاد بذلك مدير متحف تيماء: محمد بن حمد التيمائي باتصال هاتفي معه في شوال ١٤٢٥ هـ.

(٤) هاري سنت جون فيلبي: أرض مدين، ص١٥٥.

أما الحامية العثمانية التي أُرسلت إلى تيماء في محرم ١٣٢٧ هـ / يناير ١٩٠٩ م لحمايتها بعد ضعف إمارة آل رشيد التي كانت البلدة تابعة لها، حيث نجم عن ذلك فوضى أمنية بسبب تسلط القبائل، فقد عادت إلى الشام بعد استعادة سعود بن عبد العزيز الرشيد السيطرة على البلدة[١].

وقد أنشئ على طريق قوافل الحاج الشامي في العهد العثماني عدد من القلاع للحفاظ على أمن تلك القوافل التي كانت قبل إنشاء القلاع تمر بمحطات أطلق عليها كثير من الرحالة في كتبهم اسم منازل[٢]. وهذه القلاع العسكرية التي كان في كل منها حامية تحرسها كانت تنشأ في الأماكن التي يتوافر فيها الكلأ والماء، وقد يكون مصدر الماء نبعًا أو بئرًا في بلدة قريبة من القلعة، أما الكلأ فغالبًا ما كان ينبت قرب مصادر المياه حيث تكثر المزارع والبساتين التي يحتاج إليها الحاج لمأكله ومأكل دوابه، كما يحتاج إلى ظلها للراحة بعد رحلة شاقة[٣].

فكانت قلعة ذات الحاج واحدة من القلاع التي توافر فيها العنصران: الكلأ والماء، وقد أنشأها السلطان العثماني سليمان القانوني (٩٢٧ - ٩٧٤ هـ / ١٥٢٠ - ١٥٦٦ م)، ففي هذه القلعة نبع، وقربها بركتان: كبيرة وصغيرة، وتحيط بها الأشجار، بما في ذلك عدد قليل من أشجار النخيل. وقد أصبحت

---

(١) موزل: تاريخ بيت ابن رشيد، مجلة العرب، ج٧-٨، س١٠، محرم وصفر ١٣٩٦هـ/ يناير وفبراير ١٩٧٦ م، ص٥٧٩.

(٢) محمد بن عيسى كنان الدمشقي: المواكب الإسلامية في الممالك والمحاسن الشامية، تحقيق ودراسة حكمت إسماعيل، ق٢، ص٥٣، ١٩٩٣ م، منشورات دار الثقافة، دمشق.
حمد الجاسر: في رحاب الحرمين، مجلة العرب، ج٣، ٤، س١٣، رمضان وشوال ١٣٩٨ هـ/ سبتمبر وأكتوبر ١٩٧٨ م.

(٣) هشام عجيمي: قلعة تبوك، مجلة أم القرى، السنة الأولى، ع٢، ١٤٠٩ هـ، ص١٤١.

هذه القلعة في الوقت الحاضر مهجورة، بعيدة عن العمران[١].

ومن هذه القلاع أيضًا قلعة تبوك التي أنشئت عام ٩٩٧ هـ / ١٥٨٩ م لخدمة قوافل الحاج الشامي، وذلك لحماية موارد المياه، وحماية القوافل من اللصوص وقطاع الطرق الذين اتخذوا من الاعتداء عليها ونهب ما يقدرون على نهبه من نقود وأطعمة وملابس مصدرًا لرزقهم. وكان من عوامل إنشاء قلعة تبوك أن المدينة كان يقام بها احتفال أثناء موسم الحج، بينما يتبادل الحجاج والأهالي البيع والشراء في سوق تقام بهذه المناسبة، وفي هذا الاحتفال كان يُحمل السلاح لإرهاب القبائل التي ينتمي إليها اللصوص وقطاع الطرق، غير أن هذه الاحتفالات غالبًا ما تكون عرضة لهجمات القبائل، مما تطلب وجود قوة دائمة لحماية قوافل الحاج، ووجود قلعة تتحصن تلك القوة داخلها حتى تتمكن من القيام بواجباتها[٢].

وقد بُنيت قلعة تبوك من الحجر المنحوت، وتتكون من ثلاثة طوابق تحيط بفناء مكشوف مستطيل الشكل، وتطل الحجيرات على الفناء من الجهات الأربع. ويوجد في الطابق الثاني من القلعة مسجد. وتتوسط الفناء الذي يبلغ عرضه ١٠ أمتار وطوله ١٧١ مترًا بئر للمياه. وكان العسكر يستخدمون الطابق الأول لإقامتهم. وقد تم ترميم هذه القلعة عام ١٠٦٤ هـ / ١٦٥٣ م. وتقع قلعة تبوك في الوقت الحاضر ضمن نطاق مدينة تبوك، حيث توجد في الجزء الجنوبي منها[٣].

وهناك أيضًا قلعة الأخضر، وقد بُنيت عام ٩٣٨ هـ / ١٥٣١ م وتشتمل على ثلاث برك ومسجد[٤]، وهي قلعة حجرية مستطيلة الشكل من دون أبراج، وتوجد في الشمال والشرق منها سبعة خزانات عميقة، ويتم الحصول على

---

(١) حمد الجاسر: المعجم الجغرافي للبلاد العربية السعودية، ق١، ص٣٧٠.

(٢) هشام عجيمي: قلعة تبوك، مجلة أم القرى، السنة الأولى، ع٢، ١٤٠٩ هـ، ص١٤١.

(٣) هشام عجيمي: المقالة السابقة، ص١٤٢-١٤٩.

(٤) سيد عبد المجيد بكر: الملامح الجغرافية لدروب الحجيج، ص٢٠٢.

الماء من بئر عميقة حيث يبلغ عمقها عشرة أمتار تقريبًا وعرضها يزيد على مترين محفورة في فناء القلعة، ويتم صرف الماء في خزانات كبيرة محفورة في المنحدر الصخري الجنوبي ومنها تنقل إلى برج مياه السكة الحديد. وتقع قرية الأخضر على بعد ٧٠ كم جنوب شرق مدينة تبوك. وقد أنشئ برج صغير بجانب البرك التي بُنيت في العهد العثماني في عهد السلطان أحمد الثالث ١١١٥ - ١١٤٣ هـ / ١٧٠٣ - ١٧٣٠ م[(١)]. وقلعة المعظم، وتقع إلى الجنوب الشرقي من الأخضر على بعد ٦٥ كم[(٢)]. وهي قلعة عثمانية أنشئت سنة ١٠٣١هـ / ١٦٢٢ م، وبقرب القلعة بركة عظيمة متسعة[(٣)]. وقلعة الدار الحمراء، وتقع على بعد ٥٥ كم إلى الجنوب من قلعة المعظم، وقد بُنيت سنة ١١٦٧ هـ / ١٧٥٤ م[(٤)]، وهذه القلعة لم يعد لها وجود في الوقت الحاضر، فقد هُدمت. وقلعة الحجر التي بناها أسعد باشا العظم والي دمشق (١١٥٦ - ١١٧٠ هـ / ١٧٤٣ - ١٧٥٦ م) حول بئر يقال إنها بئر ناقة النبي صالح عليه السلام، وأنشئت خلف القلعة بركة كبيرة لسقاية الحاج، وكان يقام في القلعة سوق أيام موسم الحج. وقد تم تجديد هذه القلعة حديثًا من قبل الإدارة العامة للآثار والمتاحف في المملكة العربية السعودية[(٥)].

وقد شكل جند القلاع العثمانية قوة عسكرية تمثل السلطة والنفوذ العثماني في شمال غرب الجزيرة العربية، إذ أخذوا على عاتقهم حماية المنطقة من تعديات القبائل أثناء مرور قوافل الحاج الشامي، وكذلك حماية أهالي القرى القريبة من هجمات تلك القبائل التي كان الأهالي كثيرًا ما يتعرضون

---

(١) علي إبراهيم غبان: الآثار الإسلامية في شمال غرب المملكة، ص١٥٦-١٥٨، الفصل الخامس: آثار طريق الحج الشامي.
Alois Musil: Northern Hejaz, p. 229.

(٢) علي إبراهيم غبان: المرجع السابق، ص١٦٢.

(٣) محمد بن عبد الله الحسيني الموسوي: رحلة الشتاء والصيف، ص٢٣٥، ط٢.

(٤) علي إبراهيم غبان: الآثار الإسلامية في شمال غرب المملكة، ص١٨٠.

(٥) عبد الله آدم نصيف: العلا والحجر (مدائن صالح)، ص١٩٣-١٩٤.

لها. فجند القلاع كانوا يمثلون سلطة سياسية ذات سيادة يدين لها الأهالي من بادية وحاضرة، فإذا ما هوجمت إحدى قراهم فإنها تبادر إلى الاستعانة بقوة الدولة على القوة المعتدية. وربما كان جند القلاع وقادتهم يقومون أيضًا بالتنسيق مع أمير الحاج الشامي بشأن القبائل الواقعة على الطريق، حيث يقوم قائد كل حامية بالاتصال بالقبائل القريبة منه من أجل تقديم خدمات لقوافل الحاج مثل الماء والأطعمة والدواب. ولا يستبعد البحث وجود قوة من القبائل التابعة للدولة العثمانية تشترك مع قواتها في حماية البلاد والقوافل.

ويدل بناء هذه القلاع على اهتمام الدولة العثمانية بأمن الحجاج[1]، وكان ذلك هو الهدف من بنائها، ومع ذلك كانت معظم رحلات الحاج تتعرض لتسلط القبائل المقيمة على طول الطريق بما يعنيه ذلك من سلب ونهب وزعزعة لأمن القوافل. ومن الأهداف الأخرى التي بُنيت القلاع لتحقيقها: تخزين مؤن الحجيج[2] حتى يعودوا من الديار المقدسة[3].

وقد ذكر الرحالة الألماني يوليوس أيتنج Julius Euting أن كلاًّ من قلعة تبوك، وقلعة الأخضر، وقلعة المعظم، وقلعة الحجر كانت فيها في أوائل القرن الرابع عشر الهجري أواخر القرن التاسع عشر الميلادي حامية عسكرية[4]. أما قلعة ذات الحاج فلم يكن فيها أي وجود للعسكر[5]، وهو ما ذكره سليمان شفيق باشا[6] في رحلته إلى المنطقة عام ١٣٠٦ هـ / ١٨٨٩ م،

---

(١) سيد عبد المجيد بكر: الملامح الجغرافية لدروب الحجيج، ص١٧٠.

(٢) جورج أوغست فالين: صور من شمالي جزيرة العرب، ص١٦١.

(٣) سيد عبد المجيد بكر: المرجع السابق، ص١٠١.

(٤) يوليوس أيتنج: رحلة داخل الجزيرة العربية، ص١٦٧-١٩٨.

(٥) سليمان بن شفيق بن علي كمالي: حجاز سياحتنامة سي، ص١٢٧، ١٣١٠ هـ، دار الخلافة.

(٦) تولى قيادة منطقة أسكدار في الآستانة بعد قيام النظام الدستوري العثماني، ثم تولى منصب متصرفية لواء عسير خلال الفترة ١٣٢٦ هـ/١٩٠٨ م - ١٣٣٠ هـ/١٩١٢ م، وبعد ذلك عين أمير لواء ولاية البصرة عام ١٣٣٢ هـ/١٩١٣ م. وفي أواخر أيام =

ويبدو أن سبب ذلك هو قرب قلعة ذات الحاج من قلعتي: المدورة وتبوك، إذ تبعد الأولى عنها شمالاً حوالي ٤٨ كم، وتبعد الثانية جنوبًا ٨٤ كم[١]، وكان لهاتين القلعتين دور في خدمة الحاج. ويمكن القول أيضًا أن عدم وجود الحاميات العسكرية في بعض القلاع طوال الوقت يرجع إلى أن وجودهم يقتصر على وقت قدوم قوافل الحاج إلى الحجاز، ففي غير أوقات الحج تكون المواقع المحيطة بتلك القلاع خالية من السكان ومن المسافرين، وخاصة أن معظم سكان شمالي الجزيرة العربية كانوا من البدو الرحّل، يتنقلون من مكان لآخر[٢].

وقد تغير وضع القلاع بعد إنشاء سكة حديد الحجاز في العقد الثاني من القرن الرابع عشر الهجري أوائل القرن العشرين الميلادي، فقد أنشئت بالقرب من هذه القلاع محطات لسكة الحديد. كما استُخدمت محطات جديدة على طول الطريق، وأصبحت المحطات تسمى بأسماء القلاع التي بنيت المحطات عندها. وكانت كل محطة صغيرة أو كبيرة تتكون من مبنى للمحطة، وسكن لناظرها وموظفيها وعمالها، وقلعة للحراسة، ومصدر للمياه قد يكون بئرًا أو صهريجًا. وكانت المحطات الكبيرة مثل تبوك والحجر تشتمل أيضًا على مستودعات وورش وسقائف لإصلاح القطارات. وتعد هاتان المحطتان من أكبر المحطات الواقعة على طريق قافلة الحاج الشامي[٣]، وفي كل منهما محجر صحي. وقد كان المحجر الصحي في تبوك محجرًا دائمًا، أما محجر محطة الحجر فكان مؤقتًا[٤]. وكانت محطة تبوك تتألف من ثمانية أبنية

= الدولة العثمانية تولى نظارة الحربية.

عبد الفتاح حسن أبو علية: المخطوط التركي، ص١٤-٢٠، ١٤٠٣ هـ/١٩٨٣ م، دار المريخ للنشر، الرياض.

(١) سيد عبد المجيد بكر: المرجع السابق، ص١٩٣-١٩٨.

(٢) جورج أوغست فالين: صور من شمالي جزيرة العرب، ص١٦١.

(٣) السيد محمد الدقن: سكة حديد الحجاز الحميدية، ص١٩٦.

(٤) جولدن صاري يلدز: الحجر الصحي في الحجاز ١٨٦٥-١٩١٤ م، ترجمة عبد الرازق بركات ومراجعة مسعد الشامان، ص١٦١، ١٤٢٢ هـ/٢٠٠١ م، مركز =

ومستودع، وكلها مبنية بحجارة منحوتة ومغطاة بشكل عام بالقرميد الأحمر، بالإضافة إلى مشفى مخصص للجنود[1].

وقد بلغ عدد المحطات الشمالية اثنتين وعشرين محطة هي من الشمال إلى الجنوب: حالة عمار، وذات الحاج، وبئر ابن هرماس، والحزم، والمحتطب، وتبوك، والأثيلي، ودار الحج، والمصطبغة، والأخضر، وخميسة، والأسعد، والمعظم، وخشم صنعا، ودار الحمراء، ومطالع، وأبو طاقة، ومبرك الناقة، والحجر، والعذيب، بالإضافة إلى العلا، والبدائع[2]. أما عدد المحطات على طول سكة حديد الحجاز من الشام حتى المدينة المنورة فقد بلغ خمسًا وسبعين محطة[3].

وتقع محطة حالة عمار على بعد ٢٥ كم إلى الشمال من بئر ابن هرماس، وهي عبارة عن مبنى واحد من عدة غرف، والمحطة في الوقت الحاضر بعيدة عن بلدة حالة عمار، ويوجد بالقرب منها أجزاء من سكة الحديد وقطار معطل، ويوجد في البلدة عدد من المدارس[4].

وتقع محطة بئر ابن هرماس على بعد ٦٠ كم إلى الشمال من تبوك،

= الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الرياض.

(١) أنطوان جوسن ورفائيل سافيناك: رحلة استكشافية أثرية إلى الجزيرة العربية، ترجمة صبا عبد الوهاب الفارس، مراجعة سليمان بن عبد الرحمن الذييب وسعيد بن فايز السعيد، ج١، ص٧٢، ١٤٢٤ هـ، دارة الملك عبد العزيز، الرياض.

(٢) Ufuk Gulsoy: Hicaz Demiryolu, p. 260, 1994, Eren, Istanbul.

محمد لبيب البتنوني: الرحلة الحجازية، ص٣٦٣.

زبن بن معزي العنزي: معجم وتاريخ وادي القرى، ص٣١٨-٣١٩، ١٤١٧ هـ/ ١٩٩٦ م، ب.م.ن.

(٣) محمد كرد علي: رحلة إلى المدينة المنورة، مجلة المقتبس، مج٧، ج٧، ص٥١٢، ١٣٣٠ هـ/ ١٩١٢ م.

(٤) حمود بن ضاوي القثامي: شمال الحجاز، ج٢، ص٤٦-٤٧، ط٣.

وهي حاليًّا قرية فيها مركز إمارة ومدرسة[1]. أما محطة الحزم فعبارة عن مبنى وحيد من أربع غرف مبنية بالحجارة الرملية المشذبة، وحول المبنى عدد من البيوت الدائرية البسيطة، ولا يوجد في المحطة بئر ماء، وإنما يتم تأمين المياه من تبوك بواسطة صهريج بالقطار. وتبعد محطة الحزم ٢٢ كم جنوب بئر ابن هرماس. وإلى الجنوب من محطة الحزم تقع محطة المحتطب على بعد ٢٣ كم منها و١٥ كم من تبوك[2].

وتقع محطة تبوك إلى الشمال الشرقي من قلعة تبوك على بعد ميل تقريبًا. وتبعد المحطة عن بلدة تبوك نفسها حوالي ٣٠٠ متر، وهي ذات مبان جيدة التوزيع المساحي، وتحتل نحو نصف ميل يمتد طولاً على خط مستقيم في سهل صحراوي منبسط. وتوجد في أرض المحطة غرفة تحت الأرض تستخدم مستودعًا للذخيرة، كما قد تكون سجنًا للمجرمين[3]. كما توجد في المحطة طاحونة هوائية لضخ الماء من بئر بجانب سكة الحديد[4]. وقد أصبحت محطة تبوك في الوقت الحاضر في وسط المدينة على مقربة من جوازات منطقة تبوك. وقد قامت هيئة الآثار بالمملكة العربية السعودية بتسييجها. وتقع المحطة في حي العزيزية على امتداد شارع الملك فهد، وكانت المحطة والمنطقة المحيطة بها تسمى (التصاويم).

وبنيت محطة المعظم بعد إنشاء سكة الحديد، وتتألف من ثلاثة مبان من الحجر المشذب، وفيها خزان علوي للمياه. ويعتبر أحد مباني المحطة، قلعة للحراسة تبرز من زواياها أبراج دائرية يرتبط كل منها بإحدى زوايا البناء القائم. وإلى الشمال من المحطة منزل صغير جدًّا خاص بمدير المكتب الملكي للتلغراف. ويوجد بجانب خط سكة الحديد خط تلغراف. وأمام

---

(١) عاتق البلادي: معجم الحجاز، ج١، ص٢٦٠، ١٤٠٢ هـ/١٩٨٢ م، دار مكة، مكة المكرمة.

(٢) هاري سنت جون فيلبي: أرض مدين، ص٣٤٢-٣٤٣.

(٣) هاري سانت جون فيلبي: أرض مدين، ص٢٤٦-٢٤٧.

(٤) Alios Musil: Northern Hijaz, p. 133, 1926, Ams Press, New York.

المحطة توجد بئر كبيرة وبركة وثكنة صغيرة للجنود، وحول فناء المحطة بُنيت اسطبلات ومستودعات وسكن، وفي وسطه حفرت بئر لتخزين المياه[١]. وتوجد جنوب محطة العظم في الوقت الحاضر قرية المعظم التي تتبع منطقة تبوك، ويوجد فيها مركز للإمارة.

وتقع محطة خشم صنعا جنوب شرق محطة المعظم على بعد ٢٢ كم تقريبًا، وهي مبنية بالحجارة المشذبة، وحولها اثنا عشر مبنى أحدها قلعة للحراسة. وجميع مباني المحطة ما تزال سليمة، ويقع على بعد خمسة كيلومترات منها مبنى حديث. وإلى الشرق من محطة خشم صنعا على بعد ٣١ كم تقع محطة دار الحمراء، وهي عبارة عن محطة استراحة مكونة من مبنى مشذب بالحجارة، وجزء منه كان يستخدم قلعة للحراسة[٢]. وقد بني في وقت لاحق برج صغير في الزاوية الجنوبية الشرقية من القلعة كانت الحامية تستخدمه في نزح الماء من البركة دون أن تخرج من القلعة[٣]. وتقع محطة مطالع على سكة الحديد بعد محطة الدار الحمراء، ويوجد في الجهات الغربية والشمالية الغربية والجنوبية الغربية من المحطة عدد من المباني، وفي داخلها بركة ماء تملأ بواسطة صهاريج محمولة على القطار. وتوجد في محطة أبو طاقة التي تبعد عن محطة مطالع إلى الجنوب منها ١٤ كم قلعة، وحولها بعض المباني. وهذه المحطة عبارة عن مبنى مشيد بالحجارة المشذبة، ويوجد في داخله بركة ماء[٤]. وكانت فيها فرقة من الهجانة أو الجنود الذين يستعملون الجمال السريعة التي تدعى الهجن، وكان هؤلاء مكلفين بالسهر على أمن المنطقة والقيام بالخدمة البريدية بين الأخضر والمدينة المنورة[٥].

---

(١) Alios Musil: OP. Cit. p. 142.
زبن بن معزي العنزي: معجم وتاريخ وادي القرى، ص٣١٤.

(٢) Alios Musil: OP. Cit., p. 140.

(٣) أنطوان جوسين ورفائيل سافيناك: رحلة استكشافية أثرية إلى الجزيرة العربية، ج١، ص١٠٠.

(٤) زبن بن معزي العنزي: معجم وتاريخ وادي القرى، ص٣١٥-٣١٦.

(٥) أنطوان جوسين ورفائيل سافيناك: المرجع السابق، ج١، ص١١٠.

وتقع محطة مبرك الناقة على بعد ١٦ كم تقريبًا من محطة أبو طاقة جنوبًا، وهي عبارة عن قلعة مشيدة بالحجارة المشذبة، وتوجد بعض المباني إلى الجنوب والغرب منها. أما محطة الحجر فتقع شمال غرب قلعة الحجر بمسافة قصيرة، وتتألف هذه المحطة من ستة عشر مبنى من مباني سكة الحديد استخدم أحدها قلعة للحراسة. وتتكون جميع مباني المحطة من دور واحد إلا ثلاثة منها تتكون من دورين، وقد استخدم المواطنون بعض مبانيها في بداية العهد السعودي، واستخدم بعضها الآخر مقرًّا لعدد من الإدارات الحكومية. وقد أخليت جميع مباني المحطة وأحيطت بسياج من الشبك، ثم تم ترميمها وتسليمها لدائرة الآثار السعودية. وتقع محطة العذيب على بعد ٩ كم من محطة الحجر جنوبًا، وتحتوي هذه المحطة على مبنى جزء منه قلعة للحراسة. وتوجد محطة العلا داخل مدينة العُلا في منطقة تسمى حي القطار. وهذه المحطة تتكون من أربعة مبانٍ أحدها قلعة، وفيها خزان مياه. وقد استخدمت في بداية العهد السعودي مقرًّا للإمارة وبعض الإدارات الحكومية، أما الآن فهي محاطة بشبك أقامته دائرة الآثار السعودية(١).

أما محطة البدايع فتقع جنوب محطة العُلا بنحو ٢٨ كم، وتتألف من مبنيين وخزان مياه، وأحد المبنيين قلعة للحراسة، وهما مبنيّان بالحجر الأحمر المشذب(٢).

وبالإضافة إلى المحطات السابقة كانت توجد محطات جديدة مثل: محطة المصطبغة، ومحطة الأثيلي، كما كانت توجد إلى جانب بعض المحطات أفران تستخدم لإعداد طعام الموظفين والجند(٣).

ويبدو أن القلاع التي أنشئت قربها محطات سكة الحديد كانت توفر الأمن، ومما يدل على ذلك لجوء أحد المرافقين لأحد الرحالة للسكن قرب

(١) زبن بن معزي العنزي: المرجع السابق، ص٣١٧-٣١٩.

(٢) زبن بن معزي العنزي: معجم وتاريخ وادي القرى، ص٣١٩.

(٣) زبن بن معزي العنزي: المرجع السابق، ص٣١٦.

قلعة تبوك مفضلاً ذلك على السكن في المحطة[١].

ويلاحظ أن جميع المحطات الشمالية كانت تشتمل على قلاع للحراسة. وقد أكد أحد الرحالة أنه شاهد أثناء زيارته المحطات الشمالية عام ١٣٢٨ هـ / ١٩١٠ م جنودًا عثمانيين في العديد من هذه المحطات. ويظهر ذلك رغبة السلطات العثمانية في تأمين المواصلات بين الشام والحجاز، وحفظ أمن الحجاج والزوار، والحيلولة دون تعرض القطارات لهجمات القبائل. ولعل هذه الأهداف هي التي جعلت السلطات العثمانية تنشئ المحطات قريبة من بعضها، وقد مر الرحالة موسيل على الحاميات الشمالية، وذكر أن الحاميات العثمانية كانت موجودة في القلاع العثمانية في الشمال الغربي للجزيرة العربية التي أصبحت بالقرب منها محطات سكة الحديد التي أنشئت حديثًا، ويعني ذلك أن المحطات الصغيرة في حالة مهاجمتها من أي طرف فإنها ستجد المساندة من الحاميات القريبة منها والواقعة على طول سكة الحديد، وخاصة أن خطوط البرق تربط بين هذه المحطات[٢].

لقد كانت مهمة جنود الحاميات هي المحافظة على خط المواصلات بين الشام والمدينة المنورة من تعديات القبائل[٣] وحراسة سكة الحديد والقطارات التي تحمل الحجاج والمسافرين[٤].

وتظهر الوثائق العثمانية أن فوضًى ومناوشات دارت بين القبائل القريبة من تيماء وبين أهلها، كما تظهر تلك الوثائق أن الدولة العثمانية كانت تتابع عبر مسؤوليها ما يجري في المنطقة، وتراقب هذه الأحداث، قبل أن يقوم الأهالي بطلب حمايتهم؛ فقد دارت نقاشات بين الوالي العثماني في الشام والسلطات العثمانية في اسطمبول بشأن ذلك، حيث دعا الوالي إلى ضبط

---

(١) Alios Musil: Northern Hejaz, p. 136.

(٢) Alios Musil: OP. Cit., p. 139.

(٣) أمين سعيد: ثورات العرب في القرن العشرين، ص٤٧، ب.ت.ن.، دار الهلال، القاهرة.

(٤) Alios Musil: Northern Hejaz, p. 228.

الأمن. ويستشف من كلام الوالي أن الدولة العثمانية كانت تسعى إلى ربط شمال الجزيرة العربية بها مباشرة وخاصة بعد وصول سكة حديد الحجاز إلى المنطقة، حيث ساعد ذلك على إمداد الحاميات بالجنود في وقت أسرع، وهو أمر يمكّن الدولة من تثبيت نفوذها وسلطتها، وخاصة بعد عجز إمارة آل رشيد التابعة لها عن حماية الأهالي. بل نجد أن الوالي يبين أن تيماء تابعة لتبوك التابعة لولاية الشام. وهكذا يظهر أن الحاميات العثمانية في شمال غرب الجزيرة أخذت تقوم بدور أكبر، حيث أصبحت تتدخل بصورة أوضح من السابق. وهذا الذي أكدته الوثائق العثمانية أثبت ما ذكره البحث سابقًا من أن القلاع وجنودها كانت توفر الحماية للأهالي، وكذلك لقوافل الحاج، وقد أسست السلطات العثمانية حامية عسكرية في تيماء وأرسلت إليها قوة عسكرية وصلتها في محرم ١٣٢٧ هـ / يناير ١٩٠٩ م. وقد تمكنت هذه القوة من فرض الأمن، وإعادة الاستقرار إلى المنطقة، وإعادة المنهوبات لأصحابها[١].

لقد كان الأهالي في مراسلاتهم مع السلطات العثمانية يذكرون أن مجرد وجود قوة صغيرة من الجند إضافة إلى قطع مخصصات القبائل المشاغبة كفيل بإعادة الهدوء إلى تيماء. وهذا الأمر يوضح أن الحاميات العثمانية إذا ما عززت بقوة من الجند ولو وكانت قليلة فإنها تكفي للحد من هجمات القبائل. ويوضح أيضًا أن القبائل لم تكن لديها قوة منظمة مما يسهل سيطرة القوة النظامية عليها، وخاصة أن القوة النظامية تمثل سلطة الدولة في نفوس الأهالي من بادية وحاضرة، تلك السلطة التي لا زال لها حضورها في النفوس، متمثلة في قوافل الحاج الشـ مي التي تقدم كل عام، وفي سكة الحديد التي أنشئت عبر

---

(١) وثيقة عثمانية من الأرشيف العثماني، اسطنبول.
نظارة الداخلية: DH-MUI وثيقة رقم: ١٢/ ٤-١٧ بتاريخ ١٠ صفر ١٣٢٨ هـ/ ٢١ فبراير ١٩١٠ م.
من والي سوريا إلى نظارة الداخلية.
موزل: تاريخ بيت ابن رشيد، مجلة العرب، ج٧-٨، ص١٠، محرم وصفر ١٣٩٦ هـ/ يناير وفبراير ١٩٧٦ م، ص٥٧٩.

ديار الأهالي، وفي الحاميات وعساكرها. غير أن هناك أمرًا يراه البحث وهو أن الحاميات العثمانية لديها قدرة وكفاءة من حيث ضبط الأمن والنظام في القرى القريبة منها، أما أن تنطلق إلى خارج حدود قلاعها العسكرية فأمر لم يكن ميسورًا، وذلك بسبب طبيعة الأرض الصحراوية الواسعة التي تهدد جنود الحاميات بالضياع والفشل في تعقب القبائل المشاكسة. فمعظم جنود الحاميات لم يكونوا من أهل الجزيرة العربية أو من أهل المنطقة، ولذلك فإنهم يجهلون طبيعة الأرض، مثلما يجهلون كيفية التعامل مع الأهالي والقبائل لجهلهم بعاداتهم وتقاليدهم. وقد أدركت السلطات العثمانية ذلك فقامت بتأسيس هجانة راكبي الإبل ليقوموا بالتحرك إلى خارج تجمعات الحاميات من أجل تتبع المخالفين(١).

وقد أكدت السلطات العثمانية على أهمية الحاميات العثمانية في الحفاظ على سكة الحديد وأمنها، وقد جاء هذا التأكيد من قبل الصدر الأعظم حيث وجه رسالة إلى محافظ المدينة المنورة بتاريخ ١٩ جمادى الآخرة ١٣٢٨ هـ / ٢٨ يونيو ١٩١٠ م أكد فيها أن الحاميات العثمانية هي المسؤولة عن أمن سكة الحديد وليس ابن رشيد. وأوضح الصدر الأعظم أن هذا الأمر يخص السلطات الحكومية وحسب، وعلى ابن رشيد الالتزام بذلك. ولا شك في أن هذه الحاميات ملزمة أيضًا بالحفاظ على أمن القرى القريبة من سكة الحديد من أي اعتداء(٢).

ويدل توجه أهل تيماء إلى طلب الحماية من الحكومة العثمانية على أن

---

(١) الوثيقة العثمانية رقم ١٢/ ٤-١٧ السابق ذكرها من نظارة الداخلية DH-MUI، من الأرشيف العثماني، اسطنبول.

(٢) وثيقة عثمانية من الأرشيف العثماني، اسطنبول.
نظارة الداخلية: DH-MUT
وثيقة رقم: ٢٤/ ٢-١٠٣
بتاريخ ١٩ جمادى الآخرة ١٣٢٨ هـ/٢٨ يونيو ١٩١٠ م.
من الصدر الأعظم إلى محافظ المدينة المنورة.

الأهالي كانوا يدركون أن سلطة الدولة هي السلطة الوحيدة القادرة على تحقيق الأمن والاستقرار وبسط النفوذ. أما استجابة الحكومة العثمانية لهذا الطلب فتدل على أن اهتمامها لم يكن مقتصرًا على حماية قوافل الحاج، أو سكة الحديد، فقيامها بتأسيس حامية في تيماء إنما يؤكد حرصها على إظهار هيبتها في كل مكان من شمال الجزيرة العربية، والحفاظ على أمن الأهالي حيثما وُجدوا في تلك الجهات.

ويرى بعض المؤرخين أن جند الحاميات العثمانية هناك لم يشكلوا قوة مرهوبة الجانب؛ بل كانوا يعيشون في وضع أمني غير مريح مما يدفعهم إلى إطلاق النار على كل من يقترب من حاميتهم(١). ولعل مردّ ذلك هو قلة عدد الجند في الحاميات، فقبل وجود سكة الحديد كان يوجد في قلعة الحجر: نائب القلعة واثنان من الجند كما يؤكد أحد الرحالة الأوروبيين(٢). أما بعد إنشاء السكة فلم يكن العدد كبيرًا أيضًا فحامية الأخضر كان فيها عشرون جنديًّا، وحامية المعظم خمسة عشر جنديًّا، وثلاثة من الجندرمة(٣) وفي كل الأحوال فإن هناك تواجد حقيقي للدولة العثمانية في شمال الجزيرة العربية، وهو ما يذهب إليه البحث.

وربما يعود ضعف فعالية الحاميات إلى أنها كانت موجودة في وسط قبلي تكثر فيه الغارات والغزوات والحروب القبلية التي كانت القبائل تستهدف من ورائها الحصول على الغنيمة أيًّا كانت وأيًّا كان مصدرها في ظل ضعف الموارد الاقتصادية في شمالي الجزيرة العربية، حيث يسود طابع البادية الذي يتسم بمهاجمة القبائل لبعضها، وللقرى القريبة. بل إن الحاميات نفسها ومحطات سكة الحديد كانت في كثير من الأحيان هدفًا للقبائل من أجل الحصول على ما لديها من الأرزاق والدواب؛ خاصة أن تلك الحاميات

---

(١) Alios Musil: Northern Hejaz, p. 221.

(٢) يوليوس أيتنج: رحلة داخل الجزيرة العربية، ص١٩٨.

(٣) Alios Musil: OP. Cit, p. 225.

والمحطات تمثل الدولة التي تملك الكثير من المال والأطعمة.

ويذهب البعض إلى أن جند الحاميات كانوا من أجناس مختلفة، ففي حاميتي الحجر وتبوك كان الجنود من العنصر التركي، ولم يكن هؤلاء يحسنون التحدث باللغة العربية[1]، بينما كان الجند في حامية الأخضر من العنصر العربي[2]. وكانت الحاميات في بعض المحطات تتألف من الجند العثماني الذين يتولون الحفاظ على سكة الحديد، والجندرمة الذين كانت مهمتهم المحافظة على الأمن الداخلي للمحطة[3]. وكان بعض الجندرمة من العرب من قبائل المنطقة[4].

وقد فطن بعض الشخصيات العربية إلى أهمية التواصل بين الجند والأهالي فاقترح على السلطات العثمانية أن يكون جند الحاميات من العرب، وخاصة من أهل الجزيرة العربية والعراق والشام لأنهم أقدر على تحمل ظروف البلاد من غيرهم. كما أنهم أدرى بعادات أهل البلاد وتقاليدهم مما يسهل التعامل معهم. وقد ارتأت تلك الشخصيات أنه في حالة تعذر وجود الجنود العرب في تلك الحاميات فلا أقل من أن يشترط على غير العرب تعلّم اللغة العربية[5].

لقد كان لتنوع جند الحاميات أثره في الأحداث العسكرية أثناء الحرب العالمية الأولى وقيام ما عُرف بالثورة العربية التي تزعمها الشريف حسين بن علي[6] ضد الدولة العثمانية، فقد ترتب على عدم وجود عناصر عربية في بعض

---

(١) Alios Musil: Northern Hejaz, p. 152.

(٢) جورج أوغست فالين: صور من شمال جزيرة العرب، ص١٦١.
يوليوس أيتنج: رحلة داخل الجزيرة العربية، ص١٦٩، ١٩٨.

(٣) Turmye Cumnariyeti Ahik Lopedisi, p.p. 1628-1630, Istanbul.

(٤) Alios Musil: OP. Cit, p. 229.

(٥) محمد كرد علي: رحلة إلى المدينة المنورة، مجلة المقتبس، مج٧، ج٧، ص٥١٤، ١٣٣٠ هـ/١٩١٢ م.

(٦) هو الحسين بن علي بن محمد بن عون، ولد في اسطنبول عام ١٢٧٠ هـ/١٨٥٣ م =

الحاميات توتر العلاقة بين الأهالي والجند بسبب عدم وجود وسيلة تفاهم بين الطرفين، ففي محطة سكة الحديد في تبوك لم يكن مدير المحطة ولا جنود الحامية يجيدون التحدث باللغة العربية بالإضافة إلى قلة عدد الجند في المحطة مما شجع إحدى القبائل على سرقة الجمال والحيوانات التابعة للمحطة ولم يجرؤ الجند على استرجاعها. بينما كانت بعض القبائل تعتقد أن الجنود يسرقون ممتلكات الناس، مما ولّد عدم الثقة بين الطرفين، وتذمر القبائل من السلطات المحلية. وقد عبّر أحد الرحالة الأوروبيين عن وضع الحاميات العثمانية في الشمال الغربي بقوله: «كنت مدركًا بأن سلطتهم لا تمتد أكثر من مسافة قصيرة من خط الحديد»(١).

= حيث كان أبوه وجده يقيمان، ثم عاد إلى مكة المكرمة وهو في الثالثة من عمره، فنشأ وتلقى تعليمه فيها. وتوفي والده وهو فتى، فأخذ يعمل إلى جانب عمه الشريف عبد الله أمير مكة، واكتسب خبرة في شؤون الحكم، وتعرف على أحوال القبائل وأساليب حياتها. وعندما تولى عمه عون الرفيق إمارة مكة طُلب من الحسين بن علي العودة إلى اسطنبول والإقامة فيها، وكان في الأربعين من عمره، وقد امتدت إقامته في اسطنبول ستة عشر عامًا متصلة. وبعد إعلان الدستور العثماني عام ١٣٢٦هـ/١٩٠٨ م عُين الحسين بن علي أميرًا لمكة، وفي أثناء الحرب العالمية الأولى بيّت الثورة على الدولة العثمانية وراسل الإنجليز الذين وعدوه بالدعم والمساندة، لتحرير البلاد العربية من حكم العثمانيين إذا هو تحالف مع الحلفاء وقام بالثورة ضد العثمانيين، فأعلن الثورة في ٩ شعبان ١٣٣٤ هـ/ ١٠ يونيو ١٩١٦ م، ونادى بنفسه ملكًا على البلاد العربية في ١ محرم ١٣٣٥ هـ/ ٢٩ تشرين الأول ١٩١٦م. غير أن الحلفاء بعد انتصارهم في الحرب تنكروا له، ولم يف الإنجليز بوعودهم له، وأدت التطورات المتلاحقة إلى خروج الشريف حسين بن علي من الحجاز بعد وصول عبد العزيز بن عبد الرحمن آل سعود إليها. وقد توفي الحسين عام ١٣٥٠ هـ/ ١٩٣١ م.

إسماعيل حقي أوزون: أمراء مكة المكرمة في العهد العثماني، ص١٨٢-١٨٥.

سليمان موسى: من تاريخنا الحديث، ص١٩-٢٥، ذو الحجة ١٤١٢ هـ/ مايو ١٩٩٤ م، منشورات لجنة تاريخ الأردن، عمان.

(١) Alios Musil: Northern Hejaz, p. 1.

ويذكر في هذا المجال أن اثنين من الرحالة الفرنسيين، وهما جوسين Jaussen وسافيناك Savignac في رحلتهما إلى شمال غرب الجزيرة العربية قد ذهبا إلى تيماء في ربيع الأول ١٣٢٧ هـ/ مارس ١٩٠٩ م غير أنهما لم يستطيعا المكوث فيها سوى يومين اثنين بسبب التوتر الناجم عن الحرب بين القبائل[١]، فالفوضى الأمنية كانت هي السائدة، ولم تكن القبائل ترعوي عن تعدياتها إلا عندما تدرك أن سلطات الدولة أقوى من سلطتها. وكان من أسباب تذمر القبائل من السلطات المحلية قيام السلطات بفرض ضريبة على الغلال التي كانت القبائل تحصل عليها من شرق الأردن مقابل بيعها الجمال هناك[٢].

ولم يكن الحفاظ على أمن سكة الحديد في ظل التوتر والفوضى الأمنية مهمة سهلة، فالقبائل كانت تتعدى على سكة الحديد باستمرار، وقد أشار مدير التشغيل في نظارة البريد والبرق في برقية أرسلها إلى نظارة الخط الحديدي الحجازي بتاريخ ١٨ محرم ١٣٢٧ هـ/ ٩ فبراير ١٩٠٩ م إلى أن بعض رجال القبائل قاموا بوضع كميات من الحجارة على الخط الحديدي، وهاجموا أعمدة البرق مما جعل المسافة بين معان الواقعة إلى الشمال من تبوك وتبوك غير آمنة، وأصبح نقل الحجاج متعذرًا. ومن المحتمل أن تتسع هذه الأعمال ضد سكة الحديد لتشمل محطات أخرى مثل المعظم، واقترح مدير التشغيل إرسال وفد من ولاية سوريا للمنطقة لبحث الأمر مع شيوخ القبائل، أو استعمال القوة لقطع دابر هذه الأعمال. ويلاحظ أن القبائل في هجماتها ضد سكة الحديد لم تتعرض لجنود الحاميات، وإنما للقطارات، حيث كانت تقوم بوضع الحجارة على الخط الحديدي، وتهاجم أعمدة البرق التي تصل بين المحطات لتشكل وسيلة مهمة للتواصل بين السلطات العثمانية ومسؤوليها في المنطقة. وقد جاء هذا الحادث في بداية تشغيل سكة الحديد لأن تشغيلها هدد

---

(١) صور فوتوغرافية من شمال وغرب المملكة العربية السعودية، ١٣٢٥-١٣٣٦ هـ/ ١٩٠٧-١٩١٧ م، ص١٥، محرم ١٤٢١ هـ، معرض نظمته مكتبة الملك عبد العزيز العامة، الرياض.

(٢) Alios Musil: Northem Hejaz, p. 155.

موردًا مهمًّا للقبائل كانت تحصل عليه مقابل تأجير الجمال لقوافل الحاج الشامي، وربما جاء أيضًا لأن السلطات العثمانية لم تعد تدفع مخصصات القبائل بشكل منتظم مما أزعج شيوخها.

أما أصعب ما واجهته الدولة بعد إنشاء سكة الحديد هو (حرب العصابات) التي كانت القبائل تشنها ضد السكة، ولذلك كان لا بد من استرضائها، وهو الأمر الذي دفع مدير التشغيل إلى اقتراح إرسال وفد من ولاية سوريا إلى المنطقة للتنسيق مع القبائل[١].

وقد وجه ناظر الخط الحديدي في اليوم التالي رسالة إلى الحكومة العثمانية يحثها على إصدار أوامر قطعية إلى ولاية الشام بإرسال وفد لبحث الأمر مع رؤساء القبائل، ووضع الخط الحديدي تحت الحماية العسكرية لضمان نقل الحجاج، ومنع الاعتداءات المتكررة على الخط بصورة نهائية[٢].

واستجابة من الحكومة العثمانية لنداءات مسؤوليها قامت في ربيع الأول ١٣٢٧ هـ / مارس ١٩٠٩ م بتشكيل طابور Tabur[٣] من راكبي الإبل مكون من

---

(١) وثيقة عثمانية من الأرشيف العثماني، اسطنبول.
أوراق الباب العالي BEO.
وثيقة رقم: ٢٦١٦٥٩
من مدير التشغيل إلى نظارة الخط الحديدي الحجازي.

(٢) وثيقة عثمانية من الأرشيف العثماني، اسطنبول.
أوراق الباب العالي BEO.
وثيقة رقم: ٢٦١٦٥٩
بتاريخ ١٩ محرم ١٣٢٧ هـ/ ١٠ فبراير ١٩٠٩ م.
من ناظر الخط الحديدي الحجازي إلى الحكومة العثمانية.

(٣) الطابور وحدة عسكرية من المشاة في الجيش العثماني تضم أربع فرق، ويختلف عدد الفرقة باختلاف المعسكر.
سهيل صابان: المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية التاريخية، مراجعة عبد الرزاق محمد حسن، ص١٤٧، ١٤٢١ هـ/ ٢٠٠٠ م، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض.

ثلاثمائة رجل[١]، وأوكلت إلى هذا الطابور مهمة تعقب رجال القبائل الذين يغيرون على سكة الحديد، ويهاجمون القاطرات، والعمل في الوقت نفسه على استتباب أمن المنطقة. وقد نجح هذا الطابور في تقوية نفوذ الدولة العثمانية في شمالي شبه الجزيرة العربية، وفرض هيبتها، فقد كان مستعدًّا للتحرك إلى أي جهة يختل فيها الأمن، كما وفر الحماية للقاطرات التي تقل الحجاج والمسافرين إلى الحرمين الشريفين وغيرهما من بلاد الحجاز[٢].

وبذلك دعّمت السلطات العثمانية الحاميات الشمالية، ومكنتها من القيام بالدور المنوط بها، وهو حماية حركة المسافرين من وإلى الحجاز، مما أدى إلى جعل الحاميات خلال هذه الفترة تقوم بدور أكبر، وتشكل امتدادًا للقلاع العثمانية التي كانت تمر بها قوافل الحاج، وتؤمن الحماية للحجاج والمسافرين وللأهالي على حد سواء.

ولم يقتصر دور الطابور على التصدي بقوة لكل من يعرقل حركة القطارات، وإنما ساهم أيضًا في الحفاظ على خطوط التلغراف التي تربط شمالي الجزيرة العربية بالولايات العثمانية التي تنتقل عبرها الأوامر والتعليمات إلى المسؤولين في المنطقة. وهكذا حققت الحكومة العثمانية نجاحًا كبيرًا في حماية السكة والحد من الاعتداءات عليها، وتكاتف جنود الحاميات وراكبو الإبل في صد اعتداءات القبائل على الخط الحجازي، حيث

---

(١) وثيقة عثمانية من الأرشيف العثماني، اسطنبول.
أوراق الباب العالي BEO.
وثيقة رقم: ٢٦٤٠٨٥
من قلم رسائل الصدارة العظمى إلى نظارة الخط الحديدي الحجازي.

(٢) وثيقة عثمانية من الأرشيف العثماني، اسطنبول.
أوراق الباب العالي BEO.
وثيقة رقم: ٣١٦٩٤٣
بتاريخ ١٥ ذو القعدة ١٣٣١ هـ/١٦ أكتوبر ١٩١٣ م.
من ناظر الداخلية العثماني إلى الصدارة العظمى.

كان رجال القبائل يعملون على تخريب الخط باقتلاع قضبانه، مثلما كانوا يعمدون إلى تخريب خطوط التلغراف. وقد دفعت الإنجازات التي حققها طابور راكبي الإبل ومساندته للحاميات الشمالية، دفعت ناظر الداخلية العثماني إلى الإشادة به، والاعتراف بفضله في فرض هيبة الدولة وتأكيد نفوذها في شمالي شبه الجزيرة العربية[١].

ويؤكد نجاح السياسة التي انتهجتها الحكومة العثمانية بإرسالها طابور راكبي الإبل إلى المنطقة مرور الأعوام من ١٣٢٧ هـ / ١٩٠٩ م إلى ١٣٣٠ هـ / ١٩١٢ م دون أن يحدث ما يعكر هدوءها، باستثناء بعض الحوادث الفردية القليلة التي كان سببها عدم تسلم شيوخ القبائل مستحقاتهم السنوية، أو حرمان أبناء القبائل من التعامل مع الحجاج وتأجير جمالهم لهم، ومقايضة ما لديهم من بضائع معهم. وربما كان سببها أيضًا رغبة بعض الشيوخ في زيادة مخصصاتهم المالية، حيث استخدموا العدوان على السكة وسيلة ضغط لتحقيق الزيادة المنشودة.

ومن الحوادث الفردية أن عددًا من رجال القبائل قرب محطة العُلا اعتدوا على أحد موظفي البرقية الذي قدم إلى المنطقة للبحث عن مكان انقطاع في خط البرقية. وقد دفع هذا الاعتداء ناظر البرق والبريد والهاتف إلى إرسال رسالة إلى نظارة الداخلية في ٥ صفر ١٣٣١ هـ / ١٤ يناير ١٩١٣ م يخبرها بما حدث، ويؤكد في الوقت نفسه على ضرورة البحث عن الأسباب التي تؤدي لهذه التجاوزات[٢].

وكان طابور راكبي الإبل قد قلت فعاليته بسبب انسحاب عدد كبير من موظفيه من أعمالهم لعدم تسلمهم رواتبهم، وذلك اعتبارًا من ذي القعدة

---

(١) الوثيقة العثمانية رقم ٣١٦٩٤٣ السابق ذكرها، من أوراق الباب العالي BEO الأرشيف العثماني، اسطنبول.

(٢) الوثيقة العثمانية من الأرشيف العثماني موجودة في دارة الملك عبد العزيز بالرياض برقم ١٠٨ وهي رسالة من نظارة البريد والبرق والهاتف إلى نظارة الداخلية العثمانية.

١٣٣١ هـ / أكتوبر ١٩١٣ م. ويشار هنا إلى أن ناظر الداخلية العثماني أرجع سبب عدم تسلم جنود الطابور لرواتبهم إلى أن هذه الرواتب كانت تصرف من قبل إدارة الخط الحديدي الحجازي، غير أن قلة واردات الخط جعلت الإدارة تعجز عن الوفاء بالتزاماتها[١].

وعندما لم يعد طابور الإبل قادرًا على القيام بتحركات فاعلة في تعقب بعض القبائل أو الأفراد إذا ما حاولوا مهاجمة سكة الحديد، استغل هؤلاء الوضع، وأخذوا يهاجمون السكة بزخم أكبر، وهم مطمئنون إلى بطء حركة الطابور، وعدم قدرته على ملاحقتهم. ويمكن القول إن وضع الطابور تأثر بالوضع العام الذي أصبحت تعيشه الدولة العثمانية خلال هذه الفترة، حيث تكالبت الدول الأوروبية عليها أثناء حروب البلقان، وعانت من مشكلات داخلية وخارجية، وبدأت الدول الأوروبية وفي مقدمتها بريطانيا وفرنسا وروسيا في محاولة منهم لاقتسام أملاك الدولة العثمانية المنتشرة في المشرق العربي العثماني ومغربه حتى مركز الدولة العثمانية نفسها في آسيا الصغرى[٢]، التي أخذت تعاني وضعًا سياسيًا وعسكريًا وماليًا سيئًا تأثر به جنود الحاميات في الشمال الغربي من الجزيرة العربية، حيث انسحب كثيرون منهم بعد تأخر رواتبهم. وكانت هذه الحاميات تتبع السلطات العثمانية في اسطنبول، حيث تقوم تلك السلطات بإصدار أوامرها إلى محافظ المدينة المنورة في كل ما يتعلق بها[٣].

---

(١) الوثيقة العثمانية رقم ٣١٦٩٤٣ السابق ذكرها، من أوراق الباب العالي BEO الأرشيف العثماني، اسطنبول.

(٢) يوسف حسن العارف: العثمانيون وحكومة الأدارسة في عسير ١٣٢٥-١٣٣٧ هـ/ ١٩٠٧-١٩١٨ م، ص٩٤، ١٤١٥ هـ/ ١٩٩٥ م، دار أبو المجد للطباعة، جدة.

(٣) وثيقة عثمانية من الأرشيف العثماني، اسطنبول، نظارة الداخلية DH.MUI.
وثيقة رقم ٢٤/ ٢-١٠٣
١٩ جمادى الآخرة ١٣٢٨ هـ/ ٢٨ يونيو ١٩١٠ م.
من الصدر الأعظم إلى محافظ المدينة المنورة.

وقد أظهرت الوثائق العثمانية مراسلات بين السلطات العثمانية في اسطنبول ومحافظ المدينة المنورة ووالي الشام، وناظر الخط الحديدي الحجازي بما له علاقة بالحاميات وما يحدث لها في المنطقة. فكل مسؤول من هؤلاء كان يدلي برأيه في الأحداث، ومن ثم تقوم السلطات العثمانية بإصدار قرارها النهائي.

يتضح مما سبق أن الفترة من ١٣٢٧ هـ / ١٩٠٩ م إلى ١٣٣٠ هـ / ١٩١٢ م لم تشهد هجمات أو اعتداءات تذكر على خط حديد الحجاز من قبل القبائل[١]، غير أنها عادت إلى الظهور خلال عام ١٣٣١ هـ / ١٩١٣ م إلا أنها لم تستمر طويلاً[٢]. فبعض الذين زاروا المنطقة خلال ذلك العام مستخدمين سكة الحديد لم يشيروا إلى ما يعكر الأمن، أو يهدد سلامة السكة[٣]. وربما كانت حوادث الاعتداءات على سكة الحديد بشكل عام فردية ومتفرقة وغير منظمة.

ويمكن في ضوء ما تقدم استنتاج أن السلطات العثمانية حققت نجاحًا ملحوظًا في الحفاظ على أمن سكة الحديد، وحاولت أيضًا تعويض السلطات المحلية عن ضعف بعض الحاميات المهمة كحامية تبوك التي يستخدم الحجاج محجرها الصحي في طريقهم إلى الحرمين الشريفين، وذلك بتكليف أحد شيوخ قبيلة بني عطية القريبة من تبوك حماية المحجر مقابل ألفي قرش[٤]،

---

(١) خالد السعدون: مقاومة القبائل لسكة حديد الحجاز أسبابها وتطوراتها، الدارة، العدد ٢، السنة ١٤، ١٤٠٩ هـ/ ١٩٨٨ م، ص٥٤.

(٢) الوثيقة العثمانية رقم ٣١٦٩٤٣ السابق ذكرها، من أوراق الباب العالي BEO الأرشيف العثماني، اسطنبول.

(٣) الوثيقة العثمانية: الأرشيف العثماني، اسطنبول.
نظارة الداخلية DH.KMS
وثيقة رقم: ٦٥/ ٥٣
من شكيب ارسلان إلى ناظر الداخلية العثماني.

(٤) جولدن صاري يلدز: الحجر الصحي في الحجاز، ص٢٢٨.

وبالتالي فإن النفوذ العثماني على طول سكة الحديد كان الأفضل بالمقارنة مع هذا النفوذ في أي مكان آخر من شمال شبه الجزيرة العربية.

ويمكن القول بشكل عام أن الدولة العثمانية بذلت كل جهد ممكن من أجل حماية قوافل الحاج، وإقرار الأمن في الشمال الغربي لشبه الجزيرة العربية، وجددت القلاع القائمة وأنشأت قلاعًا جديدة وزودتها بالحاميات العسكرية لتحقيق هذه الغاية. وبعد إنشاء سكة حديد الحجاز أقامت كثيرًا من المحطات على خط السكة، وأسندت إلى هذه المحطات التي عززتها بالجند مهمة الحفاظ على الأمن، ورد أي اعتداء قد تتعرض له القاطرات أثناء اجتيازها من وإلى الحجاز ناقلةً الحجاج والمسافرين.

وكان للحاميات الأخرى القريبة من سكة الحديد والبعيدة عنها دور في استتباب أمن المنطقة، حيث يقوم جند الحاميات بتأكيد سلطة الدولة العثمانية في المنطقة.

ب-

الوجود العثماني في شمال البحر الأحمر

أُنشئت في منطقة شمال البحر الأحمر قلاع عثمانية عديدة كانت وظيفتها الرئيسة هي الدفاع عن الساحل الشرقي للبحر الأحمر، وإقرار الأمن في الأماكن القريبة من هذه القلاع والمحيطة بها. وقد اقتضت الوظيفة الدفاعية للقلاع أن تكون مبانيها قوية يصعب اقتحامها[1].

وكانت قلاع شمال البحر الأحمر تستمد القوانين والأحكام الإدارية من محافظ المدينة المنورة. وتظهر هذه القوانين ما للقلاع من أهمية ودور في ترسيخ النفوذ العثماني. وتنفيذًا لهذه القوانين كان يعقد في قلعة الوجه مجلسان، أولهما المجلس العسكري، ويعقد داخل القلعة، وهو يتشكل من ناظر القلعة رئيسًا، وعضوية كل من رئيس الجنود (بلوكباشي عساكر القلعة)، ورئيس المدفعية (أوسطى الطوبجية). وكانت مهمة هذا المجلس هي الفصل في قضايا العسكريين. وثانيهما مجلس الأهالي، ويعقد أيضًا داخل القلعة، ويتشكل من ناظر القلعة رئيسًا، وعضوية كل من رئيس الجنود ورئيس المدفعية، ومهمة هذا المجلس تسلّم الطلبات والدعاوى المقدمة من أهالي الوجه، والنظر فيها[2]. وهذا التنظيم الذي طبق في قلعة الوجه كان يطبق في القلاع العثمانية الأخرى، ذلك أن جميع هذه القلاع كانت تطبق نظامًا واحدًا،

(١) هشام عجيمي: قلاع الأزنم والوجه وضبا، ص١٠٣-١٠٤.

(٢) المرجع السابق، ص٢٠٨-٢٠٩.

وهو الأمر الذي يدل على ترسيخ الوجود العثماني في المنطقة.

والقلاع العثمانية في شمال البحر الأحمر هي من الشمال إلى الجنوب: قلعة المويلح التي أنشأها السلطان سليمان القانوني عام ٩٦٨ هـ / ١٥٦٠ م، وهي قلعة ضخمة مبنية بالحجر المنحوت تبلغ أطوال أضلاعها على النحو التالي: الشمالي ١٠٩ م، والغربي ١٠٧,٩٠ م، والجنوبي ٨١,٧٠ م، والشرقي ٩٧ م، ويوجد في كل ركن من أركان القلعة أربعة أبراج أخرى مساندة لأسوارها، ويحيط بها سور علوي مزود بفتحات يستخدمها الرماة من أجل المراقبة والرماية، ويوجد في داخل القلعة مسجد وبئر ماء، وما يزيد على ٧٠ غرفة بالإضافة إلى سكن خاص للمسؤول عن القلعة. وتبلغ المساحة الإجمالية للقلعة ١١٦٦٣ م٢[(١)].

وبُني برج في ضبا على تلة تشرف على ساحل البحر الأحمر، ويبدو أنه هُدم لسبب ما، إلا أن بناءه أعيد سنة ١٣٠١ هـ / ١٨٨٣ م، وظل قائمًا حتى سنة ١٣٥٢ هـ / ١٩٣٣ م حيث هدم مرة أخرى، ودخل جزء من الأرض التي كان مقامًا عليها ضمن الأرض التي أقيمت عليها قلعة ضبا السعودية. وتطل القلعة على ميناء ضبا والسوق القديم في وسط البلدة. ويتكون برج ضبا من فناء بسور، وثلاث حجرات في الطابق الأرضي كانت تستخدم لإقامة الجنود، أما الطابق العلوي فيتكون من غرفة واحدة كانت معدة لإقامة رئيس الجند. ويشرف البرج على البحر الأحمر، وفيه مدافع. وفي سور البرج فتحات للمدافع لصد أي عدوان على ساحل ضبا[(٢)].

وإلى الجنوب من قلعة المويلح تقع قلعة الوجه التي أُنشئت عام ٩٦٨ هـ / ١٥٦٠ م، أي في السنة التي أُنشئت فيها قلعة المويلح. وتقع قلعة الوجه في وادي الزريب شرق مدينة الوجه الحالية. ويطلق عليها أهالي الوجه اسم قلعة

---

(١) هشام محمد عجيمي: قلعة المويلح، دراسة معمارية حضارية، رسالة ماجستير غير منشورة، ١٤٠٣ هـ/١٩٨٣ م، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ص١١٤.

(٢) هشام محمد عجيمي: قلاع الأزنم والوجه وضبا، ص٨١-٨٢.

الزريب، ولكن اللوحة الحجرية المثبتة فوق بوابات القلعة حملت اسم: قلعة الوجه، كما أن رحلات الحج أجمعت على أن قلعة الوجه تقع في وادٍ كبير فيه عدة آبار[١].

لقد بُنيت قلعة الوجه على طريق الحاج المصري في العهد العثماني، وهي ذات بناء محكم، فقد شُيدت من الحجر الجيري المشذّب المتوافر بالقرب من موقعها على ساحل البحر الأحمر. وهذه القلعة مستطيلة الشكل إذ يبلغ طول كل من ضلعيها الشرقي والغربي ٥٥,٣٠ مترًا، بينما يبلغ طول كل من ضلعيها الشمالي والجنوبي ٥١,٣٠ مترًا. ولهذه القلعة في كل ركن من أركانها برج. ويقع مدخلها في ضلعها الغربي، وهو يفضي عبر دهليز إلى فناء أوسط تحيط به ثلاث حجرات يحتمل أنها أعدت لخزن ودائع الحجاج، أو لخزن ما كان يجلب من أقوات للحجاج ولسكان المنطقة. وبالإضافة إلى هذه الحجرات الثلاث يوجد مُصلى صغير، وحجرة أخرى ذات مساحة كبيرة[٢].

وعلى الضلع الشرقي لفناء قلعة الوجه توجد وحدتان سكنيتان تتكون الأولى من حجرتين والثانية من أربع حجرات متهدمة، تليها من جهة الشمال وحدة خدمات. وفي الجهة الشمالية للفناء توجد بئر القلعة ومسجدها الرئيس، بالإضافة إلى سبع حجرات صغيرة تبدو وكأنها كانت سكنًا للجنود[٣].

وقد سارت قلعة الوجه وفق نظام حربي واضح، فناظرها هو الرئيس الأعلى للشؤون العسكرية يساعده رئيس الجنود ورئيس المدفعية. أما الجنود فينقسمون إلى فئتين: جنود نظاميين ويطلق عليهم عسكر، وجنود غير نظاميين، ويطلق عليهم (باشبوزق). وتتشكل من الفئتين فرقة المشاة التي يطلق عليها (البيادة)، وذلك إضافة إلى فرقة المدفعية، أي المختصين بالمدافع، ويطلق

---

(١) هشام محمد عجيمي: المرجع السابق، ص٥٥، ٥٨.

(٢) علي بن إبراهيم غبان: بحوث في التاريخ والآثار، ص٦٤-٦٥، ١٤١٤ هـ/١٩٩٣م، مطبعة سفير، الرياض. قراءة جديدة لنقش قلعة الزريب بالوجه شمال غرب المملكة العربية السعودية.

(٣) علي بن إبراهيم غبان: المرجع السابق، ص٦٧.

عليهم (الطوبجية). وكانت توجد ميزانية للأسلحة المستخدمة في قلعة الوجه ترسل كل عام[1].

لقد كان ناظر قلعة الوجه هو صاحب السلطة الأولى فيها، وقد أطلق عليه فيما بعد لقب محافظ إضافة إلى لقبه الأول. ومن مهامّه: ترؤس المجلس العسكري في القلعة، وتقديم تقرير عن الأحوال العسكرية، وتقرير سري عن الموظفين لديه يتناول نشاطهم، أو إهمالهم في أعمالهم، وسلوكهم. ومن مهامه أيضًا ترؤس مجلس الأهالي حيث يأخذ طلبات الأهالي والدعاوى وينفذ القانون. وكان الناظر مكلفًا بمراعاة استتباب الأمن بين الأهالي وبين القبائل، والحيلولة دون الإخلال بالأمن[2].

وكانت في مدينة الوجه خانات تستقبل الغرباء، وكان على صاحب الخان تقييد أسماء النزلاء في دفتر خاص وتقديمه إلى ناظر القلعة، ومن يخالف ذلك يدفع غرامة مالية تتراوح بين خمسة وعشرين وخمسين قرشًا. كما كانت المحلات التجارية لا يتم فتحها إلا بترخيص من الحكومة في القلعة، ومن يخالف ذلك يدفع غرامة تتراوح بين خمسة وعشرين وخمسة وسبعين قرشًا[3].

وتوجد في الوجه أيضًا قلعة السوق، وتقع على جرف صخري يرتفع أكثر من خمسين مترًا فوق السوق القديم الواقع على الشاطئ الشمالي لشرم الوجه. وتكشف هذه القلعة من موقعها جميع نواحي البلدة والمناطق المحيطة بها. وتتكون قلعة السوق من بناء مستطيل الشكل مزود ببرج واحد في ركنه الشمالي الشرقي، ويقع مدخل القلعة في ضلعها الغربي، وهو يؤدي عبر دهليز إلى فناء صغير محاط بالحجرات والمرافق. وقد بُنيت القلعة عام ١٢٧٦ هـ / ١٨٥٩ م، وكانت مقرًّا لحامية البلدة. وفي نهاية العصر العثماني وبداية

---

(١) هشام محمد عجيمي: قلاع الأزنم والوجه وضبا، ص٢١٤.

(٢) هشام محمد عجيمي: قلاع الأزنم والوجه وضبا، ص٢١٦.

(٣) هشام محمد عجيمي: المرجع السابق، ص٢٢٦.

العصر السعودي أصبحت مقرًّا لشركة الوجه، وهي اليوم مستودع لحرس الحدود[1].

تقع إلى الجنوب من قلعة الوجه قلعة أملج التي يعتقد أنها أُنشئت في آخر العهد العثماني، ووضعت فيها حامية عسكرية للدفاع عن الساحل وإقرار الأمن في بلدة أملج. وقد تم تدمير هذه القلعة أثناء الحرب العالمية الأولى (١٣٣٢ - ١٣٣٧ هـ / ١٩١٤ - ١٩١٨ م)، حيث تعرضت لقصف الأسطول البريطاني. وتقع القلعة شمال شرق مدينة أملج قريبًا من مبنى الإمارة الحديث[2].

وكانت هذه القلاع والحاميات تتبع ولاية مصر، وظلت كذلك حتى الاحتلال البريطاني لمصر حيث انتقلت تبعيتها إلى نظارة الحربية العثمانية وذلك في ٦ شعبان ١٣٠٣ هـ / ٢١ مايو ١٨٨٥ م[3]، وأصبحت تحت السلطة العثمانية فعليًّا عام ١٣١٠ هـ / ١٨٩٢ م[4]، وتبعت الحاكم العسكري العثماني في جدة[5].

لقد أدركت الدولة العثمانية ما وقع من تغيرات سياسية بعد افتتاح قناة السويس والاحتلال البريطاني لمصر عام ١٣٠٠ هـ / ١٨٨٢ م، وتحول طريق قوافل الحاج المصري من البر إلى البحر، وبعد ما تكشف من تحركات يهودية تهدف إلى تأسيس مستعمرات يهودية في شمال البحر الأحمر وعلى سواحله الشرقية، فقد دفع ذلك السلطات العثمانية إلى المسارعة في ضم المنطقة إلى

---

(١) علي بن إبراهيم غبان: الآثار الإسلامية في شمال غرب المملكة، ص٢٧٩، ٢٨٢-٢٨٣.

(٢) حمد الجاسر: المعجم الجغرافي للبلاد العربية السعودية، ق١، ص٤٦٣.
الكولونيل لورنس: ثورة في الصحراء ١٩١٦-١٩١٨ م، ترجمة: رشيد أكرم، ص٦٨؛ ١٩٤٩ م، ب.د.ن.

(٣) هشام محمد عجيمي: قلعة المويلح، ص١١٦.

(٤) هشام محمد عجيمي: قلاع الأزنم والوجه وضبا، ص٢٠٦.

(٥) Alios Musil: Northern Hejaz, p. 130.

سلطاتها المباشرة بدلاً من ولاية مصر التي أصبحت تحت الاحتلال البريطاني[1].

وقد زادت أهمية شمال البحر الأحمر بعد انتقال الحاج المصري من البر إلى البحر إنشاء محجر صحي في الوجه للحد من انتشار الأمراض المعدية، فقد ساهم وجود المحجر في تكثيف حركة نقل الحجاج من شمال البحر الأحمر إلى الأماكن المقدسة، وفي ظهور شركات النقل البحري التي أخذت تعمل على نقل الحجاج، وهو الأمر الذي ساهم أيضًا في تنشيط الحركة التجارية[2].

وليس من شك في أن الأوضاع التي أصبحت سائدة بعد انتقال الحاج المصري إلى البحر، وخاصة ازدهار الحركة التجارية، أوجدت الرغبة لدى الأهالي في الاستقرار، حيث بدأ بعض سكان شمال البحر الأحمر يتقدمون بطلبات إلى السلطات العثمانية للحصول على أراضٍ من أجل بناء مساكن عليها. ومما يدل على ذلك تقدم أحد أهالي ضبا عام ١٣١٠ هـ / ١٨٩٢ م بطلب من هذا النوع إلى محافظ ضبا الذي وافق على الطلب[3].

وقد أصبحت كل من المويلح وضبا والوجه وأملج وغيرها من القرى الواقعة على طول ساحل البحر الأحمر تابعة لمحافظة المدينة المنورة، كما أصبحت الوجه قضاءً فيه قائمقام، وتتبعه ناحيتا ضبا والمويلح وقراهما. أما أملج فأصبحت ناحية تتبع قضاء ينبع البحر[4] وقد كان التنظيم الإداري للدولة

---

(١) صالح العمرو: النزاع التركي المصري على شمال الحجاز وسيناء وتدخل الحكومة البريطانية ١٨٨٤-١٩٠٦ م، الدارة، ع١، س٥، ربيع الثاني ١٣٩٩ هـ/ مارس ١٩٧٩ م، ص٢١٠-٢١١.

(٢) علي إبراهيم غبان: بحوث في التاريخ والآثار، ص١٥٧.

(٣) علي إبراهيم غبان: الآثار الإسلامية في شمال غرب المملكة، الفصل السابع، آثار المدن المعاصرة وعمارتها التقليدية، ص٢٧١.

(٤) سالنامة دولة علية عثمانية لسنة (١٣٢٦ هـ/١٩٠٨م)، مطبعة أحمد إحسان، ص٩٦٨.

العثمانية يقوم على أساس تقسيم البلاد إلى ولايات والولايات إلى ألوية والألوية إلى أقضية والأقضية إلى نواح. وكان على رأس الإدارة في كل لواء (متصرف)، وكان متصرف المدينة المنورة يسمى محافظ المدينة المنورة، وفي كل قضاء (قائمقام) وفي كل ناحية (مدير ناحية)[١].

وقد قامت القلاع على خدمة الحجاج، وحفظ طريقهم آمنًا والدفاع عن الساحل ضد الأعداء. كما عملت القوة العسكرية الموجودة في كل قلعة على توفير الأمن للأهالي، وحل المشكلات التي تقع بينهم وبين القبائل، أما قائد القلعة فكان يتولى الإجراءات والأعمال العسكرية المتعلقة بما يلزم القلعة والجنود. وبعد افتتاح قناة السويس واستخدام قوافل الحاج المصري الطريق البحري من السويس إلى جدة ومنها إلى مكة المكرمة عام ١٣٠١ هـ / ١٨٨٣م[٢] اختصارًا للجهد والوقت، وبعدًا عن مخاطر الطريق البري أصبحت القلاع على طريق القوافل دفاعية، ومع ذلك ظل بعض الحجاج يستخدمون الطريق البري القديم[٣]. وقد عملت القلاع بالإضافة إلى حماية الساحل على تثبيت الحكم العثماني في المنطقة، وإقرار النظام بين السكان[٤].

وقد كان عدد الجند في الحاميات العسكرية على ساحل البحر الأحمر يختلف من وقت لآخر، ففي محرم ١٢٩٨ هـ / ديسمبر ١٨٨٠ م كان عدد جنود حامية الوجه ثمانية بينما بلغت حامية المويلح في العام نفسه ثلاثة وعشرين جنديًّا[٥]. أما في صفر عام ١٣١٩ هـ / مايو ١٩٠١ م فقد بلغ عدد الجنود في حامية الوجه خمسين جنديًّا[٦]. ويرجع السبب في تفاوت أعداد

---

(١) ساطع الحصري: البلاد العربية والدولة العثمانية، ص٢٤٠-٢٤١، ط٣، ١٩٦٥ م، دار العلم للملايين، بيروت.

(٢) سيد عبد المجيد بكر: الملامح الجغرافية لدروب الحجيج، ص٨٠.

(٣) نعوم شقير: تاريخ العرب وسيناء، ص٢٦٤.

(٤) هشام عجيمي: قلاع الأزنم والوجه وضبا، ص٣١، ٢٣١.

(٥) محمد صادق باشا: الرحلات الحجازية، ص٨٨، ٢٧٥.

(٦) إبراهيم رفعت: مرآة الحرمين الشريفين، مج١، ص٤٩.

الجند العثماني في الحاميات العثمانية إلى تحول قوافل الحاج المصري من البر إلى البحر، وإلى تركيز الدولة العثمانية على مشروع سكة حديد الحجاز، وهو ما أثر على سلطة الدولة على طول الساحل.

ويدل على ضعف سلطة الدولة العثمانية على ساحل البحر الأحمر شكوى قائد حامية الخريبة من تجاهل الحاكم العسكري في جدة لأوضاع الجند في الحامية إذ ذكر في شكواه أن حالة الجند الصحية متردية، وهم غير قادرين على التأقلم مع الطقس مما أدى إلى إصابة كثيرين منهم بالأمراض، وأن المؤن لا تأتيهم بصورة منتظمة، يضاف إلى ذلك أن أحدًا من الجند في الحاميات المنتشرة على طول الساحل لا يعرفون اللغة العربية، وبالتالي لم يستطيعوا التفاهم مع الأهالي والقبائل، باستثناء قائد حامية العقبة الواقعة إلى الشمال من المويلح على خليج العقبة. وكان قائد حامية العقبة يشكو أيضًا قلة المال والمؤن والذخيرة والحالة الصحية لجنده؛ فمعظم هؤلاء الجند البالغ عددهم مائة وثلاثة أفراد أصيبوا بالحمى والملاريا، وتدهورت صحة بعضهم بسبب قلة الطعام، وعدم وجود الأدوية والأطباء، مما يضطره إلى إرسال الجند إلى معان ومن ثم إلى دمشق بالقطار، غير أن قلة منهم يصلون أحياء؛ حتى أن أحد شيوخ القبائل عبّر عن ضعف سلطة الدولة العثمانية على الساحل، فذكر أن الحاميات عادية لا تحمي الأهالي وإنما تضايقهم وتستغلهم، وأن بعض الجنود يموتون أو يقتلون بأسلحة رجال القبائل أو يقتلهم الطقس الذي لم يعتادوا عليه، وأن بعضهم يسرق الأغنام فيقتل، وأن هؤلاء الجنود الذين يفترض فيهم توفير الحماية والأمن يختبئون خلف الأبواب المغلقة، وقد بلغوا من الضعف ما جعلهم يبيعون ذخيرتهم بل وأسلحتهم[١].

وأضاف شيخ القبيلة أن ما يحدث في القسطنطينية لم يعد يثير الاهتمام «ولكننا نهتم كثيرًا بما يحدث في مصر، ونحن نمتلك النقود التركية (العثمانية) غير أن قيمتها لا تقدر بالمقارنة مع قيمة النقود المصرية أو الإنجليزية». ويؤكد

---

(١) Alios Musil: Northern Hejaz, p. 130, 143, 145.

الشيخ أن ضعف الدولة العثمانية العام جعل التجار من القبائل يحتفظون بعلاقاتهم التجارية مع المصريين والإنجليز دون العثمانيين. بل يتمنون أن يسيطر الإنجليز أو على الأقل المصريون على ساحل شمالي شبه الجزيرة العربية «فلو كنا تابعين لمصر أو إنجلترا لازدهرت كل البلدان على ساحلنا، ولأصبحت واحتنا قادرة على إطعام آلاف الناس»(١).

ولم يدرك هذا الشيخ الأوضاع الدولية التي تعيشها الدولة العثمانية، والتكالب الأوروبي عليها، وحرص السلطات البريطانية المحتلة لمصر وجنوب البحر الأحمر على ما يخدم مصالحها مما أضعف النفوذ العثماني في شمال البحر الأحمر، وبالتالي أعاق الحركة التجارية بين الموانئ العثمانية، مما أدى إلى تراجع اقتصاد المنطقة.

وازدادت أمام ضعف سلطة الدولة العثمانية سطوة القبائل إذ أخذت تهاجم القرى وترعب الأهالي، وقد اضطر ذلك أهل المويلح في ذي القعدة ١٣٣١ هـ / أكتوبر ١٩١٣ م إلى مطالبة الحكومة العثمانية بإرسال قوة عسكرية لحفظ الأمن(٢).

ولا يعني هذا الضعف افتقاد سلطة الدولة، فقد كانت السلطات العثمانية تستمع إلى شكاوى المواطنين، وتتحقق منها، وتفرض النظام. ويدل على ذلك قيام أحد المواطنين بتقديم شكوى إلى السلطات المحلية ضد أحد أعيان المويلح مما يدل على وجود سلطة يلجأ إليها الأهالي عند الحاجة(٣).

وكانت مديرية ناحية أملج قد أشارت في برقية أرسلتها إلى قائمقام ينبع بتاريخ ذي الحجة ١٣٣١ هـ / نوفمبر ١٩١٣ م إلى تسلط أحد مشايخ قبيلة

---

(١) Alios Musil: OP. Cit. p. 130.

(٢) هشام عجيمي: قلعة المويلح، ص٣٣٢-٣٣٣.

(٣) وثائق الوكيل المويلحي بتاريخ ٢٧ جمادى الآخرة ١٣٢٤ هـ/ ١٨ أغسطس ١٩٠٦ م. من قائمقام الوجه إلى مدير ناحية ضبا.

جهينة على الناحية، ونهبه ما يجيء إليها عبر البحر وذلك بسبب ضعف السلطات المحلية، واقترح مدير الناحية في برقيته إقرار راتب لهذا الشيخ دفعًا لشره[١]، غير أن هذا الاقتراح قوبل بالرفض مما دفع الشيخ إلى التهديد بفرض ضرائب على الأهالي بالقوة مما يعني الاصطدام بقبيلة أخرى بسبب التعدي على نفوذها، ويؤدي بالتالي إلى حدوث فتنة داخلية. وقد أرسل قائمقام[٢] ينبع قوة عسكرية من ٢٥ رجلاً لحفظ الأمن، وطلب من محافظ المدينة المنورة إرسال قوة أخرى لمساندتها[٣]. وعندما وصلت القوة قام قائدها برفع الضرائب عن التجار، وأعلن للأهالي أنه سيعاقب كل من يقوم بجمع الضرائب دون وجه حق أو يحرض على جمعها. ورفع قائد القوة تقريرًا إلى قائمقام ينبع ذكر فيه أنه أشيع بين الأهالي أن القوة العسكرية لن تبقى طويلاً، فحضروا إلى مبنى الحكومة مطالبين بالإبقاء عليها، وإلا فإنهم سيرحلون عن البلدة بعوائلهم[٤].

---

(١) وثيقة عثمانية من الأرشيف العثماني، اسطنبول.
أوراق الباب العالي BEO
وثيقة رقم ٣٢١٢٥٧
بتاريخ ذو الحجة ١٣٣١ هـ/ نوفمبر ١٩١٣ م.

(٢) القائمقام هو الشخص الذي يقوم مقام الغير في منصبه، وهو أعلى منصب إداري في الأقضية.
سهيل صابان: المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية التاريخية، ص١٧٠.

(٣) وثيقة عثمانية من الأرشيف العثماني، اسطنبول.
أوراق الباب العالي BEO
وثيقة رقم ٣٢١٢٥٧
بتاريخ الأول من ربيع الأول ١٣٣٢ هـ/ ٢٨ يناير ١٩١٤ م.

(٤) وثيقة عثمانية من الأرشيف العثماني، اسطنبول.
أوراق الباب العالي BEO
وثيقة رقم ٣٢١٢٥٧
بتاريخ : ربيع الأول ١٣٣٢ هـ/ فبراير ١٩١٤ م.

وما يمكن استنتاجه من موقف مدير ناحية أملج هو أن مسؤولي الدولة العثمانية كانوا حريصين على إيقاف تعديات القبائل على النواحي، وعلى عدم الإخلال بحركة الموانئ التجارية من أجل تأمين وصول البضائع إلى الموانئ الواقعة على طول ساحل شمال البحر الأحمر. ولذلك عمل هؤلاء المسؤولون على تدارك الموضوع، إذ عرض مدير ناحية أملج على شيخ قبيلة جهينة إقرار راتب له على أن يتوقف عن إزعاج السلطة المحلية، وعما يهدد أمن الناحية وأهلها. ولعل مدير الناحية أدرك طبيعة حياة البادية، وتطلع شيوخ القبائل إلى الحصول على معاشات من الدولة تغنيهم عن ممارسة التعدي على غيرهم من أجل الحصول على المؤن والأموال، وربما أدرك المسؤول العثماني أيضًا أن ما تقوم به القبائل في شمال البحر الأحمر من تعديات إنما كان بتحريض من الشريف حسين بن علي، الذي كان يعمل على إضعاف السلطة العثمانية في المنطقة عن طريق الإيعاز لمأمور القبائل التابع له بالسكوت عن فعل القبائل ضد سلطة الدولة، بل تحريضها على مناكفة هذه السلطة وذلك بمهاجمة موانئ شمال البحر الأحمر.

وكانت الوثائق العثمانية قد أظهرت عددًا من تعديات القبائل على الموانئ، ونهب ما يصل إليها من بضائع ومؤن. وقد ازدادت هذه التعديات في أعقاب دخول الدولة العثمانية الحرب العالمية الأولى ضد الحلفاء، ولذلك تحوطت السلطات المحلية لهذا الأمر، حيث أخذت تعمل على إيقاف هذه التجاوزات، وفي الوقت نفسه أخذت تعمل على تسخير كل الجهود من أجل الحرب بما في ذلك فرض الضرائب وتحصيلها، والعمل على إيصال المؤن والأرزاق إلى الجنود العثمانيين الموجودين على طول ساحل البحر الأحمر. والعمل كذلك على قطع دابر تعديات القبائل التي يستغلها الشريف حسين بن علي بما يؤثر سلبًا على وضع الدولة في ساحل البحر الأحمر[١].

---

(١) وثيقة عثمانية من الأرشيف العثماني، اسطنبول.
أوراق الباب العالي BEO
وثيقة رقم ٣٣٦٠٢٤
=

وكان تزايد مهاجمة القبائل لميناء قصارة الواقع إلى الغرب من البدع على ساحل البحر الأحمر والشيخ حميد الواقع شمال المويلح قد دفع السلطات العثمانية المحلية إلى إيقاف مخصصات شيوخ القبائل المعتدية، والتي كانت تنهب المؤن من هذه الموانئ، ورغم هذا الإجراء لم تتوقف القبائل عن أعمالها العدائية، وذلك بسبب دعن الشريف حسين لها، إذ ربما كان يدفعها للقيام بهذه الأعمال من أجل إرباك السلطات، وزعزعة نفوذها[١].

لقد رفضت السلطات العثمانية في بداية الأمر الاستجابة إلى اقتراح مديرية ناحية أملج بدفع راتب لشيخ قبيلة جهينة في الوقت الذي كانت فيه بأمس الحاجة لدعم مجهودها الحربي، إلا أن تدهور الأوضاع الأمنية دفع قائمقام ينبع إلى إرسال قوة عسكرية أعادت الأمور إلى نصابها، وكان السبب المباشر لإرسال هذه القوة هو أن شيخ قبيلة جهينة فرض الضرائب على تجار البلدة، وكان مصدر تهديد للقبائل الأخرى مما يعني أن فتنة وشيكة تكاد أن تقع. غير أن القوة العسكرية المحدودة، التي لم يتجاوز عدد أفرادها ٢٥ رجلاً تمكنت من إقرار الأمن، فشعر الأهالي بالاطمئنان لدرجة طالبوا معها ببقاء هذه القوة العسكرية بشكل دائم في أملج، غير أن المتغيرات المتلاحقة في الدولة وفي العالم، واقتراب نشوب الحرب العالمية الأولى صرفت اهتمام الحكومة العثمانية إلى تقوية نفوذها على طول خط سكة حديد الحجاز، واقتصر اهتمامها بالساحل على حماية الموانئ لكي تؤمن المؤن والأسلحة لقواتها.

وقد ذكر قائمقام ينبع بشير السعداوي[٢] ١٣٣٣ هـ / ١٩١٥ م أن ضعف

= بتاريخ غرة ربيع الأول ١٣٣٤ هـ/ ٧ يناير ١٩١٦ م.

(١) وثيقة عثمانية من الأرشيف العثماني، اسطنبول.
نظارة الداخلية DH.ID
بتاريخ ٧ ربيع الأول ١٣٣٠ هـ/ ٢٥ فبراير ١٩١٢ م.
من نظارة المالية إلى نظارة الداخلية.

(٢) مجاهد ليبي من أهل طرابلس الغرب، لمع اسمه أيام نضال بلاده ضد الطليان. وقد عمل في الرياض مستشارًا للملك عبد العزيز مدة، وعاد إلى بلاده في بدء استقلالها =

السلطة العثمانية أدى إلى قيام شيوخ القبائل بتحدي رجال الدولة أنفسهم، حتى أن أحدهم مثل القائمقام والمحافظ لم يكن يستطيع مغادرة مقر عمله ليلاً، بل أصبحت مقاليد الحكم لا تجيز ذلك لكبار رجال الحكومة خوفًا على حياتهم من جهة، وحتى لا يثير اعتداء رجال القبائل عليهم مشكلات مع شيوخ تلك القبائل التي يقع الاعتداء في أراضيها[١]. وكان يقصد بذلك البوادي وليس القرى الواقعة على الساحل، وقد أدرك القائمقام ذلك، وحاول معالجة تحدي شيوخ القبائل لرجال الدولة، إذ أخذ يتصل بالقبائل القريبة من ينبع والواقعة جنوب أملج من أجل تعليمها أمور الدين وتوعيتها. وقد تجاوب معه بعض شيوخ القبائل إلى حد ما. ولو تعاملت الدولة مع مسألة توطين القبائل بطريقة حاسمة للاقت نجاحًا كبيرًا في شمال البحر الأحمر، لأن توعية المتوطنين أسهل كثيرًا من توعية القبائل الرحّل.

وعندما ازدادت الأوضاع سوءًا اضطرت السلطات العثمانية إلى طلب العون من أمير مكة الحسين بن علي بصفته المسؤول عن شؤون القبائل وذلك لإيقاف تجاوزاتها الكثيرة، وخاصة في أملج التي ظلت تعاني بكثرة من تعديات هذه القبائل. غير أن الحسين اعتذر مدعيًا أن الدولة الراغبة في تدخله هي نفسها التي حدت من نفوذه، وجعلت قراراته بلا قيمة لدى القبائل[٢].

= فلم يسترح إليه الملك محمد إدريس السنوسي، فانصرف إلى مصر وتوفي فيها عام ١٣٧٦ هـ/ ١٩٥٧ م.
خير الدين الزركلي: الأعلام، مج٢، ص٥٦، ط٨، ١٩٨٩ م، دار العلم للملايين، بيروت.

(١) محمد فؤاد شكري: ميلاد دولة ليبيا الحديثة، مج١، ص٤٦٩، ١٩٧٥ م، مطبعة دار الاعتماد، القاهرة.

(٢) وثيقة عثمانية من الأرشيف العثماني، اسطنبول.
أوراق الباب العالي BEO
وثيقة رقم ٣٢٢٢
بتاريخ ٢٣ رجب ١٣٣٢ هـ/ ١٧ يونيو ١٩١٤ م. =

ويؤكد موقف الشريف حسين نيته بالثورة على الدولة العثمانية، وارتباطه بالسلطات البريطانية. وقد كان موقفه والحجج التي ساقها لتبرير عدم تدخله لصالح الدولة العثمانية في مسألة تعدي القبائل على ناحية أملج مناورة تستهدف تحقيق مكاسب سياسية، وكسب الوقت في ظل اتصاله بالسلطات البريطانية. وقد أسهم موقفه في تشجيع القبائل على مواصلة تعدياتها مما جعل السلطة العثمانية المحلية تنشغل بإيقاف هذه التعديات عن الاستعداد لمواجهة الخطر المحدق بها من قبل القوات البريطانية.

يبدو أن الحسين بن علي استغل حاجة الدولة العثمانية إليه لإثبات أهميته لديها في الوقت الذي كان يقوم فيه سرًّا بتحريض القبائل على القيام بما يقلق سلطة الدولة، فقد استمرت مشكلة ناحية أملج التي طلبت تدخله لحلها حتى بعد نشوب الحرب العالمية الأولى ودخول الدولة العثمانية الحرب ضد الحلفاء. غير أن الشريف حسين أكد أهميته أمام سلطة الدولة العثمانية حين تدخل عن طريق مأمور القبائل لدى القبيلة كثيرة الاعتداء على أملج، حتى عادت إلى الطاعة، وأعادت ما نهبته من تلك الناحية[1]. ويبدو أن استجابة الحسين بن علي لنداءات مسؤولي السلطات المحلية في هذا الوقت بالذات إنما كان من باب إعطاء الأمان للمسؤولين حتى يصرف أنظارهم عن استعداداته لإعلان الثورة ضد الدولة العثمانية.

لقد أسهم تدخل الحسين بن علي في تهدئة الوضع في شمال البحر الأحمر، ولكنه كان الهدوء الذي يسبق العاصفة، إذ أن ناحية أملج كانت من أوائل المناطق التي تعاونت قبائلها مع قوات الشريف حسين في ثورته ضد

= من أمير مكة الحسين بن علي إلى محافظ المدينة المنورة.

(١) وثيقة عثمانية من الأرشيف العثماني، اسطنبول.
أوراق الباب العالي BEO
وثيقة رقم ٣٣٠٩١٤
بتاريخ غرة ربيع الآخر ١٣٣٤ هـ/ ٥ مارس ١٩١٦ م.
من مأمور قبائل جهينة إلى أمير مكة.

السلطات العثمانية، مما يؤكد أن ضعف السلطة العثمانية المحلية شجع الشريف على التدخل في شؤون القبائل بما يخدم مصالحه الذاتية، غير أن تدخله اقتصر على القبائل القريبة من الساحل، أما القبائل القريبة من سكة الحديد فلم يكن يستطيع التدخل في شؤونها لأن هناك قوى عسكرية نظامية كانت تحرسها، وكانت تبسط النفوذ على بعض هذه القبائل، أما بعضها الآخر فقد استمر في تحديه للسلطة المحلية. ويذكر في هذا المجال أن قائمقام الوجه طلب من مديرية المويلح في جمادى الأولى ١٣٣٤ هـ / مارس ١٩١٦ م الامتناع عن تبادل البيع والشراء مع القبائل حتى تأتي لمقابلة القائمقام للتأكد من طاعتها للحكومة العثمانية[١]. فبعض القبائل استمرت في تحديها، وازدادت تحركاتها المناوئة للسلطة المحلية مع اقتراب ثورة أمير مكة الحسين بن علي.

وتغير وضع الحاميات العثمانية في أعقاب دخول الدولة العثمانية الحرب العالمية الأولى، إذ تم تأسيس نقاط عسكرية على ساحل البحر الأحمر ترتبط بقيادة الجيش الرابع في الشام[٢]، كما أنيطت بقوة من الجندرمة المرابطة على الساحل. فقد أدركت السلطات المحلية ما قد تعانيه المنطقة من أخطار إذا لم تتخذ إجراءات فاعلة في ظل القوى المحلية المناوئة لها والمدعومة من بريطانيا، فهذه القوى لن تتوانى عن فعل أي شيء بما في ذلك ضرب الموانئ. وقد ساهمت تلك الإجراءات في القضاء على أي محاولات قد تقوم بها أي قوة محلية ضد القوات العثمانية الموجودة على طول ساحل البحر الأحمر، كما ساهمت في الوقت نفسه في جعل الأهالي يتعاونون مع السلطات

---

(١) هشام عجيمي: قلاع الأزنم والوجه وضبا، ص٣٢٥.

(٢) وثيقة عثمانية من الأرشيف العثماني، اسطنبول.
أوراق الباب العالي BEO
وثيقة رقم ٣٢٤٠٣٣
بتاريخ ٢٩ ذو الحجة ١٣٣٢ هـ/١٨ نوفمبر ١٩١٤ م.
من قائد الحجاز وهيب بك وأمير مكة إلى الصدارة العظمى.

المحلية في مجابهة الخطر الداخلي والخارجي على حد سواء، وفي منع شيوخ القبائل من مهاجمة الموانئ التجارية وغيرها من الأماكن الساحلية المأهولة[١].

وبالإضافة إلى الإجراءات العسكرية المشار إليها عمدت السلطات العثمانية إلى تعيين نائب شرعي للفصل في القضايا الشرعية بين الأهالي، وتوجيه أئمة المساجد إلى تقوية موقف الحكومة سياسيًّا ودينيًّا في المنطقة، واستمالة القبائل[٢]. وقد جاءت هذه الخطوة إدراكًا من الحكومة العثمانية لأهمية توعية الناس دينيًّا، وخاصة القبائل التي كانت تعدياتها إنما تنم عن الجهل بالشريعة الإسلامية السمحة.

وكتب قائمقام العقبة إلى الباب العالي في ١٨ رمضان ١٣٢٨ هـ / ٢٣ سبتمبر ١٩١٠ م متحدثًا عن أهمية البدع التاريخية، وما تمتلكه من بساتين ونخيل يرشحها لأن تكون منطقة استقرار، وخاصة أن المنطقة بشكل عام تشتمل على موانئ تجارية ذات موقع استراتيجي مثل ميناء قصارة الواقع إلى الغرب من البدع على ساحل البحر الأحمر، والذي تنقل البضائع عبره إلى الموانئ المصرية مما أوجد حركة تجارية نشطة، دفعت متصرفية جدة إلى مطالبة السلطات العثمانية بتأمين مديرية فيها عدد من الموظفين لتحصيل الرسوم الجمركية على البضائع القادمة إلى تلك الموانئ[٣].

---

(١) وثيقة عثمانية: الأرشيف العثماني، اسطنبول.
BD (D.H.L.U.M)
وثيقة رقم ٢-١/ ٤
بتاريخ ١٤ جمادى الأولى ١٣٣٣ هـ/ ٣٠ مارس ١٩١٥ م.
من محافظ المدينة إلى نظارة الداخلية.

(٢) وثيقة عثمانية من الأرشيف العثماني، اسطنبول.
نظارة الداخلية DH. MUI
وثيقة رقم: ١٠/ ٢/ ٦٨
من الصدر الأعظم إلى نظارة الداخلية.

(٣) وثيقة عثمانية من الأرشيف العثماني، اسطنبول. =

وكانت السلطات العثمانية قد فكرت في إنشاء خط حديدي بين العلا والوجه، وهو المشروع الذي اقترحه بعض الشخصيات عام ١٣٣١ هـ / ١٩١٣ م لردع القبائل التي ازدادت هجماتها على الحجاج، ولتقوية نفوذ الدولة وهيبتها على ساحل البحر الأحمر(١). غير أن الأحداث المتلاحقة، والمتغيرات المتسارعة التي أدت إلى نشوب الحرب العالمية الأولى وخاصة بعد تزايد الوجود القوي البريطاني في البحر الأحمر حال دون تنفيذ هذا المشروع الحيوي وهكذا ذهب هذا المشروع أدراج الرياح.

وركزت الدولة العثمانية قوتها على طول سكة حديد الحجاز بينما أهملت الساحل، مما أدى إلى إضعاف وجودها في شمال البحر الأحمر(٢). وقد جاء تركيزها على سكة الحديد على اعتبار أنها مشروع اقتصادي وسياسي وعسكري، فسكة الحديد تتيح لها تحريك قواتها العسكرية من الشام وإليها، ويمكن للدولة العثمانية عن طريق السكة تهديد الأسطول البحري البريطاني في الساحل، وخاصة بعد سيطرة هذا الأسطول على البحر الأحمر.

وكانت الدولة العثمانية قد أدركت ضعف أسطولها فشرعت في إعادة تشكيله، وإجراء ما ينهض بقوته من إصلاحات، ومن ذلك وضع موانئ شمال البحر الأحمر تحت إشراف قومندان(٣) البحر الأحمر من أجل مراقبة الموانئ

= نظارة الداخلية DH. ID
وثيقة رقم ٨/ ٨٢
بتاريخ صفر ١٣٢٩ هـ/ ١٩١١ م.
من نظارة المالية إلى نظارة الداخلية.

(١) الوثيقة العثمانية رقم ٥٣/ ٦٣ السابق ذكرها من نظارة الداخلية DHOKMS، الأرشيف العثماني، اسطنبول.

(٢) عبد اللطيف الحميد: البحر الأحمر والجزيرة العربية، الصراع العثماني البريطاني خلال الحرب العالمية الأولى، ص٣٥، ١٤١٥ هـ/ ١٩٩٤ م، مكتبة العبيكان، الرياض.

(٣) رئيس الأسطول العثماني، وهو أعلى رتبة عسكرية في البحرية العثمانية. =

مراقبة مستمرة وضبطها، وإبعاد تعديات القبائل عنها، غير أن قيام الحرب العالمية الأولى حال دون إكمال هذه الإصلاحات[1].

= سهيل صابان: المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية التاريخية، ص١٧٧.

(١) جمال باشا: مذكرات جمال باشا، ترجمة علي أحمد شكري، تحقيق عبد المجيد محمود، ص٩٨، ١٩٦٣م، دار البصري، بغداد.

ج.

مشروع سكة حديد الحجاز وأثره في شمال الجزيرة العربية

أدركت السلطات العثمانية أن بعض دول أوروبا كبريطانيا وفرنسا وروسيا طامعة بأملاك الدولة العثمانية، فسعت إلى استعادة قوتها وتعزيز مكانتها في العالم الإسلامي، وتوحيد صفوف المسلمين تحت قيادتها، ومن هنا أعلن السلطان العثماني عبد الحميد الثاني فكرة الجامعة الإسلامية[١]، وتفعيلاً لهذه الفكرة ظهر مشروع سكة حديد الحجاز الذي يهدف إلى ربط الشام بإقليم الحجاز. وعندما قدم ناظر الأشغال العامة هذا المشروع وذلك عام ١٢٩٧ هـ/ ١٨٨٠ م إلى حكومته رفضه المختصون من مهندسين وجغرافيين بحجة تعذر تنفيذه، ولأن هناك بدائل أقل كلفة. وتستند أسباب اعتراضهم على المشروع إلى أن القبائل الرحل الذين اعتادوا السلب والنهب تنزل بالمناطق التي يجتازها الخط المقترح، وأن المواصلات البحرية أكثر سهولة وأرخص من المواصلات البرية، وأن عائد نقل الحجاج بالسكة الحديد أثناء موسم الحج لن يكفي لتغطية النفقات السنوية لهذا الخط[٢]، أما البدائل التي طرحت لإنشاء خط سكة حديد الحجاز فكانت: تأمين المواصلات بين الشام والحجاز بنشر الجند على طول المسافة بين الولايتين، وجعل تبوك الواقعة على الطريق بينهما

---

(١) السيد رجب حراز: الدولة العثمانية وشبه الجزيرة العربية، ص١١٧، ١٩٧٠، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة.

(٢) السيد محمد الدقن: سكة حديد الحجاز الحميدية، ص٧٥.

قائمقامية، وإقامة مديرية في الوجه[١]. وذهب البعض إلى أن تقوية ساحل البحر الأحمر، وإنشاء أسطول بحري فيه سيكون أجدى في حالة فرض حرب على الدولة العثمانية من أي دولة أوروبية، وذلك لأن الدولة إذا لم يكن لديها أسطول قوي فإن القوى المعادية قد تتمكن من إغلاق قناة السويس أمام السفن العثمانية، وفي هذه الحالة سيضطر العسكر المرسلون إلى الحجاز واليمن إلى سلوك طرق البر غير الآمنة، والتي تفتقر في كثير من أجزائها إلى المياه الصالحة[٢].

اقتراح رئيس الأركان الحربية العثمانية عام ١٣٠٩ هـ / ١٨٩٢ م ربط خليج العقبة بسكة الحديد، مما يقوي سيطرة الدولة العثمانية على البحر الأحمر والحجاز واليمن سياسيًّا وعسكريًّا[٣] ويبعد بريطانيا المحتلة لمصر عن خليج العقبة، وقد عملت الدولة العثمانية على تنفيذ هذا الاقتراح إذ عززت وجودها في العقبة بإرسال جند إليها في ذي الحجة ١٣٢٣ هـ / فبراير ١٩٠٦ م وسيطرت على بعض الأراضي المصرية على الساحل الغربي للخليج مثل طابا، وبدأت بتنفيذ خط حديد لربط قلعة المدورة وهي قلعة عثمانية إلى الشرق من العقبة المدينة الساحلية على البحر الأحمر، وتبعد عن قلعة ذات الحاج ٣٦ كم؛ غير أن هذه الجهود توقفت بسبب أزمة سياسية احتدمت بين الدولة العثمانية وبريطانيا التي أرسلت بارجة حربية، وهددت باستخدام القوة العسكرية إذا لزم الأمر، مما دفع الدولة العثمانية إلى الإعلان عن استعدادها للانسحاب من جميع المناطق التي سيطرت عليها[٤].

وأدرك السلطان عبد الحميد الثاني (١٢٩٣ - ١٣٢٧ هـ / ١٨٧٦ - ١٩٠٩ م) أن مشاريع السكك الحديدية المحدودة، وخاصلة تلك المتعلقة

---

(١) سعد أبو دية: استراتيجية الخط الحديدي الحجازي والأمن بالبحر الأحمر، المجلة التاريخية للدراسات العثمانية، ع٩-١٠، ١٩٩٤، ص١٨.

(٢) عبد الفتاح أبو عليه: المخطوط التركي، ص٧٨-٧٩.

(٣) Ufuk Gulsoy: Hicaz Demiryolu, p. 13.

(٤) السيد محمد الدقن: سكة حديد الحجاز الحميدية، ص١٨٥-١٨٩.

بربط خليج العقبة وقلعة المدورة لن تتحقق أمام التهديد البريطاني، ورأى بدلاً من ذلك تنفيذ مشروع سكة حديد الحجاز لأنه سيقوي نفوذ الدولة العثمانية في المنطقة أمام الوجود البريطاني في البحر الأحمر[١]، ويحول دون تحقيق بريطانيا لأطماعها في الجزيرة العربية[٢] ويسهل مرور القوات العثمانية إلى غربي الجزيرة العربية[٣] وينافس قناة السويس في المجالات الاستراتيجية والعسكرية والتجارية[٤]، وكانت هناك دوافع أخرى لإنشاء سكة حديد الحجاز، وهي دوافع دينية وسياسية واقتصادية وعسكرية، ذلك أن الخط سيسهل الحج أمام المسلمين في آسيا الصغرى وعاصمة الدولة العثمانية وفي الشام وغيرها من الجهات البعيدة. كما أنه سيتيح قمع أي ثورة قد تقع في الحجاز ضد الدولة، ويؤدي إلى تغيير نمط الحياة التجارية بين الشام والحجاز، وبين ولايات الدولة العثمانية المختلفة[٥].

وصدرت الإرادة العثمانية ببناء خط حديد الحجاز في محرم ١٣١٨ هـ / مايو ١٩٠٠ م فبدأ التحرك لتنفيذ المشروع في الوقت الذي كانت تجمع فيه الأموال لتغطية نفقاته[٦]، ونظرًا لتكلفة إنشاء الخط العالية، فُتح باب التبرعات لتمويله، وقد بدأ السلطان عبد الحميد الثاني بنفسه حيث تبرع بمبلغ ثلاثمائة وعشرين ألف ليرة عثمانية، ولاقت الدعوة إلى التبرع استجابة إسلامية واسعة،

---

(١) السيد محمد الدقن: المرجع السابق، ص١٨٩-١٩٠.

(٢) يلماز أزتونا: تاريخ الدولة العثمانية، ترجمة عدنان محمود سلمان، مراجعة وتنقيح محمود الأنصاري، مج٢، ص١٦٤، ١٤١٠ هـ/ ١٩٩٠ م، مؤسسة فيصل للتمويل، اسطنبول.

(٣) جورج كيرك: موجز تاريخ الشرق الأوسط، ترجمة عمر الاسكندري، راجعه سليم حسن، ص١٤٦. ط٣، ١٩٥٧ م، مركز كتب الشرق الأوسط، القاهرة.

(٤) سعد أبو دية: استراتيجية الخط الحديدي الحجازي والأمن بالبحر الأحمر، ص٢٤.

(٥) Ufuk Gulsoy: Hicaz Demiryolu, p. 410.

(٦) Ufuk Gulsoy: OP. Cit., p. 13.

إذ تبرع بعض ملوك وأمراء المسلمين بمبالغ كبيرة، وتشكلت جمعيات في الأقطار الإسلامية لتلقي تبرعات الأفراد. وقد بلغت حصيلة تلك التبرعات سبعمائة وستين ألف ليرة عثمانية. ونظرًا لأن هذا المبلغ لم يكن كافيًا لتمويل إنشاء سكة حديد الحجاز فقد أمر السلطان عبد الحميد الثاني بتخصيص إيرادات بعض المناطق وبعض الضرائب لصالح تنفيذ المشروع، كما أمر بتنازل موظفي الدولة عن مرتب شهر واحد، وعن عشرة بالمائة من مرتباتهم عن شهر واحد في كل سنة مساهمة في تغطية نفقات المشروع. وعندما توافرت الاعتمادات المالية لتغطية نفقات المشروع، والتي قدرت بخمسة ملايين ليرة عثمانية، بادرت الدولة إلى توفير المواد اللازمة للبدء في التنفيذ من حصيلة التبرعات، ثم اعتمدت على حصيلة الضرائب السنوية المرصودة لهذه الغاية، والتي بلغت مائتين وخمسين ألف ليرة عثمانية سنويًّا. وبدأت شركة ألمانية بتنفيذ المشروع، وكانت نقطة البدء هي قرية المزيريب في منطقة حوران جنوب دمشق، حيث كانت شركة فرنسية قد أنشأت سكة حديد ربطت دمشق بالمزيريب[١].

ويتمثل الهدف الاستراتيجي لإنشاء سكة حديد الحجاز بربط غرب شبه الجزيرة العربية مع مركز الدولة العثمانية بطريق بري سريع بعيدًا عن التحكم البريطاني، حيث أصبح الأسطول البحري البريطاني يسيطر على الطريق البحري المار عبر قناة السويس. وربما كان ضم نجد هدفًا استراتيجيًّا آخر سعت الدولة العثمانية إلى تحقيقه من وراء إنشاء سكة حديد الحجاز[٢].

وقد مر تنفيذ المشروع بمراحل عديدة كان يتم الاحتفال بافتتاح كل منها، وكان يستفاد من كل وصلة جديدة في نقل المعدات والمؤن[٣].

---

(١) خالد السعدون: مقاومة القبائل لسكة حديد الحجاز أسبابها وتطوراتها، الدارة، ع٢، س١٤، ١٤٠٩ هـ/١٩٨٨ م، ص٤٨.

(٢) خالد السعدون: المرجع السابق، ص٤٨.

(٣) السيد محمد الدقن: سكة حديد الحجاز الحميدية، ص١١٦، ١٢٦.

وقد قوبلت أعمال مد سكة الحديد حين وصلت إلى تبوك، وذلك في شعبان ١٣٢٥ هـ / سبتمبر ١٩٠٧ م بمقاومة عنيفة شنتها قبائل المنطقة. وكانت السلطات العثمانية تتوقع هذه المقاومة منذ البداية، ولذلك خصصت خمسة آلاف جندي لتأمين الحماية اللازمة، غير أن ذلك لم يكن رادعًا كافيًا حيث استمرت القبائل بعمليات السطو على معدات السكة، ثم أخذت تقوم بالهجوم المباشر على قوات الحماية الحكومية[١].

ولم تفلح الجهود الاسترضائية التي كانت الحكومة العثمانية تقوم بها تجاه القبائل في منع هذه القبائل من مهاجمة سكة الحديد، وتتمثل تلك الجهود في إرسال بعثة من دمشق إلى منطقة المدينة المنورة لتقديم الهبات إلى مشايخ القبائل، ومنحهم الوعود بتخصيص رواتب سنوية لهم مقابل الكف عن معارضة مد سكة الحديد. فقد أخفقت جهود تلك البعثة، وعادت إلى دمشق في شهر جمادى الثانية ١٣٢٦ هـ / يوليو ١٩٠٨ م. ومالت الحكومة العثمانية بعد هذا الإخفاق إلى استخدام القوة مع القبائل المعارضة، حيث أرسلت حملة من ألف وخمسمائة رجل إلى الحجاز لإخماد مقاومة القبائل، إلا أن ذلك لم ينجح ولم يثبط همة المقاومين الذين هاجموا إحدى محطات السكة في رجب ١٣٢٦ هـ / أواخر يوليو ١٩٠٨ م[٢].

وقد أدت أعمال المقاومة إلى إعاقة سرعة إنجاز العمل في مد سكة حديد الحجاز، كما أنها كلفت الدولة خسائر كبيرة في الأرواح والأموال، غير أنها تمكنت في النهاية من إيصال خط سكة الحديد إلى المدينة المنورة واحتفلت بذلك في ٢٥ شعبان ١٣٢٦ هـ / الأول من سبتمبر ١٩٠٨ م[٣].

---

(١) السيد محمد الدقن: المرجع السابق، ص٢٤٤.
خالد السعدون: المرجع السابق، ص٤٩.

(٢) خالد السعدون: مقاومة القبائل لسكة حديد الحجاز أسبابها وتطوراتها، الدارة، ع٢، س١٤، ١٤٠٩ هـ/١٩٨٨ م، ص٥١.

(٣) خالد السعدون: المرجع نفسه، ص٥٢.

وشعرت القبائل خلال موسم الحج الأول الذي أعقب افتتاح السكة مقدار الخسارة التي لحقت بها، وخاصة أن استخدام السكة من قبل الحجاج حرم تلك القبائل من موارد مالية كثيرة كانوا يعتمدون عليها. ولذلك قامت القبائل بمهاجمة السكة وحراسها في ربيع الأول ١٣٢٧ هـ / أواخر مارس ١٩٠٩ م، وأسفرت هذه الهجمة عن اقتلاع ما طوله كيلومتر واحد من السكة قرب محطة الحجر، ونقل القضبان والعوارض الخشبية بعيدًا. غير أن الجزء الذي تم تخريبه أعيد إصلاحه فورًا. ولم تجد السلطات العثمانية من وسيلة لجعل القبائل تكف عن اعتداءاتها على سكة حديد الحجاز أفضل من محاولة التفاهم معها، وقد أوكلت هذه المهمة إلى بحري باشا متصرف المدينة المنورة والشريف حسين بن علي أمير مكة. وقد سعى الشريف في الأمر، وتمكن من التوفيق بين القبائل والسلطات، حيث كفت القبائل عن أعمالها التخريبية مقابل ترضيات مالية[١].

وكان الحسين بن علي قد وقف موقفًا سلبيًّا من مشروع سكة حديد الحجاز عند البدء به، وقد رفض بذل جهود جدية في التوسط لدى القبائل وإقناعها بعدم معارضة مد السكة. وسبب هذا الموقف السلبي هو تخوف الشريف من تعزيز السلطات العثمانية قبضتها في غربي شبه الجزيرة العربية مما سيؤثر عليه، غير أنه عندما أدرك أن السكة لن يقدّر لها الوصول إلى مكة المكرمة قبل بالتوسط بين القبائل والسلطات العثمانية، وكانت نتيجة توسطه إيجابية. ويذكر هنا أن الشريف رفض بشدة كل المحاولات التي بذلتها السلطات العثمانية لمد خط حديدي من المدينة المنورة إلى مكة المكرمة وجدة[٢].

ومن المعروف أن نجاح الدولة العثمانية في مد خط سكة حديد الحجاز، زاد من عداوة أعدائها في الداخل والخارج، فقد أدركت السلطات البريطانية التي حالت من قبل دون مد سكة الحديد إلى خليج العقبة، لأنها

(١) خالد السعدون: مقاومة القبائل لسكة حديد الحجاز، الدارة، ع٢، س١٤، ١٤٠٩هـ/ ١٩٨٨ م، ص٥٣.

(٢) خالد السعدون: المرجع السابق، ص٥٦.

وجدت في ذلك المشروع تهديدًا لوجودها في مصر[1]، أدركت أن سكة حديد الحجاز ستحد من المصالح البريطانية الاستعمارية في الخليج العربي، فقد كتب اللورد كيرزون Curzon، نائب الملك والحاكم العام في الهند إلى وزير الهند جون بروديك Brodick في ١٠ محرم ١٣٢٢ هـ / ٢٦ مارس ١٩٠٤ م يحثه على ضرورة قيام بريطانيا بإيجاد علاقات تربط بريطانيا بأمراء الجزيرة العربية للحد من تأثير خط حديد الحجاز الذي أعتقد أن فرعًا منه سيمر بنجد لربط الحجاز بالإحساء[2].

لقد بادرت الحكومة البريطانية إلى العمل على إقامة علاقات ودية مع سلطان ابن حمود بن رشيد ونائبه في الجوف أخيه فيصل بن حمود بن رشيد، إذ أرسلت ضابطين من الاستخبارات العسكرية إلى الجوف في ذي الحجة ١٣٢٥ هـ / يناير ١٩٠٨ م وهما: اس. اس. بتلر S.S. Buttler ول. إيلمر LÛ Elmer بهدف وضع خرائط للمنطقة، وإجراء اتصالات مع زعمائها[3].

وكان السفير البريطاني في اسطمبول قد تحدث عن الأثر الذي أحدثه الخط الحجازي في العالم الإسلامي في تقريره السنوي لسنة ١٣٢٥ هـ / ١٩٠٧ م، فأكد أن السياسة الماهرة التي اتبعها السلطان عبد الحميد الثاني بمده الخط أظهرته بمظهر الخليفة والزعيم الروحي للإسلام[4]. ولذلك أوعزت الحكومة البريطانية لأمير مكة الشريف حسين بن علي أثناء الحرب العالمية الأولى بمهاجمة الخط وتدميره، وقدمت له المساعدة للقيام بذلك[5].

---

(١) Orankologulu: Bedevi, Lavers, ARAP, p. 39, 1990, Yemi Boyuk, Istanbul.

(٢) عبد العزيز عبد الغني إبراهيم: أمراء وغزاة، ص١٨٥، ١٩٩٥، ط٣، دار الساقي، بيروت.

(٣) عوض البادي: الرحالة الأوروبيون في شمال الجزيرة العربية، ص٣٤٥، ٣٥٧، ط٢.

(٤) جورج أنطونيوس: يقظة العرب، ترجمة إحسان عباس، ناصر الدين الأسد، ص١٤٣-١٤٤، ١٩٨٧، ط٨، دار العلم للملايين، بيروت.

(٥) الكولونيل لورنس: الثورة في الصحراء، ص٨٨.

وأدركت الحكومة الفرنسية أيضًا خطورة سكة حديد الحجاز على المصالح الفرنسية في المنطقة والمتمثلة في بلاد الشام وخاصة سوريا وفلسطين القريبتان جغرافيًّا من شمال شبه الجزيرة العربية[١]. فأوفدت لذلك اثنين من الرحالة الفرنسيين هما أنطونان جوسين Jaussen ورفائيل سافيناك Savignac إلى المنطقة بعد أخذ موافقة السلطات العثمانية على ذلك على أساس أنهما قادمان من أجل دراسة النقوش والكتابات القديمة والآثار[٢]، وقد مرّا بشمال الجزيرة العربية أثناء العمل بسكة الحديد، حيث بدأ مد السكة إلى المدينة المنورة، وكان ذلك في ربيع الأول ١٣٢٥ هـ / إبريل ١٩٠٧ م، وقد شاهدا الجنود وهم يعملون إلى جانب العمال في ظل ظروف مناخية لم يعتادوا عليها. كما شاهدا العديد من المحطات المنشأة حديثًا، وكانت السلطات العثمانية قد واجهت بحزم القبائل المعتدية على السكة[٣].

واستغل الرحالة الفرنسيان رحلتهما في إعطاء معلومات مهمة عن الخط الحديدي استخدمها الحلفاء في حربهم ضد الدولة العثمانية، فعندما قامت الحرب العالمية الأولى التحق جوسين بسلاح المخابرات البريطاني وأخذ يكتب التقارير العسكرية من المكتب العربي التابع للسلاح في القاهرة، وقد حرض في بعض تقاريره على نسف أنفاق وجسور حددها، لإلحاق الأضرار البالغة بالخط مما يعيق تشغيله فترة من الزمن تعتبر كسبًا مهمًّا لقوات الحلفاء، وقدم جوسين أيضًا لائحة بأسماء القبائل العربية التي يمكن أن تشترك في نسف الأنفاق والجسور[٤].

ولم يكن موقف القوى المحلية المناوئة للسلطات العثمانية متمثلة في

---

(١) جورج أنطونيوس: المرجع السابق، ص٢٥٧.

(٢) صور فوتوغرافية من شمال غرب المملكة العربية السعودية، ص١٤-١٥.

(٣) أنطونان جوسن ورفائيل سافيناك: رحلة استكشافية أثرية إلى الجزيرة العربية، ج١، ص٦٠ وما بعدها.

(٤) صورة فوتوغرافية من شمال وغرب المملكة، ص١٥.

أمير مكة المكرمة الشريف علي بن عبد الله[١] بأفضل من موقف القوى الخارجية، فقد حرض القبائل على مهاجمة الخط الحديدي، مؤكدًا أنه أي الخط سيمكن الألمان من بلادهم، وينزل الضرر بهم وبأرزاقهم[٢]. وعندما عزمت الدولة العثمانية على استكمال هذا الخط الحديدي من المدينة المنورة إلى مكة المكرمة استمر الحسين بن علي في تحريض القبائل ضده، فقد أدرك خطورة هذا الخط على مركزه السياسي في المنطقة، فسعى إلى عرقلة المشروع[٣]. وقد قامت السلطات العثمانية إزاء هذه العقبات الكثيرة التي واجهت بناء خط حديد الحجاز بتخصيص قوة عسكرية من خمسة آلاف جندي لحراسة منشآت الخط حتى يتم تنفيذه. وبعد إتمام بناء الخط تم تزويد القلاع الملحقة بمحطاته بالجنود لحراستها، وحماية الخط ومنشآته من غارات القبائل[٤].

وكانت للخط فوائد ملحوظة في بعض المجالات وخاصة مجال نقل الحجاج، إذ زاد عددهم بعد زوال خوفهم من تعرض قطاع الطرق لهم، ويسر لهم الوصول إلى الأماكن المقدسة في أربعة أيام فقط بعد أن كانت رحلتهم من الشام تستغرق أربعين يومًا على ظهور الجمال[٥]، وقد سُيرت ثلاث رحلات أسبوعيًا طوال موسم الحج من كل عام خلال الفترة من العاشر من ذي الحجة حتى نهاية شهر صفر، وجرى تنظيم رحلات بالقطار لنقل البضائع والمسافرين

---

(١) عُين أميرًا على مكة المكرمة في شعبان ١٣٢٣ هـ/ سبتمبر ١٩٠٥ م، وظل يتولى هذا المنصب إلى أن عُزل في ١٣٢٦ هـ/ ١٩٠٨ م، وعين بدلاً عنه الشريف حسين بن علي.
إسماعيل حقي أوزون: أمراء مكة المكرمة في العهد العثماني، ص١٨١.

(٢) إبراهيم رفعت: مرآة الحرمين الشريفين، مج١، ص٣٨١.

(٣) Ufuk Gulsoy: Hicaz Demiryolu, p. 223.

(٤) السيد محمد الدقن: سكة حديد الحجاز الحميدية، ص٢٤٨-٢٤٩.

(٥) السيد محمد الدقن: المرجع السابق، ص٢٧، ١٦٢.

وإرسال المؤن العسكرية كلما دعت الحاجة إلى ذلك[1].

وعندما تزايدت أعداد الحجاج اتخذت الحكومة العثمانية سلسلة من الإجراءات الصحية للحيلولة دون انتقال الأمراض الوبائية، فأقامت محجرًا صحيًّا في كل من تبوك والحجر، وكان محجر تبوك محجرًا دائمًا[2] ويتم تزويده بالمتطلبات اللازمة من آلات وأدوية[3]، وهو يتبع من الناحية الإدارية مديرية الصحة في دمشق. أما البعثة الصحية المنوط بها الإشراف على حالة الحجاج الصحية فتتألف من سبعة أطباء يصلون إلى المحجر في الوقت المناسب خلال موسم الحج، وقبل وصول البعثة كان مدير الصحة يجهز المحجر، ويجري ما يحتاج إليه من إصلاح، وكانت الحكومة العثمانية ترسل إلى المحجر في كل عام عددًا من الكتاب والحراس. أما الكتاب فكانت مهمتهم تسيير عمله، وأما الحراس فكان يوكل إليهم حراسته ومراقبة الحجاج خشية أن يفروا[4]. وقد تضطر الدولة في بعض المواسم إلى إرسال قوة عسكرية لحراسة المحجر، أو تكليف أحد شيوخ القبائل بهذه المهمة[5].

وانشغلت السلطة العثمانية ممثلة بمديرية الصحة بمسألة قرار بعض الحجاج بعد وصولهم إلى المحجر، وعدم التزامهم بالإجراءات الطبية

---

(١) Ufuk Gulsoy: Hicaz Demiryolu, p. 141 - 142.

(٢) جولدن صاري يلدز: الحجر الصحي في الحجاز، ص٧١.

(٣) وثيقة عثمانية من الأرشيف العثماني، اسطنبول.
أوراق الباب العالي BEO
وثيقة رقم ٢٦٠٩٢١
بتاريخ ٣ محرم ١٣٢٧ هـ/ ٢٥ يناير ١٩٠٩ م.

(٤) الرحلات إلى شبه الجزيرة العربية، بحوث ندوة الرحلات إلى شبه الجزيرة العربية، ج٢، ص٧٩٩.
أشهر الرحالة من الأطباء العرب الذين زاروا شبه الجزيرة العربية منذ القرن العاشر حتى منتصف القرن الرابع عشر الهجري، إعداد عبد الناصر إحسان كعدان.

(٥) جولدن صاري يلدز: الحجر الصحي في الحجاز، ص٢٧٨.

المتبعة، وللحد من هذه الظاهرة كلفت الرحالة موسيل Musil في ربيع الأول ١٣٢٨ هـ / مارس ١٩١٠ م بمعرفة الطرق التي يسلكها الحجاج عند هروبهم من المحجر، والأساليب الممكنة لمعالجة المسألة(١).

وكان حرص السلطة العثمانية على صحة الحجاج، ومنع انتشار الأوبئة في الحجاز مطلبًا سياسيًّا بالدرجة الأولى، ذلك أن الدول الأوروبية كانت تتربص بالدولة العثمانية، وتروج لكل ما يسيء إليها، ومما روجت له هو أن الحجاز موطن الأمراض والأوبئة. فكان هدف الدول الأوروبية هو إجهاض مشروع الوحدة الإسلامية الذي سعى السلطان عبد الحميد الثاني إلى تحقيقه، وذلك عن طريق التدخل المباشر في الشؤون الداخلية للدولة العثمانية ومحاولة إجبارها على اتخاذ التدابير الوقائية التي أقرتها مؤتمرات الصحة الدولية مما يتعلق بالأحوال الصحية للحجاج(٢).

ويبدو أن الدولة العثمانية نجحت في تجنب ما خطط له أعداؤها في المجال الصحي، فقد اتخذت سلسلة من الإجراءات الصحية في محطات سكة الحديد مما قلل من إصابة الحجاج بالأمراض المعدية(٣)، فقد ذكر الدكتور صلاح الدين القاسمي(٤) الذي زار المحجر في ١٨ ذي الحجة ١٣٣٤ هـ / ١٦ أكتوبر ١٩١٦ م أن عدد الحجاج الذين مروا بتبوك ذلك العام بلغ نحو ستة وعشرين ألفًا، وكانت صحتهم على غاية ما يرام، وقد ألحق بالمحجر الصحي الدائم في تبوك مستشفى يضم عشرين سريرًا، وفيه صيدلية يتوفر بها ما يلزم من أدوية وعقاقير، وكانت إدارة المحجر تتقاضى رسمًا من كل حاج إلا إذا

---

(١) Musil: Northern Hejaz, p. 2.

(٢) جولدن يلدز: المرجع السابق، ص٣٠٠.

(٣) Ufuk Gulsoy: Hicaz Demiryolu, p. 242.

(٤) ولد في دمشق عام ١٣٠٥ هـ/١٨٨٧ م تربى على يد أخيه علامة الشام في وقته جمال الدين القاسمي، تعلم بعض اللغات الأجنبية ودرس الطب، وهو أحد المؤسسين لجمعية النهضة العربية. توفي في الطائف عام ١٣٣٤ هـ/١٩١٦ م.

كان فقيرًا، فيعفى منه، ومقداره سبعة قروش أميرية عن كل يوم[1]، وأنشئت بالقرب من محطة تبوك منازل وسوق[2]، كما أنشئت مدرسة[3] انتظم فيها عدد من أبناء البلدة والقبائل المجاورة[4].

وكان لإنشاء محطة كبيرة للقطارات إلى الشرق من قلعة تبوك التي يقع بالقرب منها من جهة الشمال حي قديم، دور في ازدهار تبوك عمرانيًا، فقد تطورت في هذا المجال بشكل سريع بسبب مشروع سكة حديد الحجاز[5].

وقد قام العثمانيون ببناء حي جديد في الجهة الشمالية الشرقية للحي القديم خطط على الطراز الحديث بشوارع مستقيمة. وقد أطلق على هذا الحي اسم الجديّدة. وفي الفترة نفسها أنشئت النواة الأولى لسوق تبوك العام الذي خطط على شكل بارع فسيح يمتد من القلعة باتجاه الشرق، وتحف به من الجانبين مبانٍ جعلت واجهاتها الأرضية محلات تجارية، بينما جعلت أجزاؤها الخلفية منازل للسكن. وقد أزيلت لهذا الغرض بعض البيوت التي كانت ممتدة إلى الشرق من قلعة تبوك. كما أعيد بناء مسجد ينسب إلى الرسول، ﷺ، بالحجر الرملي المشذب، وذلك عام ١٣٢٥ هـ / ١٩٠٧ م. وبعد اكتمال بناء هذه المشروعات العمرانية، أصبحت تبوك تتألف من جزأين: جزء قديم مبني بالطين، وجزء حديث مبني بالحجر المشذب[6].

---

(١) المرجع نفسه، ج٢، ص٧٩٨، ٨٠٠.

(٢) Ufuk Gulsoy: Hicaz Demiryolu, p. 249.

(٣) وثيقة عثمانية من الأرشيف العثماني موجودة في مكتبة الملك فهد الوطنية بالرياض.
من دائرة الكتابة العالية بقصر يلدز الهمايوني إلى عسكرة السلطان.
تاريخ ٣ رجب ١٣٢٥ هـ/ ١٢ أغسطس ١٩٠٧ م.

(٤) الرحلات إلى شبه الجزيرة العربية، ج٢، ص٧٩٧.

(٥) هاري سانت جون فيلبي: أرض مدين، ص٢٤٤.

(٦) علي إبراهيم غبان: الآثار الإسلامية في شمال غرب المملكة، الفصل السابع: آثار المدن المعاصرة وعمارتها التقليدية، ص٢٦٣-٢٦٦.

ولم يقتصر التطور الذي أحدثته سكة حديد الحجاز على المجال الصحي، واختصار زمن السفر للحجاج والمسافرين، وزيادة المواد المنقولة من الشام إلى أرض الجزيرة العربية وخاصة الحجاز فحسب، بل شهدت القرى القريبة من السكة الحديد أيضًا تطورًا ملحوظًا، إذ أقامت القبائل في الأراضي الصالحة للزراعة المجاورة للمحطات[1]، حيث استقرت وغيرت من نمط حياتها، فكثيرون من أفرادها اشتغلوا في الزراعة بدلاً من الرعي، كما اشتغلوا في الخط الحديدي وفي المحجر الصحي بتبوك[2].

وقد بدأت الدولة العثمانية بمراجعة سياستها في المنطقة في أعقاب الانتهاء من مد سكة الحديد إلى المدينة المنورة، وخصوصًا بعد اعتلاء جمعية الاتحاد والترقي سدة الحكم، وتبنيها سياسة مركزية تهدف إلى تشديد قبضتها على جميع الأراضي التابعة للدولة العثمانية بما في ذلك شمالي الجزيرة العربية[3].

وقد أدرك بعض أبناء شمالي الجزيرة العربية توجه الحكومة العثمانية الجديدة، وحاولوا مساعدتها في تحقيق سيادتها، إذ أرسل أحد أعيان حائل وهو رشيد ابن ناصر[4]، برقية إلى الصدر الأعظم في ذي القعدة ١٣٢٦ هـ / ديسمبر ١٩٠٨ م اقترح فيها ضرورة توطين القبائل، لأن ذلك سيتيح للحكومة إحكام سيطرتها على جزيرة العرب، ونصح بأن تؤخذ القبائل بالرفق واللين،

---

(١) الرحلات إلى شبه الجزيرة العربية، ج٢، ص٧٩٦.

(٢) محمد كرد علي: رحلة إلى المدينة المنورة، مجلة المقتبس، مج٧، ج٧، ص٥١٢-٥١٨، ١٣٣٠ هـ/ ١٩١٢ م.

(٣) ساطع الحصري، البلاد العربية والدولة العثمانية، ص١٢٧، ط٣.

(٤) هو أحد رجالات حائل المشهورين، كان عضوًا في مجلس المبعوثان بالقسطنطينية. ولما تم توحيد المملكة العربية السعودية قربه الملك عبد العزيز، فعين عضوًا في مجلس الشورى، ثم سفيرًا في سوريا. وقد توفي عام ١٣٥٧ هـ/ ١٩٣٨ م.
هاري سانت جون فيلبي: بعثة إلى نجد، ترجمة عبد الله الصالح العثيمين، ص١٥٣، ١٤١٨ هـ/ ١٩٩٧ م، مكتبة العبيكان، الرياض.

وإكرام مشايخها، وإعادة ما قطع من عوائدهم وعدم استعمال الشدة معهم إلا في حالات الضرورة. كما نصح بتطبيق الشرع بين الأهالي، وربط المنطقة بالقرى القريبة من الخط الحديدي(١).

وليس من شك في أن رشيد بن ناصر عندما نصح بإكرام مشايخ القبائل كان مدركًا لما لهم من تأثير كبير في قبائلهم، فهو الأقدر على توعيتهم، وعلى ثنيهم عن الاعتداءات على بعضها بعضًا وعلى مصالح الدولة. كما أن كسب هؤلاء المشايخ إلى جانب الدولة أمر ضروري، وخاصة أن قبائلهم ذات قوة عددية لا يستهان بها؛ أما نصيحته بتطبيق الشرع بين الأهالي فلا تخفى فوائدها، لأن تطبيق الشريعة السمحة سينشر العدل بينهم، كما أنه سيبصرهم بالحلال والحرام، فلا يعود يغزو بعضهم بعضًا لنهب الأموال، وتدمير الممتلكات، واغتصاب ما ليس لهم حق فيه. وأما توطين القبائل، وربط مناطقهم بالقرى القريبة من الخط الحديدي فإنه سيتيح للدولة سهولة الوصول إليهم، وبالتالي إحكام السيطرة والنفوذ على تلك المناطق.

وقد قامت الحكومة العثمانية بخطوات عديدة في هذا المجال، فقد كلف ناظر الداخلية العثماني طلعت بك، كلف الرحالة موسيل Musil البحث عن أماكن تكون صالحة للاستيطان قرب سكة الحديد(٢)، كما قدم محافظ المدينة المنورة علي رضا باشا(٣) لائحة بالإصلاحات الهادفة إلى الإعمار،

---

(١) وثيقة عثمانية من الأرشيف العثماني، اسطنبول.
أوراق نظارة الداخلية .DM. MUI
وثيقة رقم ٣٢/ ٢-١٨.

(٢) Musil: Northern Hejaz, p. 1.

(٣) تولى منصب محافظ المدينة المنورة خلال الفترة من ١٣٢٨-١٣٣٤ هـ/١٩٠٨-١٩١٦ م وفي عهده ارتبطت المدينة المنورة بنظارة الداخلية. وكان علي رضا باشا من القوميين العرب، تولى عدة مناصب في أعقاب سقوط الدولة العثمانية منها رئاسة مجلس وزراء حكومة شرق الأردن.
عارف أحمد عبد الغني: أمراء المدينة المنورة، ص٤٢١، ١٩٩٦ م، دار كنان =

ومن أهم الإصلاحات المقترحة حفر الآبار الارتوازية، وتوزيع الآلات الزراعية على المواطنين، وإنشاء المنازل، وتعويد القبائل على حياة الاستقرار والزراعة تدريجيًّا[١]، وكان التوطين مطلبًا للكثيرين من الشخصيات العربية، ومنهم شكيب ارسلان[٢] الذي أرسل برقية إلى ناظر الداخلية العثماني في محرم ١٣٣٢ هـ / ديسمبر ١٩١٣ م يحثه على السماح للأهالي ببناء مساكن خاصة بهم بهدف إعمار القرى لتكون نقاط جذب للقبائل[٣].

وتعالت الأصوات الداعية إلى التوطين مبينة فوائده للدولة العثمانية، ومن ذلك تغيير نمط الحياة الرعوية إلى الزراعية مما يجعل القبائل تستقر كسائر العرب الساكنة، ويدفعون الضرائب، ويخدمون في الجندية مما يؤدي إلى استغناء الحكومة العثمانية عن حراسة خط سكة حديد الحجاز بكتائب من الجند طول السنة، وعن إنشاء القلاع الكثيرة لحماية الخط[٤]، ودعت هذه الأحداث إلى ضرورة بناء المدارس، ومنح المحتاجين إعانات مالية تمكنهم من الاستقرار، كما دعت إلى جعل العقبة وتبوك والحجر لواءً مستقلاً، مما يمكن من توطين القبائل، ويؤدي إلى إحكام القبضة على البلاد، وفي هذا تعزيز لسيطرة السلطات العثمانية في المنطقة. ويذكر في هذا السياق أن أهالي تبوك والعلا طلبوا من السلطات المحلية إعطاءهم الأراضي الموات ليحيوها.

= للطباعة والنشر، دمشق.

(١) Ufuk Gulsoy: Hicaz Demiryolu, p. 238.

(٢) أديب سياسي مؤرخ انتخب نائبًا عن حوران في مجلس المبعوثان العثماني، وسكن دمشق خلال الحرب العالمية الأولى، ثم برلين. كان من دعاة الجامعة الإسلامية قبل انهيار الدولة العثمانية ومن أشد المتحمسين لها، وتوفي عام ١٣٦٥ هـ/ ١٩٤٦ م. خير الدين الزركلي: الأعلام، ج٣، ص١٧٣-١٧٤، ط٥.

(٣) الوثيقة العثمانية رقم ٥٣/ ٦٣ السابق ذكرها من نظارة الداخلية DHOKMS من الأرشيف العثماني، اسطنبول.

(٤) محمد كرد علي: رحلة إلى المدينة المنورة، مجلة المقتبس، مج٧، ج٧، ص٥١٢، ٥١٣، ١٣٣٠ هـ/ ١٩١٢ م.

فالأهالي كانوا راغبين في الاستقرار، والشخصيات العثمانية كانت تحث على ذلك، ويوضحون ما يترتب على الاستقرار من آثار إيجابية على الحكومة العثمانية بشكل خاص، ومع كل ذلك لم يحرك رجال الدولة ساكنًا، ولم تضع الحكومة العثمانية أيًّا من المقترحات المقدمة إليها موضع التنفيذ، بل منعت السلطات المحلية الأهالي من بناء المساكن(١).

لقد انتهجت الحكومة العثمانية سياسة سلبية تجاه مشروع توطين القبائل وإعمار القرى الشمالية، وأكد بعض المسؤولين فيها أن هذا المشروع ستكون له نتائج عكسية، وممن أكدوا ذلك محافظ المدينة المنورة في رسالته إلى الدولة العثمانية بتاريخ ٢٠ ربيع الأول ١٣٣٢ هـ / ١٦ فبراير ١٩١٤ م منتقدًا مشروع نقل المنطقة من حياة البادية إلى حياة الاستقرار والتمدن في هذه الفترة، وطالب في الوقت نفسه بالإسراع في مد خط حديدي بين الحرمين الشريفين(٢).

وربما كان سبب إحجام الدولة العثمانية عن النهوض بمشروع كبير مثل التوطن هو معاناة خزانتها التي أصبحت منهكة ومثقلة بالأعباء خلال هذه الفترة. إضافة إلى انشغالها بكثير من المشكلات الداخلية والخارجية الناجمة عن حروب البلقان، واقتراب قيام الحرب العالمية الأولى. فهذه المشكلات تحتاج إلى متابعة حثيثة من مسؤولي الدولة الذين كانوا مشغولين بالاستعدادات العسكرية أكثر من أي شيء آخر.

ويمكن تلخيص العوامل والأسباب التي دفعت الحكومة العثمانية إلى اتخاذ موقف سلبي تجاه توطين القبائل وإعمار القرى في شمالي الجزيرة العربية بانشغال الحكومة العثمانية بمشروع خط المدينة - مكة الحديدي الذي كان محافظ المدينة يلح على الإسراع في إنجازه، ذلك المشروع الذي حال

---

(١) محمد كرد علي: المقال السابق، مجلة المقتبس، مج٧، ج٧، ص٥٠٦، ٥١١، ٥١٤، ٥١٧.

(٢) Ufuk Gulsoy: Hicaz Demiryolu, p. 222.

دون إتمامه قيام الحرب العالمية الأولى، حيث تم التخلي عنه في ٢ رجب ١٣٣٢ هـ / ٢٧ مايو ١٩١٤ م[١].

ومن الملاحظ أن إغفال مشروع التوطين لا يعني عدم زيادة عدد السكان المستقرين في شمال الجزيرة العربية، وخاصة قرب السكة الحديد، فقد زاد عدد سكان تبوك من خمس عشرة أسرة فقط عام ١٣٢٨ هـ / ١٩١٠ م إلى نحو أربعين أسرة عام ١٣٣٤ هـ / ١٩١٦ م، مع أن سكانها الأصليين لم يتجاوز عددهم الأربعين نسمة حيث أخذ عدد من أهالي المناطق المجاورة بالتوافد إليها، والاستقرار بها[٢].

وقد ساعد وجود سكة الحديد وما وفرته من أمان على عودة الأهالي إلى الاستقرار في القرى مثلما فعل أهالي تبوك الذين كانوا قد هجروا بلدتهم بسبب تصاعد الهجمات القبلية عليهم، فعندما زار الرحالة الفرنسي تشارلز هوبر Charles Huber تبوك عام ١٣٠١ هـ / ١٨٨٤ م لم يجد فيها إلا قوة عسكرية من الجنود يسكنون القلعة[٣] وعندما زار الرحالتان الفرنسيان جوسين وسوفياك تبوك في ربيع الأول ١٣٢٥ هـ / إبريل ١٩٠٧ م وجداها قد أخذت في استقبال القادمين إليها من أهلها الذين تركوها في فترة سابقة بسبب عدم الاستقرار بالسكان، حيث ساعد الأمن الذي تعيشه في هذا الوقت في عودتهم إليها، وقيامهم بإعادة بناء بيوتهم وزراعة بساتينهم[٤].

وكان لسكة الحديد دور في التنمية الاقتصادية للمنطقة الشمالية من الجزيرة العربية، فقد قلص سكان الحجر عاداتهم المتوارثة القائمة على التبادل

---

(١) Ufuk Gulsoy: Hicaz Demiryolu, p. 222.

(٢) Musil: Northem Hejaz, p. 168.
الرحلات إلى شبه الجزيرة العربية، ج٢، ص٧٩٥.
هاري سانت جون فيلبي: أرض مدين، ص٢٣١.

(٣) هاري سانت جون فيلبي: المرجع السابق، ص٢٣١.

(٤) أنطونان جوسين ورفائيل سافيناك: رحلة استكشافية أثرية إلى الجزيرة العربية، ج١، ص٦٧-٧٣، ٤٩٩-٥٠٠.

والمقايضة فقط، وبدأت منتجات الشام بالوصول إليهم[١]، وأما العلا فقد أخذت تنمو كل يوم، ولعبت دورًا في خفض أسعار البضائع التي يتم إدخالها إلى المنطقة[٢]. وسمحت الدولة العثمانية لأحد المستثمرين الأجانب باستئجار مستودعات، واستخدامها كأماكن لاستراحة المسافرين في جميع المحطات الكبيرة على طريق الحاج من دمشق إلى العلا[٣]، وكان هناك تبادل تجاري بين جنود الحاميات والقبائل[٤]، حيث كانت القبائل تزود الجنود بالمواشي لطعامهم. ولم يقتصر التبادل التجاري على المناطق الواقعة قرب سكة الحديد، وإنما شمل مناطق شمال البحر الأحمر.

كما كان لسكة الحديد دور اجتماعي، إذ ساهمت في تطور بعض القرى ونموها؛ مما شجع الآخرين على الاستقرار فيها، وساهم في ذلك محجر تبوك، حيث يتلقى الحجاج في بضعة أيام أخبار البلدان التي ينتمي إليها هؤلاء الحجاج؛ غير أن السكة أثرت سلبًا على القبائل التي كانت تعتاش من نقل الحجاج؛ فقد تقلص عدد الحجاج الذين يستخدمون قوافل الإبل مما قلل الطلب على الجمال والأدلاء والمرافقين[٥].

وأسهمت سكة الحديد في تأكيد نفوذ الدولة العثمانية في شمالي الجزيرة العربية، وخاصة بعد ربط المدينة المنورة والقرى الساحلية التابعة لها بمركز السلطة بخطوط تلغرافية إضافة إلى السكة[٦]. كما ساعدت على انتشار

---

(١) إبراهيم السايح: مدائن صالح - من مملكة الأنباط إلى قبيلة الفقراء، ص١٤٤-١١٥، دار البستاني للنشر والتوزيع، القاهرة.

(٢) Ufuk Gulsoy: Hicaz Demiryolu, p. 248.

(٣) Musil: Northern Hejaz; p. 174.

(٤) وثيقة عربية من وثائق الوكيل المويلحي بتاريخ ١٣٢٩ هـ/ ١٩١١ م من وكيل قلعة المويلح إلى مديرية ضبا.

(٥) مضاوي الرشيد: السياسة في واحة عربية آل رشيد في حائل، ترجمة عبد الإله النعيمي، ص٢٤، ١٩٨٨ م، دار الساقي، بيروت.

(٦) عبد الله بن الحسين: مذكراتي، ص٥٠، ١٩٩٨ م، ط٢، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان.

مراكز التموين العثمانية في كل من الشام والعراق[1].

وفي المجال العسكري أصبح نقل القوات وتجهيزها بواسطة السكة الحديد أسرع وأكثر سهولة، ومن ذلك إرسال السلطات العثمانية قوة عسكرية إلى تيماء لحفظ الأمن، وإرسال أسلحة وأموال إلى إمارة حائل في صفر ١٣٣٢ هـ / ديسمبر ١٩١٣ م[2]، وهكذا أصبح بإمكان التعزيزات أن تصل بالقطار في أي وقت تريده إلى أي مكان قريب من الخط لقمع الأعمال العدائية التي كان يقوم بها البدو[3] كما أصبح بإمكانها دعم القوات العثمانية في شبه الجزيرة العربية ومدّها عسكريًّا عند الحاجة[4].

أما الآثار السلبية التي ترتبت على إنشاء سكة حديد الحجاز فتتعلق بانتشار الأفكار القومية حيث قربت السكة المسافة بين الشام وشمال الجزيرة العربية مما ساعد على وصول الأفكار القومية إليها[5]، كما تم تهريب السلاح إلى القبائل عبر السكة[6]، وهو السلاح الذي استخدمه القوميون العرب للالتحاق بقوات الشريف حسين بن علي أثناء الحرب العالمية الأولى مما مكنها من مجابهة الدولة العثمانية، ومواجهة حامياتها[7].

يتضح مما تقدم أن سكة حديد الحجاز حققت نجاحًا في عدد من المجالات، فقد أسهمت في تنمية شمالي الجزيرة العربية اقتصاديًّا واجتماعيًّا،

---

(١) عوض البادي: الرحالة الأوروبيون في شمال الجزيرة العربية، ص٤٣٠، ط٢.

(٢) موزل: تاريخ بيت ابن رشيد، مجلة العرب، مج٧-٨، س١٠، محرم وصفر ١٣٩٦هـ/ يناير وفبراير ١٩٧٦ م، ص٥٧٩.

(٣) Jacob M. Landan: The Hajaz Railway and the Muslim Pilgrams, p. 126.

(٤) Brigadier Sayed Ali El-Edroos: The Hashemite Arab Army 1908-1979. p.67, The Publishing Committee, Amman.

(٥) جورج أنطونيوس: يقظة العرب، ص١٤٣، ط٨.

(٦) مأمون أصلان: قافلة الحاج الشامي، ص١٦٥.

(٧) أحمد قدري قلعجي: مذكراتي عن الثورة العربية الكبرى، ص٤٢، ١٣٧٥ هـ/ ١٩٥٦ م، مطابع ابن زيدون، دمشق.

وعززت هيبة الدولة العثمانية في المواقع القريبة من خط سير السكة، وفي المحطات الواقعة عليها، كما أنها قصرت المدة التي يحتاجها الحاج لأداء فريضة الحج، وأتاحت للسلطات العثمانية نقل كميات أكبر من العتاد العسكري والمؤن وأعداد أكثر من الجند إلى مناطق التوتر.

غير أن سكة الحديد كانت في الوقت نفسه وبالاً على الدولة العثمانية، فقد زادت عداوة أعدائها وخاصة بريطانيا، وهيأت للقوميين العرب وسيلة للتحرك السريع ضدها سواء في مجال تأليب القبائل عليها، أم في تحريض المناوئين لها أم في الالتحاق بثورة الشريف حسين بن علي التي قامت ضدها في الحجاز.

كل ذلك يؤكد ما ذهب إليه البحث من أن مشروع سكة حديد الحجاز كان له أثر واضح في شمالي الجزيرة العربية، كما كانت له آثاره الواضحة على سير الأحداث التاريخية في تلك المرحلة، وقد اختلفت أبعاد هذا الأثر بين السلب والإيجاب، وبين مصلحة الدولة العثمانية وإلحاق الضرر بها.

د.

إمارة آل رشيد وآل الشعلان ودورهما في أحداث المنطقة

ظهرت إمارة آل رشيد في حائل في منتصف القرن الثالث عشر الهجري الموافق للثلاثينات من القرن التاسع عشر الميلادي، وتمكنت من مد نفوذها إلى الجهات الشمالية من الجزيرة العربية، عدا الساحل الشمالي للبحر الأحمر[١]. بيد أن نفوذ الإمارة بدأ يتراجع في أعقاب وفاة محمد بن عبد الله الرشيد سنة ١٣١٥ هـ / ١٨٩٧ م، الذي اتصل بشكل رسمي بالسلطان العثماني عام ١٢٩٣ هـ / ١٨٧٦ م، ووثق العلاقة مع السلطات العثمانية بتبادل الرسل والهدايا بين الطرفين[٢]. كما قام بحماية قوافل الحاج العراقي مقابل حصوله على أموال من الدولة العثمانية، وهو الأمر الذي كان يقوم به أمراء حائل قبله[٣]. وقد حرص محمد بن عبد الله الرشيد عندما بدأ نفوذه يظهر بشكل قوي في نجد على إعلان ولائه وتبعيته للسلطان العثماني، وأن كل ما يقوم به هو باسمه وباسم الدولة العثمانية[٤].

---

(١) موزل: تاريخ ابن رشيد، مجلة العرب، مج٧-٨، س١٠، محرم وصفر ١٣١٦ هـ/ يناير وفبراير ١٩٧٦ م، ص٥٧٢.

(٢) جبار يحيى عبيد: التاريخ السياسي لإمارة حائل، ص١٦٩، ١٤٢٤ هـ/٢٠٠٣ م، الدار العربية للموسوعات، بيروت.

(٣) محمد الزعارير: إمارة آل رشيد في حائل، ص١٥٥.

(٤) خير الدين الزركلي: شبه الجزيرة في عهد الملك عبد العزيز، ج١، ص١١٦، ط٢، =

وقد تولى عبد العزيز بن متعب بن رشيد الإمارة خلفًا لعمه محمد بن عبد الله ابن رشيد بناء على توصية من الأخير(١) واستمر عبد العزيز بن متعب على نهج سلفه في الاتصال بالسلطات العثمانية، واستعان بهذه السلطات ضد الملك عبد العزيز الذي بدأت قوته تتنامى، مما ساهم في تراجع نفوذ آل رشيد، وفقدهم مدينة الرياض على يد عبد العزيز بن عبد الرحمن آل سعود الذي استعاد مُلك آبائه وأجداده في الخامس من شوال ١٣١٩ هـ الموافق ١٥ يناير ١٩٠٢ م(٢).

عندما شعر عبد العزيز بن متعب بأن القوة السعودية أخذت تزداد انتشارًا ونفوذًا في وسط نجد، وأن العديد من القبائل في جنوب نجد أخذت تميل إلى عبد العزيز آل سعود، مما أدى إلى تقليص نفوذ عبد العزيز بن متعب في المنطقة بعدما كانت جميعها تحت سلطته أوفد رسولاً إلى البصرة ليعرض على القنصل البريطاني هناك الدخول في حماية بريطانيا، وذلك في أوائل شهر محرم ١٣١٩ هـ / أواخر شهر إبريل ١٩٠١ م. وتعهد عبد العزيز بن متعب مقابل حماية بريطانيا له بضمان سلامة بناء سكة الحديد التي كانت بريطانيا تنوي مدها عبر شمال شبه الجزيرة العربية، وهو المشروع الذي سمع به عبد العزيز بن متعب من المسؤولين البريطانيين في بغداد(٣).

وقد لجأ عبد العزيز بن متعب بن رشيد إلى بريطانيا طالبًا حمايتها ومساندتها عندما رفضت السلطات العثمانية دعمه ضد حاكم الكويت الشيخ

= ١٣٧٩ هـ/ ١٩٧٧ م، دار العلم للملايين، بيروت.

(١) سليمان الدخيل: القول السديد في أخبار إمارة الرشيد، ص١٥١، دار اليمامة، ملحق بكتاب نبذة تاريخية عن نجد، الرياض.

(٢) عبد الله صالح العثيمين: تاريخ المملكة العربية السعودية، ج٢، ص٥٤، ط٤، ١٤١٩ هـ/ ١٩٩٨ م، مكتبة العبيكان، الرياض.

(٣) محمد بن ثنيان الثنيان: عبد العزيز بن رشيد والحماية البريطانية، ص٩-١٠، شعبان ١٤٢٠ هـ/ نوفمبر ١٩٩٩ م، الجمعية التاريخية السعودية، الإصدار الخامس، الرياض.

مبارك الصباح. وكان الشيخ مبارك قد قاد معركة ضد ابن رشيد ومعه الشاب عبد العزيز بن عبد الرحمن آل سعود مما دفع ابن رشيد إلى محاولة التخلص منهما حتى يتمكن من تثبيت مركزه في وسط نجد كحاكم قوي دون منازع. وقد أحجمت السلطات العثمانية عن تقديم الدعم لابن رشيد لكي لا يدفع ذلك مبارك الصباح إلى الاتصال بالبريطانيين الموجودين في الخليج العربي، غير أن السلطات البريطانية لم تستجب لطلب ابن رشيد كما كان يتوقع، فأبقى اتصالاته مع تلك السلطات طي الكتمان، وراح يعمل على إثارة الدولة العثمانية ضد مبارك الصباح عبد العزيز بن عبد الرحمن آل سعود؛ زاعمًا أنهما على علاقة سرية مع بريطانيا من أجل السيطرة على جزيرة العرب[١].

في عام ١٣٢١ هـ / ١٩٠٣ م اتصل عبد العزيز بن متعب بن رشيد بالسلطات العثمانية طالبًا مساعدتها. وقد تدخلت تلك السلطات إلى جانبه بعد تمكن الملك عبد العزيز آل سعود من ضم القصيم سنة ١٣٢٢ هـ / ١٩٠٤ م[٢] فقد أمدت عبد العزيز بن متعب بـ ١٢ كتيبة مشاة، وثلاث سرايا مدفعية من القوة النظامية، لإخضاع منطقة القصيم للدولة العثمانية، واستعادتها من الملك عبد العزيز آل سعود[٣].

وقد دارت بين عبد العزيز بن متعب بن رشيد تسانده القوات العثمانية، وبين قوات الملك عبد العزيز آل سعود عدة معارك لم يتحقق النصر فيها لأي من الطرفين، وطالب قائد القوة العثمانية إثر معركة وقعت في الأول من ربيع الثاني ١٣٢٢ هـ / ١٥ يونيو ١٩٠٤ م من عبد العزيز آل سعود الإذعان لأمر الدولة العثمانية، مؤكدًا أنه لم يأت لمساندة ابن رشيد، وإنما لإيقاف الفتنة بين الطرفين، والإصلاح كما يدعي، غير أن الملك عبد العزيز آل سعود لم يثق

---

(١) محمد بن ثنيان الثنيان: المرجع السابق، ص١٩-٢٤، ٧١-٧٢.

(٢) أمين الريحاني: تاريخ نجد، ص١٣٧، ١٣٩، ١٩٨٠ م، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت.

(٣) حسين حسني: الأوضاع العامة في منطقة نجد في العهد العثماني، ترجمة سهيل صابان، ص١٦٠، ١٣٣٠ هـ، مطبعة أبي الضياء، اسطنبول.

بالسلطات العثمانية لميلها الواضح لابن رشيد، وكان رده واضحًا صريحًا على القائد العثماني، فاستؤنفت الحرب، حيث وقعت معركة بين الطرفين في رجب ١٣٢٢ هـ / سبتمبر ١٩٠٤ م انتصرت فيها قوات الملك عبد العزيز آل سعود، مما دفع السلطات العثمانية في العراق إلى محاولة التفاوض معه، حيث طلبت منه إيفاد أبيه إلى العراق لمقابلة والي البصرة الذي اقترح أن تكون القصيم مقاطعة تكون السيادة فيها للدولة[١].

وقدمت قوة عثمانية جديدة من بغداد تتكون من ثلاثة طوابير من الجند وخمسة مدافع بقيادة المشير أحمد فيضي باشا، كما قدمت قوة عثمانية أخرى من المدينة المنورة تتألف من طابورين بقيادة الفريق صدقي باشا. وقد قام أحمد فيضي باشا بمراسلة الملك عبد العزيز عارضًا عليه إحلال السلام بين الطرفين، إلا أن الملك عبد العزيز لم يكن يثق بالسلطات العثمانية لاعتقاده في انحيازها لابن رشيد، وعادت الحرب بين الطرفين حيث وقعت معركة روضة مهنا في صفر سنة ١٣٢٤ هـ / ابريل ١٩٠٦ م، وانتهت بمقتل الأمير عبد العزيز بن متعب بن رشيد[٢].

وكان عبد العزيز بن متعب بن رشيد قد تلقى قبل مقتله في معركة روضة مهنا عرضًا فرنسيًّا روسيًّا بالحماية ضد بريطانيا، فقد ذكرت الوثائق البريطانية أن القنصل البريطاني في جدة أرسل رسالة إلى حكومته بتاريخ ٨ رمضان ١٣٢٢ هـ / ١٦ نوفمبر ١٩٠٤ م يخبرها فيها أن الحكومتين الفرنسية والروسية قد اتصلتا بابن رشيد عبر وكيل عربي أرسل إليه رسالة من جدة عام ١٣٢٢ هـ / ١٩٠٤ م يعرض عليه فيها إعانة مالية قدرها مائة ألف دولار شهريًّا إذا هو وافق على توقيع معاهدة مع إحدى الدولتين فرنسا أو روسيا يقبل بموجبها حمايتهما المشتركة ضد بريطانيا التي تحاول بناء سكة حديد من بور سعيد إلى الكويت

---

(١) خير الدين الزركلي: شبه الجزيرة في عهد الملك عبد العزيز، ج١، ص١٦٧، ط٢.

(٢) أمين الريحاني: تاريخ نجد، ص١٤٨-١٦٣، ط٢.

صلاح الدين المختار: تاريخ المملكة العربية السعودية، ج٢، ص٥٩-٨٣، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت.

عبر شمال الجزيرة العربية، الأمر الذي يهدد مصالحه. وطلب الوكيل العربي من ابن رشيد أن يسمح له بالقدوم إلى حائل لدراسة هذا الاقتراح معه. غير أن ابن رشيد رفض السماح له بالمجيء، وذكر له في رسالة جوابية أن الحكومة العثمانية هي التي ستقرر ما تراه بشأن مد خط السكة المذكور. وفي الوقت نفسه أوفد ابن رشيد رسولاً خاصًا إلى الباب العالي ومعه الرسائل التي تم تبادلها مع الوكيل العربي، كما قام بإبلاغ الوالي العثماني في الحجاز بهذه الاتصالات(١).

ويبدو من إشارة الوكيل العربي إلى مشروع خط سكة الحديد الذي كانت بريطانيا تعتزم مده بين بور سعيد والكويت أنه مشروع قديم كانت فرنسا وروسيا على علم به، وكان ابن رشيد على علم به أيضًا، كما أن المسؤولين البريطانيين لم ينكروه بأي طريقة من الطرق(٢).

وهكذا رفض عبد العزيز بن متعب بن رشيد أن يرتبط بعلاقات سياسية مع فرنسا أو روسيا ربما لبعدهما عن المناطق القريبة من إمارته وبالتالي عدم قدرتهما على التأثير في الأحداث التي تؤثر عليه. ومن المرجح أنه أدرك ضرورة الحفاظ على ارتباطه بالدولة العثمانية، صاحبة النفوذ في المنطقة، ودولة الخلافة، ولذلك بادر إلى إطلاع الباب العالي على العرض الذي قدمته الحكومتان الفرنسية والروسية مستنكرًا هذا العرض(٣).

وبعد مقتل عبد العزيز بن متعب بن رشيد تولى ابنه متعب إمارة آل رشيد في حائل، وقد أدت الصراعات الداخلية التي شهدتها الإمارة إلى تراجعها،

---

(١) أحمد حسين العقبي: التنافس الإنجليزي الفرنسي في شبه الجزيرة العربية في القرن التاسع عشر الميلادي، رسالة دكتوراه غير منشورة، ١٣٩٩ هـ/١٩٧٩ م، جامعة الأزهر، كلية اللغة العربية، ص٣٢٤.

(٢) أحمد حسين العقبي: التنافس الإنجليزي الفرنسي في شبه الجزيرة العربية في القرن التاسع عشر الميلادي، ص٣٢٥.

(٣) أحمد حسين العقبي: المرجع السابق، ص٣٢٤.

فلم يكن يؤيد إمارة متعب بن عبد العزيز سوى أنصار أبيه، ولذلك فشل في إحداث أي أثر سياسي أو عسكري[1].

وقد وقعت مشكلات داخلية في إمارة آل رشيد أسفرت عن مقتل متعب على يد أبناء عمه، وتولي سلطان الحمود مقاليد الحكم في عام ١٣٢٤ هـ / ١٩٠٦ م، وازدادت أوضاع الإمارة في عهده سوءًا، ولم تعد قافلة الحاج العراقي تمر بحائل[2].

لقد واجه سلطان الحمود رفضًا عامًّا من أهالي حائل لقتله أولاد عبد العزيز الرشيد الذين اعتبرهم أهل حائل أصحاب الحق الشرعي في الإمارة، ولما وجد سلطان أن الأمور لن تستقيم له طمع بأموال الإمارة، وحمل كل ثمين في خزانتها على الإبل محاولاً الهرب به إلى مصر، فشعر شقيقه سعود بذلك فلحقه مع عدد من الرجال وأعادوه حيث وُضع في السجن ثم قتل فيه سنة ١٣٢٦ هـ / ١٩٠٨ م حيث اغتاله شقيقاه سعود وفيصل، وتولى سعود الحمود الإمارة، وأما أخوه فيصل فقد تم تعيينه حاكمًا على الجوف. وفي هذه الأثناء قام أهل حائل بمكاتبة سعود بن عبد العزيز بن متعب بن رشيد يدعونه للعودة إلى حائل، ووعدوه بأنهم سيفتحون له أبواب المدينة، وبالفعل تمكن سعود بن رشيد من دخول المدينة بينما تحصن سعود الحمود بالقصر، إلا أنه لم يلبث أن قتل فيه، وذلك في صفر ١٣٢٧ هـ / فبراير ١٩٠٩ م بعد حكم دام أربعة عشر شهرًا[3].

وتمتعت إمارة آل رشيد في عهد الأمير سعود بن عبد العزيز ببعض الحيوية والنشاط، وقد ساعد توقف الحملات العسكرية بين آل رشيد والملك عبد العزيز على إعادة بعض الهدوء إليها من جديد، لكن هذا الهدوء لم يدم طويلاً، فقد سقطت الجوف بيد نوري الشعلان مما دفع ابن رشيد إلى الدخول

---

(١) مضاوي الرشيد: السياسة في واحة عربية - إمارة آل رشيد في حائل، ص٧٣.

(٢) مضاوي الرشيد: المرجع السابق، ص٧٤.

(٣) جبار يحيى عبيد: التاريخ السياسي لإمارة حائل، ص٧٢.

محمد الزعارير: إمارة آل رشيد في حائل، ص٦٨-٦٩.

في صراع معه بسبب الجوف[١] وحينئذ وجد ابن رشيد نفسه بين خصمين في الشمال والجنوب، ولم تذكر المصادر المتوافرة أنه قام برد سريع على نوري الشعلان، بل أخّر ذلك لعدة شهور إدراكًا منه لحقيقة أنه لا يستطيع التحرك باتجاه الجوف إلا بعد تأمين ظهره، ولذلك وجد أن من الضروري عقد صلح مع الملك عبد العزيز[٢] كما رأى أنه بحاجة إلى الاستعانة بالدولة العثمانية، فأرسل رسلاً إلى مكة لمطالبتها بالمساعدة أو التوسط في قضية الجوف[٣] وفي الوقت نفسه أرسل رسولاً إلى نوري الشعلان طالبًا منه عقد السلام فيما بينهما، وذلك رغبة منه في كسب الوقت ريثما تستجيب الحكومة العثمانية لطلبه. غير أن الدولة العثمانية لم تظهر أي تعاطف تجاه مطلب ابن رشيد[٤]، بل قامت بوضع حامية عثمانية في تيماء بناء على طلب أهلها[٥].

وزاد متاعب ابن رشيد مطالبة أهالي قرية الحائط التي تبعد عن مدينة حائل نحو ٢٥٠ كم إلى الجنوب الغربي منها[٦] بأن يكونوا تابعين لمحافظة المدينة المنورة، وقد حاول ابن رشيد معالجة مسألة الحائط[٧] عن طريق

---

(١) خالد السعدون: أحداث في تاريخ الخليج العربي، ص١٤١، ١٤٣، ١٤٩، ٢٠٠١م، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية.

(٢) موزل: تاريخ بيت ابن رشيد، مجلة العرب، ج٧-١٠، س١٠، محرم وصفر ١٣٩٦هـ/ يناير وفبراير ١٩٧٦ م، ص٥٧٨-٥٧٩.

(٣) خالد السعدون: أحداث في تاريخ الخليج العربي، ص١٤٩.

(٤) عوض البادي: الرحالة الأوروبيون في شمال الجزيرة العربية، ص١٠٩-١١٠، ٢٩٣، ط٢.

موزل: تاريخ بيت ابن رشيد، مجلة العرب، ج٧-١٠، س١٠، محرم وصفر ١٣٩٦هـ/ يناير وفبراير ١٩٧٦ م.

(٥) موزل: المقالة السابقة، ص٥٧٩-٥٨٠.

(٦) حمد الجاسر: المعجم الجغرافي للبلاد العربية السعودية، ق١، ص٢٧٩.

(٧) دارت أحداث بين أهالي البلدة وبين ابن رشيد استمرت عدة سنوات حول رغبة الأهالي في أن تتبع بلدتهم محافظة المدينة المنورة، بينما كان ابن رشيد يعارض هذه الرغبة، ويرى أن البلدة تابعة لإمارته، فرفع الجميع هذا الأمر إلى محافظ =

الكتابة عبر وكيله إلى نظارة الداخلية العثمانية موضحًا أن القرية من المناطق التابعة لإمارته، وأن أهلها تابعون له، ويؤدون له الزكاة، إلا أن بعض أهلها رفضوا دفع الزكاة المفروضة عليهم، بل قاوموا رجال ابن رشيد واعتدوا عليهم، ولم يشأ ابن رشيد أن يتدخل عسكريًّا، ويفرض على الممتنعين من أهل القرية دفع الزكاة بالقوة. ويبدو أنه لم يفعل ذلك ليظهر أمام السلطات العثمانية بمظهر الموالي لها المنفذ لسياستها، ولكي لا يستنزف قوته في مشكلة ليست بالكبيرة مقارنة باستيلاء نوري الشعلان قبل شهور قلائل على الجوف، حيث وجد ضرورة ادخار قوته لأمر كهذا[1] ويبدو أن ابن رشيد استعان بشريف مكة حسين بن علي لتأييد موقفه أمام السلطات العثمانية، وأن وساطة شريف مكة أثمرت حيث أصدرت الدولة العثمانية قرارًا بتبعية قرية الحائط لحائل، إلا أن محافظ المدينة المنورة لم ينفذ القرار، لأنه لم يكن موافقًا عليه، وذلك على الرغم من أن وكيل ابن رشيد كرر الطلب، ووسط أمير مكة مرة أخرى دون جدوى[2].

= المدينة للبت فيه.
وثيقة عثمانية: الأرشيف العثماني، اسطنبول.
نظارة الداخلية: DH-MUI
رقم الوثيقة: ١٧-٥/١
بتاريخ ٢٦ رمضان ١٣٢٧ هـ/ ١١ أكتوبر ١٩٠٩ م.
من وكيل ابن رشيد إلى نظارة الداخلية.

(١) وثيقة عثمانية من الأرشيف العثماني، اسطنبول.
نظارة الداخلية: DH-MUI
رقم الوثيقة: ١٧-٥/١
بتاريخ ٢٦ رمضان ١٣٢٧ هـ/ ١١ أكتوبر ١٩٠٩ م.
من وكيل ابن رشيد إلى نظارة الداخلية.

(٢) وثيقة عثمانية من الأرشيف العثماني، اسطنبول.
نظارة الداخلية: DH-MUI
رقم الوثيقة: ١٧-٥/١ =

ويظهر إلحاح ابن رشيد في حل مسألة الحائط واستعادتها مدى حرصه على تثبيت نفوذه في المنطقة، وتفويت الفرصة على القوى المحلية المتربصة به، والتي قد تستغل المسألة فتحرض الجهات الأخرى مما يؤدي إلى إضعاف إمارته، وتقليص نفوذه.

لقد عاد ابن رشيد واستعد لإنهاء مشكلة الجوف، إذ هاجم نوري الشعلان وانتصر عليه في شهر صفر سنة ١٣٢٨ هـ / فبراير ١٩١٠ م وقد أراد ابن رشيد من ذلك تحقيق نصر عسكري على أرض المعركة، لإبراز قوته كقوة وحيدة محلية عثمانية ذات نفوذ واسع في شمال الجزيرة العربية؛ مما يدفع الدولة العثمانية والأمر كذلك إلى استخدام نفوذها إلى جانبه؛ مقابل تهميش القوة الأخرى في المنطقة ألا وهي قوة نوري الشعلان أمير الجوف. وأبلغ ابن رشيد الرحالة البريطاني ليتشمان Leachman الذي حضر موقعته مع نوري الشعلان رغبته في كسب ود الحكومة البريطانية، وإن كانت مشاعر أهالي حائل الدينية، وحرصهم على علاقتهم بالعثمانيين تعرقل هذا التوجه[(١)]. وفي الوقت نفسه استعاد تيماء وقام بمهاجمة القبائل القريبة من محطة الحجر بحجة اعتدائهم على القوة النظامية في محطة العلا وقتل أحد الجنود. ولعل أمير حائل أراد من ذلك استعادة نفوذه في المنطقة من جديد وإظهار قوته أمام القبائل، وقدرته على مد النفوذ، وإبعاد أي تعاطف من قبل القبائل تجاه ابن الشعلان الذي يرتبط معهم برابطة النسب. وفي أثناء وجوده بالقرب من سكة الحديد عزم ابن رشيد على التحرك إلى الجوف، غير أنه علم بوجود ابن الشعلان في وادي السرحان[(٢)].

واستغل ابن رشيد غياب نوري الشعلان عن منطقة الجوف، فاستخدم أسلوب الإغارة السريعة المفاجئة، إلا أنه تعرض وهو في أوج هذا النشاط

= بتاريخ ٢٤ جمادى الأولى ١٣٢٨ هـ/ ٣ يونيو ١٩١٠ م.
من وكيل ابن رشيد إلى الصدارة العظمى.

(١) خالد السعدون: أحداث في تاريخ الخليج العربي، ص١٤٩.

(٢) Musil: Northern Hejaz, p. 155.

لهزيمة على يد إحدى القبائل بالقرب من حفر الباطن الواقعة إلى الشرق من الجوف، وخسر تسعين فرسًا من خيله[1] مما أدى إلى عجزه عن استعادة الجوف من نوري الشعلان.

وقد علق المقيم السياسي البريطاني في بغداد على هذه الأحداث بقوله: «ما تزال الجوف على أية حال تحت سيطرة الشيخين نوري ونواف اللذين استوليا عليها منذ بضعة شهور مضت، إن موقف ابن رشيد تحسن كثيرًا من جراء انتصاراته على عنزه (قبيلة نوري الشعلان)، ومن الموثوق به الآن توقع استعادته للجوف قريبًا، وبعد ذلك يجدد صراعه القديم مع ابن سعود حول السيادة على نجد»[2]. غير أن توقعات المقيم بشأن سقوط الجوف بيد ابن رشيد لم تصدق، حيث ظلت باقية تحت يد نوري الشعلان، بينما أخذ أمير حائل بمهاجمة القصيم من جديد، ليفتح جبهة عدائية مع الملك عبد العزيز بن عبد الرحمن آل سعود الذي يبني دولته الناشئة وسط الجزيرة العربية.

ولم تمنع هذه الأحداث ابن رشيد من تنفيذ أوامر الحكومة العثمانية، فقد قام بتنفيذ ما طلبته منه في تحقيق الأمن على حدود العراق، وتأديب بعض القبائل التي تمتنع عن دفع التزاماتها، وما يتوجب عليها تجاه الحكومة العثمانية[3]. وضمن تعاونه مع السلطات العثمانية هاجم إحدى القبائل في رجب ١٣٣١ هـ/ يونيو ١٩١٣ م بالقرب من الجوف لإخلالها بالأمن[4]، كما ساهم في تأمين الطرق التجارية في أقصى الشمال حيث تكثر الرحلات التجارية بين العراق وشبه الجزيرة العربية دون انقطاع على مدار العام[5].

---

(١) خالد السعدون: المرجع السابق، ص١٥٠.
محمد صبحي عبد الحكيم وآخرون: أطلس المملكة العربية السعودية والعالم، ص١٤-١٥، ١٩٩٦ م، مكتبة لبنان، بيروت.

(٢) خالد السعدون: المرجع السابق، ص١٥١-١٥٢.

(٣) محمد الزعارير: إمارة آل رشيد، ص١٦٨.

(٤) جبار يحيى عبيد: التاريخ السياسي لإمارة حائل: ص١٨٣.

(٥) محمد الزعارير: المرجع السابق، ص١٧١.

وكان أمير حائل قد أوفد أحد أقاربه إلى الوالي العثماني في العراق لطلب إعادة سير قوافل الحاج عن طريق حائل، حيث وصل إلى بغداد في شوال ١٣٢٨ هـ / أكتوبر ١٩١٠ م[١]، ويبدو أن ابن رشيد لم يتمكن في بعض الأحيان من تأمين قافلة الحاج العراقي بسبب حروبه مع نوري الشعلان، مما جعل الحجاج العراقيين يهجرون هذا الطريق، ويستبدلون به طريق قوافل الحاج الشامي مما يزيد في معاناتهم، وقد ذكر أحد الرحالة البريطانيين الذي زار منطقة حائل في ربيع الأول ١٣٣٢ هـ / فبراير ١٩١٤ م أن طريق قافلة الحاج العراقي المار بحائل لا يستخدمه أحد، وهذا ما أوردته رسالة السير لويس مالت **Sir Louis Mallet** إلى السير إدوارد غراي **Sir Edward Gray** وزير خارجية بريطانيا برقم ٣٥٥، وتاريخ ٢٥ جمادى الآخرة ١٣٣٢ هـ / ٢٠ مايو ١٩١٤ م بناء على ما أخبرته به الليدي جيرترود بل **Lady Gertrude Bell** صاحبة الرحلة إلى حائل، والتي وصلتها في ربيع الأول ١٣٣٢ هـ / فبراير ١٩١٤ م حيث أشارت إلى سوء أوضاع الإمارة الداخلية في الفترة الأخيرة، وانشغال أمراءها بمهاجمة نوري الشعلان أمير الجوف، وذكر أن هناك استعداد لشن حملة ضد الملك عبد العزيز آل سعود في وسط نجد، وهذه الأوضاع ساهمت في كثرة تسلط القبائل المتواجدة على طريق قوافل الحاج العراقي؛ مما دفع هؤلاء الحجاج نتيجة للأحداث الدائرة في إمارة حائل إلى استخدام طريق قوافل الحاج الشامي[٢].

وقد عمل ابن رشيد على توثيق علاقته بالدولة العثمانية، حيث أرسل إلى مجلس النواب العثماني مباركًا بعيد الأضحى، ومؤكدًا على استمرار الصداقة الوثيقة التي تربطه بالأمة العثمانية، رغبة منه في كسبها إلى جانبه لاستعادة نفوذه في المنطقة[٣] وأكد في رسالته إلى الصدر الأعظم بتاريخ ١٠ رجب

---

(١) خالد السعدون: أحداث في تاريخ الخليج العربي، ص١٥٦.

(٢) نجدة فتحي صفوة: الجزيرة العربية في الوثائق البريطانية، مج١، ص٢٨٩-٢٩٩، ط٢، ٢٠٠٠ م، دار الساقي، بيروت.

(٣) محمد الزعارير: إمارة آل رشيد، ص١٦٨.

١٣٢٨ هـ / ١٨ سبتمبر ١٩١٠ م استمراره في العمل على استتباب الأمن في نجد وما حولها، وصد اعتداءات القبائل على الخط الحديدي الحجازي، حيث أوضح أنه يعمل على محاربة القبائل التي تعتدي على سكة الحديد قرب محطتي العلا والحجر، أو التي تزعج السلطات المحلية، وحاول ابن رشيد في رسالته أن يظهر نفسه أمام السلطات العثمانية بمظهر المنفذ لأوامر الدولة، الساعي بشكل دائم إلى القضاء على عادة الغزو عند القبائل، وذلك بتحركه في الجهات الشمالية حتى حدود العراق والشام، وجنوبًا نحو الحجاز متعقبًا القبائل التي يغزو بعضها بعضًا، وتربك الأمن، وتروع الآمنين. وأشار ابن رشيد في رسالته إلى أن محافظ المدينة المنورة عجز عن إيقاف تعديات القبائل على القرى المجاورة لها مما اضطر سكان هذه القرى إلى التوجه نحو المدينة نفسها طلبًا للأمان، وهو الأمر الذي دفعه إلى التدخل من أجل تثبيت سلطة الدولة العثمانية، وربط المنطقة بالدولة بصورة أقوى، وطلب أن تسانده الدولة، وتقدم له الدعم السياسي والعسكري لكي يظل قويًا في وجه التحديات التي تواجه الدولة العثمانية في شمال الجزيرة العربية؛ كما طلب المساندة ضد الملك عبد العزيز بن عبد الرحمن آل سعود الذي بدأ نفوذه يصل إلى تلك الجهات[١].

ويبدو أن ابن رشيد لم يهدف من طلب المساعدة وقف تعديات القبائل وحسب، وإنما أراد دعمًا يقوي نفوذه في المنطقة، ويمكنه من استعادة ما فقده وخاصة الجوف. وقد خاطب برسالته المسؤولين العثمانيين في اسطمبول ليوصل صوته إلى السلطة العليا في الدولة بشكل مباشر، متجاوزًا بذلك محافظ المدينة لموقفه السلبي تجاه مسألة الحائط. ولأنه أراد من ناحية أخرى أن يبسط أمام الحكومة العثمانية كل ما يقوم به من أجلها لعلها تدعمه لكي

(١) وثيقة عثمانية من الأرشيف العثماني، اسطنبول.

نظارة الداخلية: DH-MUI

رقم الوثيقة: ٩٩/١١٧

من وكيل ابن رشيد إلى الصدارة العظمى.

يتمكن من مواجهة الأخطار المحدقة به، وخاصة تلك المتمثلة بتوسع الملك عبد العزيز آل سعود، واتساع دولته، وقد حرص ابن رشيد حرص في نهاية رسالته على تأكيد ولائه للدولة العثمانية، واستعداده لتنفيذ أوامرها.

وعطفًا على رسالته السابقة أرسل ابن رشيد رسالة أخرى يطلب فيها من المسؤولين العثمانيين تزويده بالسلاح والعتاد، لتمكينه من العمل على استتباب الأمن، والحفاظ على الخط الحديدي الحجازي. واقترح أن يتم تزويده بالمطلوب من محافظ المدينة المنورة أو من ولاية العراق، وكان بطلبه هذا إنما يريد تسليح قبائله لكي تلعب دورًا أكبر في المنطقة، ولكي تميل كفته في مواجهة نوري الشعلان[١]. غير أن الحكومة العثمانية بقيت على موقفها السلبي تجاه ابن رشيد وخاصة في حربه ضد نوري الشعلان، ولم تبد له الحماس الذي كان يرجوه منها، ولا سيما أنه أعلن ولاءه، وإخلاصه لها.

وقد أثرت الأحداث الداخلية داخل إمارة آل رشيد على دورها في المنطقة وعلاقتها بالقوى المجاورة لها، حيث اغتيل زامل السبهان على يد ابن رشيد؛ بعد وشاية قام بها سعود صالح السبهان[٢] حيث أمر بقتل زامل في شهر رجب سنة ١٣٣٢ هـ / أبريل ١٩١٤ م[٣].

---

(١) وثيقة عثمانية من الأرشيف العثماني موجودة في مكتبة الملك فهد، الرياض برقم: ٢١٢.

وتاريخ: ٤ محرم ١٣٣١ هـ/ ١٤ ديسمبر ١٩١٢ م.

من الباب العالي إلى ولاية البصرة.

(٢) تقلد وزارة ابن رشيد بعد اغتياله قريبه زامل السبهان، وأصبح الرجل القوي في إمارة حائل، وكان رجلاً طموحًا يسعى للاستيلاء على الإمارة وإلغاء سلطة آل الرشيد، غير أنه لم يجد الدعم الكافي من قبائل شمر، ولذلك هرب في نهاية سنة ١٣٣٥ هـ/ ١٩١٧ م، وقتل فيما بعد وذلك سنة ١٣٣٧ هـ/ ١٩١٩ م.

موزل: تاريخ بيت ابن رشيد، مجلة العرب، مج٧-٨، محرم وصفر ١٣٩٦ هـ/ يناير وفبراير ١٩٧٦ م، ص٥٧٩-٥٨٣.

(٣) محمد الزعارير: إمارة آل الرشيد في حائل، ص٢٠٣.

أما آل الشعلان فقد كانوا قبل تأسيس إمارتهم عبارة عن قبيلة بدوية من قبائل الرولة، وقد ترأستها عائلة الشعلان. وهذه القبيلة تمتلك قوة كبيرة العدد، وتتنقل ما بين وادي السرحان وحوران حيث تسكن أغلب أيام السنة، وفي أيام الصيف تنتشر في النفود سعيًا وراء مراعي الإبل بجوار الجوف، وأحيانًا تذهب جنوبًا حتى القصيم[1].

وقد ذكر أحد الباحثين أن الإمارة تأسست في أعقاب هزيمة الشعلان لابن رشيد في عيد الأضحى من عام ١٣٢٧ هـ/ قربة العشرين من شهر ديسمبر ١٩٠٩ م[2]. ولكن الرحالة النمساوي موسيل Musil الذي ارتبط اسمه بالإمارة كان قد زار الجوف بعد فترة قصيرة من سقوطها بيد نواف الشعلان، وقابل الأخير، ويظهر من يوميات رحلته أن سقوط الإقليم حدث في أوائل ١٩٠٩ م وليس في آخره وتحديدًا في محرم ١٣٢٧ هـ/ يناير ١٩٠٩ م. والمعروف أنه قبيل سقوط الجوف بيد نواف الشعلان كان والده نوري في قبضة الوالي العثماني في الشام، غير أن موسيل Musil استطاع إقناع الوالي بإطلاق سراحه في شعبان ١٣٢٦ هـ/ أغسطس ١٩٠٨ م. وقد وصل موسيل Musil وبرفقته نوري الشعلان إلى صحراء النفود، وكان نواف قد أعلن والده أميرًا عليها. ولكن لم يدخل نوري الشعلان الجوف خوفًا من ردة فعل ابن رشيد في حائل، ولم يرغب نوري الشعلان في المجازفة قبل التأكد من مساندة الملك عبد العزيز آل سعود له، فتبادل الرسائل معه، وعند مقدم نوري الشعلان إلى الجوف بقي بعض رجال ابن رشيد متحصنين في كل من قصر خزام وقلعة مارد، وهذا يدل على مقاومة القوة المتبقية لأمير حائل، وفي هذه الأثناء كان نوري الشعلان يرسل الرسل لشراء الأسلحة حيث وصلت إليه في ربيع الأول ١٣٢٧ هـ/ أبريل ١٩٠٩ م، وشجعه ذلك على نقض السلام بينه وبين ابن رشيد، والاستعداد لإخراج قوته المتبقية من الجوف[3]، بينما يذهب البعض إلى أن الجوف عادت إلى نواف الشعلان

---

(١) جورج أوغست فالين: صور من شمالي جزيرة العرب، ص٥٨.

(٢) خالد السعدون: أحداث في تاريخ الخليج العربي، ص١٤٦.

(٣) عوض البادي: الرحالة الأوروبيون في شمال الجزيرة العربية، ص٣٦١، ٣٩٧، =

طواعية، دون حرب أو حصار عسكري[1].

وقد أراد نواف الشعلان من احتلال الجوف احتكار التجارة مع ذلك الإقليم، والسيطرة على شمالي الجزيرة العربية، وطرق القوافل المتجهة إلى نجد[2]. ولعل رغبة الشعلان في السيطرة على الجوف تعود إلى إدراكه ضعف الوجود العثماني في شمالي شبه الجزيرة العربية في تلك المرحلة، واضطراب سلطة ابن رشيد بسبب المشكلات الداخلية[3]. وقد كانت العلاقة بين أمير الجوف نواف الشعلان وبين الملك عبد العزيز آل سعود جيدة بخلاف ابن رشيد الذي ظل في حالة عداء مع الطرفين.

وقد برزت شخصية نوري الشعلان في منطقة الجوف، واستطاع أن يبسط نفوذه في تلك الجهات، ويفرض احترامه لدى الدولة العثمانية ورجالاتها، ويفرض هيبته أمام قوات ابن رشيد التي تغلب عليها وأخرجها من الجوف. وقد جعله ذلك مرهوب الجانب لدى القبائل القاطنة بمنطقة الجوف، وباتت تخضع له خضوعًا كاملاً. ومن هنا صار صانعو القرار في الدولة العثمانية وكذلك القبائل في شمال الجزيرة العربية يحسبون حسابه، وخاصة بعد أن تمكن من فرض نفوذه وقوة إمارته على القبائل التابعة له والمجاورة أيضًا، حتى أنه أخذ يتطلع إلى حماية سكة حديد الحجاز، وفرض هيمنته على أمنها، والحفاظ عليها... وبالتالي فرض احترامه ونفوذه على القبائل المحيطة بهذا الخط الحديدي. وقد أكدت الوثائق العثمانية المعاصرة هذه الحقائق، حيث أرسل قائد الجناح العسكري بحوران خطابًا إلى ديوان الحربية يؤكد فيه أن نوري الشعلان أسبح قوة بارزة في المنطقة، وهو الآن يطالب القبائل

= ٤٠٠، ٤١٣ ط٢

(١) محمد الزعارير: إمارة آل رشيد في حائل، ص٢٠٢.

(٢) كارل الرضوان: الخيام السود في بلاد العرب، ترجمة عبد الهادي عبلة، ص٢٤، ١٤١٩ هـ/١٩٩٧ م، دار قتيبة، دمشق.

(٣) رياض الريس: جواسيس العرب، ص٦٨، ط٢، ١٩٩٠ م، رياض الريس للكتب والنشر، لندن.

العربية القريبة من الخط الحديدي الحجازي في منطقة الكرك وغيرها بدفع الزكاة، وهذا يؤكد قوة إمارته وثقته بنفسه، ولا سيما أنه استطاع التغلب على حاميات ابن رشيد في الجوف، وقام بطردها. ويظهر أنه بدأ في الوقت نفسه بالتحرك نحو المناطق الواقعة إلى الغرب من منطقته، وهو بذلك يريد إظهار نفوذه أمام السلطات العثمانية، وقدرته على السيطرة على القبائل التي هدد بالهجوم على أي قبيلة منها إذا لم ترضخ لسلطته. ويعني ذلك كله أنه باستطاعته القيام بدور لا يستهان به في المنطقة[1].

وقد أبرزت الوثائق العثمانية الأعمال التي كان يقوم بها نوري الشعلان، ومنها تحركه نحو القبائل القريبة من الجوف، وكذلك التوجه شمالاً حتى وصوله قرب دمشق ومهاجمته أهالي حوران وجبل الدروز، ونهب أعداد كبيرة من الإبل والماشية مما يدل على ما تتمتع به إمارته من قوة ونفوذ، وهو ما لفت أنظار المسؤولين العثمانيين تجاهه كقوة محلية في المنطقة[2]. وخاصة بعد زيادة نفوذه إلى درجة أنه لم يعد يذكر اسم السلطان العثماني في خطبة الجمعة[3]، وكأنه بدأ في التمرد على الدولة العثمانية وولاتها في الشام، وهو ما تحقق بعد ذلك حين أصبح الشعلان من المتوئين للدولة العثمانية، وانضم إلى ما عُرف بالثورة العربية.

---

(١) وثيقة عثمانية من الأرشيف العثماني، اسطنبول.
نظارة الداخلية: DH. SYS
رقم الوثيقة: ٣/٦٠
من قائد الجناح العسكري بحوران إلى ديوان الحربية العرفي.

(٢) وثيقة عثمانية من الأرشيف العثماني، اسطنبول.
نظارة الداخلية: DH. SYS
رقم الوثيقة: ٣/٦٠
بتاريخ ٣ شعبان ١٣٢٩ هـ/ ٣٠ يوليو ١٩١١ م.
من قائد الجناح العسكري بحوران إلى ديوان الحربية العرفي.

(٣) عز الدين التنوخي: الرحلة التنوخية، جمع وإعداد يحيى عبد الرؤوف، ص٥٢، ١٩٨٥ م، عمان.

وكان نوري الشعلان قد أدرك أن أعماله لا تحظى برضى السلطات العثمانية التي أخذت تطالب القبائل بدفع الزكاة، كما لاحظ أن هذه السلطات تدعم ابن رشيد. وقد دفعه ذلك إلى التطلع للقوى المحلية التي أخذ صوتها يتعالى يومًا بعد يوم منادية بأن يحكم العرب أنفسهم، فقد تأثر بحركة القوميين العرب التي كانت الشام مركزًا لها، وتلقف دعوتها بضرورة انفصال العرب عن الحكومة العثمانية، لعل ذلك يسهم في تثبيت موقفه، ولعل القوميين العرب يساندونه ضد ابن رشيد الخاضع للدولة العثمانية[1].

وقد ساهمت أعمال نوري الشعلان في توتر علاقاته بالدولة العثمانية، في الوقت الذي تجددت فيه الاشتباكات بينه وبين ابن رشيد بسبب السيطرة على الجوف. وعندما ازدادات العلاقة تدهورًا بينه وبين الدولة العثمانية، اضطرت إلى اعتقاله وسجنه، فخلفه على إمارة الجوف ابنه نواف الشعلان الذي أخذ يهاجم في بعض الأحيان القبائل القريبة منه، وفي الوقت نفسه استمر في عدائه لإمارة آل رشيد، ولكن لم تحدث صدامات حربية بينهما، ولعل اعتقال والده جعله في وضع أقرب إلى الترقب تجاه ابن رشيد فلم يأخذ زمام المبادرة خوفًا من ردة فعل السلطات العثمانية[2].

وأخذت إمارة الجوف بعد اعتقال نوري الشعلان تقوم بدورها لصالح الدولة العثمانية، ومما قامت به في هذا المجال المحافظة على سكة حديد الحجاز الواقعة قرب الجوف إلى الغرب منها، كما استأنف أمير الجوف نواف ابن نوري الشعلان دفع الضرائب لخزينة الدولة العثمانية. وهذا الالتزام تجاه الدولة جعل والي الشام يشيد بأعماله وبدوره كقوة محلية يعتمد عليها، حيث كانت ذات تأثير واضح على المنطقة يوازي قوة وتأثير إمارة ابن رشيد.

---

(١) وثيقة عثمانية من الأرشيف العثماني، اسطنبول.
نظارة الداخلية: DH. SYS
رقم الوثيقة: ٦٠/٣
بتاريخ ٢٦ ذو القعدة ١٣٢٩ هـ/١٨ نوفمبر ١٩١١ م.

(٢) عوض البادي: الرحالة الأوروبيون في شمال الجزيرة العربية، ص٤٣٠، ط٢.

وبالتالي أصبح لنواف الشعلان دور مهم لا يستهان به في المنطقة، كما أخذ يسعى إلى تنفيذ ما تطلبه الدولة العثمانية منه[1].

ولعل الدور الإيجابي المتأخر الذي بدأ يقوم به أمير الجوف في المنطقة يعود إلى رغبته في كسب الدولة العثمانية ومهادنتها بعدما أدرك أن مناوأتها بصورة علنية تعود عليه وعلى إمارته بالضرر. لقد حاول ابن رشيد أن يكسب دعم الحكومة العثمانية ضد ابن الشعلان، فاستمر في ولائه لها، والقيام بالأعمال التي كلفته بها. وفي المقابل كان مجيء نوري الشعلان، ومساندة ابن سعود له إدراكًا منه لضعف الوجود العثماني في المنطقة سببًا لنشوب الصراع بين الطرفين: ابن رشيد، ونوري الشعلان، وهو الأمر الذي شكل جُلَّ الأحداث في المنطقة، وبالتالي أثر على علاقة الطرفين بالدولة العثمانية، فابن رشيد حاول كسب الدولة العثمانية، وعندما اعتقد الشعلان بميل السلطات العثمانية لابن رشيد لم ير جدوى من الاتصال بها، إضافة إلى طموحه الذي يتعارض مع مصالح الدولة العثمانية في المنطقة. من هنا كان وجود قوتي ابن رشيد في حائل ونوري الشعلان في منطقة الجوف ذا تأثير قوي على الأحداث التاريخية في تلك المرحلة، وفي تلك المنطقة من شمال الجزيرة العربية، وعلى الرغم من أن كليهما كان حريصًا على رضا الدولة العثمانية وكسبها إلى جانبه بنسب متفاوتة؛ إلا أن تسارع الأحداث وقيام الحرب العالمية الأولى، وقيام ما عُرف بالثورة العربية التي تزعمها الحسين بن علي في مكة ضد الدولة العثمانية... كل ذلك غير من مسار الأحداث وأدى إلى تغيير المواقف السياسية للقوتين المحليتين: ابن رشيد والشعلان. بيد أن تأثيرهما استمر سلبيًّا ضد الدولة العثمانية وخاصة نوري الشعلان الذي وقف مع القوميين العرب، وساند الحلفاء، ورمى بثقله خلف بريطانيا وقادة ما عُرف بالثورة العربية.

---

(١) وثيقة عثمانية من مكتبة الملك فهد الوطنية بالرياض برقم: ٨٦٣
وتاريخ ٢ محرم ١٣٣٣ هـ/ ٢٠ نوفمبر ١٩١٤ م.
من والي الشام إلى نظارة الداخلية.

هـ .
الموقف العثماني من الإمارات العربية
في شمال الجزيرة العربية

أولت الدولة العثمانية مسألة الحفاظ على طرق قوافل الحاج المارة بشمال شبه الجزيرة العربية أهمية بالغة، فذلك من صميم عملها كدولة راعية لشؤون المسلمين في كل مكان. وتمر إحدى هذه القوافل عبر إمارة آل رشيد في حائل، التي أوكل إليها تأمين قافلة الحاج العراقي. بيد أن هذا الأمر قد تعدى مسألة الحفاظ على قوافل الحجاج إلى محاولة السعي لبسط سيطرتها على الجزيرة العربية وذلك في أعقاب شق قناة السويس سنة ١٢٨٦ هـ/ ١٨٧٠ م. وقد سيطرت فعلاً على أجزاء من شمال شبه الجزيرة العربية من ضمنها قضاء الجوف الذي يعد من المناطق التابعة لولاية الشام[١].

ويبدو أن السلطات العثمانية قد أدركت أن الخطر الأجنبي المتمثل في الوجود البريطاني في الخليج العربي وجنوب البحر الأحمر بدأ - بعد افتتاح قناة السويس - يتجه نحو شمال البحر الأحمر، وهو ما يعني أن الولايات العثمانية في شبه الجزيرة العربية وفي المناطق المجاورة لها إنما بدأت تدخل في دائرة الخطر الأجنبي، وإبعادًا لهذا الخطر رأت الدولة العثمانية أن إعادة ربط الولايات العثمانية مع بعضها أصبح أمرًا ضروريًّا. ونظرًا لأن شمال الجزيرة العربية كان المنطقة القريبة من الخطر البريطاني بسبب موقعه فقد

(١) عبد الرحمن السديري: الجوف وادي النفاخ، ص٥٠، ب.ت.ط.، مؤسسة عبد الرحمن السديري الخيرية، الجوف.

أرسلت الدولة العثمانية حملة عسكرية إلى الجوف وسيطرت عليها في سنة ١٢٨٩ هـ / ١٨٧٢ م)، إلى نفوذ ولاية الشام مباشرة[١] غير أن ذلك لم يكن أمرًا نهائيًّا، إذ بحثت السلطات العثمانية مع مسؤوليها في كل من ولاية الشام وولاية الحجاز ممثلة بمحافظ المدينة المنورة مسألة تبعية الجوف: هل تبقى لوالي الشام، أم تنقل إلى محافظ المدينة المنورة تحت إدارة ابن رشيد من جديد. وكانت كل من الولايتين تسعى لضم الجوف، ولكل منهما مبرراتها، ولذلك رأت السلطات العثمانية خلال مناقشة الموضوع مع ولاتها في المنطقة إبعاد محمد بن عبد الله الرشيد عن التدخل في شؤون الجوف حتى يتم حسم الأمر[٢]، وذلك على الرغم من إدراكها لمدى تطلع ابن رشيد إلى استعادة نفوذه في الجوف[٣].

وكانت ولاية الشام ترى أن ضم قضاء الجوف إليها يحمي الأهالي من تعديات ابن رشيد، كما أن وجود مملحة يستخرج منها الملح، يزيد من دخل الدولة بما يتراوح بين ٥٠ ألفًا إلى ٦٠ ألف قرش، كما يتم الحصول مباشرة على الزكاة التي كانت تدفعها قبائل المنطقة لابن رشيد. أما محافظة المدينة فترى أن إعادة تبعية قضاء الجوف لابن رشيد أفضل، لأن ذلك يضمن إدارة القضاء بصورة قوية ومباشرة، وخاصة أن القضاء كان تابعًا له منذ زمن طويل. وهو بدوره، أي محمد بن عبد الله الرشيد، تابع لمحافظ المدينة، وتحت نظره. وأدركت الدولة من جانبها أن ضم الجوف إلى سلطتها المباشرة سيكون مكلفًا، لأن ذلك يتطلب قوة عسكرية دائمة، ومصاريف مالية كبيرة... هذا فضلاً عن أن ابن رشيد يشكل قوة محلية قادرة على ربط الجوف بسلطة الدولة العثمانية، وخاصة أن هذه القوة أدرى بالمنطقة وأهلها. وتمخض بحث موضوع تبعية الجوف عن قرار اتخذته السلطات العثمانية بضم القضاء إلى المدينة المنورة الذي وضعه بدوره تحت إدارة ابن رشيد. أما المملحة التابعة

(١) سليمان شفيق بن علي كمالي: حجاز سياحتنامة سي، ص١٠١.

(٢) عبد الرحمن السديري: الجوف وادي النفاخ، ص٥٥.

(٣) عوض البادي: الرحالة الأوروبيون في شمال الجزيرة العربية، ص٢٤٤-٢٤٥، ط٢.

للجوف فقد تقرر ربطها بولاية الشام. ولم يفت الدولة العثمانية أن تلزم محافظ المدينة المنورة بأن يأخذ على ابن رشيد التعهدات الكافية واللازمة لضمان عدم تعديه على الأهالي لأي سبب من الأسباب، والحفاظ على أمنهم[١]. وفي مقابل إعادة إدارة الجوف لابن رشيد ألزمته الدولة العثمانية أيضًا بدفع مبلغ سبعين ألف قرش ضريبة لخزينة الحرمين[٢].

هكذا أعادت السلطات العثمانية إدارة الجوف لابن رشيد التابع لمحافظة المدينة المنورة، وفي الوقت نفسه أخذت تراقب تحركاته باهتمام من أجل الاستفادة من قوته المحلية في وسط الجزيرة العربية[٣] للوقوف ضد التوسع البريطاني في الخليج[٤].

ومن الدوافع التي جعلت الدولة العثمانية تهتم بعلاقتها بآل رشيد تطلعها إلى تقوية علاقتها بشيوخ المناطق والإمارات العربية في تلك الجهات، ومن أجل ذلك عضدت ابن رشيد، وقلدته النياشين الرفيعة، وأرسلت مندوبيها إلى الإمارة ممثلين لديها، حتى أصبحت الدولة العثمانية تعتمد عليه؛ لا سيما أنه كان داعمًا للدولة العثمانية ضد الدولة السعودية في مراحلها المختلفة، وتعتبره من أكبر المخلصين لها[٥]. وأخذت الدولة العثمانية بعدما برزت شخصيته في وسط نجد تغدق عليه المال والسلاح[٦]، وتوكل إليه معالجة المشاكل بين

---

(١) عبد الرحمن السديري: المرجع السابق، ص٥١.

(٢) سليمان بن شفيق علي كمالي: حجاز سياحتنامة سي، ص١٠١.

(٣) لوريمر: تاريخ الخليج العربي (القسم التاريخي)، ج٢، ص١٧٣٣، طبع على نفقة أمير قطر.

(٤) عبد العزيز عبد الغني إبراهيم: أمراء وغزاة، ص١٧٥، ١٩٩٧ م، ط٣، دار الساقي، بيروت.

(٥) خير الدين الزركلي: شبه الجزيرة العربية في عهد الملك عبد العزيز، ج١، ص١١٨، ١٣٩٧ هـ/١٩٧٧ م، ط٢، دار العلم للملايين، بيروت.

(٦) سليمان فيضي: مذكرات سليمان فيضي، ص٥٤ ط٤.

القبائل[1]. كما اعتمدت عليه في تنفيذ سياستها في وسط الجزيرة العربية، حيث أعلن والي بغداد أن الدولة العثمانية سوف تدخل إلى الجزيرة العربية أثناء الحرب الأهلية بين أبناء الإمام فيصل بن تركي بعدما تيقنت من تعاون ابن رشيد معها[2].

وكان أحد المسؤولين العثمانيين قد علق على تنامي قوة ابن رشيد بأن تناميها يبعث على الخوف من أن يعيد أمير حائل خطورة الدولة السعودية الأولى، ويهاجم الحجاز، خاصة في ظل توافد عدد من الأجانب إلى إمارته. وقد اقترح على حكومته في هذا الخصوص بأن تقوم بالسيطرة المباشرة على حائل والجوف، وإبعاد ابن رشيد عن شمال البحر الأحمر في ظل الأوضاع التي ستصبح عليها نجد بعد وفاة محمد بن عبد الله الرشيد الذي ليس له أبناء، مما يرشح إمارة حائل للفتن بعد وفاته. واقترح أيضًا أن تنطلق هذه التدابير من الإحساء التي هي متصرفية نجد ومن ملحقات البصرة[3]. غير أن الظروف لم تكن مواتية لتنفيذ اقتراحات المسؤول العثماني، بل وقفت الدولة العثمانية إلى جانب محمد بن عبد الله بن الرشيد وخلفائه من بعده، وقدمت لهم الأموال والسلاح والرجال لضمان ولائهم[4]، وخاصة عندما عزمت السلطات العثمانية على مد سكة حديد الحجاز، وخط التلغراف من الشام إلى المدينة المنورة[5]. فقد أصبحت في أمسّ الحاجة إلى أمير حائل ليحمي السكة الحديدية من تخريب القبائل بحراستها والدفاع عنها، باعتباره حاميًا للمصالح العثمانية في المنطقة[6].

---

(١) محمد الزعارير: إمارة آل رشيد في حائل، ص٥٥.

(٢) البارون إدوارد نولده: الأوضاع السياسية وسط الجزيرة العربية، ص٢٨١، ط٢.

(٣) عبد الفتاح حسن أبو عليه: المخطوط التركي، ص٧٨-٧٩.

(٤) مضاوي الرشيد: السياسة في واحة عربية، ص١٣٨.

(٥) موزل: تاريخ بيت ابن رشيد، مجلة العرب، مج٧-٨، س١٠، محرم وصفر ١٣٩٦هـ/ يناير وفبراير ١٣٧٦ هـ/ ١٩٧٦ م، ص ٥٧٣-٥٧٤.

(٦) جبار يحيى عبيد: التاريخ السياسي لحائل، ص١٧٣.

وقد قامت الدولة العثمانية قامت في ربيع الثاني ١٣١٩ هـ / أغسطس ١٩٠١ م بالضغط على عبد العزيز بن متعب بن رشيد الذي خلف محمد بن عبد الله الرشيد على إمارة حائل من أجل ثنيه عن التوصل إلى اتفاق مع الحكومة البريطانية، حيث كان يسعى إلى الحصول على حماية بريطانيا، وأحاط مسعاه بسرية تامة، إلا أن السلطات العثمانية كانت على علم بتحركاته واتصالاته مع البريطانيين، أو على الأقل كانت تشك فيه[١].

وقد أصبحت السلطات العثمانية تميل إلى ابن رشيد بعد تأكدها من علاقة الشيخ مبارك الصباح السرية مع البريطانيين، تلك العلاقة التي أثارت غضب السلطات العثمانية لدرجة أنها حشدت قوات عسكرية ضد الكويت وكانت قبل ذلك تمانع في قيام ابن رشيد بمهاجمة الكويت، وترفض تقديم أي دعم أو مساندة له للقيام بمثل هذا الهجوم. أما وقد تكشفت لها حقيقة الاتصالات بين أمير الكويت وبريطانيا فقد تغير الوضع، وأصبحت تؤيد هجوم ابن رشيد على الكويت، بل منّته بأنه سيصبح حاكم الكويت إن هو هاجمها وتمكن من الاستيلاء عليها، وتوجت السلطات العثمانية موقفها الجديد من ابن رشيد بأن أنعم عليه السلطان بلقب (باشا)، وأدخلت تلك السلطات في نفسه أن البريطانيين لن يتدخلوا بينه وبين الشيخ مبارك في حالة حدوث صراع بينهما لأن كليهما من أتباع السلطان، وبذلك تمكنت السلطات العثمانية بإتباعها سياسة التقرب تجاه عبد العزيز بن متعب بن رشيد من ثنيه عن متابعة اتصالاته مع السلطات البريطانية بشأن الحماية[٢].

وأخذت الاستراتيجية العثمانية تتمحور حول دعم أمير حائل، وذلك لحاجتها إليه من أجل حماية مشروع سكة حديد الحجاز، على الرغم من الرأي السلبي لبعض القادة العثمانيين فيه، فقد أشار أحد هؤلاء القادة الذين قدموا إلى إمارة آل رشيد دعمًا لعبد العزيز بن متعب ضد الملك عبد العزيز آل سعود

---

(١) محمد بن ثنيان الثنيان: عبد العزيز بن متعب والحماية البريطانية، ص٧٠.

(٢) محمد بن ثنيان الثنيان: عبد العزيز بن متعب والحماية البريطانية، ص٦٨، ٦٩، ٧٠.

إلى سوء تصرف ابن رشيد، وذكر أنه لا يمكن الاعتماد عليه لأنه لا يهتم إلا بنفسه، ويحاول استغلال الدولة العثمانية لتقويته ضد خصومه، وتحقيق مصالحه الخاصة. وقد رأى ذلك القائد أن الدولة العثمانية ترتكب خطأً بدعمها له لأنه ليس الرجل المناسب الذي تتوسم فيه الدولة العمل لصالحها(١).

غير أن الدولة العثمانية استمرت في سياستها الجديدة تجاه عبد العزيز بن متعب بن رشيد، حيث حاولت كسبه إلى جانبها، وخاصة بعدما أبلغها بمحاولة فرنسا وروسيا الاتصال به سنة ١٣٢٢ هـ / ١٩٠٤ م، ومحاولتهما إغراءه بالأموال لعقد اتفاقية حماية مع إحداهما أو معهما معًا. فقد أدركت الدولة العثمانية أن القوى الأجنبية تحاول استخدام ابن رشيد ضدها من أجل إضعافها، ومن ثم اقتسام أملاكها. وربما عزز هذا التوجه العثماني الإيجابي نحو ابن رشيد ذلك المشروع الذي كانت السلطات البريطانية تعتزم تنفيذه، وهو مشروع سكة حديد بور سعيد الكويت عبر شمال الجزيرة العربية.

وقد استمرت السلطات العثمانية في دعم أمير حائل بعد مقتل عبد العزيز بن متعب، حيث أبلغ أمين سر السلطان ولده وخليفته متعب أسف السلطان لمقتل والده، وعزْم الباب العالي على مساعدتهم ودعمهم مثلما كان الأمر أيام والدهم. وأبلغه بموافقة السلطان على استمرار الراتب الذي كان مخصصًا لوالده، وهو مائتا ليرة شهريًّا، ومائتا كيس من الأرز سنويًّا. غير أن وضع القوات العثمانية في القصيم أمام انتصارات الملك عبد العزيز آل سعود لم تمكن الدولة العثمانية من تقديم العون الفعال لابن رشيد وإمارته(٢).

ولم يساهم الدعم العثماني لأمير حائل الجديد في تعضيد الأمير ضد مناوئيه الذين قاموا باغتياله بعد أن دامت إمارته تسعة أشهر فقط. ولم تعترف الدولة العثمانية بالأمير الجديد سلطان الحمود، وقطعت عنه الإعانة التي كانت

---

(١) حسين حسني: الأوضاع العامة في منطقة نجد في العهد العثماني، ص٩٨.

(٢) لوريمر: تاريخ الخليج العربي (القسم التاريخي)، ج٣، ص١٧١١-١٧١٣، ١٧٤٣.

تدفعها لأسلافه[١]، بينما أجرت راتبًا لسعود بن عبد العزيز بن متعب بن رشيد وهو في المدينة المنورة[٢]، ورحبت بتوليه الإمارة بعد رجوعه إلى حائل، وأقرته على ذلك، وعينت له ولأخواله من آل السبهان مخصصات كافية، ومنحتهم أوسمة ونياشين، وأنعمت على سعود بن عبد العزيز بن متعب بن رشيد بلقب أمير نجد، وصدرت بذلك التعليمات لكل ولاة الولايات في بغداد والبصرة وحلب ودمشق والحجاز، وللمتصرفين في ألوية المدينة والإحساء ونجد[٣].

يبدو أن من أهم أسباب دعم الدولة العثمانية لسعود بن الرشيد هو إدراكها لتحركات السلطات البريطانية، وخاصة بعد قيام اثنين من الإنجليز بزيارة الجوف، ومقابلة فيصل بن الرشيد نائب أخيه سعود[٤].

وكانت الدولة العثمانية تسعى إلى السيطرة المباشرة على الولايات العربية، ومن ضمنها جزيرة العرب، ولذا أشار والي الشام - عندما طالب أهالي تيماء السلطات العثمانية في دمشق بالتدخل لوقف اعتداءات أمير حائل - إلى أن هذا الأمر فرصة من أجل ضم هذه القرية إلى الحكومة العثمانية، وهو ما دفع الحكومة العثمانية إلى تأسيس حامية في تيماء[٥].

وكانت الأحداث المحلية في تيماء، وتزايد اعتداء القبائل القريبة على الأهالي قد دفعهم إلى طلب المساندة من السلطات العثمانية لوقف المعتدين

---

(١) المرجع السابق: ج٣، ص١٧٤٣.

(٢) إبراهيم رفعت باشا: مرآة الحرمين الشريفين، مج٢، ص١٣١.

(٣) خالد السعدون: أحداث في تاريخ الخليج العربي، ص١٣٣.

(٤) عوض البادي: الرحالة الأوروبيون في شمال الجزيرة العربية، ص٣٤٧، ط٢.

(٥) وثيقة عثمانية من الأرشيف العثماني، اسطنبول، سبق ذكرها.
نظارة الداخلية: DH. MUI
رقم الوثيقة: ١٢/ ٤-١٧
بتاريخ ٣٠ ذو القعدة ١٣٢٧ هـ/ ١٣ ديسمبر ١٩٠٩ م.
من ولاية الشام إلى نظارة الداخلية.

عند حدهم، وخاصة في ظل ضعف السلطة المحلية ممثلة بوكيل ابن رشيد.

وقد جاءت هذه الأحداث في أعقاب تسلم الحكومة العثمانية الجديدة - جمعية الاتحاد والترقي - مقاليد الحكم في العاصمة اسطنبول، حيث اتبعت هذه الحكومة سياسة تقوم على ربط الولايات العثمانية بصورة مباشرة وقوية بالمركز، وهو الأمر الذي دفع الوالي العثماني في سوريا إلى تشجيع الحكومة على التدخل من أجل حماية الأهالي، وتثبيت سلطة الدولة في تيماء والمناطق المجاورة لها[١].

في هذه الأثناء استطاع نواف بن نوري الشعلان السيطرة على الجوف، ولم تقم الدولة العثمانية بمساعدة ابن رشيد لاستردادها، لكنها عملت على إرضائه حيث زادت مخصصاته الشهرية من مائة وخمسين إلى مائتي ليرة شهريًّا، كما منحته وسامًا ولقب (أمير الأمراء)، وعدته من المخلصين لها في المنطقة، فقد جاء في رسالة وجهها وكيل الوالي العثماني في الحجاز إلى ابن رشيد نشرت في جريدة الحجاز بتاريخ ربيع الآخر ١٣٢٨ هـ/ ابريل ١٩١٠ م: «استلمنا رسالتكم وتحدثنا مع رسولكم... عارفين بإخلاصكم للخلافة والحكومة العثمانية. وسررنا سرورًا كبيرًا لما أنزلته بالعُصاةِ البدو من تأديب وعقاب حسبما أفدت، وهو واجب كل المسلمين والرعايا المخلصين»[٢].

وقد جاءت هذه الرسالة لتؤكد رغبة السلطات العثمانية في كسب ابن رشيد إلى صفها مع إدراكها بأن التحركات البريطانية لم تتوقف حتى بعد دعمها، أي الدولة العثمانية، لأمير حائل الجديد، حيث سعت السلطات البريطانية إلى إرسال أحد ضباطها لمقابلته[٣].

---

(١) الوثيقة العثمانية السابقة.

(٢) خالد السعدون: أحداث في تاريخ الخليج العربي، ص١٤٨-١٤٩.

(٣) براي: مغامرات لجمن في العراق والجزيرة العربية ١٩٠٨-١٩٢٠ م، ترجمة وتعليق سليم طه التكريتي، ص٧، ٦٥، ١٩٨٩ م، دار واسط للدراسات والنشر والتوزيع، بغداد.

وسعت الدولة العثمانية إلى احتواء أي حدث قد يعكر صفو علاقتها مع أمير حائل، ولذلك قامت بحل مسألة قرية الحائط على النحو الذي سبقت الإشارة إليه، وهو الحل الذي أبقى القرية تابعة لابن رشيد وليس لمحافظ المدينة كما طالب بعض أهاليها. بل إن الحكومة العثمانية لم تأخذ برأي محافظ المدينة بأن يكون قرارها مبنيًّا على ما يمكن أن يسفر عنه تقصي الحقائق المتعلقة بهذه المسألة، حيث رأى المحافظ أن تقوم السلطات العثمانية بإرسال مأمور إلى القرية ليتقصى الحقائق، ويقابل الأهالي لمعرفة الأمر بصورة أوضح وأدق، وليتأكد مما يقوله ابن رشيد، ويدعيه بعض الأهالي الذين قدموا إلى محافظ المدينة مطالبين بنقل تبعية القرية إليه. وبذلك نجحت الدولة في الإبقاء على ولاء ابن رشيد لها، في الوقت الذي كان بإمكانه التوجه لموالاة أعدائها المتربصين بها، وخاصة بريطانيا التي كان لها وجود قوي في الخليج العربي. إذ يعني وجودها هناك أن الفرصة كانت متاحة أمام النفوذ الخارجي بالتدخل، وتحريض القوى المحلية على الدولة العثمانية. ولذلك أمرت السلطات العثمانية ابن رشيد بعد أن حلّت مسألة قرية الحائط لصالحه بأن يحل مشكلات الأهالي دون استخدام العنف معهم، أو القيام بأي عمل يؤدي إلى تفاقم الوضع في القرية. وهو الأمر الذي حملته وثيقة عثمانية مؤرخة في ٢١ ذو القعدة ١٣٢٧ هـ / ٤ ديسمبر ١٩٠٩ م(١).

ويمكن أن نستنتج من الوثيقة العثمانية المشار إليها أن السلطات العثمانية أدركت أن القوى المحلية قادرة على ضبط الأمن لمعرفتها الدقيقة بأحوال المنطقة والأهالي، وطبيعة حياتهم. كما أن هذه القوى المحلية قادرة على تثبيت نفوذ الدولة العثمانية في المنطقة، والإبقاء على سلطتها العامة قائمة على الجميع؛ مما يعني أن السلطات العثمانية أخذت توازن الأحداث المحلية الجارية في شمال الجزيرة العربية في ظل الوضع الدولي القائم، وأخذت تغير

---

(١) وثيقة عثمانية من الأرشيف العثماني، اسطنبول.
نظارة الداخلية: DH. MUI
رقم الوثيقة: ١٧-٥/١

من استراتيجيتها، فبعد أن كان اهتمامها منصبًّا على حماية قوافل الحاج بمساراتها الثلاثة، وما يتبع ذلك من الاتصال بالأهالي والقبائل من أجل المحافظة على أمن الحجاج والعمل على راحتهم، وفرض الضرائب على السفن القادمة إلى موانئ شمال البحر الأحمر، أصبح هذا الاهتمام أوسع وأشمل، حيث أصبح منصبًّا على ربط مناطق شمالي الجزيرة العربية جميعها بشكل أمتن وأقوى بالسلطات العثمانية، فهناك قرى ونواحٍ بعيدة عن طرق الحاج سعت الحكومة إلى متابعة أحداثها المحلية، وأصدرت القرارات من أجل حل مشكلتها، وحرصت على أن يكون لها حضور واضح فيها، مثلما حرصت على ربطها بسلطة الدولة[1].

هكذا فإن التحولات العديدة التي شهدتها الدولة العثمانية، والمشكلات الكثيرة التي واجهتها، والأطماع الأوروبية بأملاكها الشاسعة وولاياتها وخاصة العربية، كل ذلك جعلها تركز أيضًا على ما يمكنها من ضبط المنطقة بصورة أسرع وأقل كلفة، فأنشأت خطوط البرق، وبادرت إلى إنشاء سكة حديد الحجاز، وأصبح بإمكانها إيصال قراراتها وتعليماتها وكذلك قواتها العسكرية إلى شمال الجزيرة العربية في وقت قصير[2].

وفيما يتعلق بابن رشيد كقوة محلية يمكن الاعتماد عليها في تثبيت سلطة الدولة العثمانية في شمال الجزيرة العربية لم يقتصر إرضاؤها له على حل مشكلة قرية الحائط لصالحه، فقد تغاضت أيضًا عن استيلائه على تيماء، رغبة منها في تعويضه عن فقدانه الجوف، إضافة إلى أن سيطرته على تيماء لا تشكل خطرًا على سياستها في المنطقة؛ لكن الدولة العثمانية وقفت بحزم تجاه أمير حائل بشأن مهاجمته القبائل القريبة من سكة حديد الحجاز مؤكدة أن الحفاظ على أمن سكة الحديد هو من اختصاص جنود الحاميات، كما ورد في وثيقة

---

(١) الوثيقة العثمانية السابقة.

(٢) الوثيقة العثمانية رقم: ١٧-١/٥ السابق ذكرها، نظارة الداخلية: DH. MUI، الأرشيف العثماني، اسطنبول.

مؤرخة في ١٩ جمادى الآخرة ١٣٢٨ هـ / ٢٨ يونيو ١٩١٠ م[١].

ويدل هذا الموقف من السلطات العثمانية على أنها تعتبر مهاجمة ابن رشيد القبائل المجاورة لسكة الحديد بحجة اعتدائها على محطات السكة إنما هو اعتداء على سلطة الجنود، فهم وحدهم المنوط بهم حمايتها ورد المعتدين عنها. أما ابن رشيد فمهمته هي تتبع القبائل التي تأتي بين حين وآخر من أماكن بعيدة لمهاجمة سكة حديد الحجاز، لأن جنود الحاميات لا يمكنهم ملاحقة هذه القبائل في الصحراء، واقتفاء أثرهم. فذلك يستهلك القوة العثمانية دون جدوى. ويبدو أن السلطات العثمانية نسقت الجهود التي على جنود الحاميات وقوة ابن رشيد القيام بها من أجل حماية سكة الحديد وخطوط التلغراف، وكانت حريصة في هذا التنسيق على إبراز نفوذها، وتثبيت سلطتها، وقدرتها على حماية ممتلكاتها في المنطقة ممثلة بسكة الحديد، لكي لا تظهر أمام القبائل المجاورة للسكة بمظهر العاجز الذي يوكل حماية مثل هذه الممتلكات لقوى محلية. أما القبائل البعيدة عن السكة فقد كلفت الحكومة العثمانية ابن رشيد بإخضاعها وإجبارها على دفع ما يترتب عليها من التزامات مالية[٢]. كما كلفته بالحفاظ على طريق الحاج العراقي المار بحائل، حيث قامت الدولة العثمانية بإعادة فتحه من جديد بعدما أغلقته لسوء الوضع الداخلي في الإمارة[٣].

أما الإمارة الثانية وهي إمارة الشعلان فقد كانت السلطات العثمانية في دمشق على علاقة سلبية بأميرها قبل تأسيسه إمارة الجوف فقد قامت بسجنه، ثم أطلقت سراحه في رمضان سنة ١٣٢٦ هـ / ديسمبر ١٩٠٨ م، مشترطة عليه أن يبقى في دمّر قرب دمشق[٤]. وإذا كان سبب اعتقاله وسبب إطلاقه غير

---

(١) الوثيقة العثمانية رقم: ٢٤-٢-١٠٣ السابق ذكرها، نظارة الداخلية: DH. MUI، الأرشيف العثماني، اسطنبول.

(٢) جبار يحيى عبيد: التاريخ السياسي لإمارة حائل، ص١٨٣.

(٣) خالد السعدون: أحداث في تاريخ الخليج العربي، ص١٣١.

(٤) رياض الريس: جواسيس العرب، ص٦٩، ط٢.

معروف باستثناء ما عُرف عن وساطة الرحالة موسيل Musil، إلا أنه من المرجح أن يكون سبب اعتقاله راجعًا إلى الاعتداءات المتكررة من قبل قبائل نوري الشعلان ضد القرى والقبائل القريبة من الشام. أما إطلاقه فكان الهدف منه تهدئة قبائله. وقد فرضت عليه الإقامة قرب دمشق لكي تضمن إيقاف تعدياته. وعلى كل حال لم تكن الحكومة العثمانية تثق بنوري الشعلان، وقد أكد ذلك حديث قائد الجناح العسكري بحوران عنه وعن علاقاته مع الملك عبد العزيز آل سعود في وسط نجد، وكذلك عن عدائه لسعود بن عبد العزيز الرشيد حليف الدولة العثمانية[١].

هذا إضافة إلى الدعوات التي يرددها نوري الشعلان بضرورة الانفصال عن الدولة العثمانية، واستغلاله للأحداث داخل نجد، ومن ثم الاستيلاء على منطقة الجوف التي تعد من المناطق المخلصة والموالية للدولة، مما جعل أحد المسؤولين العثمانيين يصفه في ربيع الآخر سنة ١٣٢٧ هـ / أكتوبر ١٩٠٩ م بأنه رجل واسع الضرر، وله مخاطر كثيرة ضد الدولة العثمانية، ووجودها في شمال الجزيرة العربية في تلك المرحلة الحاسمة[٢].

ولم تستبعد الدولة العثمانية أن يقوم نوري الشعلان بالتحالف مع القوى المحلية المناوئة لها أو القوى الخارجية من أجل تقوية نفوذه في المنطقة. وقد زاد من مخاوف الدولة وجود عدد من القوميين العرب في الشام ينادون بفصل العرب عنها، وهو الأمر الذي كانت السلطات العثمانية تتصدى له بقوة. ولذلك أعادت الحكومة العثمانية اعتقال نوري الشعلان في رجب ١٣٢٩ هـ / يوليو ١٩١١ م، وفي الشهر التالي أقالته من مشيخة الرولة، وعينت ابن أخيه الشيخ فارس بن فهد الشعلان شيخًا على القبيلة. وقبل اعتقال نوري الشعلان طالبته الحكومة بإعادة ما نهبه من القبائل القريبة من الجوف ودمشق، مهددة

---

(١) الوثيقة العثمانية رقم: ٣/٦٠ـ السابق ذكرها، نظارة الداخلية DH SYS، الأرشيف العثماني، اسطنبول.

(٢) الوثيقة العثمانية رقم: ٣/٦٠ السابق ذكرها، نظارة الداخلية DH SYS، الأرشيف العثماني، اسطنبول.

باستخدام القوة العسكرية إذا لم يتجاوب معها، وقد هدفت الدولة العثمانية من اعتقال نوري الشعلان إلى قطع دابر الدعوة إلى الانفصال عنها، وخاصة أن نوري الشعلان بالإضافة إلى اتصاله بالقوميين العرب، كان يضغط على القبائل القريبة من الجوف لدفع الزكاة له، وهو الأمر الذي تحققت منه الدولة، مما يعني أنه أخذ يزاحمها على السلطة، ويقاسمها النفوذ، ويهدد سلطتها في شمالي الجزيرة العربية[١].

ومن الأسباب التي جعلت الحكومة العثمانية تنتهج سياسة الحزم مع نوري الشعلان رغبتها في ضمان أمن سوريا، فقد أبلغ أهالي الجوف في سوريا الدولة بأن نوري الشعلان أساء معاملتهم مما دفعهم إلى مغادرة الجوف، وتقديم شكوى إلى المسؤولين العثمانيين في ولاية الشام[٢].

وهكذا يتضح مما سبق أن الدولة العثمانية قد تعاملت بشأن أمن سوريا بالقوة، واعتقلت نوري الشعلان من أجل ذلك. أما مسألة أمن الجوف التي جاء بعض أهاليها إلى دمشق ليقدموا فيها شكوى ضد أميرهم نواف بن نوري الشعلان فلم تقم الدولة تجاهها بشيء ملموس. ويعزى الموقف العثماني من مسألة الجوف إلى رغبة الحكومة العثمانية في حفظ التوازن بين الإمارتين: إمارة ابن رشيد وإمارة ابن الشعلان، وهذا ما أكدته إحدى الوثائق العثمانية في جوابها على طلب سعود بن الرشيد من الحكومة تزويده بالأسلحة، حيث ذكرت في سنة ١٣٣٠ هـ / ١٩١٢ م ما يلي: «فإن طلب ابن رشيد الحصول على الأسلحة والعتاد العسكري تحت اسم توفير الأمن في منطقة نجد يعني في الاحتمال القوي أنه إذا حصل عليها تفوق على العشائر المخاصمة له من جهة وعلى ابن سعود من جهة أخرى. ومما نراه في هذا الصدد عدم منح أي جهة أسلحة للحفاظ على الموازنة بين مختلف العشائر، وذلك بتبليغ ابن رشيد

---

(١) الوثيقة نفسها.

(٢) الوثيقة العثمانية رقم: ٣/٦٠ السابق ذكرها، نظارة الداخلية DH SYS، الأرشيف العثماني، اسطنبول.

بأسلوب حكيم عدم إمكانية ذلك»[1].

ويلاحظ أن الدولة العثمانية اعتمدت في تنفيذ سياستها في شمال الجزيرة العربية على ابن رشيد حيث عدته من الموالين لها في المنطقة بعكس تعاملها مع نوري الشعلان، الذي لم تعده في يوم من الأيام مواليًا لها، لذا لم تكلفه بأي أمر إلا في وقت متأخر لاختلاف الظروف السياسية، فقد دفعت الأحداث الأخيرة على الساحة العالمية، وقيام الحرب العالمية الأولى، واحتمالية انضمام الدولة العثمانية لأحد المعسكرين إلى أن تغير الحكومة سياستها في الجزيرة العربية بصورة عامة، وفي شمالها بشكل خاص، حيث انتقلت من سياسة حفظ توازن القوى بين الأمراء المحليين إلى سياسة احتواء القوى المحلية استعدادًا للحرب العالمية المرتقبة، ولذلك قامت السلطات العثمانية في الشام بإخراج الشيخ نوري الشعلان من السجن، لكسبه، واحتوائه، ووعده الوالي العثماني بالمساعدة والتأييد ضد ابن رشيد[2] وربما يكون ابن رشيد، أمير حائل قد تلقى وعدًا مماثلاً لا سيما أن الأحداث التاريخية المتسارعة في وسط الجزيرة العربية وشمالها، تُثبت هذه المواقف المتباينة في سياسة الدولة العثمانية.

وفي ظل المتغيرات الدولة وتسارع الأحداث واقتراب دخول الدولة العثمانية الحرب العالمية الأولى إلى جانب دول الوسط أرسل والي الشام برقية في محرم ١٣٣٣ هـ / نوفمبر ١٩١٤ م إلى نظارة الداخلية أكد فيها على الأعمال التي أصبح أمير الجوف يقوم بها لصالح الدولة العثمانية في المنطقة، حيث عمل على حماية السكة الحديد، وأصبح بعد إطلاق سراحه من السجن أكثر انضباطًا وولاءً للدولة، ويظهر بأعماله الإيجابية حسن نيته تجاهها، ولذلك فإن من مصلحة الدولة كسبه إلى جانبها، وزيادة راتبه[3].

---

(١) الوثيقة العثمانية الموجودة بمكتبة الملك فهد الوطنية بالرياض، برقم: ٢١٢، سبق ذكرها.

(٢) عوض البادي: الرحالة الأوروبيون في شمال الجزيرة العربية، ص٣٤٧، ط٢.

(٣) الوثيقة العثمانية الموجودة بمكتبة الملك فهد الوطنية بالرياض، برقم: ٨٦٣، سبق ذكرها.

واستجابة لاقتراح والي الشام الذي رأت في تنفيذه تحقيق مصلحة للدولة العثمانية، قامت الحكومة العثمانية في ذي القعدة سنة ١٣٣٣ هـ / سبتمبر ١٩١٥ م بتشكيل قائمقامية في الجوف، وتعيين نوري الشعلان قائمقامًا لها. كما تم تشكيل لواء جندرمة بعدد ألفين إلى ثلاثة آلاف جندي وأسندت قيادته إلى الشيخ نواف الشعلان من أجل تأمين الأمن والانضباط[١] وفي الوقت نفسه سعت الحكومة العثمانية إلى إيقاف أي مناوشات بين ابن الشعلان وابن رشيد إدراكًا منها للوضع العام، وحرصًا على تجميع القوى المحلية لتكون إلى جانبها ضد الأخطار العالمية التي تواجهها. وفي ذلك تغيير كبير في سياسة الدولة تجاه تلك القوى فرضه واقع جديد يتمثل في نشوب الحرب العالمية الأولى، وهو الواقع الذي جعلها تعمل على تسخير كل الجهود لصالح المجهود الحربي العثماني، وهكذا يتبين لنا من خلال الأحداث التاريخية، وما أكدته الوثائق العثمانية أن الموقف العثماني تجاه الإمارات العربية في شمال الجزيرة العربية، ولا سيما إمارتي ابن رشيد، والشعلان قد تأثر سلبًا أو إيجابًا بالمتغيرات الدولية والمحلية التي عاشتها الدولة العثمانية في تلك المرحلة التاريخية الحرجة، وأن الموقف السياسي من تلك القوى لم يكن على وتيرة واحدة، أو منهجية ثابتة، وإنما كان يتغير وفق المتغيرات التاريخية المتسارعة، وبالتالي كان انعكاسه واضحًا على تلك الإمارات العربية في تلك المرحلة، وظهرت نتائجه واضحة وجلية من خلال مواقف تلك الإمارات وتوجهاتها.

---

(١) وثيقة عثمانية، اسطنبول.
مضابط مجلس الوكلاء، MV
رقم الوثيقة ٢٤١/١١٦



الفصل الثّاني

الحرب العالمية الأولى
والوجود العثماني في شمال الجزيرة العربية

أ. قيام الحرب العالمية الأولى، وموقف الدولة العثمانية منها.

ب. الموقف العربي من الدولة العثمانية أثناء الحرب.

ج. السياسة البريطانية في شمال الجزيرة العربية أثناء الحرب.

د. المساندة العربية للحلفاء في شمال الجزيرة العربية.

هـ. هزيمة الدولة العثمانية وخروجها من المنطقة وأثر ذلك.



أ.
قيام الحرب العالمية الأولى وموقف الدولة العثمانية منها

كان السلطان عبد الحميد الثاني - آخر السلاطين العثمانيين الأقوياء، وكان يُدرك الأخطار التي تتربص بأملاك الدولة من الدول الاستعمارية الأوروبية، وخاصة أطماع فرنسا وبريطانيا وروسيا[١]، حيث احتلت فرنسا الجزائر في ١٤ محرم ١٢٤٦ هـ / ٥ يوليو ١٨٣٠ م بينما استعمرت بريطانيا مصر عام ١٣٠٠ هـ / ١٨٨٢ م وكانت الأطماع الروسية في المضايق العثمانية معروفة، وكان عداءها للدولة العثمانية مستمرًّا منذ أمد بعيد، والصراع بينهما مستمر، وقد وجد السلطان أن الوسيلة الوحيدة لمواجهة هذه الأخطار هي الدعوة إلى الجامعة الإسلامية رغبة منه في توحيد كلمة المسلمين، والتصدي لأعدائهم، غير أن عهد السلطان شهد خطرًا داخليًّا لا يقل خطورة عن الخطر الخارجي، وهو ظهور الحركات السرية، ومن أهمها جمعية تركيا الفتاة التي تكونت في البداية من عدد قليل من تلامذة مدارس الطب العسكرية في استانبول، ومن بعض الأتراك المناوئين للسلطان عبد الحميد الثاني، ومعظمهم من النصارى وقد هربوا إلى أوروبا، ووجدوا من دولها الدعم والتأييد والمساندة[٢] وبذلك استطاعت الجمعية الانتشار، وكونت لها خلايا

---

(١) عبد العزيز محمد الشناوي: الدولة العثمانية - دولة إسلامية مفترى عليها، ج٣، ص١١٩٩، ١٩٨٣ م، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة.

(٢) عايض الروقي: حروب البلقان والحركة العربية في المشرق العربي العثماني =

من ضباط الجيش[1] وتم تغيير اسمها إلى جمعية «الاتحاد والترقي العثماني»[2].

وقد نجحت تلك الجمعية بعد سلسلة من الصراعات الداخلية ضد السلطة الشرعية، وضد السلطان العثماني عبد الحميد الثاني، وبذلك تولت زمام السلطة، وبادرت في أول عمل لها بخلع السلطان عبد الحميد الثاني في يوم الثلاثاء السابع من ربيع الآخر ١٣٢٧ هـ الموافق السابع والعشرين من أبريل ١٩٠٩ م[3].

وكان الاتحاديون ذوي ميول علمانية، وهي السمة البارزة في سياستهم وإن كانوا يتأرجحون ما بين الاتجاهين العلماني والديني، وهذا ما جعلهم يتخبطون في سياستهم ما بين الجامعة العثمانية، وحركة التتريك والحركة الطورانية والجامعة الإسلامية[4]، إضافة إلى إعجاب رجال الجمعية بأوروبا؛ بل والسير خلف توجهاتها، ودعمها، وربما وفق المنظور الأوروبي في بناء دولتهم، والسير بها وفق منهج مختلف عن المنهج العثماني المعروف[5].

وكانت الدولة العثمانية قد خسرت في ظل حكومتها الجديدة في وقت قصير العديد من أملاكها في أوروبا الشرقية، فقد اقتطع منها شبه جزيرة البلقان في أعقاب حرب البلقان ٢٤ جمادى الثانية ١٣٣١ هـ / ٣٠ مايو ١٩١٣ م مما أثر على وضعها السياسي والعسكري في جميع ولاياتها الأخرى ومن ضمنها

= ١٣٣٠-١٣٣٢ هـ/١٩١٢-١٩١٣ م، ص٤٧، ٦١، ٦٥، ١٤١٦ هـ/١٩٩٦ م، جامعة أم القرى، مكة المكرمة.

(١) محمد فريد: تاريخ الدولة العلية العثمانية، ص٧٢٩، ط٨.

(٢) عايض الروقي: المرجع السابق، ص٦٥.

(٣) محمد فريد: تاريخ الدولة العلية العثمانية، ص٧١٠، ط٨.

(٤) توفيق علي برو: العرب والترك في العهد الدستوري العثماني، ص١٣٩، ١٩٦٠ م، معهد الدراسات العالية، القاهرة.

(٥) عايض الروقي: حروب البلقان والحركة العربية في المشرق العربي العثماني، ص٢٧٦.

الولايات العربية، وفي هذه الأثناء اندلعت الشرارة الأولى لنذر الحرب في أوروبا، وكان سببها هو مقتل ولي عهد النمسا الأرشيدوق فرانز فرديناند Archduke Franz Ferdinand على يد أحد أعضاء المنظمات السرية الصربية في ساراجيفو Sarajevo في الخامس من شعبان للعام ١٣٣٢ هـ / الثامن والعشرين من يونيو عام ١٩١٤ م مما جعل النمسا - المجر تعلن الحرب على الصرب في ٦ رمضان ١٣٣٢ هـ / ٢٨ يوليو ١٩١٤ م. فأعلنت روسيا حامية وراعية العنصر السلافي في شبه جزيرة البلقان مساندتها لحكومة الصرب ضد أي عدوان قد تتعرض له من قبل النمسا - المجر[(١)].

أدت التحالفات الدولية القائمة آنذاك، حيث كانت روسيا حليفة فرنسا، وألمانيا حليفة النمسا إلى جعل هذه الدول تتكتل فيما بينها، وتتناحر محتكمة إلى السلاح[(٢)]، فأعلنت ألمانيا الحرب على روسيا في ١٠ رمضان ١٣٣٢ هـ / اليوم الأول من أغسطس ١٩١٤ م لتتعاقب الدول الأوروبية في دخول الحرب العالمية الأولى[(٣)]. وقد شكلت هذه الدول معسكرين؛ المعسكر الأول: ويسمى دول الوسط، ويشمل النمسا وألمانيا، ومن سينضم إليهما، والمعسكر الآخر ويسمى: دول الحلفاء ويضم روسيا وفرنسا وبريطانيا ومن سينضم إليها في المعسكر[(٤)].

وقد كانت الدولة العثمانية تمثل أهمية كبرى في ميزان القوى الأوروبية لأنها سوف تتأثر بموقف الدولة العثمانية، إضافة إلى أن المصالح الاستعمارية لكل دولة من الدول كانت من الأسباب المباشرة للحرب، والدولة العثمانية هي صاحبة النفوذ في المشرق العربي الذي توجهت إليه أنظار تلك الدول

---

(١) عايض الروقي: المرجع السابق، ص٢٦٨، ٣٥٧.

(٢) أحمد عبد الرحيم مصطفى: في أصول التاريخ العثماني، ص٢٨٣، ط٢، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٣ م، دار الشروق، القاهرة.

(٣) مجلة المنار: المجلد ١٧، ج١٢، ص٨٨٠، ذو الحجة ١٣٣٢ هـ/ نوفمبر ١٩١٤ م.

(٤) محمد كمال الدسوقي: الدولة العثمانية والمسألة الشرقية، ص٣٦٣، ١٩٧٦ م، دار الثقافة للطباعة، القاهرة.

لاستعماره[١].

وكانت دول الحلفاء وبالذات بريطانيا تتطلع إلى بقاء الدولة العثمانية على الحياد مما يكفل احترام واستقلالية أراضيها وفق معاهدة إذا هي حافظت على ذلك[٢]. وقد كانت أكثرية رجال الدولة العثمانية يميلون إلى عدم دخول الحرب، ومنهم من كان يريد أن تلتزم الدولة العثمانية الحياد التام، وفي مقدمة هؤلاء الصدر الأعظم سعيد حليم باشا[٣]. والبعض الآخر يميل إلى الانضمام إلى دول الحلفاء ضد دول الوسط، ولكن وجود العدو التقليدي للدولة وهو روسيا مع الحلفاء حال دون التفكير في هذه الرغبة[٤]. غير أن المتنفذين من رجال الدولة وهم الثلاثي: أنور وطلعت وجمال[٥] كانوا قد قرروا أخذ جانب دول الوسط، وهذا أمر كان قد أكده جمال باشا في مذكراته المنشورة بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى أثناء حديثه عن أسباب انضمام الدولة العثمانية لدول الوسط، ودافع عن هذا القرار، ووصفه بأنه كان قرارًا في محله في ظل عدم ثقة الدولة العثمانية ورجالاتها في دول الحلفاء؛ الذين لا شك أنهم كانوا ينظرون إلى الدولة نظرة عداء، ومطامعهم الاستعمارية في أراضيها معروفة؛ حتى وإن لم يُعلنوا ذلك[٦].

وقد قامت الدولة العثمانية قبل الحرب بتوقيع اتفاقية سرية مع ألمانيا

---

(١) عايض الروقي: حروب البلقان والحركة العربية في المشرق العربي العثماني، ص٣٥٨.

(٢) مجلة المنار: المجلد ١٧، ج١٢، ص٩٥٩، ذو الحجة ١٣٣٢ هـ/ نوفمبر ١٩١٤ م.

(٣) أحمد رؤوف بك: كيف دخلت تركيا الحرب العالمية، تعريب فؤاد ميداني، ص١٣، ١٩٣٢ م، د.ن، بيروت.

(٤) أحمد عبد الرحيم مصطفى: في أصول التاريخ العثماني، ص٢٨٤، ط٢.

(٥) يلماز أزتونا: تاريخ الدولة العثمانية، ج٢، ص٢٢٥.

(٦) هنري مورغنتو: مذكرات سفير أمريكا في الآستانة، ص٤٦-٤٧، ١٩٤٣ م، مطبعة المقطم، القاهرة.

جمال باشا: مذكرات جمال باشا، ص١٤٠.

تتضمن تعهد كل من الدولتين بمساندة الأخرى في حالة دخول إحداهما حربًا مع دول أخرى[1]. والحقيقة أن الدولة العثمانية كانت تخشى من ازدياد الأطماع الاستعمارية الفرنسية والبريطانية في المشرق العربي العثماني، خاصة وأن النفوذ البريطاني في الخليج العربي كان مؤثرًا، والأطماع الفرنسية في سوريا لم تعد سرًّا[2]. وفي الوقت نفسه فإن الحياد ذاته يعرضها لاتفاق الدول على تقسيمها. وقد عبر وزير الداخلية العثمانية طلعت باشا عن هذا الموقف بقوله: «...ولم يكن لدينا منها (أي من دول الحلفاء) ما يعتمد عليه من الوعود، فإذا حافظنا على حيادنا سواء أفاز الحلفاء أم خسروا كنا من الخاسرين على كل حال، لأن ألمانيا تكون قد حقدت علينا لعدم قيامنا بعهودنا ومساعدتنا لها، ودول الوفاق - إذا انتصرت - تريد الانتقام منا لأننا كنا ميالين لمساعدة ألمانيا، ولكن إذا ضممنا قوانا إلى ألمانيا نكون من الرابحين إذا كان النصر حليفًا لنا»[3]. فقامت الدولة العثمانية بإلغاء الامتيازات الأجنبية للدول الأوروبية في أملاك الدولة العثمانية في أعقاب اندلاع الحرب في أوروبا، كما أمرت جيشها بالتعبئة العامة في اليوم الحادي عشر من رمضان ١٣٣٢ هـ / اليوم الثاني من أغسطس ١٩١٤ م[4]. وقد تبين للحلفاء أن السلطة العثمانية غير عازمة على التزام الحياد مهما حاول الصدر الأعظم أن يعلن أن الموقف الرسمي لحكومته هو الحياد، لأنه كما يعلم الحلفاء ليس له من الأمر شيء، فقامت بريطانيا بإرسال قطع من أساطيلها لتضرب العقبة[5]، كما صادرت البارجتين الحربيتين اللتين كانت تقوم بإنشائهما لحساب الدولة العثمانية[6].

وكانت السياسة العثمانية الداخلية قد تمحورت في هذه الأثناء على بذل

---

(١) مجلة المنار: مج ١٧، ج١٠، ص٧٢٠، شوال ١٣٣٢ هـ/سبتمبر ١٩١٤ م.

(٢) عايض الروقي: حروب البلقان والحركة العربية، ص٣٥٩.

(٣) جمال باشا: المرجع السابق، ص١٠٤-١٠٥.

(٤) Komisyon: Brinci Dunyo, Harbide Turk Harbi, p. 145, 1978, Ankara.

(٥) أحمد رؤوف: كيف دخلت تركيا الحرب العالمية، ص١٧.

(٦) عايض الروقي: حروب البلقان والحركة العربية، ص٣٥٩.

الجهود السياسية والعسكرية لتجميع الطاقات المحلية لأمراء جزيرة العرب وتسخيرها للمجهود الحربي[1] فأرسلت عدة بعثات عسكرية إلى حائل لدفع أميرها ابن رشيد لعقد صلح مع القبائل القريبة منه، وذلك لإدراكها أن حروب ابن رشيد ضد قبائل المنطقة لأي سبب كان ليس فيها مصلحة للدولة، وكانت الدولة العثمانية تهدف إلى اشتراك الجميع في المشاريع العثمانية في جنوب كل من العراق وسوريا، دون أن تحدد الجهة التي يجب عليه أن يتحرك إليها، ذلك أنها كانت تستعد لمهاجمة قناة السويس مما يعني ضمنًا أن على ابن رشيد أن يتحرك عبر جنوبي سوريا إلى شمال البحر الأحمر، حيث كانت تستبعد قيامه بمهاجمة القوات البريطانية في جنوب العراق[2].

وفي إطار المساعي العثمانية لتوحيد الصف العربي العثماني، ومساعدة حليفها هناك، بعث ناظر الحربية العثماني إلى الملك عبد العزيز بن عبد الرحمن آل سعود في ذي الحجة ١٣٣٢ هـ / أواخر أكتوبر ١٩١٤ م برقية يطلب إليه فيها التخلي عن استعداداته لشن حملة ضد ابن رشيد، وطالبًا مساعدته للدولة العثمانية في حربها ضد الحلفاء[3].

وهكذا أخذت الدولة العثمانية في الاستعداد على جميع الأصعدة السياسية والعسكرية، وقد ساهمت هذه الاستعدادات في هذه الفترة، وهي فترة التعبئة، في أن تأخذ السلطات العثمانية فترة كافية نسبيًّا في التعبئة والتموين والاستعداد[4]. لتقوم بعد ذلك بإعلان الحرب على بريطانيا والحلفاء في الثالث والعشرين من ذي الحجة ١٣٣٢ هـ/ ١١ نوفمبر ١٩١٤ م وفي نفس اليوم أعلن فيه السلطان العثماني محمد رشاد الجهاد على الحلفاء، وأصدر

---

(١) جبار يحيى عبيد: التاريخ السياسي لإمارة حائل ١٨٣٥-١٩٢١م، ص١٨٦.

(٢) موزل: تاريخ بيت ابن رشيد، العرب، ج٧، س١٠، محرم وصفر ١٣٩٦ هـ/ يناير وفبراير ٢٩٧٦ م، ص٥٨٠.

(٣) خالد السعدون: أحداث في تاريخ الخليج العربي، ص١٦٢.

(٤) عبد اللطيف الحميد: البحر الأحمر والجزيرة العربية في الصراع العثماني البريطاني خلال الحرب العالمية الأولى، ص١٠٤.

بلاغًا إلى رجال الجيش والأسطول يحثهم فيه على تحرير الإسلام من الدول الاستعمارية كما يقول، ثم وقع السلطان العثماني بيانًا من هيئة العلماء يقضي بضرورة الجهاد، وأمر بنشره في البلاد الإسلامية، وقد حث البيان كل المسلمين على الالتفاف حول الدولة العثمانية، والدفاع عن البلاد الإسلاميَة، والعمل على تطهيرها من المستعمرين الأجانب. وقد وصل هذا البيان وغيره من المطبوعات الداعية إلى محاربة أعداء الإسلام إلى مصر والسودان والهند وإيران وأفغانستان. وفي الوقت نفسه أصدر شيخ الإسلام فتوًى أعلن فيها أن اتحاد المسلمين في العالم بما في ذلك الشعوب الخاضعة لإنجلترا وفرنسا وروسيا واجب مقدس، وعليهم أن يرفضوا معاونة الحلفاء في هجومهم على الدولة العثمانية، حتى ولو تعرضوا للاستشهاد من أجل ذلك(١).

وفي أعقاب دخولها الحرب استمرت الدولة العثمانية في بذل الجهود العسكرية في المنطقة، كما سعت القيادة العسكرية في الشام إلى إيجاد جو من الحماس الديني ببث دعاية الجهاد ضد أعداء الدولة والدين، وشحذ همم المسلمين العرب للاشتراك في هذه الحرب(٢). وكانت الدولة العثمانية قد قامت بتشديد المراقبة على شمال البحر الأحمر، وتقوية الموانئ هناك، حيث ضاعفت أعداد الجند العثماني، وأمدتهم بالأسلحة والذخيرة، وأسست قوة من راكبي الإبل من أهالي المنطقة لتساعدها(٣).

وكانت مهمة راكبي الإبل تأمين ما تحتاجه القوات العثمانية الموجودة

---

(١) جلال يحيى: العالم العربي الحديث، ص٤٥٨-٤٥٩، ١٩٩٨ م، المكتب الجامعي الحديث، القاهرة.

(٢) جمال باشا: مذكرات جمال باشا، ص٢١٤.

(٣) وثيقة عثمانية من الأرشيف العثماني، اسطنبول.
أوراق الباب العالي BEO
رقم الوثيقة: ٠٣٢٤٠٣٣
بتاريخ ٢٩ ذو الحجة ١٣٣٢ هـ/١٨ نوفمبر ١٩١٤ م.
من والي الحجاز وأمير مكة المكرمة إلى الصدارة العظمى.

على الساحل بالمؤن والذخيرة التي تنقل عبر سكة حديد الحجاز، وكذلك نقل الأخبار والأوامر بين الجبهة والقيادة العسكرية. وكان الهدف من هذه الإجراءات هو الدفاع عن الساحل الشمالي في حالة تعرضه لأي هجوم من الأسطول البريطاني، ومقاومة أي عملية قد يقوم بها الأسطول لفرض حصار قد يؤثر على حركة السفن ما بين موانئ شمال البحر الأحمر والموانئ الأخرى. وكانت القوة المشكلة من راكبي الإبل تتحرك بالتنسيق مع قيادة الجيش الرابع الذي ربطت به المنطقة عسكريًا[١].

وقامت السلطات العثمانية أيضًا بحشد الإمارات العربية للوقوف إلى جانبها في الحرب، حيث أبلغت أمير مكة في ٢٢ محرم ١٣٣٣ هـ / ١٠ ديسمبر ١٩١٤ م بنيتها إرسال حملة إلى قناة السويس، وطلبت منه الاشتراك بقوة من الحجاز يكون هو قائدها[٢]. كما أرسلت الرحالة النمساوي موسيل Musil إلى الإمارات الشمالية فوصل إلى إمارة الجوف في صفر ١٣٣٣ هـ / أواخر ديسمبر ١٩١٤ م، ومن ثم توجه إلى إمارة حائل لحثهما على عقد صلح فيما بينهما، وحث ابن رشيد على عقد صلح مع الملك عبد العزيز بن عبد الرحمن آل سعود[٣]. وكان من المفترض أن يواصل موسيل مسيرته إلى ديار الملك عبد العزيز آل سعود، غير أنه فضل كتابة خطاب له وحثه على أن يكون هو وابن رشيد جبهة قوية متحدة ضد الحلفاء؛ كما قام الرحالة المذكور بالاتصال وهو في طريقه إلى شمال الجزيرة العربية بالشيخ سعود بن ملحم، أحد شيوخ عنزة الساكنين بالقرب من حمص ودعوته للانضمام إلى أمير الجوف[٤]. كما أمرت السلطات العثمانية أمير الجوف في ١٣٣٣ هـ / أواخر

---

(١) جمال باشا: المرجع السابق، ص٢٢٣.

(٢) Komysion, Harbide Turk Harbi, p. 153.

(٣) عوض البادي: الرحالة الأوروبيون في شمال الجزيرة العربية، ص٤٣٥، ط٢.
موزل: شمال نجد، العرب، ج١ و٢، ص٩، رجب/شعبان ١٣٩٤ هـ/ أغسطس وسبتمبر ١٩٧٤ م، ص٩٣.

(٤) رياض الريس: جواسيس العرب، ص٧٢، ط٢.

ديسمبر ١٩١٤ م بالاشتراك بحملة القناة المرتقبة[١].

وكانت المصادر البريطانية قد أشارت إلى أن الخطة العثمانية تتضمن دعم ابن رشيد للحملة ضد القوات البريطانية في مصر[٢]، مما يعني أن السلطات العثمانية رمت بثقلها وثقل الإمارات العربية الشمالية تجاه حملة قناة السويس بعد احتلال القوات البريطانية للبصرة. كما كان هناك دعم مستمر من الدولة العثمانية لإمارة ابن رشيد ضد الملك عبد العزيز، حيث تم إرسال الأسلحة والعتاد إضافة للدعم المعنوي لتلك الإمارة مما أوقد الحرب مجددًا ابن رشيد والملك عبد العزيز آل سعود حيث نشبت معركة بينهما في جراب في ٨ ربيع الأول ١٣٣٣ هـ / ٢٣ يناير ١٩١٥ م وهي من المعارك الحاسمة في توحيد الجزيرة العربية على يد الملك عبد العزيز بن عبد الرحمن آل سعود[٣].

ولم يغب عن بال الدولة العثمانية احتمال قيام الأسطول البريطاني المتمركز في الخليج العربي، وشمال البحر الأحمر بحصار المنطقة مما يؤدي إلى خلق قلاقل، وإثارة فتن هي في غنى عنها، ذلك أن هذا الحصار قد تستغله أي قوة محلية مناوئة للسلطات العثمانية للاتصال بالقوات البريطانية أو أن تستغله تلك القوات لاستمالة البعض إلى جانبها وخاصة الحسين بن علي أمير مكة، وأمراء شمال الجزيرة العربية؛ سعود بن عبد العزيز الرشيد في حائل، ونوري الشعلان في الجوف؛ مما يشكل خطرًا على القوات العثمانية في المنطقة، وكانت حركة السفن في تلك الأثناء قد توقفت في شمال البحر الأحمر، كما أن السلطات البريطانية في مصر منعت وصول المواد الغذائية إلى الأهالي، مما شكل ضغطًا أصبحت البلاد معه في وضع صعب أثر على حياة الناس. وقد أكد وهيب باشا[٤] والي الحجاز وقائده هذه الوقائع والمخاوف،

---

(١) نجدة فتحي صفوة: الجزيرة العربية في الوثائق البريطانية، مج١، ص٣٣٠، ط٢.

(٢) نجدة فتحي صفوة: المرجع السابق، مج٣، ص٦٣٩.

(٣) عبد الله صالح العثيمين: تاريخ المملكة العربية السعودية، ج٢، ص١٤٦، ط٤.

(٤) وهيب باشا هو أحد أشهر القادة العسكريين العثمانيين في الحرب العالمية الأولى، عُين قائدًا للحملة الموجهة لمحاربة الإمام يحيى في اليمن، ثم عُين واليًا على =

في برقية إلى نظارة الداخلية بتاريخ ٧ محرم ١٣٣٣ هـ / ٢٥ نوفمبر ١٩١٤ م، وطالب حكومته بإمداد المدينة المنورة بالمواد الغذائية للتخفيف من أثر حصار الموانئ الشمالية على يد الأسطول البريطاني[١].

وقد قامت السلطات العثمانية في ولاية سوريا بإرسال كميات من المؤن إلى المدينة المنورة حيث وزعت على القوات العثمانية والأهالي في شمال الجزيرة العربية[٢]، وفي هذا رد على من يزعم أن خطر المجاعة كان سببًا في انضمام الحسين بن علي إلى الحلفاء[٣]. وكانت القوات العثمانية الموجودة في المنطقة تقدر بنحو عشرين ألف مقاتل، وهي موزعة على الحاميات الواقعة على طول سكة حديد الحجاز، والحجاز، واليمن[٤]. ولم تذكر المصادر العثمانية المتوافرة كيفية توزيع تلك القوات على وجه الدقة، كما لم تذكر عددها في الحجاز، بينما ذكرت مصادر أخرى أن في حامية أملج عشرين جنديًّا[٥]، وفي الوجه ثمانمائة رجل منهم خمسمائة من راكبي الجمال[٦]. أما

الحجاز عام ١٣٣٢ هـ/ ١٩١٤م، إلا أنه لم يستمر طويلاً حيث نقل إلى جبهة البسفور، وقد توفي عام ١٣٦٠ هـ/ ١٩٤٠م.

مريم فريح المهوس: موقف الحامية العثمانية في المدينة المنورة من ثورة الحسين بن علي، ص٣٤، رسالة ماجستير غير منشورة، ١٤٢٢ هـ، جامعة الملك سعود، الرياض.

(١) وثيقة عثمانية موجودة في مكتبة الملك فهد الوطنية بالرياض، تاريخها ٧ محرم ١٣٣٣ هـ/ ٢٥ نوفمبر ١٩١٤ م، (من والي الحجاز وهيب بك إلى الباب العالي).

(٢) وثيقة عثمانية موجودة في مكتبة الملك فهد الوطنية بالرياض، برقم ١٠٧، وتاريخها ١٤ محرم ١٣٣٣ هـ/ ٢ ديسمبر ١٩١٤ م، (من الإدارة العامة للسكة الحجازية إلى نظارة الداخلية).

(٣) أمين سعيد: الثورة العربية الكبرى، مج١، ص١٢٤، د.ت.ن.، مكتبة مدبولي، القاهرة.

(٤) نجدة فتحي صفوة: الجزيرة العربية في الوثائق البريطانية، مج١، ص٣٢٣، ط٢.

(٥) نجدة فتحي صفوة: الجزيرة العربية في الوثائق البريطانية، مج١، ص٣٢٣، ط٢.

(٦) Komysion, Harbide Turk Harbi, p. 271.

القوات التابعة لإمارة الشعلان وإمارة ابن رشيد فلا يمكن تقديرها بالضبط، لأنهما تعتمدان على قوات غير نظامية. وقد أشارت بعض المصادر إلى أن ابن رشيد يستطيع تأمين قوة من عشرة آلاف مقاتل بينما يستطيع نوري الشعلان تأمين قوة من خمسة عشر ألف رجل[1].

وتمتلك منطقة البحر الأحمر مميزات عسكرية يمكن استغلالها لصالح الدولة العثمانية، إذ تكثر في البحر الشعب المرجانية مما يجبر السفن على السير في منطقة معينة من هذا البحر دون أن تتمكن من المناورة بالإبحار يمينًا أو شمالاً خشية ارتطامها بهذه الشعب. كما توجد الصخور البركانية بكثرة مما يؤدي إلى تضييق المنطقة الصالحة للملاحة، ويساعد العثمانيين على إنشاء قواعد عسكرية على الشاطئ الشرقي للبحر الأحمر، وبث الألغام، وتهديد السفن البريطانية والحليفة لها[2]. ولا تخفى الأهمية العسكرية لسكة حديد الحجاز، حيث خصصت لنقل الإمدادات العسكرية من جنود وذخيرة إلى أي حامية من الحاميات الموجودة على طول السكة، وعن طريقها أيضًا يرسل القادة العسكريون الجدد إلى مواقعهم، كما ينقل التموين إلى الجند العثماني، والأسلحة والأموال إلى أمراء شبه الجزيرة العربية المؤيدين للدولة العثمانية، والمحتاجين لدعم الدولة العثمانية، ومساندتها[3].

ومن أجل فهم السياسة العثمانية في منطقة شبه الجزيرة العربية وفق الأحداث المتعاقبة، يمكن تقسيم هذه السياسة إلى مرحلتين، تبدأ الأولى بقيام الحرب العالمية الأولى حتى ثورة الحسين بن علي ضد الدولة العثمانية، وتبدأ الثانية بقيام ثورة الحسين بن علي حتى نهاية الحرب، وقد ربط البحث أحداث شمال الجزيرة بثورة الحسين بن علي لتأثر موقف السلطات العثمانية تجاه

---

(١) نجدة فتحي صفوة: المرجع السابق، مج٢، ص٢٩٠، ٣٠٦.

(٢) إبراهيم محمد حسن: البحر الأحمر في الحرب العالمية الأولى، ص٩٣.

(٣) وثيقة عثمانية موجودة في مكتبة الملك فهد الوطنية بالرياض برقم ٧/ ٥٤، وتاريخها ١١ محرم ١٣٣٣ هـ/ ٢٩ نوفمبر ١٩١٤ م (من ناظر الأوقاف إلى نظارة الداخلية).

أمراء المنطقة بهذه الثورة، ففي بداية الثورة شجعت الدولة العثمانية أولئك الأمراء على قمعها، ولكنها مع مرور الوقت تعاملت معهم بحذر وحيطة خشية أن ينضموا للثورة ضدها، وهو ما لم تكن تحسب له حسابًا في سياساتها السابقة.

لقد اتبعت الدولة العثمانية في المرحلة الأولى سياسة الهجوم ضد القوات البريطانية، فأعدت العدة لمهاجمة قناة السويس في الوقت الذي تتم فيه مهاجمة القوات البريطانية في عدن[١]. ولهذا أمر قائد الجيش الرابع قائمقام الوجه بتسهيل مهمة بعثة ألمانية كانت متجهة إلى اليمن[٢]. واتخذت الدولة العثمانية سياسة احتواء أمراء العرب واستقطابهم في ظل هذه الظروف كاستراتيجية عثمانية، وسعت إلى وقوفهم معها عسكريًّا وذلك بتحريك قواتهم مع القوات العثمانية المرتقب تحركها باتجاه القناة. وفضلت في هذه المرحلة استعمال سياسة التسامح مع الحسين بن علي رغم الشكوك التي أخذت تساورها تجاهه، تلك الشكوك التي زادت عندما لم يعلن الحسين بن علي الجهاد ضد الحلفاء كما توقعت الدولة، وهو الأمر الذي أدى إلى اقتراح والي الحجاز وقائدها وهيب باشا على حكومته: «إما أن يتم القبض على الشريف، أو أن يتم إخلاء الجزيرة العربية على أن تتم العودة إليها بعد الحرب»[٣]. غير أن الدولة العثمانية استمرت بإتباع سياسة التسامح مع الحسين بن علي، إذ أرسلت واليًا جديدًا إلى الحجاز هو غالب باشا الذي اتبع سياسة أكثر اعتدالاً تجاهه[٤]. واتبعت السلطات العثمانية سياسة مماثلة مع أمير الجوف الذي لم تكن تثق به، وخاصة أنه كان من دعاة الحركة القومية العربية المناهضة للدولة العثمانية[٥].

---

(١) إبراهيم محمد حسن: البحر الأحمر في الحرب العالمية الأولى، ص١٦٩.

(٢) محمد فؤاد شكري: ميلاد دولة ليبيا الحديثة، مج٢، ص٤٧٧.

(٣) Komysion, Harbide Turk Harbi, p. 147.

(٤) Komysion, OP. Cit, p. 169.

(٥) وثيقة عثمانية رقم ٦٠/ ٣ نظارة الداخلية DH.SYS الأرشيف العثماني، اسطنبول.

كان أحد العسكريين العثمانيين قد اتفق مع رأي وهيب باشا بخصوص سحب القوات العثمانية من الجزيرة العربية، ورأى أن سحب فرقة الحجاز لمساعدة حملة القناة عمل موافق لفن التعبئة، وذلك لأن الجزيرة العربية - حسب رأيه - ليست هي الميدان الرئيس للحرب، وبقاء القوات العسكرية فيها سيشكل عبئًا على الجيش العثماني المحتاج إلى الدعم العسكري على جبهة القناة، والجبهات الأخرى[١].

ولم تثمر سياسة التسامح التي انتهجتها الدولة العثمانية تجاه الحسين بن علي أمير مكة في دفعه للاشتراك مع قواتها في حملة القناة، مما جعل القيادة العسكرية في الشام تأمر وهيب باشا بالتحرك مع القوة العثمانية الموجودة في مكة المكرمة للاشتراك في الحملة، وتحركت القوة في صفر ١٣٣٣ هـ / أواخر ديسمبر ١٩١٤ م، ووصلت المدينة المنورة في ٣ ربيع الأول ١٣٣٣ هـ / ١٩ يناير ١٩١٥ م، ومن هناك استقلت القطار إلى معان حيث وصلتها في ٥ ربيع الأول ١٣٣٣ هـ / ٢١ يناير ١٩١٥ م[٢].

وكان محافظ المدينة قد أرسل في جمادى الأولى ١٣٣٣ هـ / مارس ١٩١٥ م عددًا من راكبي الجمال لينضموا إلى القوة العثمانية المرابطة على الساحل تقوية لها، وذلك بعدما بلغه أن المويلح تعرضت لقصف من الأسطول البريطاني، وقد أرسل راكبي الجمال ليكونوا رديفًا للجنود العثمانيين ريثما يصل المدد من السلطات العثمانية لإيقاف أي هجوم قد يقوم به الأسطول البريطاني مرة أخرى[٣].

---

(١) علي فؤاد: كيف غزونا مصر، ترجمة نجيب الأرمنازي، ص٨١-٨٢، ١٩٦٢ م، دار الكتاب الجديد، د.م.ن.

(٢) Komysion, Harbide Turk Harbi, p.153.

(٣) وثيقة عثمانية من الأرشيف العثماني، اسطنبول.
B.DCD.H.I.
رقم الوثيقة: ٢١-١/٤
من محافظ المدينة المنورة إلى نظارة الداخلية.

وشكلت السلطات العثمانية لواءً من الجندرمة بعدد ٢٠٠٠ - ٣٠٠٠ جندي من القبائل العربية لحفظ أمن المنطقة والأراضي القريبة المجاورة لسكة حديد الحجاز، وغيرها من الأراضي الممتدة جنوب سوريا والعراق إدراكًا من السلطات لأهمية موقع المنطقة. وقد أوكلت قيادة هذا اللواء إلى ابن الشعلان مكتفية منه بالحفاظ على هذه المنطقة، وخاصة بعد أن لاحظت تردده في الاشتراك بحملة قناة السويس الأولى[١].

وأما فيما يتعلق بالحسين بن علي أمير مكة، فقد كانت السلطات في المدينة المنورة مع توجيه حملة ضده، خاصة أن تلك السلطات بسبب قربها ومتابعتها لأعمال الشريف واتصالاته المريبة مع قبائل المنطقة، أدركت أنه يقوم بالتحريض ضد الدولة العثمانية. غير أن المسؤول الأول عن شمال الجزيرة العربية وقائد الجيش العثماني الرابع كان له رأي آخر، وهو أخذ الحيطة والحذر، ومحاولة استمالة الحسين بن علي واستقطابه. وقد بدأت الدولة بأخذ الاحتياطات المتاحة عندما تلكأ الحسين بن علي في إعلان الجهاد، ومن هذه الاحتياطات دعمها لابن رشيد، وإشعاره بأنها تعتبره من أكثر أمراء الجزيرة العربية ولاءً لها، وأنها لذلك توليه ثقتها وتعتمد عليه[٢].

والحقيقة أن الدولة العثمانية والقيادة العسكرية في الشام لم يكن أمامها غير تكثيف الضغط الدبلوماسي على أمراء شمال الجزيرة العربية الذين لم يتحرك أحد منهم للاشتراك في حملة القناة الأولى، فقد قامت السلطات العثمانية بتكليف أحد الشخصيات العربية العثمانية في رجب سنة ١٣٣٣ هـ /

---

(١) الوثيقة العثمانية برقم ١١٦/٢٤١ السابق ذكرها من MV مضابط مجلس الوزراء، الأرشيف العثماني، اسطنبول.

(٢) وثيقة عثمانية من الأرشيف العثماني، اسطنبول.
أوراق الباب العالي BEO
رقم ٣٣٤٠٢١
تاريخ ٤ محرم ١٣٣٤ هـ/ ١٢ نوفمبر ١٩١٥ م.
من سعود ابن رشيد إلى ناظر الداخلية طلعت باشا.

يونيو ١٩١٥ م بالعمل على إنهاء الخلاف ما بين الملك عبد العزيز آل سعود، وابن رشيد[١] خاصة أن الطرفين قاما في هذا الوقت بعقد صلح بينهما وإن لم يستمر إلا فترة قصيرة[٢]. ويبدو أن الدولة العثمانية أخذت تعد ابن رشيد الذي أعلن استعداده للاشتراك في حملة ضد الحسين بن علي من أجل الاستفادة منه في هذه الحملة التي كان من المقرر أن توجهها في محرم ١٣٣٣ هـ / نوفمبر ١٩١٤ م غير أنها أرجأتها لأن الوقت لم يكن مناسبًا، خاصة أنها تحارب في عدة جبهات، وتحتاج إلى جهود أمراء شمال شبه الجزيرة وغيرهم. فحربها مع القوات البريطانية مستمرة في جنوب العراق الذي احتله الإنجليز، وتحاول الدولة العثمانية استرداده. وقواتها في المناطق الساحلية تحاول مهاجمة القناة والوصول إلى مصر. وتحركها في هذه الظروف ضد الحسين بن علي قد يخلق عدم ثقة بين أمراء شمال الجزيرة العربية والسلطات العثمانية، كما أنه قد يؤثر على موقف الدولة في العالم الإسلامي. ويبدو أن السلطات العثمانية المطلعة على تحركات الحسين بن علي لم تدرك أن هذه التحركات قد تصل إلى حد الاتصال ومن ثم التحالف مع السلطات البريطانية، والقيام بثورة مسلحة ضد الدولة العثمانية[٣].

وكانت الدولة العثمانية قد سعت مجددًا لدى ابن رشيد من أجل إشراكه في مجهودها الحربي، مستغلة الهدوء الذي خيم على علاقاته مع الملك عبد العزيز آل سعود في ربيع الأول سنة ١٣٣٤ هـ / أوائل ١٩١٦ م، ودعمت هذا المسعى بإرسال وفد عثماني يضم ضباطًا عسكريين لإقناع أمير حائل بالتوجه إلى العراق، ويعني ذلك أن السلطات العثمانية خططت في هذا الوقت لمشاركة ابن رشيد في مهاجمة القوات البريطانية المحتلة لجنوبي العراق

---

(١) بيتر هاينة: صالح الشريف التونسي، حوليات الجامعة التونسية، العدد ٢٤، السنة ١٩٨٥ م، ص١٠٦.

(٢) عبد الله صالح العثيمين: تاريخ المملكة العربية السعودية، ج٢، ص١٤٨، ط٤.

(٣) الوثيقة العثمانية برقم ٣٣٤٠٢١ السابق ذكرها من أوراق الباب العالي BEO، الأرشيف العثماني، اسطنبول.

القريب من شمال الجزيرة العربية، بعد أن كانت في وقت سابق قد حاولت دفعه للاشتراك في حملة قناة السويس الأولى[١].

وفي إطار تكثيف الجهود العسكرية في المنطقة قام وزير الخارجية العثماني أنور باشا، وقائد الجيش الرابع جمال باشا يتفقد القوات العثمانية على طول سكة حديد الحجاز أثناء رحلتهما إلى المدينة المنورة. حيث زارا العلا والحجر وغيرهما من الحاميات العثمانية للاطلاع على الاستعدادات العسكرية، ورفع معنويات الجنود، وبحث الشؤون العسكرية مع قادة الوحدات العسكرية في المنطقة[٢]. وبعد عودتهما إلى الشام أمر قائد الجيش الرابع أمير الجوف بالمجيء إلى دمشق لمقابلة وزير الحربية فوصلها في ٤ جمادى الأولى ١٣٣٤ هـ / ٩ مارس ١٩١٦ م للتباحث معه في ما يجب عليه عمله، وقد طلب وزير الحربية من ابن الشعلان الاشتراك بحملة قناة السويس الثانية[٣].

ومما لا شك فيه أن رجال الدولة العثمانية كانوا يسعون إلى دفع إمارة الجوف كما فعلوا مع إمارة حائل إلى الاشتراك الفعلي في ميادين القتال مع القوات العثمانية، وكانت الدولة العثمانية قد ظلت على سياستها القائمة على التهدئة والاحتواء، ولكن هذه السياسة لم تمنعها من أخذ الاحتياطات في الحجاز[٤] في ظل ورود أخبار مزعجة من محافظة المدينة بشأن تحركات الحسين بن علي المثيرة للشك والإزعاج، والتي كان أحدها تقريرًا من محافظ المدينة المنورة بصري باشا في ٢٢ رجب ١٣٣٤ هـ / ١٩ مايو ١٩١٦ م يشكو

---

(١) خالد السعدون: موقف إمارة حائل من الحرب العالمية الأولى كما صورتها الوثائق البريطانية، الدارة، السنة التاسعة، العدد الثاني، أكتوبر ١٩٨٣ م، ص٣٢.

(٢) الملك عبد العزيز آل سعود سيرته وفترة حكمه في الوثائق الأجنبية، مج٢، ص٢٠٨، ١٤١٩ هـ/ ١٩٩٩ م، دار الدائرة للنشر والتوثيق، الرياض.

(٣) سليمان موسى: الثورة العربية الكبرى وثائق وأسانيد، ١٩٦٦ م، دائرة الثقافة والفنون، عمان.

(٤) مجلة العالم الإسلامي: العدد ١٤، ١٠ أغسطس ١٩١٦ م، استانبول.

فيه من تحركات الحسين بن علي واتصاله بالقبائل، ويطالب في التقرير بالإبقاء على كتيبة كان من المفترض أن تتحرك باتجاه اليمن[١]. وفي تقرير آخر في ٢٥ رجب ١٣٣٤ هـ / ٢٢ مايو ١٩١٦ م ذكرت محافظة المدينة تزايد نشاط أمير مكة، وأن هدفه تخريب خط الحجاز، وطلبت قوة عسكرية لحماية سكة الحديد[٢]. غير أن قائد الجيش الرابع لم يطمئن لهذه التقارير، ورغبة منه في التأكد من صحتها سأل والي الحجاز غالب باشا عن الوضع، وعن صحة تقارير محافظ المدينة المنورة، فأجاب الوالي: «إنه ليس هناك أدنى شك في سمو الأمير، إنه من المستبعد وقوع حركة عصيان كهذه، وأن المعلومات المتحصل عليها في هذا الصدد لا نصيب لها من الصحة، ولا أساس لها من الواقع، وأن الشريف يدين بالولاء والطاعة لمقام الخلافة العظمى»[٣].

وبناءً على ذلك أبلغ القائد أوامره إلى محافظ المدينة بعدم التحرك بأي شكل من الأشكال ما لم يندلع عصيان الأمير وأبنائه بشكل فعلي، ويطلقون النار، وأنه إذا تصرف بخلاف ذلك سيحدث تأثيرًا سيئًا على الرأي العام في العالم الإسلامي. وتوعد من يخالف أوامره بأشد العقاب[٤]. ولعل حاجة الدولة العثمانية إلى الحسين بن علي أمير مكة من أجل تعبئة الشعور الإسلامي حال دون تحرك عسكري ضده[٥]، كما أنها في وضع لا تريد معه فتح جبهة جديدة للحرب، وخاصة مع الحسين بن علي لأن ذلك من شأنه أن يغضب الكثيرين ضدها في العالم الإسلامي، ولأن الدولة في الوقت نفسه لم تكن متأكدة تمامًا مما ينقل عن تحركات الحسين بن علي.

وهكذا يتضح بجلاء أن الدولة العثمانية والقيادة العسكرية في الشام ما زالت إلى تلك اللحظة تفضل سياسة احتواء الأمراء العرب وخصوصًا الحسين

---

(١) Komysion, Harbide Turk Harbi, p. 158.

(٢) Komysion, OP. Cit, p. 161.

(٣) Naci Kasif Kiciman: Medine Mudafaasi, p. 41, 1971, Sebil Yayinevi, Istanbul.

(٤) Naci Kasif Kiciman. OP. Cit., p. 41.

(٥) جلال يحيى: العالم العربي الحديث، ٤٨٥.

بن علي، واستخدام أسلوب الضغط الدبلوماسي لتفعيل مواقفهم. غير أن هذه السياسة لم تمنع الدولة العثمانية من القيام بسلسلة من الإجراءات الاحترازية إزاء هذا الوضع، فأرسلت قائدًا من خيرة قادتها وهو فخر الدين باشا[١] الذي قدم إلى المدينة كزائر دون أن يكون له أي صفة عسكرية في ٢٨ رجب ١٣٣٤هـ/ ٣١ مايو ١٩١٦ م وقد كتب فخري باشا إلى القيادة العسكرية بعد وصوله المنطقة بأن ما أخبر به محافظ المدينة حول عزم الحسين بن علي على العصيان كان صحيحًا[٢].

ودفع ذلك قائد الجيش الرابع إلى أن يرسل لفخري باشا برقية بتاريخ الأول من شعبان ١٣٣٤ هـ / ٣ يونيو ١٩١٦ م يأمره باستدعاء شيوخ القبائل القريبة من المدينة ويوزع عليهم المؤن والنقود أكثر مما يوزعه عليهم الحسين بن علي، ويعطي لهم الرواتب، إذ أشار إلى أن قوة المال كفيلة بضمان هؤلاء، وأبلغه أنه مسؤول عن إنفاق خمسة آلاف ليرة ذهب من أجل هذا الهدف، كما أمر بإرسال الكتيبة الرابعة من الفوج ١٣٠ من أجل حماية سكة الحديد ما بين معان - المدائن (الحجر)[٣].

ووجه قائد الجيش الرابع قوة عسكرية تحت اسم «قوة حملة الحجاز» مهمتها الحفاظ على سكة الحديد والمدينة المنورة[٤] وكذلك أبقى على القوة التي كانت متوجهة إلى اليمن والتي يقدر عدد جنودها بثلاثة آلاف وخمسمائة مقاتل[٥].

---

(١) آخر أمراء المدينة المنورة في العهد العثماني حيث تسلم إمارتها أثناء الحرب العالمية الأولى حتى نهاية الحرب.
عارف أحمد عبد الغني: أمراء المدينة المنورة، ص٤٢٣ - ٤٢٤.

(٢) Naci Kasif Kiciman: Medine Mudafaasi, p. 26.

(٣) Komysion, Harbide Turk Harbi, p. 174-175.

(٤) Naci Kasif Kiciman. OP. Cit., p. 38.

(٥) Komysion, OP. Cit, p. 161.
Naci Kasif Kiciman. OP. Cit., p. 27.

وهكذا أخذت الدولة العثمانية تتعامل تجاه الحسين بن علي بحزم، ولكن تأخرها في ذلك دفع ناجي كاشف Naci Kasif ضابط استخبارات حملة الحجاز إلى انتقاد هذه السياسة العثمانية في تعاملها مع أمير مكة في الوقت الذي كانت تستطيع فيه قمع حركة هذا الرجل من البداية[١].

على الرغم من أن الإجراءات التي اتخذتها الدولة العثمانية توحي بأنها ستستعمل الشدة مع الحسين بن علي، إلا أنها ظلت على سياستها القائمة على كسب وده، وود أمراء الجزيرة العربية الآخرين، وتمشيًا مع هذه السياسة أرسلت القيادة العسكرية إلى الحسين بن علي ستة آلاف قطعة ذهبية من أجل إعداد قوة متطوعة للاشتراك بحملة القناة الثانية[٢].

وكان أحد المصادر العثمانية قد أشار إلى ثقة قائد الجيش الرابع بأن الحسين ابن علي لا يمكن أن يقف إلى جانب بريطانيا ضد دولة الخلافة الإسلامية[٣] فقد قال قائد الجيش الرابع: «... مع أنني لم أثق يومًا بأمانة شريف مكة، ما كنت أتصور أنه في حرب كهذه يترتب عليها مستقبل الخلافة يجرؤ على محالفة الدول التي كانت تطمح إلى وضع نيرها على العالم الإسلامي بأسره»[٤].

لقد كانت الدولة العثمانية تدرك أن أي عمل عسكري ضد أي أمير من أمراء الجزيرة العربية سيؤثر بلا شك على الدولة العثمانية في المنطقة. ولكنها في أعقاب قيام الحسين بن علي أمير مكة بالثورة على الدولة في شعبان ١٣٣٤هـ / يونيو ١٩١٦ م اضطرت إلى التعامل مع الواقع الجديد الذي فرضه الحسين بن علي عليها.

ودارت عدة معارك بين قوة حملة الحجاز بقيادة فخري باشا وقوات

---

(١) Naci Kasif Kiciman. OP. Cit., p. 41.

(٢) Naci Kasif Kiciman. Medine Mudafaasi, p. 45.

(٣) Naci Kasif Kiciman. OP. Cit., p. 26.

(٤) جمال باشا: مذكرات جمال باشا، ص٢٣١-٢٣٢.

الحسين بن علي، وقد حققت القوة العثمانية عدة انتصارات، وأجبرت قوات الحسين بن علي على التراجع، وقد أراد فخري باشا الزحف باتجاه مكة لإنهاء ثورة الحسين بن علي في مهدها ولا سيما أن عددًا كبيرًا من قواته كان منشغلاً بحصار الطائف[1]. وانقسمت القيادة العليا في اسطنبول حيال هذه الفكرة إلى فريقين، فريق يرى ضرورة التريث وعدم الاستعجال في أمر كهذا، لما سيترتب عليه من نتائج قد تؤدي إلى تشتيت الجيش الرابع الذي كان يستعد للقيام بحملة على قناة السويس، وعلى رأس هذا الفريق جمال باشا قائد الجيش الرابع. وفريق يرى ضرورة التقدم نحو مكة واستعادتها. وكان على رأس هذا الفريق الثاني أنور باشا وزير الحربية الذي أصدر أوامره إلى جمال باشا بالتقدم نحو مكة. فما كان من جمال باشا إلا أن تقدم بمطالب جعلها شروطًا لتنفيذ أمر التقدم إلى مكة، وهي:

- دعم قوات المدينة بقوات أخرى لتقويتها.

- عزل الحسين بن علي من إمارة مكة، وتعيين شريف آخر يكون مواليًا للدولة.

- إمداده هو بالأموال لتغطية نفقات الحملة إضافة إلى مبالغ أخرى لتوزيعها على شيوخ القبائل.

وقد وافق أنور باشا على مطالب جمال باشا، حيث أرسل الكتيبة الخامسة والخمسين التابعة للفرقة الرابعة عشرة من أجل تقوية حامية المدينة لكي تتمكن من التقدم نحو مكة[2].

واقترح جمال باشا تأجيل التقدم نحو مكة حتى الانتهاء من حملة القناة، غير أن القيادة العليا أكدت على ضرورة الإسراع في تنفيذ فكرة الزحف إلى مكة حتى لا تعطى الفرصة لقوات الحسين بن علي بالاستعداد للمواجهة، وتركت

---

(١) عبد الله بن الحسين: مذكراتي، ص١٢٢، ط٢.

(٢) Komysion: Harbide Turk Harbi, p. 187.

القيادة العليا تحديد موعد الزحف لجمال باشا بعد التشاور مع فخري باشا[١].

ويبدو أن السلطات العثمانية كانت تعمل على إشراك قوات ابن رشيد في حملتها على مكة، غير أن الظروف الحرجة التي دعت جمال باشا إلى اقتراح تأجيل الحملة إلى ما بعد الانتهاء من حملة قناة السويس حالت دون ذلك. وربما طلبت قيادة حملة الحجاز من ابن رشيد المحافظة على أمن سكة الحديد القريبة منه مما يعني أنه كان موجودًا قرب الحاميات العثمانية في الحجر والعلا أقرب الحاميات العثمانية إليه. أما قوات الجوف بقيادة أميرها ابن الشعلان فكانت مشتركة في حملة القناة التي كانت الدولة العثمانية تعلق عليها آمالاً كبيرة. وتدل هذه الوقائع على أن قوات الحسين بن علي لم تصل بعد إلى الجهات الشمالية من الجزيرة العربية، وإنما تتحرك بالقرب من المدينة. ولم تستبعد السلطات العثمانية أن تقوم الدولة البريطانية بالاتصال بأمراء شمال الجزيرة العربية لتحريضهم ضد الدولة العثمانية، وقد شكلت هذه المخاوف عبئًا آخر على الدولة، إذ عليها الوقوف في وجه التحركات البريطانية في المنطقة حتى لا تكون نتيجتها استجابة الأمراء لهذه التحركات، ومن ثم الثورة على الدولة العثمانية مثلما فعل الحسين بن علي أمير مكة.

وقد أوفدت الدولة العثمانية عبد الحميد بك المكلف بالشؤون السياسية إلى ابن رشيد[٢] لكي يعمل على منع الإنجليز من التأثير عليه[٣]، كما أمرت قائد العراق في سنة ١٣٣٤ هـ / ١٩١٦ م باحتواء ابن رشيد، والتعاون معه للحيلولة دون حدوث قلاقل[٤]. وقد نجح رجال الدولة في دفع ابن رشيد إلى الاشتراك بحملة تتجه نحو مكة المكرمة، وذلك بعد دعمه عسكريًّا إذ قدمت له مدفعين رشاشين، وأرسلت إليه ٣٠٠ جندي لتشجيعه على الاشتراك الفعلي في

---

(١) Komysion, OP. Cit, p. 188.

(٢) Naci Kasif Kiciman: Medine Mudafaasi, p. 143.

(٣) حسين خلف الشيخ خزعل: تاريخ الكويت السياسي، ج٣، ص٨٥، ١٩٦٢ م، ب.د.ن، بيروت.

(٤) نجدة فتحي صفوة: الجزيرة العربية في الوثائق البريطانية، مج٣، ص٥٢٤، ط٢.

الحملة[1].

وفي هذه الأثناء صدر مرسوم بعزل حسين بن علي عن إمارة مكة، وتعيين الشريف علي حيدر[2] مكانه، وذلك في ٣٠ شعبان ١٣٣٤ هـ / ١ يوليو ١٩١٦ م[3]، أي بعد إعلان الحسين بن علي ثورته في مكة بحوالي أسبوعين.

منحت السلطات العثمانية أمير مكة الجديد الأوسمة، وزودته بالأموال لتوزيعها على شيوخ القبائل في محاولة لكسب ولائهم[4].

وقد توجه الشريف علي حيدر من اسطنبول إلى الحجاز في قطار خاص بعد أن أقيمت له مراسم توديع كبيرة. وكان على رأس مودعيه طلعت باشا أحد زعماء الاتحاديين البارزين. وتوقف علي حيدر في حلب، ومنها توجه إلى دمشق حيث حل ضيفًا على قيادة الجيش الرابع بضعة أيام، ثم غادرها إلى المدينة، وفي أثناء الطريق كان يحظى باستقبال حافل في محطات القطار حتى وصوله إلى المدينة. وقد كانت هذه المراسم والاستقبالات جزءًا من حملة إعلامية مقصودة من قبل السلطات العثمانية. ووصل الشريف علي حيدر المدينة في ٢٥ رمضان ١٣٣٤ هـ / ٢٦ يوليو ١٩١٦ م وكان باستقباله محافظ المدينة، وفخري باشا قائد الحامية، وعدد من المشايخ[5].

---

(١) مضاوي الرشيد: السياسة في واحة عربية، آل رشيد في حائل، ص٢٢٩.

(٢) من ذوي زيد، ولد في ذي الحجة ١٢٨٢ هـ/إبريل ١٨٦٦ م وأصبح عضوًا في مجلس الأعيان سنة ١٣٢٦ هـ/١٩٠٨ م، ووزيرًا للأوقاف سنة ١٣٢٧ هـ/ ١٩١٠ م ثم استقال بعد فترة. وبعد إعلان الحسين بن علي ابن علي الثورة على الدولة العثمانية أُخذت إمارة مكة المكرمة من عائلة ذوي عون وأعطيت لعائلة ذوي زيد حيث عُين الشريف علي حيدر أميرًا على مكة في شعبان ١٣٣٤ هـ/ يوليو ١٩١٦ م. وقد توفي علي حيدر في بيروت ١٣٥٣ هـ/ ١٩٣٥ م.
إسماعيل حقي أوزون: أمراء مكة المكرمة في العهد العثماني، ص١٨٦-١٨٨.

(٣) مجلة العالم الإسلامي: العدد ١٠، ٥ رمضان ١٣٣٤ هـ/٦ يوليو ١٩١٦ م.

(٤) Suleyman Yatak. Serif Ali Hayadar in Mekke, Emirligine Tayini, Turk Dunayasi, Tarih Dergisi Ocak, 1992, s49.

(٥) Suleyman Yatak. OP. Cit., s51.

والجدير بالذكر أن السلطات العثمانية عزلت الحسين بن علي بشكل عادي، إذ كانت حريصة على أن يمر عزله دون إثارة. ولعلها رأت في تعيين الشريف علي حيدر الذي يرتبط مع الحسين بن علي بالنسب حلاً لهذه المشكلة، متأملة أن يكون الشريف الجديد قادرًا على كسب أمراء العرب الآخرين وشيوخ القبائل إلى جانبها[١]، إضافة إلى أن السلطات العثمانية رأت في تعيين الشريف علي حيدر فرصة لضرب الأشراف ببعضهم، وخاصة أن الشريف علي حيدر ينتمي لأسرة ذوي زيد المنافسة لأسرة ذوي عون التي ينتمي إليها الحسين بن علي[٢].

وإدراكًا من السلطات العثمانية لأهمية شيوخ القبائل والقبائل عمومًا مع ما تمتلكه من رجال وأسلحة ومعرفة بطبيعة الأرض في المجهود الحربي، فإنها أرسلت وفدًا إلى قبائل ساحل شمال البحر الأحمر للتأكد من ولائها، ودفعت لها الأموال، تحفيزًا لها من أجل الاشتراك مع القوات العثمانية ضد قوات الحسين بن علي الخارج عن طاعة الدولة العثمانية، وكان قائد الحملة عندما كانت ثورة الحسين بن علي في بدايتها قد أمر جنوده بعدم مهاجمة القبائل الموالية للشريف، حتى يبادروا بالهجوم، وذلك رغبة منه في عدم توسيع الخلاف مع شريف مكة من أجل إعطاء فرصة لمباحثات الدولة معه لعله يعدل عن مواقفه، وبذلك تتجنب حربًا ليست في صالحها ولا في صالح الجبهات المفتوحة بين القوات العثمانية وقوات الحلفاء في المناطق المجاورة للجزيرة العربية[٣]. وفي الوقت نفسه من أجل إعطاء وقت كافٍ لأمير مكة الجديد لاستمالة شيوخ القبائل إلى جانبه مما يعني انفضاضهم من حول الحسين بن علي، وبالتالي تجريده من القوة التي يعتمد عليها[٤].

---

(١) Yatak. Serif Ali Hayadar in Mekke, S56.

(٢) مريم فريح المهوس: موقف الحامية العثمانية في المدينة المنورة من ثورة الحسين بن علي، ص٨٦.

(٣) Komysion: Harbide Turk Harbi, p. 176-178.

(٤) محمد فؤاد شكري: ميلاد دولة ليبيا الحديثة، مج٢، ص٤٩٥.

وكانت القيادة العسكرية العثمانية في سوريا ترغب في القضاء على ثورة الحسين بن علي بأسرع وقت حتى لا يستفحل أمرها، ويتأثر بها أمراء العرب الآخرون، وخصوصًا أمراء شمال الجزيرة العربية[1]، فالدولة العثمانية كانت تنظر إلى ثورة الحسين بن علي على أنها ثورة محلية[2].

هكذا شرعت الدولة العثمانية في توجيه أمراء الشمال للوقوف أمام هذا الخطر الداخلي بعدما كانت تدعوهم إلى الاشتراك في المجهود الحربي خارج الجزيرة العربية.

وكانت قيادة حملة الحجاز قد استعدت للتحرك نحو مكة، إلا أن الدولة العثمانية قررت في اللحظة الأخيرة صرف النظر عن ذلك لصعوبة تسيير حملتين في وقت واحد إلى قناة السويس ومكة، خصوصًا أن قيادة الجيش الرابع رأت أن تعرض الحملة المرتقبة على الحجاز للهزيمة سوف يخلف آثارًا سلبية على وضع الدولة العثمانية في المنطقة، والأفضل من ذلك هو تكريس الجهود باتجاه مهاجمة قناة السويس، لأن اقتحام القناة وعبورها إلى مصر يعني هزيمة القوات البريطانية المحتلة لمصر، ويعني في الوقت نفسه هزيمة الحسين بن علي الذي كان اعتماده أساسيًّا على دعم السلطات البريطانية. وهكذا أبلغت القيادة العسكرية في الشام قيادة حملة الحجاز بالعدول عن التحرك لمحاربة الحسين بن علي، وذلك في ٢١ رمضان ١٣٣٤ هـ / ٢٢ يوليو ١٩١٦ م[3].

وكانت قوة حملة الحجاز المنوط بها مهمة الحفاظ على سكة الحديد من المدينة إلى معان تقدر بما يتراوح بين عشرة آلاف وأربعة عشر ألف مقاتل وذلك في رمضان ١٣٣٤ هـ / يوليو ١٩١٦ م[4]، وعززت هذه القوة بكتيبة عسكرية أرسلت إليها في شوال ١٣٣٤ هـ / أغسطس ١٩١٦ م. وقد أشارت

---

(١) Naci Kaslf Kiciman: Medine Mudafaasi, p. 43.

(٢) Phiph Hendrick Stoddard: Tskilat - Imahsusa, p. 123, 1995, ARIBA. Istanbul.

(٣) Komysion, Harbide Turk Harbi, p. 187-188.

(٤) Phiph Hendrick Stoddard: Tskilat - Imahsusa, p. 119.

المصادر العثمانية إلى أن القوات العثمانية في الوجه نجحت في عرقلة حركة إنزال قام بها الإنجليز خلال الفترة من ١٥ - ١٦ ذو الحجة ١٣٣٤ هـ / ١٣ - ١٤ سبتمبر ١٩١٦ م، بينما نجحت حامية أملج في صد قوات الحسين بن علي التي حاولت اقتحام الميناء(١).

على الرغم من هذه النجاحات التي حققتها قوة حملة الحجاز إلا أنها لم تتمكن من الحيلولة دون فرض الحصار على ساحل البحر الأحمر من قبل الأسطول البريطاني، وبالتالي فإن الدولة العثمانية لم يبق لها من وسيلة لتزويد تلك القوة بالمؤن والسلاح سوى سكة حديد الحجاز، ولذلك طلبت من نوري الشعلان ومن غيره من أمراء شمال الجزيرة العربية تزويد قواتها بالمؤن، فنوري الشعلان قريب من العقبة، والأمراء الآخرون قريبون من البلاد العربية المجاورة ويمكنهم تهريب البضائع من العراق والكويت(٢).

وكانت الدولة العثمانية تحرص على كسب أمراء شمالي الجزيرة العربية، وبعد ثورة الحسين بن علي زاد حرصها، وأصبحت حذرة خشية اتساع نطاق الثورة ليشمل الإمارات الشمالية. ولذلك أخذت تتابع ما يجري في المنطقة باهتمام بالغ، وعندما علمت بهروب وزير ابن رشيد: سعود السبهان إلى العراق، والتحاقه بالسلطات البريطانية هناك قامت الدولة العثمانية بقطع المعاشات المخصصة له ولأفراد أسرته(٣).

وكثفت الدولة العثمانية مساعيها لدى ابن رشيد ونوري الشعلان لكي تتعقب قواتهما قوات الحسين بن علي التي أصبحت تتحرك باتجاه ساحل شمال

---

(١) Komysion, Harbide Turk Harbi, p. 189.

(٢) سانت جون فيلبي: بعثة إلى نجد، ص١٤٩.

(٣) وثيقة عثمانية من الأرشيف العثماني، اسطنبول.
أوراق الباب العالي BEO
رقم الوثيقة: ٣٣٤٠٢١
تاريخ ١٩ ربيع الأول ١٣٣٥ هـ/ ١٥ يناير ١٩١٧ م.
من دائرة الصدارة العظمى إلى نظارة الحربية والمالية.

البحر الأحمر، وتهاجم الحاميات العثمانية هناك، كما تهاجم الحاميات الواقعة على سكة الحديد، وسكة الحديد نفسها. كما حاولت الدولة العثمانية كسب شيوخ قبائل المنطقة، وتزويدهم بالمال والسلاح لمواجهة قوات الحسين بن علي التي تمكنت بمساندة الأسطول البريطاني من احتلال الوجه، وهو الأمر الذي شكل ضغطًا على القوات العثمانية في شمال البحر الأحمر، والموجودة في حاميات سكة حديد الحجاز. وتأكيدًا لسياسة الدولة العثمانية الرامية إلى تفعيل قوة القبائل ضد قوات الحسين بن علي أرسلت لشيوخها عددًا من الأوسمة، حيث ورد في إحدى الوثائق العثمانية قائمة بأسماء المشايخ الساكنين على طول سكة الحديد، والذين منحوا أوسمة لالتحاقهم مع قبائلهم بالجيش واشتراكهم بعمليات ضد قوات الشريف[1]. ويبدو أن ما قام به ابن رشيد كان مُرضيًا، ولاقى استحسانًا من السلطان نفسه، فقد أرسل وزير الحربية برقية جوابية إلى ابن رشيد بتاريخ ١٥ جمادى الآخرة ١٣٣٥ هـ / ٨ أبريل ١٩١٧ م جاء فيها:

«وصلت برقيتكم المفيدة إبرائكم الاشتراك في تأديب العصاة مع كافة عشائركم... وقد عرضت ذلك على السدة السلطانية، فتلقى ذلك لدى جلالة مولانا الخليفة الأعظم بالمحفوظية التامة... وقد أمرني أن أبلغكم سلامه السلطاني ورضاه على سعيكم المشكور»[2].

ويبدو أن السلطان العثماني والقيادة العسكرية العثمانية كانا راضيين بهذا الحد الأدنى من المساعدة للحفاظ على الاستقرار في الداخل[3].

---

(١) وثيقة عثمانية من الأرشيف العثماني، اسطنبول.
نظارة الداخلية: DH. KMS
رقم الوثيقة: ٤٣١٦٠
بتاريخ ١٧ ربيع الآخر ١٣٣٥ هـ/ ١٠ فبراير ١٩١٧ م.
من قائد الجيش الرابع إلى نظارة الداخلية.

(٢) سليمان موسى: المراسلات التاريخية ١٩١٤-١٩١٨ م، ص١٠٥-١٠٦.

(٣) جبار يحيى عبيد: التاريخ السياسي لإمارة حائل، ص١٩٠.

ولم تستمر ثقة السلطات العثمانية بابن رشيد طويلاً، فقد بدأت شكوك الدولة تحوم حوله عندما نما إلى علمها أن وكيله الذي هرب إلى العراق، أخذ يحثه على موالاة الإنجليز، ومحالفة السلطات البريطانية بدلاً من العثمانية، ولذلك أرسلت نظارة الداخلية إلى قائد العراق مدحت باشا في ٦ شعبان ١٣٣٥ هـ / ٢٨ مايو ١٩١٧ م تستوضح الأمر، وتطلب منه إبداء رأيه في الموضوع[١].

ويبدو أن السلطات العثمانية كانت تحرص باستمرار على التأكد من ولاء ابن رشيد لها، ودعمته بالأموال والأسلحة لضمان إخلاصه لها. وفي الوقت نفسه كانت تتحرى ما يمكن أن تقوم به السلطات البريطانية التي احتلت قواتها جنوب العراق في بداية الحرب من أجل استمالة ابن رشيد إليها، وخاصة بعد أن احتضنت وزيره، حيث لم يكن مستبعدًا على الإنجليز أن يجندوا الوكيل من أجل تحويل ولائه إليهم. وهذه الشكوك التي أخذت تحوم حول ولاء ابن رشيد للعثمانيين، لم تكن قد وصلت إلى مرحلة اليقين، ولذلك أرسلت إلى مدحت باشا مستفسرة عن الموضوع، وأخذت تعد العدة من أجل إرسال معتمد سياسي إلى حائل لكي يراقب تحركات ابن رشيد عن كثب. ويدل ذلك من جهة أخرى على أن السلطات العثمانية بدأت تحاول استباق أي فعل قد يصدر عن أمراء شمال شبه الجزيرة العربية، وذلك بعد أن وجدت هذه السلطات أن سياسة احتواء أمراء العرب لم تجدِ نفعًا، وخاصة الحسين بن علي أمير مكة الذي ثار ضدها على الرغم مما قدمته له من دعم مالي ومعنوي.

وربما كانت الشكوك التي أخذت تحوم حول ولاء ابن رشيد، وحرص الدولة العثمانية على الإبقاء على ولائه لها هي التي دفعت الصدر الأعظم

---

(١) وثيقة عثمانية من الأرشيف العثماني، اسطنبول.
نظارة الداخلية / قسم النفوس: DH. SFRI
رقم الوثيقة: ٧٤
من نظارة الداخلية إلى قائد العراق.

طلعت باشا إلى إرسال برقية لأمير مكة الشريف علي حيدر يأمره فيها بأن يشكر ابن رشيد على ما يقدمه من أجل الدولة، وأن يطالبه، وقد استجاب لأمرها بالمجيء إلى الحجر من أجل العمل بالتعاون مع القوات العثمانية على الحفاظ على سكة حديد الحجاز الطريق الحيوي والاستراتيجي للقوات العثمانية في شمال الجزيرة العربية وخارجها، والتصدي لقوات الحسين بن علي التي تعمل بتحريض من الحلفاء؛ خاصة الإنجليز؛ على شن هجمات مستمرة ومتتابعة على هذا الخط، وفي الوقت نفسه يبلغ أمير مكة ابن رشيد بأن عليه البقاء في الحجر حتى تأتيه أوامر جديدة من السلطات العثمانية، وما يمكن استنتاجه من برقية الصدر الأعظم الذي طالب مسؤوليه بأن يتعاملوا مع ابن رشيد بالحسنى هو أن السلطات العثمانية تعمل على ولائه لها لكي يساعدها في الوقت المناسب ضد قوات الحسين بن علي، ولعلها خشيت أيضًا أن يتسع نطاق أعمال الحسين بن علي فيتأثر بها ابن رشيد، ولذلك حاولت العمل على احتوائه[1].

ولم تختلف سياسة السلطات العثمانية تجاه نوري الشعلان كثيرًا عن سياستها تجاه ابن رشيد، وهي السياسة القائمة على الاحتواء عن طريق تقديم الدعم المادي والعسكري، فقد زودت قبائل الشعلان بما احتاجت إليه من مؤن وأغذية، وأرسلت إلى نوري الشعلان أموالاً وأسلحة[2]، وبعد ذلك بشهرين أي بتاريخ ١٠ رمضان ١٣٣٥ هـ / ٣٠ يونيو ١٩١٧ م أرسلت قوة عسكرية مكونة من أربعمائة خيال، وأربعة رشاشات مع نواف الشعلان باعتباره دليلاً للقوة العثمانية التي كانت تبحث عن لورنس Laurance ومن معه في المنطقة

---

(١) وثيقة عثمانية من الأرشيف العثماني، اسطنبول.
نظارة الداخلية / قسم النفوس: DH. SFRI
رقم الوثيقة: ١/٧٩
بتاريخ ٨ ذو الحجة ١٣٣٥ هـ/ ٢٥ يوليو ١٩١٧ م.
من الصدر الأعظم طلعت باشا إلى أمير مكة الشريف علي حيدر.

(٢) فائز الغصين: مذكراتي عن الثورة العربية، ج٢، ص٣٥٧، ١٩٧٠ م، مطبعة الترقي، دمشق.

ما بين درعا والكاف[1][2]. ويندرج هذا الدعم المقدم للشعلان في إطار الجهود الحثيثة التي كرستها الدولة العثمانية لمقاومة الحسين بن علي؛ الذي خرج على الدولة العثمانية، وبدأ يقدم الدعم المباشر، وغير المباشر للبريطانيين ضد الدولة العثمانية، وبالتالي بات يشكل خطرًا كبيرًا ضد كيان الدولة العثمانية إجمالاً، وشمال الجزيرة العربية تحديدًا، وهو ما كان له الأثر الكبير في موقف الدولة العثمانية من مجريات الحرب العالمية الأولى، ولا سيما في منطقة المشرق العربي، والجزيرة العربية على وجه الخصوص.

وكان قائد حملة الحجاز قد أصدر صحيفة عربية بعنوان (الحجاز) بهدف الرد على حملات الدعاية التي يقوم بها الحسين بن علي عبر جريدة (القبلة)، حيث يحاول تبرير ثورته للعرب وللعالم الإسلامي في الوقت الذي يقوم فيه بتشويه صورة الدولة العثمانية، ويبرزها على أنها تحارب مصالح العرب[3].

وكانت القيادة العسكرية العثمانية في الشام قد حثت قيادة المدينة على احتواء ابن رشيد رغم شكاوى قائد حملة الحجاز منه، لأنه بالنسبة لها يشكل القوة الوحيدة التي يعتمد عليها في الجزيرة العربية[4] لعله يستطيع إضعاف قوة الثورة التي يقودها الحسين بن علي[5]، وخاصة بعد أن انعدمت ثقتها بأمير الجوف بسبب مواقفه المناوئة للدولة العثمانية. كما أن السلطات العثمانية حاولت عبر قائد حملة الحجاز الاتصال بأمراء العرب في الجزيرة، ومنهم الملك عبد العزيز آل سعود، وتشجيعهم على الوقوف إلى جانب الدولة

---

(١) الكاف: قرية كانت تشكل مع مجموعة من القرى ما يعرف بالقريات أو قريات الملح التي تقع في وادي السرحان.
حمد الجاسر: المعجم الجغرافي للبلاد العربية السعودية، ق٣، ص١١٣٣.

(٢) ديفيد غارنت: مختارات من رسائل لورنس، ترجمة عبد المنعم الناصر، ص٥١، ١٤٠٩ هـ/١٩٨٨ م، دار الحرية للطباعة، بغداد.

(٣) Naci Kasif Kiciman: Medine Mudafaasi, p. 72.

(٤) مضاوي الرشيد: السياسة في واحة عربية، آل رشيد في حائل، ص٢٢٩.

(٥) جبار يحيى عبيد: التاريخ السياسي لإمارة حائل ١٨٣٥-١٩٢١ م، ص١٢٤.

العثمانية والولاء لها[1].

وهكذا يتضح أن مواقف أمراء شبه الجزيرة العربية تجاه الدولة العثمانية كانت متباينة، فأمراء الشمال كانوا بين موالٍ مشكوك في ولائه، مثل ابن رشيد، وموالٍ لم يدم ولاؤه، إذ انكشفت نواياه العدائية تجاهها، وبدأ يفكر في التحريض ضدها مثل ابن الشعلان، وأما أمير مكة الحسين بن علي فقد كشف نواياه بشكل سافر، وقام بثورته التي أربكت الدولة، وعملت على تشتيت جهودها. وليس من شك في أن الدولة العثمانية تكبدت الكثير من الجهد والمال والرجال والوقت في محاولات احتواء هؤلاء الأمراء، أو في محاولات القضاء على ثورة من ثار منهم مما أثر سلبًا على موقفها في الحرب العالمية الأولى، وجعل الحرب تأخذ مسارًا مختلفًا عما كان متوقعًا لها في أذهان رجالات الدولة العثمانية وحلفائها، وأثر ذلك بالتالي بصورة واضحة جلية مع نهاية الحرب على الوجود العثماني في شمال الجزيرة العربية، وهو ما تهدف إليه الدراسة.

---

(١) Feridun Kandemir: Medine Mudafaasi, p.544, 1991, Atlas & Nehir iletisim A.S., Istanbul.

ب-

الموقف العربي من الدولة العثمانية أثناء الحرب

تباينت مواقف أمراء العرب في الجزيرة العربية في أعقاب نشوب الحرب العالمية الأولى، وانضمام الدولة العثمانية إلى جانب ألمانيا وحلفائها، فقد اتخذ كل أمير الموقف الذي يتفق ومصلحته، وربما كان يغير موقفه بناء على مجرى الأحداث المتلاحقة... وبالتالي أصبحت مشاركة كل أمير في المجهود الحربي للدولة العثمانية متفاوتة؛ حسب المصلحة مع الجانب الذي تولاه[1].

ومن هؤلاء الأمراء الحسين بن علي أمير مكة الذي عُين بمباركة الاتحاديين، ورغم اعتراض السلطان العثماني عبد الحميد، وقد شرع الحسين بن علي منذ قدومه إلى الحجاز في تأكيد نفوذه على حساب سلطة الدولة، وهو الأمر الذي لم يعجب السلطة العثمانية المحلية ابتداءً، ومن ثم أصبح انعدام الثقة بين الجانبين هو السمة المميزة للعلاقة بين الحسين بن علي والدولة العثمانية ممثلة بوالي الحجاز، وزاد توتر هذه العلاقة إلى درجة بالغة من السوء عندما علم الحسين بن علي بعزم الدولة على إرسال حملة عسكرية لإقصائه بالقوة عن إمارة مكة[2].

---

(١) حسين النجار: السياسة والإستراتيجية في الشرق الأوسط، ج١، ص٤٣٤، ١٩٥٣م، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة.

(٢) علي فؤاد: كيف غزونا مصر، ص٨٧.

وكان الحسين بن علي رجلاً ذا تطلعات خاصة، تتملكه الرغبة في الزعامة المطلقة، ولذلك كان يقوم بدور أكبر من موقعه كشريف لمكة[1]. وقد دفعه ذلك إلى الاستناد على أي قوة دولية تمكنه من تحقيق طموحه، ووجد ضالته في السلطات البريطانية في مصر، فهي قوة تعتبر ندًّا لقوة الدولة العثمانية، ويمكن الاعتماد عليها في تحقيق أهدافه، وتثبيت مركزه في المنطقة، ولذلك قرر أن يتحسس موقفها، لمعرفة ما إذا كانت ستقف إلى جانبه، فأرسل ولده الأمير عبد الله إلى مصر في شهر ربيع الأول ١٣٣٢ هـ / فبراير ١٩١٤ م، وقابل المعتمد البريطاني في القاهرة اللورد كتشنر Lord Ktchenar فأخبره بسوء العلاقة ما بين والده والدولة العثمانية ورغبتها في عزله. وبعد يومين قابل السكرتير الشرقي في دار الاعتماد البريطاني رونالد ستورز Ronald Stoors، وسأله عن احتمال مساعدة الإنجليز لوالده في ظل حدوث قطيعة ما بين والده والدولة العثمانية[2].

إلا أن لقاءات عبد الله بن الحسين في القاهرة لم تسفر عن موقف ذي بال من السلطات البريطانية تجاه الحسين بن علي، ربما لأن السلطات البريطانية لم تجد مصلحة لها في التدخل في مسألة داخلية ما بين الدولة العثمانية وأحد رعاياها، وخاصة أن العلاقات البريطانية العثمانية في ذلك الوقت لم تكن سيئة. ولم يحدث أي تطور في العلاقات بين الإنجليز والحسين بن علي حتى قيام الحرب العالمية الأولى ودخول الدولة العثمانية الحرب ضد الحلفاء. وكان الحسين بن علي نتيجة لموقف السلطات البريطانية السلبي قد اضطر إلى تحسين علاقته مع الدولة العثمانية، غير أنه لم يستجب لدعوة الدولة العثمانية التي طلبت منه إعلان الجهاد من مكة ضد الحلفاء بعد أن دخلت الدولة في الحرب ضدهم. واحتج في رفضه لإعلان الجهاد بأن الحجاز سيتعرض لحصار الأسطول البريطاني، مما يعني الحكم على الأهالي بالجوع[3]. وقد أراد بهذا

---

(١) جورج أنطونيوس: يقظة العرب، ص٢٠٥، ط٨.

(٢) جورج أنطونيوس: يقظة العرب، ص٢٠٧، ط٨.

(٣) المرجع السابق، ص٢٢٤-٢٢٥.

الموقف كسب الوقت حتى تتضح له الأمور بصورة أفضل، ولكي يتسنى له عقد اتفاق مع إحدى دول الحلفاء. وقد شجعه على المضي في هذا الاتجاه انطلاق حركة القوميين العرب التي نشأت قبل الحرب في الشام، وتأييدها له في أن يكون زعيمًا للعرب مدافعًا عن حقوقهم[1] وهي بهذا التأييد تسير في الاتجاه الذي يبحث عنه الحسين بن علي منذ أمد بعيد.

ومع ذلك استمرت العلاقة بين الحسين بن علي والدولة العثمانية، حيث وافق على أن يرافق ابنه علي والي الحجاز وهيب باشا للاشتراك في حملة قناة السويس الأولى. والحقيقة أن تلك المشاركة لم تكن فعلية ولا جادة، وإنما كانت تهدف إلى مخادعة السلطات العثمانية في ظل الاتصالات القائمة بينه وبين السلطات البريطانية[2]. وإمعانًا في ذلك أبدى الحسين بن علي استعداده لتأييد الدعوة إلى الجهاد ولكن سرًّا، أما التأييد العلني فقد رأى أنه أمر لا سبيل إليه لأنه يخشى الأعداء وشرهم، لأنه إذا دعا إلى الجهاد علنًا سيضربون موانئ الحجاز التي تصل منها المؤن. كما تظاهر الحسين بن علي بالموافقة على طلبات السلطات العثمانية ومن ذلك إرسال أبنائه إلى قبائل الحجاز ليشرفوا على تجنيد المجاهدين[3].

أما ابن رشيد فقد ظل على ولائه للدولة العثمانية، فعندما قدم أحد المسؤولين البريطانيين إلى حائل بهدف إقامة علاقة معه رفض استقباله، بل إن نائبه قام باحتجاز المسؤول البريطاني لمدة أسبوعين[4]. وقد أثبتت الأحداث بقاء أمير حائل على موقفه الموالي للدولة العثمانية رغم محاولات السلطات البريطانية استقطابه والاتصال به. غير أن ابن رشيد اتخذ في شهر أكتوبر ١٩١٤م / ذو القعدة ١٣٣٢ هـ موقفًا غريبًا ينم عن رفضه للخطة العثمانية التي

---

(١) مريم فريح المهوس: موقف الحامية العثمانية في المدينة المنورة من ثورة الحسين بن علي، ص٣٨-٣٩.

(٢) جمال باشا: مذكرات جمال باشا، ص٢٦٢.

(٣) جورج أنطونيوس: يقظة العرب، ص٢٢٤-٢٢٥، ط٨.

(٤) رياض الريس: جواسيس العرب، ص٦٠، ط٢.

كانت تقوم على تجميع قبائل شمال الجزيرة العربية في الرقة على نهر الفرات، وتأمير ابن رشيد عليها لتوجيهها نحو مهمات عسكرية فيما بعد[1]، حيث قام بإبعاد كل أفراد القبيلة الصالحين للخدمة العسكرية، وأبقى على الأطفال والشيوخ فقط[2]. كما قام بصرف البعثات العثمانية التي قدمت إليه بوعود معسولة، ومنع قيام أي اتصال بين الدولة العثمانية والقبائل التابعة له منعًا باتًّا رغبة منه في أن يكون اتصال السلطات العثمانية به قائمًا على أساس أنه القوة الوحيدة في المنطقة[3].

وقد وقف وزير ابن رشيد: سعود السبهان موقفًا يلفت النظر أيضًا، حيث رفض طلب السلطات العثمانية إقامة صلح مع أمير الجوف، إلا أنه رضخ في النهاية بعد أن تمكن موسيل من إقناع ابن رشيد بتلبية الطلب، وخاصة أن قبائل شمر تؤيده. كما أن أمير الجوف هدده بهجوم إذا لم يقبل الصلح، وهو التهديد الذي قد يباركه العثمانيون، ويظهر الشعلان بمظهر الأمير الموالي للدولة. وهكذا يتضح أن ابن رشيد ظل مواليًا للدولة العثمانية حتى أثناء الحرب العالمية الأولى حيث قام بإعلان الجهاد ضد الحلفاء، وجمع قوة عسكرية تقدر بألف رجل[4].

وأما الإمارة الشمالية الأخرى، وهي إمارة الجوف فقد أعلن أميرها نوري الشعلان ولاءه للدولة العثمانية في أعقاب دخولها الحرب العالمية الأولى[5]، وقام في ذي القعدة ١٣٣٢ هـ/ أكتوبر ١٩١٤ م بإهدائها ثمانمائة من الإبل تأكيدًا لموقفه الموالي لها؛ إذ كانت الدولة العثمانية بحاجة إلى

---

(١) نجدة فتحي صفوة: الجزيرة العربية في الوثائق البريطانية، مج١، ص٣٣٨، ط٢.

(٢) خالد السعدون: موقف إمارة حائل من الحرب العالمية الأولى كما صورتها الوثائق البريطانية، الدارة، س٩، ع٢، أكتوبر ١٩٨٣ م، ص٣٠.

(٣) موزل: تاريخ بيت ابن رشيد، مجلة العرب، ج٧، س١٠، محرم وصفر ١٣٩٦ هـ/ يناير وفبراير ١٩٧٦ م، ص٥٨٠.

(٤) المرجع السابق، ج٧، س١٠، محرم وصفر ١٣٩٦ هـ/ يناير وفبراير ١٩٧٦ م، ص٥٨٨.

(٥) عوض البادي: الرحالة الأوروبيون في شمال الجزيرة العربية، ص٤٢٦، ط٢.

جهود أمراء العرب لمساندتها في حملة قناة السويس، ولوسائل نقل لنقل الرجال والأسلحة والعتاد والمؤن إلى محطات سكة حديد الحجاز ومن ثم إلى شمال البحر الأحمر. وقد ساهم نوري الشعلان بتقديم الإبل لتحقيق هذه الغاية[1].

ولم يكن ما قام به نوري الشعلان من أعمال إيجابية تجاه الدولة العثمانية سوى ذر للرماد في العيون، فقد صرح في ١٠ صفر ١٣٣٣ هـ / ٢٨ ديسمبر ١٩١٤ م بأنه لن يشترك في حملة القناة الأولى[2]، وكان هو وولده نواف من المؤيدين لحركة القوميين العرب المناهضة للوجود العثماني في المنطقة[3]، وتؤكد الوثائق البريطانية التي صدرت بعد ذلك أن إمارة الشعلان كانت على اتصال مع الأمير فيصل بن الحسين منذ عام ١٣٣٣ هـ / ١٩١٥م[4]. وقد علل رجال إمارة الجوف هذا الموقف بأن الدولة العثمانية تقدم لابن رشيد المال والسلاح مما يعني أنها تفضله عليهم مع علمها بكرهه للحكومة العثمانية لعدم ثقته بالمسؤولين العثمانيين[5]. وعندما أبلغه والي سوريا نوري الشعلان بأنه سيساعده ضد ابن رشيد بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى، قال الأمير نواف لأبيه: «إنه يكذب يا أبت، كيف يمكن أن يكون صادقًا في حين أنه يعلم (أي والي سوريا) بأن أنور باشا يعتبر ابن رشيد أكثر حليف مخلص له، ويرسل له السلاح والذخيرة والمال»[6].

---

(١) وثيقة عثمانية موجودة في مكتبة الملك فهد بالرياض برقم ٤٥٧٢.
من الصدر الأعظم إلى نظارة الداخلية.

(٢) عوض البادي: الرحالة الأوروبيون في شمال الجزيرة العربية، ص٤٤٠-٤٤١، ط٢.

(٣) مكي شبيكة: العرب والسياسة البريطانية في الحرب العالمية الأولى، ج١، ص١٥٧، ١٩٧٠ م، دار الثقافة، بيروت.

(٤) نجدة فتحي صفوة: الجزيرة العربية في المصادر البريطانية، مج٣، ص٥٣٩، ط٢.

(٥) عز الدين التنوخي: الرحلة التنوخية، ص٤٨.

(٦) عوض البادي: المرجع السابق، ص٤٣١.

وكان الأمير نواف الشعلان قد قام خلال الفترة من أواخر شوال ١٣٣٢هـ إلى أوائل ١٣٣٤ هـ/ سبتمبر ١٩١٤ - أواخر ١٩١٥ م بإيواء عدد من القوميين العرب الفارين من ملاحقة القيادة العسكرية في الشام[١]، ويدل ذلك على أن موالاته للدولة العثمانية كانت ظاهرية فحسب، فهو لا يثق بالدولة العثمانية، وهي لا تثق به كما تؤكد ذلك بعض المراجع العربية[٢].

ومن جهته أعلن الملك عبد العزيز بن عبد الرحمن آل سعود حياده في الوقت الذي وعد فيه الدولة العثمانية بأن لا يمنع المساعدة التي تأتي من تجار نجد إلى الجيش العثماني. وكان الملك عبد العزيز يملك موقعًا مهمًّا حيث تنقل المؤن والأسلحة والجمال عبر أراضيه إلى القوات العثمانية في المدينة. وكان التجار يهربونها من ساحل الخليج العربي أو العراق بحكم ارتباطهم التجاري القديم بهذه الأماكن[٣]. وقد أشار قائد الجيش الرابع إلى مساهمة الملك عبد العزيز بن عبد الرحمن آل سعود في الحملة الأولى على قناة السويس، ولكن هذه المساهمة اقتصرت على إرسال عدد من الجمال[٤] ويعود ذلك لبعد المسافة، وانشغال الملك عبد العزيز بشؤون دولته الداخلية في تلك المرحلة، فهو في مرحلة بناء الدولة.

وأما حاكم الكويت الشيخ مبارك الصباح فقد أعلن انضمامه إلى الحلفاء في وقت مبكر من الحرب، حيث ربط مستقبله السياسي بالدولة البريطانية التي فرضت حمايتها على الكويت منذ وقت ليس بالقصير[٥] وكان موقف الإدريسي حاكم عسير الواقعة في الجنوب الغربي من الجزيرة العربية قرب اليمن مماثلاً لموقف حاكم الكويت[٦] وأما اليمن فقد أعلن إمامها تأييده للدولة العثمانية،

---

(١) عز الدين التنوخي: المصدر السابق، ص١١.

(٢) عوض البادي: المرجع السابق، ص٤٢٩.

(٣) خير الدين الزركلي: شبه الجزيرة في عهد الملك عبد العزيز، ج١، ص٢١٦، ط٢.

(٤) جمال باشا: مذكرات جمال باشا، ص٤٣٤.

(٥) علي سلطان: تاريخ العرب الحديث، ص٢٤٦.

(٦) يوسف حسن العارف: العثمانيون وحكومة الأدارسة في عسير، ص١٢٧.

وتعاطفه مع الدولة العثمانية باعتبارها دولة مسلمة[1] وهو ما تمثل في موقف الملك عبد العزيز بن عبد الرحمن آل سعود كذلك.

وبمقارنة موقف ابن رشيد بمواقف أمراء الجزيرة الآخرين تجاه الدولة العثمانية، نجده الموقف الأكثر صراحة ووضوحًا، وهو موالاة الدولة، ويعود ذلك لعدائه الواضح للملك عبد العزيز عبد الرحمن آل سعود، الذي استعاد مُلك آبائه في الرياض، وبدأ في بناء دولته في تلك المرحلة التاريخية الحاسمة، وقد حدد ابن رشيد لنفسه لنفسه هذا الموقف في رسالته إلى شيخ الكويت مبارك الصباح في الثاني من شعبان سنة ١٣٣٣هـ/ ١٣ يونيو ١٩١٥م، حيث قال:

«تعلم أنا حنا (نحن) نتبع لحكومتنا السنية (الدولة العثمانية) وفي انتظار أوامرها السامية في كل خصوص، ما لنا تداخل في الأمور المناهضة لمصالح دولتنا العلية»[2]. فابن رشيد ربط نفسه بالسلطات العثمانية بقوة، ولم يستجب للمحاولات التي قامت بها السلطات البريطانية من أجل استمالته عبر أمير مكة الحسين بن علي الذي أجرى معه أيضًا اتصالات شخصية رغبة منه في كسب الأمراء العرب إلى جانبه تمكينًا لثورته المرتقبة ضد الدولة العثمانية، بل أعلن ابن رشيد استعداده لمهاجمة الشريف نفسه بناء على طلب السلطات العثمانية، ومن أجل ذلك أرسل الرسل إلى العراق لتحريض القبائل هناك ضد الشريف، ولإشراكها معه في حربه. ويبدو أن ابن رشيد كان لديه أكثر من سبب لاتخاذ هذا الموقف الإيجابي تجاه الدولة العثمانية، ففضلاً عن أنها دولة إسلامية، فإنه كان بحاجة إلى مساعدتها من أجل ترجيح كفته في صراعه مع القوى المحلية، وخاصة الملك عبد العزيز بن عبد الرحمن آل سعود[3].

---

(١) Komysion, Harbide Turk Harbi, p. 146.

(٢) خالد السعدون: موقف إمارة حائل من الحرب العالمية الأولى كما صورتها الوثائق البريطانية، الدارة، السنة التاسعة، العدد الثاني، أكتوبر ١٩٨٣ م، ص٣٢.

(٣) الوثيقة العثمانية برقم: ٣٣٤٠٢١ السابق ذكرها، من أوراق الباب العالي: BEO، الأرشيف العثماني، اسطنبول.

وكانت علاقة الحسين بن علي قد أخذت تتطور مع السلطات البريطانية في أعقاب اندلاع الحرب في أوروبا، فقد بدأ يشعر أن الاتفاق مع تلك السلطات بات وشيكًا وذلك عندما اتخذت موقفًا مناهضًا للدولة العثمانية، إذ يعني ذلك تلاقي مصالحها مع مصالحه، وخاصة بعد سعي الدولة البريطانية إلى استقطاب أمراء المنطقة إلى جانبها، وتحريضها لهم ضد الدولة العثمانية. وقد بدأ الحسين بن علي يبحث عن فرصة مناسبة لإثارة الخلاف مع الدولة العثمانية، بعد اتكائه على الوعود والتعهدات البريطانية. وكانت الخطوة الأولى التي خطاها في هذا الاتجاه هي إيقاف نجله علي عن مواصلة السير للاشتراك بحملة القناة كما يرى البعض[1]، وقد احتج لإيقافه بما قيل من أن رجال الحسين بن علي الذين كانوا مع والي الحجاز وهيب باشا في رحلة له من مكة إلى المدينة المنورة سرقوا محفظة أوراق الوالي السرية، فوجدوا فيها عدة مخابرات دارت بينه وبين الدولة بشأن مقاومة الحسين بن علي والتخلص منه، وعندما علم الشريف بمضمون هذه الأوراق أمر ابنه علي بالتخلف عن حملة القناة، ومع ذلك ظل الحسين بن علي على اتصاله بالدولة العثمانية، إذ أرسل إليها في شهر جمادى الأولى ١٣٣٤ هـ / مارس ١٩١٦ م مطالبًا بجعل إمارة مكة إمارة وراثية في أولاده. وكان هدفه من هذا المطلب إثارة الدولة العثمانية، وإحداث قطيعة معها كما يذهب بعض المؤرخين[2].

واستمرارًا على هذا النهج أخذ الحسين بن علي يتعمد إثارة المشاحنات مع محافظ المدينة[3] عن طريق تدخل ابنه علي في شؤون المحافظة، وكان ابنه علي يراقب الوالي العثماني، ويجري اتصالات مع شيوخ القبائل، ويحثهم على مساعدته في الإطاحة بالسلطة العثمانية في المنطقة... ويغريهم بالانضمام إلى حركته بتقديم الأموال لهم. كما كان يخبر شيوخ القبائل التي

---

(١) طالب وهيم: مملكة الحجاز، ص٥٧، ١٩٨٢ م، منشورات دراسات الخليج العربي، البصرة.

(٢) أمين سعيد: الثورة العربية الكبرى، مج١، ص١٠٩، ١١٤.

(٣) طالب وهيم: مملكة الحجاز، ص٥٧.

أيدت الثورة، وخاصة تلك المنتشرة ما بين الحرمين الشريفين بالموعد المحدد للثورة، على أن يتعاملوا مع هذا الموعد بسرية تامة[١]. وهكذا يتضح أن الحسين بن علي كانت لديه نية مبيتة للقيام بالثورة ضد الدولة العثمانية، وليس صحيحًا ما يزعم بعض القوميين العرب من أن الشريف ثار على الدوَلة العثمانية ليأسه من إصلاحها[٢].

ما يدل على أن النية كانت مبيتة للثورة قول الأمير عبد الله بن الحسين للوالي العثماني غالب باشا قبل الثورة بمدة وجيزة: «. . . إن فخري باشا حصل على أمر بإعدام عائلة الشريف ونحن على علم بكل شيء»[٣]. وهكذا أصبحت ثورة الحسين بن علي مسألة وقت للإعداد فحسب، فقد كتب أحد القوميين العرب إلى الشريف رسالة في ٤ جمادى الأولى ١٣٣٤ هـ / ٩ مارس ١٩١٦ م يقول: «... **قبل أن نخرج من الشام إلى المدينة مع فيصل بك ليوم واحد أتى نوري الشعلان بناءً على طلب جمال بك ليقابله مع أنور، فأرسل إليك للسلام عليه وفدًا... أرسل النوري شخصًا من قبل ليرد السلام عليه ويبلغه على لسان النوري بأنه لم يزل ثابتًا على خطته وكلامه ووعده، ولكن حيث أن الدولة الآن قوية الجانب يجب أن لا نتواجه لئلا تحس أو تشعر**...»[٤]. وهكذا بدأت استعدادات الحسين بن علي لإعلان ثورته في الوقت الذي أكد فيه أمير الجوف تضامنه معه.

ويلاحظ أن أمير الجوف كان أكثر حذرًا في تحركاته المؤيدة للثورة، وكان سبب هذا الحذر قرب الجوف من دمشق مقر قيادة الجيش الرابع والقوات العثمانية في المشرق عامة، واعتماد ابن الشعلان وقبائله على الشام في التموين، وذلك إضافة إلى رغبته في أن يعطي السلطات العثمانية انطباعًا عامًّا بأنه مع الدولة حتى لا يلفت انتباهها لما يقوم به من تحركات ضدها.

---

(١) جورج أنطونيوس: يقظة العرب، ص٢٨٨، ط٨.

(٢) أمين سعيد: المرجع السابق، مج١، ص٢٧٥.

(٣) Komysion, Harbide Turk Harbi, p. 160.

(٤) سليمان موسى: الثورة العربية الكبرى وثائق وأسانيد، ص٥٠.

وأثناء هذه الاستعدادات أعلن أمير رابغ الشيخ حسين بن مبيريك انضمامه للعثمانيين في رسالة وجهها إلى محافظ المدينة المنورة قبل ثورة الحسين بن علي بأيام قلائل حيث أبلغه بما يخطط له الحسين بن علي، وأن هجومه المتوقع على القوات العثمانية في كل من المدينة وجدة ومكة سيندلع في توقيت واحدٍ وهو ٥ شعبان ١٣٣٦ هـ / ٥ يونيو ١٩١٦ م وفي نهاية الرسالة أخبره برفضه لعرض علي ابن الحسين الداعي إلى الاشتراك في الثورة ضد الدولة العثمانية(١). وقد أشارت التقارير البريطانية إلى أن أمير رابغ قد اتصل بالدولة البريطانية والحسين بن علي طالبًا منهما تزويده بالسلاح والمال، غير أن طلبه رُفض(٢). ربما لأنهما لم يثقا به، لعلمهما بأنه على اتصال مع السلطات العثمانية، مما يدل على أنه موالٍ للدولة العثمانية. ولعله حاول الحصول على الأسلحة والمال من أي مصدر لتقوية إمارته، مع الاحتفاظ بولائه للدولة العثمانية إدراكًا بأنها الدولة المسلمة الشرعية، وإدراكًا منه أيضًا بخطورة قدوم بريطانيا للمنطقة، ولذلك اصطدم بالحسين بن علي الذي يخالفه في الموقف. ويرى البعض أن هناك خلافًا شخصيًّا بين ابن مبيريك والحسين بن علي وذلك لكون ابن مبيريك يرفض الخضوع للحسين بن علي، ويرى في نفسه زعيمًا مستقلاً مماثلاً للحسين بن علي في إمارته، واستقلاله(٣).

واتفق الحسين بن علي مع بريطانيا على إعلان ثورته على الدولة العثمانية(٤)، وقام بإعلان الثورة في التاسع من شعبان ١٣٣٤ هـ / ١٠ يونيو ١٩١٦ م(٥). وكانت بعض المصادر البريطانية قد أشارت إلى أن هذا التاريخ

---

(١) Komysion, OP. Cit, p. 160.

(٢) نجدة فتحي صفوة: الجزيرة العربية في الوثائق البريطانية، مج٢، ص٣٧٦، ط٢.

(٣) مريم فريح المهوس: موقف الحامية العثمانية في المدينة المنورة من ثورة الشريف، ص٦٨.

(٤) جورج أنطونيوس، يقظة العرب، ص٢٦٦، ط٨.

(٥) عبد الله بن الحسين: مذكراتي، ص١١٤، ط٢.

يعني تقدمها بحوالي ثلاثة أشهر عما كان مقررًا لها[١]، وذلك لأسباب منها علم الحسين بن علي ببقاء قوة عسكرية في المدينة بعدما كانت في طريقها إلى اليمن فعجّل بالثورة[٢]. ويتضح من حديث الأمير عبد الله بن الحسين السابق مع الوالي العثماني أن هناك سببًا آخر عجل بثورة الحسين بن علي، وهو مقدم القائد فخر الدين باشا إلى المدينة المنورة، وقد اتفقت المصادر العثمانية والبريطانية على أن ثورة الحسين بن علي بدأت في ٥ شعبان ١٣٣٤ هـ / ٥ يونيو ١٩١٦ م[٣]. بينما أورد ضابط حملة الحجاز أن ثورة الحسين بن علي كان من المفترض أن تبدأ في ٢٠ رجب ١٣٣٤ هـ / ٢٣ مايو ١٩١٦ م غير أن تدابير الدولة العثمانية مثل الإبقاء على كتيبة اليمن حالت دون إقدام أمير مكة على الثورة في ذلك الموعد[٤].

وكان الشريف علي حيدر عندما وصل إلى المدينة المنورة قد أصدر بيانًا لأهالي الحجاز تحدث فيه عن الحرب، وموقف الحسين بن علي المناوئ للدولة، كما تحدث عن أهداف الإنجليز الحقيقية من وراء دعمه، ووضح في هذا البيان مدى الضرر الذي سيلحق بالإسلام على يد الحلفاء[٥].

وأخذ الشريف علي حيدر يتصل بأمراء العرب وشيوخ القبائل بمن فيهم الملك عبد العزيز آل سعود في نجد، ويحثهم على توحيد الصف العربي العثماني ضد ثورة الحسين بن علي ومن يدعمه من الحلفاء[٦]. وفي هذه الأثناء حضر شيخ المنتفق عجيمي بن سعدون باشا، أحد شيوخ جنوبي العراق

(١) عبد اللطيف الحميد: البحر الأحمر والجزيرة العربية في الصراع العثماني البريطاني خلال الحرب العالمية الأولى، ص٣٦٧.

(٢) أمين سعيد: الثورة العربية الكبرى، مج١، ص١١٩.

(٣) نجدة فتحي صفوة: الجزيرة العربية في الوثائق البريطانية، مج٣، ص٤٧٩، ط٢.

(٤) Naci Kasif Kiciman: Medine Mudafaasi, p. 41.

(٥) مجلة العالم الإسلامي: العدد ١٧، ١٣ أغسطس ١٩١٦ م.

(٦) George Stitt: A Prince of Arabia, p. 163, Unwinltd, London.

إلى المدينة المنورة، وأعلن ولاءه للحكومة العثمانية[١]. وكانت الوثائق البريطانية قد أشارت إلى مناوأة حسين بن مبيريك لها ولحركة الحسين بن علي حتى بعد دخول الأمير زيد بن الحسين رابغ، حيث أخذ يعارض التحركات العسكرية[٢] مما يعني بقاءه على ولائه للدولة العثمانية.

وقد طلب الشريف علي حيدر من الدولة العثمانية إرسال عدد من النياشين لتوزيعها على شيوخ القبائل، فقد حاول أن يكون ذا علاقة طيبة معهم. وكان الأمير عبد الله بن الحسين قد ذكر أن الأمير علي حيدر كان يحث شيوخ القبائل على الالتحاق بقوات الشريف[٣]. غير أن المصادر العربية المعنية لم تذكر أن للأمير علي حيدر موقفًا مواليًا للأشراف كما أكدت ذلك المصادر البريطانية عندما تحدثت عن أمير مكة الجديد[٤] فضلاً عن المصادر العثمانية التي لم يشر أي منها إلى ما يعيب الأخير في موقفه الموالي للدولة أو يشكك فيه.

وقد أشار أحد المؤرخين إلى أن الملك عبد العزيز آل سعود أرسل خطابًا إلى الشريف علي حيدر قائلاً له: «لو أمر السلطان سأسير على الفور إلى الحسين»[٥]. وفي خطاب آخر كتب الملك عبد العزيز آل سعود للأمير علي حيدر قال فيه: «أسرة الحسين سببت الضرر والصراع بثورتهم فقد كانوا يرغبون في الاستقلال بأي ثمن، ومن أجل هذا الهدف كانوا على استعداد لأن يقوموا بالخديعة والوقيعة بين شعوب المنطقة لخدمة مصالحهم»[٦]. وفي

---

(١) Suleyman Yatak; Serif Ali Hayadar in Mekke, S49.

(٢) نجدة فتحي صفوة: الجزيرة العربية في الوثائق البريطانية، مج٢، ص٩١، ط٢.

(٣) عبد الله بن الحسين: مذكراتي، ص١٤٣، ط٢.

(٤) نجدة فتحي صفوة: الجزيرة العربية في الوثائق البريطانية، مج٢، ص٨٢-٨٣، ط٢.

فائز الغصين: مذكراتي عن الثورة العربية، ج٢، ص٣٧٧-٣٧٨.

(٥) Suleyman Yatak; Serif Ali Hayadar in Mekke, S49.

(٦) George Stitt: A Prince of Arabia, p.

المقابل ورد في الوثائق البريطانية أن الملك عبد العزيز آل سعود أجاب في ١٣٣٤ هـ / ١٩١٦ م على رسائل الشريف بالكراهية التي يشعر بها العرب تجاهه وتجاه العثمانيين[١]. وكان أحد المسؤولين العرب العثمانيين قد أشار إلى أن الملك عبد العزيز آل سعود لم يشترك في محاربة الحسين بن علي وبقي على حياده[٢]. وهذه حقيقة تاريخية واضحة وإن ظهرت بعض المصادر الموالية للدولة العثمانية التي تشير إلى بعض الرسائل التي يفهم منها استعداد الملك عبد العزيز آل سعود للمشاركة ضد أعداء الدولة العثمانية في المنطقة؛ لكن الملك عبد العزيز بن عبد الرحمن آل سعود كان واضحًا في موقفه من تلك الأحداث، فلزم الحياد، والاستقلالية، ولم ينضم إلى هذا أو إلى ذاك.

ومع أن المصادر العثمانية والبريطانية أوضحت بما لا يدع مجالاً للشك، اتصال الملك عبد العزيز آل سعود بالطرفين في فترة متأخرة من الحرب، خصوصًا مع قائد حملة الحجاز، فالحياد الذي أعلنه الملك عبد العزيز آل سعود هو في الحقيقة حياد إيجابي بالنسبة له، فهو لا يخطو خطوة واحدة إلا إذا كانت تصب في نهاية المطاف في مصلحته ليس إلا[٣]. خاصة وأنه في مرحلة نهوض، وبناء لدولته الفتية، وفي حاجة ماسة لكسب الأصدقاء، وليس الأعداء، ولكي لا يدخل دولته الناشئة في صراعات لا فائدة منها لدولته، وشعبه.

وفيما يتعلق بابن رشيد فإنه لم يرد على خطابات السلطات البريطانية بعد وصوله إلى العراق، مما يدل على أنه التزم بموقفه الموالي للدولة العثمانية، وهو ما أكده الأمير سعود الرشيد حين صرح للمندوب السياسي البريطاني بيرسي كوكس في في ٨ شعبان ١٣٣٤ هـ / ١٠ يونيو ١٩١٦ م بقوله:

(١) نجدة فتحي صفوة: المرجع السابق، مج٣، ص٦٤٥.

(٢) محمد فؤاد شكري: ميلاد دولة ليبيا الحديثة، مج٢، ص٤٩٩.

(٣) سليمان الغنام: البيئة السياسية الإقليمية والدولية في شبه الجزيرة العربية إبان نهوض الملك عبد العزيز لتأسيس الدولة السعودية الحديثة، ص١١٣، ١٤٢٠ هـ/ ١٩٩٩ م، مكتبة العبيكان، الرياض.

«... والحال هو أني مواطن تركي - عثماني - وأمير من أمراء الترك - الدولة العثمانية - والدولة البريطانية تعلم أن الدولة التركية (العثمانية) تعينني بالمال وتمدني بالأسلحة، وسأكون عديم الإخلاص لو دخلت في مراسلات مع حكومة أخرى هي في حرب مع حكومتي، إنني لم أتجه إلى هنا بمحض إرادتي، ولكن بدعوة من الدولة التركية (العثمانية) التي أمرتني أن أحدث اضطرابًا، ولكنني رغم ذلك لم أقدم على عمل كهذا حتى الآن... ومن جانب آخر يجب أن تخبر السلطات البريطانية بصراحة بأنه إذا ما أرسل الترك (العثمانيون) لي قوات ومدافع، فسأنضم لهم في مهاجمة الإنجليز، أما إذا لم يرسلوا قوات فلن أفعل شيئًا...»[١].

ونستخلص من ذلك أنه رغم إخلاص ابن رشيد للدولة العثمانية إلا أنه كان مترددًا في الاشتراك معها في ميدان القتال نتيجة للظروف المحلية المحيطة به أولاً، ولإدراكه عجز قواته الذاتية عن مواجهة قوات بريطانيا إن لم تنجده الدولة العثمانية بالرجال والسلاح ثانيًا، ولحاجته الملحة إلى الامتيار من أسواق تموينه التقليدية في الكويت وجنوبي العراق التي أصبحت تحت سيطرة بريطانيا ثالثًا[٢] ومع هذا سعى ابن رشيد لمساعدة حلفائه العثمانيين قدر استطاعته، فعمل على تهريب البضائع، وتمكن من إرسال قافلة من خمسمائة جمل إلى القوات العثمانية في العلا، وقد وصلت إليها في ٣٠ ربيع الآخر ١٣٣٥ هـ / ٢٢ فبراير ١٩١٧ م[٣]. بينما أرسل الأمير فيصل بن الحسين في شهر جمادى الأولى من سنة ١٣٣٥ هـ / مارس ١٩١٧ م خطابًا إلى ابن رشيد يدعوه فيه إلى الانضمام لثورة الحسين بن علي، فأجاب بولائه للدولة العثمانية

(١) خالد السعدون: موقف إمارة حائل من الحرب العالمية الأولى كما صورته الوثائق البريطانية، الدارة، س٩، ع٢، أكتوبر ١٩٨٣ م، ص٣٥-٣٦.

(٢) خالد السعدون: موقف إمارة حائل من الحرب العالمية الأولى كما صورته الوثائق البريطانية، الدارة، س٩، ع٢، أكتوبر ١٩٨٣ م، ص٣٨-٣٩.

(٣) الملك عبد العزيز آل سعود في الوثائق الأجنبية، مج٢، ص٢٠٦.

وارتباطه معها برابطة الدين[1] وبذلك استمر أمير حائل على ولائه للدولة العثمانية، وقد قدم الأمير سعود الرشيد إلى محطة الحجر في ٢٩ شوال ١٣٣٥هـ / ١٨ أغسطس ١٩١٧م للاشتراك في الحملة العثمانية على مكة المكرمة[2]، وهذا ما تؤكده الوثائق البريطانية كذلك[3]. غير أن هذه الحملة لم تتم، ومع ذلك اشترك أمير حائل مع العثمانيين في عدة معارك ضد قوات الحسين بن علي الثائرة ضد الدولة العثمانية، وهو ما ذكرته جريدة القبلة الناطقة باسم الحسين بن علي[4] وأكد بعض القوميين العرب المعاصرين لتلك المرحلة[5] حيث تأكدت مشاركته ضد قوات الحسين بن علي بقيادة ابنه عبدالله في ذي القعدة ١٣٣٥ هـ / سبتمبر ١٩١٧ م بالقرب من تيماء[6].

ويلاحظ أن المصادر العثمانية المعاصرة لم تذكر المجهود الحربي لابن رشيد، ولم تشر إلى مشاركته في القتال ضد قوات الحسين بن علي، وكل ما أشارت إليه هو استعداده لحملة مكة[7] بينما تؤكد الوثائق البريطانية استمراره في تهريب البضائع إلى ما قبل حصار المدينة بخمسة أشهر[8] ولعل ما يفسر ذلك هو اعتقاد قادة حملة الحجاز بعدم جدوى مشاركة قوات ابن رشيد لأنها لم تكن منظمة، وإنما تعتمد على حرب العصابات مثلها مثل قوات الحسين بن علي؛ مع مراعاة أن قوات الحسين بن علي توافر لها المستشارون البريطانيون مثل لورنس ومن على شاكلته؛ كما كانت في وضع أفضل بسبب موقعها القريب من السلطات البريطانية في البحر الأحمر. وإذا كان ابن رشيد لم

---

(١) فائز الغصين: مذكراتي عن الثورة العربية، ج٢، ص٢٧٧.

(٢) Naci Kasif Kiciman: OP. Cit., p. 114.

(٣) نجدة فتحي صفوة: الجزيرة العربية في الوثائق البريطانية، مج٣، ص٤٨٥، ط٢.

(٤) القبلة: ع٨٦، س١، ٢١/٨/١٣٣٥ هـ.

(٥) فائز الغصين: المرجع السابق، ج٢، ص٤٥٠.

(٦) سليمان موسى: الحرب في الحجاز، ص٢٣٠، ١٩٨٩ م، ب.د.ن، عمان.

(٧) Komysion, Harbide Turk Harbi, p. 277.

(٨) نجدة فتحي صفوة: المرجع السابق، مج٤، ص١٢٤.

يشارك في حروب نظامية إلا أن هذا لا يقلل من دوره بشكل عام، ومن دوره في محاولة الحفاظ على سكة حديد الحجاز في مواقع مهمة، ويذهب البعض إلى أن هذا الدور غير الفاعل لابن رشيد تجاه الدولة العثمانية، يأتي من عدم توافر النية الصادقة والإخلاص تجاه الدولة العثمانية؛ على الرغم من السياسة المعلنة لإمارة حائل وهي الولاء للدولة العثمانية دون غيرها[1].

ومن المفارقات التاريخية العجيبة في تلك المرحلة أن أحد أفراد عائلة ابن رشيد، وهو ضاري الرشيد[2]، التحق بقوات الحسين بن علي، وقاد بعض المعارك ضد القوات العثمانية[3].

وهذا الموقف الموالي للدولة العثمانية الذي وقفه ابن رشيد لم يعجب وزيره سعود السبهان الذي يبدو أنه لم يستطع إقناع ابن رشيد في الانضمام إلى الحلفاء. ولذلك غادر الإمارة، والتحق بالسلطات البريطانية في العراق[4].

وكان الحسين بن علي قد كتب خطابًا إلى المعتمد البريطاني في جدة في ١٣ ذو القعدة ١٣٣٤ هـ / ١١ سبتمبر ١٩١٦ م أخبره فيه بتأييد أمير الجوف لثورة الحسين بن علي في مكة المكرمة ضد الدولة العثمانية، وأنه مستعد

---

(١) جبار يحيى عبيد: التاريخ السياسي لإمارة حائل، ص١٨٧.

(٢) ضاري بن فهيد بن عبيد الرشيد ولد في أواخر القرن الثالث عشر الهجري، وغادر حائل في أعقاب مقتل سعود الحمود عام ١٣٢٦ هـ/١٩٠٨ م خوفًا من أبناء عمومته أحفاد عبد الله بن رشيد، وقد وصل إلى البصرة ثم غادرها إلى الهند من أجل العلاج، وبعد ذلك التحق بالحسين بن علي للاشتراك معه في ثورته ضد الدولة العثمانية. وقد توفي في المدينة المنورة سنة ١٣٤٠ هـ/ ١٩٢١ م.
ضاري الرشيد: نبذة تاريخية عن نجد أملاها الأمير ضاري بن فهيد الرشيد، كتبها الأستاذ وديع البستاني، قدم لها وحققها عبد الله الصالح العثيمين، ص١٣-١٨، ١٤١٩ هـ/١٩٩٩ م، الأمانة العامة للاحتفال بمرور مائة عام على تأسيس المملكة العربية السعودية، الرياض.

(٣) القبلة: ع١٦٧، س٢، ١٥/ ٦/ ١٣٣٦ هـ.

(٤) سليمان الدخيل: القول السديد في أخبار إمارة الرشيد، ص١٦٠.

للمشاركة فيها بكل إمكانياته، وبالفعل فقد شرع أمير الجوف نوري الشعلان، يتحين الوقت المناسب للانضمام لتلك الثورة، حيث أبلغ الأمير فيصل بن الحسين في سنة ١٣٣٥ هـ / ديسمبر ١٩١٦ م قائلاً: «لا يحول بيننا وبين الانضمام إليك سوى قلة المواد الغذائية والأسلحة، ولكن إذا ما استوليت على الوجه والعلا فإننا عندئذ نستطيع اتخاذ الوجه قاعدة لنا، ونتسلم منك المؤن والسلاح والعتاد، وعندما تتحقق هذه الأمور فإننا سوف ننهد إلى قتال الأتراك»[١]. فأمير الجوف كان يؤمن قبائله من سوق الشام الذي سيغلق أمامه حالما تعلم السلطات العثمانية بانضمامه إلى الحسين بن علي، ولذلك كان لا بد من تأمين مصدر بديل، ومأمون.

وفي أعقاب سقوط الوجه أرسل الأمير فيصل إلى نوري الشعلان في سنة ١٣٣٥ هـ / مارس ١٩١٧ م يذكره بتعهده، وأن من الضروري البدء بالحركة، ومساندته في الخروج على الدولة العثمانية، وأخبره بأنه بانتظار وصوله على رأس عشيرة الرولة[٢].

وكان جواب نوري الشعلان بأنه ما يزال على موقفه، ولكنه يخشى السلطات العثمانية التي يعتقد أنها ما زالت قوية، ووعد مجددًا بأنه سيشترك فعليًّا مع قوات الحسين بن علي عند وصولها إلى الكرك الواقعة إلى الغرب من الجوف[٣]. وعلى الرغم من أن نوري الشعلان قد أجل اشتراكه الفعلي بشكل معلن، إلا أنه سمح لأفراد من قبيلته بالانضمام إلى صفوف الثائرين من قوات الحسين بن علي والمؤيدين لها[٤].

وقد تعلل نوري الشعلان في البداية بأن سبب تأخره عن الاشتراك في الثورة رغم سقوط الوجه ببعد المسافة وقلة السلاح، وربما أراد بذلك الضغط

(١) سليمان موسى: الحرب في الحجاز، ص١٥٢.
(٢) فائز الغصين: مذكراتي عن الثورة العربية، ج٢، ص٣٣١.
(٣) فائز الغصين: مذكراتي عن الثورة العربية، ج٢، ص٣٦١.
(٤) سليمان موسى: الثورة العربية الكبرى، ص١٥٢.

على الحلفاء لتزويده بكميات كبيرة من الأسلحة والأموال مقابل انضمامه إليهم. وقد أدى تردد نوري الشعلان إلى اتهامه من أحد المسؤولين البريطانيين في المنطقة بأنه يقوم بتأمين المؤن للقوات العثمانية في دمشق عن طريق الكويت(١) ولعله كان يفعل ذلك حينئذ لتغطية موقفه المؤيد للحسين بن علي، والذي لم يحن الوقت لإعلانه بعد لظروف لا يعرفها البريطانيون، أو لم يدركونها حينذاك.

وكانت المصادر البريطانية قد أشارت إلى موقف نوري الشعلان، فقد كتب لورنس خطابًا إلى الجنرال كلايتون Clayton 21 رمضان ١٣٣٥ هـ / ١٠ يوليو ١٩١٧ م أبلغه فيه بأن الأمير نوري الشعلان وابنه منحازان إلى قضية العرب. ويعني ذلك أن الشعلان مستمر في تأكيداته للحسين بن علي، والحلفاء بأنه معهم في حربهم ضد الدولة العثمانية(٢). وقد أكد موقف ابن الشعلان هذا أحد المصادر العربية المعاصرة لتلك المرحلة، حيث ذكر أنه في يوم ٩ شوال ١٣٣٥ هـ / ٢٩ يوليو ١٩١٧ م وصل أحد القوميين العرب لمقابلة الأمير فيصل بن الحسين قادمًا من عند نوري الشعلان، وأبلغه بأن أمير الجوف عازم على الاشتراك بالثورة حالما تصل قوات الحسين بن علي إلى شرقي الأردن، ويدل هذا الموقف من ابن الشعلان على حذره وحرصه، فهو يريد أن يطمئن على موقفه، ولن يكون مطمئنًا إلا بعد أن يحقق الحلفاء ومعهم الحسين بن علي انتصارات عسكرية عدة على القوات العثمانية في المنطقة، واحتلال أراضٍ تسهل حركته فيها بحيث يكون اتصال قواته بقوات الحسين بن علي مأمونًا، وبذلك يطمئن أيضًا على وصول المؤن والأسلحة إليه مما يعزز موقفه(٣).

وعندما وصلت قوات الحسين بن علي إلى شرقي الأردن باتجاه دمشق أخذت قوات نوري الشعلان بالتوجه تباعًا للانضمام إليها. وفي ٥ ذي الحجة

---

(١) نجدة فتحي صفوة: الجزيرة العربية في الوثائق البريطانية، مج٣، ص٥٤٠، ط٢.
(٢) ديفيد غارنت: مختارات من رسائل لورنس، ص٤٥.
(٣) فائز الغصين: مذكراتي عن الثورة العربية، ج٢، ص٣٦١.

١٣٣٥ هـ/ ٢٣ سبتمبر ١٩١٧ م وصل أحد أقارب نوري الشعلان إلى العقبة حيث قابل الأمير فيصل، وسلمه رسالة من نوري الشعلان يعرب فيها عن استعداده للانضمام للثورة، ويطلب من الأمير تحديد المواقع التي يجب عليه مهاجمتها بعد عيد الأضحى المبارك(١). وأخذ نوري الشعلان يهاجم القوات العثمانية، حيث قام بعملية أسر خلالها أربعمائة مقاتل عثماني، وغنم أعدادًا من البغال والمدافع الرشاشة(٢). ثم التحق بقوات الأمير فيصل من أجل الإعداد لهجوم على درعا، وهي إحدى محطات سكة حديد الحجاز، وتقع قرب دمشق إلى الجنوب منها(٣).

وتأكيدًا على ولائه لثورة الحسين بن علي أرسل نوري الشعلان أخاه إلى مكة المكرمة حيث وصلها في ٤ صفر ١٣٣٦ هـ/ ١٩ نوفمبر ١٩١٧ م ليعرض على الحسين بن علي واجب الطاعة باسم أمير الجوف(٤). ومع ذلك لم يكن نوري الشعلان يثق بالحلفاء رغم التحاقه بقوات الحلفاء، ومشاركته في القتال معهم إلى جانب قوات الحسين بن علي، وقد أشار إلى ذلك لورنس، حيث ذكر أن تغيير الخطط العسكرية البريطانية في المنطقة كان يثير شكوك نوري الشعلان، ربما لاعتقاده بأن الدولة البريطانية لم يكن يهمها إلا مصالحها على الرغم من وعودهم وادعائهم بأنهم إنما يعملون على استقلال العرب عن الدولة العثمانية(٥).

إلا أن نوري الشعلان رغم افتقاده الثقة بالحلفاء استمر في حرب الدولة العثمانية إلى جانبهم، ويرجع السبب في ذلك إلى المواقف المتشددة التي

---

(١) الملك عبد العزيز آل سعود في الوثائق الأجنبية، مج٢، ص١٦٤.
فائز الغصين: المرجع السابق، ج٢، ص٤٥٧.

(٢) توماس إدوارد لورنس: أعمدة الحكمة السبعة، ترجمة محمد نجار، ص٧٤٦، ١٩٩٨ م، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان.

(٣) الملك عبد العزيز في الوثائق الأجنبية، مج٢، ص٢١٦.
فائز الغصين: المرجع السابق، ج٢، ص٤٥٧.

(٤) جريدة القبلة، ع١٣٠، س٢، ٤/ ٢/ ١٣٣٦ هـ.

(٥) لورنس: أعمدة الحكمة السبعة، ص٦٨٢.

اتخذها بعض المسؤولين العثمانيين تجاه العرب، ودعوتهم إلى التريك في محاولة منهم إلى طمس الهوية العربية.. فهذه المواقف، إضافة إلى اقتناع نوري الشعلان بأن القوات العثمانية في طريقها إلى الهزيمة، كل ذلك جعله يقف إلى جانب الحسين بن علي والحلفاء(١).

وفي ظل الهزائم التي منيت بها القوات العثمانية خلال هذه الفترة بدأت علاقة ابن رشيد مع القائد العثماني في المدينة تسوء، وخاصة بعدما تمكن الحسين بن علي من الاستيلاء على شمال البحر الأحمر والضغط على سكة حديد الحجاز بدعم من القوات البريطانية، فقد ازدادت طلباته من الأسلحة والأموال بحجة مواصلة الاشتراك في الحرب ضد قوات الحسين بن علي مما دفع أحد المصادر العثمانية إلى اتهامه بأنه تفرغ للمطالبة بما يثقل كاهل القوات العثمانية ويزيد من أعبائها(٢).

وكان ابن رشيد قد أجاب على دعوة الشريف عبد الله بن الحسين له للانضمام إلى حركة والده بإعطائه مهلة من أجل دراسة الموقف بشكل أفضل. وعندما أدرك أن الأوضاع ليست في صالح الدولة العثمانية، كتب إلى الشريف عبد الله في جمادى الآخرة ١٣٣٦ هـ / ابريل ١٩١٨ م يعلمه بقطع علاقاته مع الدولة العثمانية، ويبدو أنه أجرى اتصالاً مع السلطات البريطانية لكي تتوسط له لدى الحسين بن علي من أجل عقد اتفاقية سلام بين الطرفين، غير أن السلطات طالبته بتحقيق السلام مع الحسين بن علي بنفسه، مما دفعه إلى الاتصال بنوري الشعلان لتحقيق هذه الغاية(٣).

ويبدو أن ابن رشيد لم يقطع علاقاته تمامًا مع السلطات العثمانية، فهو على الرغم من اتصالاته مع أعدائها إلا أنه ظل يدعم القوات العثمانية بإيصال المؤن إليها حسب استطاعته.

---

(١) رياض الريس: جواسيس العرب، ص٢٥٣، ط٢.

(٢) Naci Kasif Kiciman: Medine Mudafaasi, p. 49.

(٣) الملك عبد العزيز آل سعود في الوثائق الأجنبية، مج٢، ص٢٠٠، ص٢٠١، ٢٠٧.

وأما فيما يتعلق بموقف الملك عبد العزيز آل سعود فقد أشار أحد المؤرخين العثمانيين إلى أنه أصبح أميل إلى جانب السلطات البريطانية، فعندما طلب منه فخري باشا أن يقدم خدمة ما للدولة العثمانية في حربها ضد الحسين بن علي، لم يتلق ردًّا[١] وعندما سقطت المدينة المنورة صرح فخري باشا بأن من أسباب سقوطها عدم وقوف الملك عبد العزيز بن عبد الرحمن آل سعود إلى جانب الحامية العثمانية، وإمدادها بالأسلحة والعتاد؛ كما أنه لم يقدم أي مساعدة للسلطات العثمانية بعد انقطاع سكة حديد الحجاز مع الشمال رغم طلب هذه المساعدة منه[٢] وفي هذا تأكيد واضح على سلامة المنهج الذي سلكه الملك عبد العزيز بن عبد الرحمن آل سعود في تلك المرحلة مع القوى المتصارعة، وهو التزام الحياد، والحياد التام الواضح، وفي المقابل ظل عدد من شيوخ القبائل على ولائهم للدولة العثمانية مثل شيخ قبائل بلي: سليمان بن رفادة رغم محاولة الإنجليز التأثير عليه[٣] كما استمر الشيخ حسين بن مبيريك على ولائه للدولة حتى سقوط حامية المدينة[٤].

وهكذا يلاحظ أن مواقف معظم أمراء الجزيرة العربية من الدولة العثمانية كانت تتأثر بالأحداث السياسية والعسكرية خلال الحرب العالمية الأولى، وتتحدد في ضوء النتائج التي تحققها القوى المتحاربة، فمنهم من كان ينضم إلى جانب الدولة التي يرى أنها ستحقق له مكاسب تفيد إمارته، وتُقوي مركزه في المنطقة، ومثل هؤلاء الأمراء مالوا إلى جانب السلطات البريطانية إما بشكل سافر معلن، وإما بشكل خفي. ولم تظل على ولائها للدولة العثمانية سوى قلة قليلة منهم، ربما حالت عاطفتهم الدينية دون تحولهم عنها، وخاصة أنهم أدركوا أن بريطانيا لن يهمها سوى مصلحتها الذاتية؛ كما يلاحظ أن بعضًا من أمراء العرب كانت لهم اتصالات مع السلطات العثمانية والبريطانية في

---

(١) Naci Kasif Kiciman: Medine Mudafaasi, p. 384.

(٢) نجدة فتحي صفوة: الجزيرة العربية في الوثائق البريطانية، مج٤، ص١٢٤، ط٢.

(٣) نجدة فتحي صفوة: المرجع السابق، مج١، ص١٠٧.

(٤) Naci Kasif Kiciman. OP. Cit., p. 72.

وقت واحد، خاصة في بدايات الحرب العالمية الأولى، ومن أمراء العرب من وقف موقف الحياد النقي الواضح، حيث تعامل مع البريطانيين والعثمانيين بلغة واحدة، ومنهجية سياسية صريحة، أعطته فيما بعد قوة ومكانة لدى الدول المتصارعة، وأكدت بعد نظره في منظور تلك الأحداث، **ومن هؤلاء مؤسس المملكة العربية السعودية الملك عبد العزيز بن عبد الرحمن آل سعود الذي أخرج دولته، وشعبه من هذه الأحداث المتلاطمة التي لا ناقة له فيها، ولا جمل.**

ج-

السياسة البريطانية في شمال الجزيرة العربية أثناء الحرب

أدركت الدولة البريطانية أهمية شبه الجزيرة العربية منذ القرن الثالث عشر الهجري التاسع عشر الميلادي، ليس فقط من أجل الدفاع عن الهند، درة التاج البريطاني، وإنما للحفاظ على الطرق المؤدية إليها عبر البحر الأحمر والخليج العربي. ولهذا قاومت بريطانيا الدولة العثمانية صاحبة السيطرة على المنطقة، وأخذت تسعى إلى تحقيق أهدافها ومصالحها الاستعمارية ليس بمقاومة النفوذ العثماني وحسب، وإنما نفوذ القوى الأخرى التي قدمت إلى المنطقة من أجل مصالحها أيضًا مثل فرنسا. فقد وقع صراع سياسي وعسكري بين بريطانيا وفرنسا بشأن الخليج العربي والبحر الأحمر في ظل الضعف العثماني. وتمكنت بريطانيا في النهاية من إخراج فرنسا من مصر والبحر الأحمر[١] والخليج العربي، ومكنها ذلك من السيطرة على البحر الأحمر، وإخضاع منطقة عدن لنفوذها المباشر[٢].

وأكدت بريطانيا وجودها الاستعماري في ساحل الخليج العربي عن طريق السيطرة غير المباشرة عبر ربط معظم أمراء ومشايخ المنطقة بالمعاهدات التي تكفل لبريطانيا وحدها النفوذ، وتجعل حكام المنطقة في وضع لا يمكنهم

---

(١) سليمان الغنام: البيئة السياسية الإقليمية والدولية في شبه الجزيرة العربية إبان نهوض الملك عبد العزيز لتأسيس الدولة السعودية الحديثة، ص٢٠.

(٢) جورج أنطونيوس: يقظة العرب، ص٢٠٠، ط٨.

معه إقامة أي علاقات سياسية أو تجارية إلا وفق ما يحقق مصالحها[1].

وعندما زاد التقارب العثماني الألماني في أواخر القرن الثالث عشر الهجري التاسع عشر الميلادي، وجدت بريطانيا أن هذا التقارب يهدد مصالحها في الخليج العربي، لأن لألمانيا أيضًا أهدافًا استعمارية ترغب في تحقيقها على حساب المصالح البريطانية، ولذلك عملت على مقاومة النفوذ الألماني في الدولة العثمانية[2].

وأما شمال شبه الجزيرة العربية فلم تكن لبريطانيا مصالح فيه، مثلما أنه ليس لها مصالح في أراضي الجزيرة العربية الداخلية، ولذلك لم تتدخل في هذه المناطق، وخاصة أن تدخلها ستكون له عواقب غير محمودة في علاقتها مع الدولة العثمانية[3]. غير أن الدولة البريطانية كانت تتابع ما يجري في المناطق الداخلية عن طريق وكلائها السياسيين في الخليج العربي، والقنصلية البريطانية بجدة، فقد كان هؤلاء يرصدون كل التحركات العسكرية والسياسية التي تدور في الخليج والحجاز، وينقلون أخبارها إلى السفارة البريطانية في الآستانة التي كانت تتابع الأوضاع السائدة في المنطقة، وتقوم بإعطاء التعليمات الموجهة لها من حكومة لندن بشأن ما يمس المصالح البريطانية[4].

ولكي تحقق أهدافها شرعت الدولة البريطانية مع بداية القرن الرابع عشر الهجري العشرين الميلادي في إرسال عدد من العسكريين للاطلاع على

---

(١) عايض الروقي: حروب البلقان والحركة العربية في المشرق العربي العثماني، ص٢٤٧.

(٢) محمد عزة دروزة: الوحدة العربية، ص٢٢٥، ١٣٧٦ هـ/١٩٥٧ م، المكتب التجاري، بيروت.

(٣) هاري سانت جون فلبي: تاريخ نجد ودعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب، تعريب عمر الديراوي، ص٤٢٢، ط٢، ١٤١٨ هـ/١٩٩٧ م، مكتبة مدبولي، القاهرة.

(٤) عايض الروقي: حروب البلقان والحركة العربية في المشرق العربي العثماني، ص٢٦٠-٢٧١.

الأوضاع الداخلية في الجزيرة العربية، وخصوصًا في المنطقة الشمالية منها، لمعرفة ما فيها من مكامن قوة وضعف. وقد أولت هذه المنطقة جل اهتمامها لأنها الأقرب لمصالحها في الخليج العربي والعراق والبحر الأحمر، ومعرفة أوضاعها تساعدها في تنفيذ خططها المستقبلية، حيث يمكن أن تستخدم تلك المعرفة في إقامة علاقات مع القوى الخاضعة للدولة العثمانية، واستغلال هذه العلاقات ضدها في الوقت المناسب[١].

وأدت الأحداث المتعاقبة والجو السائد في أوروبا، ورغبة دولها الاستعمارية في اقتطاع أجزاء من الدولة العثمانية إلى تفكير بريطانيا بأن من الحكمة الاتصال بأمراء شمال شبه الجزيرة العربية، فأرسلت السيدة جيرترود بيل[٢] Gertrude Bell للاتصال بابن رشيد أمير حائل، الذي كان، بحكم موقعه، يستطيع تهديد المصالح البريطانية في كل من البحر الأحمر والخليج العربي والعراق، وقد تأمره السلطات العثمانية بالتحرك لمواجهة القوات البريطانية وإزعاجها في جنوبي العراق وشمال البحر الأحمر. وقد وصلت السيدة بيل إلى حائل في ٢٩ ربيع الأول ١٣٣٢ هـ / ٢٥ فبراير ١٩١٤ م[٣].

---

(١) الرحلات إلى شبه الجزيرة العربية ج١، ص٥٤٠-٥٤١.
بحث أهداف الرحالة الغربيين في الجزيرة العربية.
إعداد محمد بن عبد الهادي الشيباني.

(٢) إحدى الشخصيات الاستعمارية البريطانية، وقد كان لها ارتباط بالبلاد العربية وخاصة العراق، حيث أصبحت مسؤولة هناك حتى وفاتها سنة ١٣٤٤ هـ/ ١٩٢٦م، وكانت قد بدأت حياتها باحثة عن الآثار ودراسة لهجات القبائل العربية في بلاد الشام.
إليزابيث بيرغوين: جيرترود بيل من أوراقها الشخصية ١٩١٤-١٩٢٦ م، ترجمة وتحرير وتعليق نمير عباس مظفر، تقديم عبد الرحمن منيف، ص١٠-٢١، ٢٠٠٢م، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت.

(٣) رياض الريس: جواسيس العرب، ص٥٤-٥٥، ط٢.
نجدة فتحي صفوة: الجزيرة العربية في الوثائق البريطانية، مج١، ص٢٩٨، ط٢.

ولم تظهر الوثائق المتاحة أي نتائج لزيارتها. مما جعل البعض يشير إلى أن إمارة حائل لم تكن واحدة من المناطق التي استهدفتها جهود بريطانيا بعد اندلاع الحرب في أوروبا[١]. وبعد رحلة بيل إلى حائل بخمسة أشهر اندلعت الحرب في أوروبا، وقد توقعت الدولة البريطانية في أوائل أكتوبر من السنة نفسها (١٩١٤ م) أن تنضم الدولة العثمانية إلى الجانب المعادي، ولذلك بدأت بوضع الخطط لمواجهة هذا الاحتمال. وكان من أول ما قامت به هو التأكد من مواقف أمراء شبه الجزيرة العربية وشيوخ القبائل إذا ما وقعت الحرب بينها وبين الدولة العثمانية[٢].

ويبدو أن السلطات البريطانية قد عزفت بعد رحلة السيدة بيل عن بذل جهد مع إمارة حائل لقناعتها بعدم جدوى ذلك، فهي لن تكسب ود حائل لارتباطها الوثيق بحلفائها العثمانيين[٣]. وفي المقابل حاولت كسب إمارة الجوف، إذ أرسلت الدولة البريطانية الضابط السياسي شكسبير Shakespeare[٤] إلى الجوف في شهر أكتوبر نفسه، فقابل أمير الجوف، إلا أنه لم يلق تجاوبًا منه. وهكذا لم تحقق بريطانيا نجاحًا يذكر في استمالة أمراء شمال شبه الجزيرة العربية إلى جانبها في تلك المرحلة من الحرب، وخصوصًا أمير حائل، لتأمين المخاطر المتوقعة من جهتهم[٥].

---

(١) خالد السعدون: موقف إمارة حائل من الحرب العالمية الأولى، الدارة، س٩، ع٢، أكتوبر ١٩٨٣ م، ص٣٠-٣١.

(٢) جبار يحيى عبيد: التاريخ السياسي لإمارة حائل، ص١٦٢.

(٣) خالد السعدون: موقف إمارة حائل من الحرب العالمية الأولى، الدارة، س٩، ع٢، أكتوبر ١٩٨٣ م، ص٢٩.

(٤) عسكري ودبلوماسي بريطاني ارتبط اسمه بالعرب مع بداية الحرب العالمية الأولى، تدرج في العديد من المناصب آخرها منصب وكيل سياسي في الكويت، وقتل عام ١٩١٥ م في موقعة جراب بين الأمير عبد العزيز آل سعود وابن رشيد.
نجدة فتحي صفوة: الجزيرة العربية في الوثائق البريطانية، مج١، ص١٠٦-١٠٧، ط٢.

(٥) عوض البادي: الرحالة الأوروبيون في شمال الجزيرة العربية، ص٤٣٣، ط٢.

ودفع موقف أمراء شمال شبه الجزيرة الدولة البريطانية إلى التوجه نحو الملك عبد العزيز آل سعود لعل موقفه يكون مختلفًا، إذ أرسلت إليه شكسبير لإقناعه بعدم تقديم أي خدمات عسكرية للقوات العثمانية(١)، ومحاولة دفعه إلى محاربة ابن رشيد، رغبة منها في إضعاف قوة الدولة العثمانية بمحاربة الموالين لها(٢).

ويبدو أن الدولة البريطانية لم تكن تتوقع الكثير من الملك عبد العزيز آل سعود، وهي تعرف أنه لا يرجح مصالحها على مصلحته الذاتية، وكان أمير مكة الحسين بن علي قد تزعم حينئذ الحركة العربية القومية المناهضة للدولة العثمانية، فأدركت أن نجاحها في استقطابه يعني استقطاب غيره من القوميين العرب والمتعاطفين معهم مثل أمير الجوف. ووجدت أن تأييد هذه الحركة، باعتبارها حركة قومية لا إسلامية، سيكون مفيدًا لتحقيق الإستراتيجية الاستعمارية البريطانية(٣).

وكان السفير البريطاني في الآستانة قد أعلن في الرابع عشر من شهر شوال ١٣٣٢ هـ / ٤ سبتمبر ١٩١٤ م موافقته على «خطة تأييد وتنظيم حركة عربية ضد الدولة العثمانية إن هي اتخذت موقفًا عدائيًّا من بريطانيا، وأصبحت حربها لا مفر منها مشيرًا إلى أن التأييد البريطاني للعرب لا بد من وجوده سواء بطريق مباشر أو غير مباشر»(٤). وقد استغلت الدولة البريطانية مطامع الحسين بن علي، ونقمته على الدولة العثمانية، وأخذت في اعتبارها أهمية الحسين بن علي، ومكانته في العالم الإسلامي بصفته من آل البيت الذي يحترمه

(١) جبار يحيى عبيد: التاريخ السياسي لإمارة حائل، ص١٤٦.

(٢) وداد خضير الشتيوي: موقف الدولة العثمانية من آل سعود، ١٨٩١-١٩١٤ م، ص١٣٤، رسالة ماجستير، ١٩٨٩ م، جامعة البصرة.

(٣) عايض الروقي: حروب البلقان والحركة العربية في المشرق العربي العثماني، ص٢٩٢.

(٤) عمر عبد العزيز عمر: تاريخ العرب الحديث والمعاصر، ص٤٧٦، ٢٠٠٠ م، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.

المسلمون كافة ويجلونه، وخاصة أنه أمير مكة التي تشتمل على قبلة المسلمين الأولى، كما أنها في موقع جغرافي يمكنها - بتعاون القبائل في المنطقة - من إرباك القوات العثمانية على ساحل البحر الأحمر وفي اليمن مما سيؤثر سلبًا على السلطات العثمانية في الجزيرة العربية[١]. وفي ضوء هذه الاعتبارات أرسلت الدولة البريطانية إلى أمير مكة رسولاً في ذي القعدة ١٣٣٢ هـ / أواخر سبتمبر ١٩١٤ م ليستفسر عن موقفه في حال دخول الدولة العثمانية الحرب إلى جانب ألمانيا[٢]. وبذلك تكون الدولة البريطانية قد استبقت الأحداث، وأخذت تستطلع مواقف أمراء العرب تقديرًا منها لأهميتهم في حربها مع الدولة العثمانية إن قامت، أو على الأقل تحييدهم[٣]. وقد هدفت بريطانيا إلى كسب أمير مكة لكي يقلل من أثر دعوة السلطان العثماني للجهاد ضد الحلفاء[٤]. ولم يغب عن بال الدولة البريطانية وهي تقوم بهذه المساعي أن البلاد العربية تشكل الجزء الأكبر من أملاك الدولة العثمانية، وسلخ هذه البلاد عنها يعني إحراز نصر كبير على السلطات العثمانية في المنطقة، وهو ما يحقق فوائد كبيرة لبريطانيا أثناء الحرب[٥].

وكان لاندلاع الحرب، واشتراك الدولة العثمانية فيها ضد بريطانيا دور في إبراز الوجه الحقيقي لسياسة بريطانيا في المنطقة، هذه السياسة التي قامت على إحداث نوع من عدم الثقة بين الدولة العثمانية من جهة والأمراء العرب وزعماء الإصلاح من جهة أخرى[٦]. فقد سعت الدولة البريطانية إلى فتح جبهة

---

(١) فؤاد حمزة: قلب جزيرة العرب، ص٣٣٠، ط٢، ١٣٨٨ هـ/١٩٦٨ م، مكتبة النصر الحديثة، الرياض.

(٢) نجدة فتحي صفوة: الجزيرة العربية في الوثائق البريطانية، مج١، ص٤٥٤، ط٢.

(٣) أمين الريحاني: تاريخ نجد الحديث، ص١١٣، ط٢.

(٤) سليمان موسى: الحركة العربية ١٩٠٨-١٩٢٤ م، ص٩٩، ط٢، ١٩٧٧ م، دار النهار، بيروت.

(٥) جلال يحيى: العالم العربي الحديث، ص١٢٧.

(٦) عايض الروقي: حروب البلقان والحركة العربية في المشرق العربي العثماني، ص٢٩١.

عربية داخل أملاك الدولة العثمانية من خلال تعاون بعض أمراء العرب معها مما سيؤدي إلى استنزاف جزء كبير من جهود العثمانيين العسكرية والسياسية، وإلحاق الأذى بمركز الدولة العثمانية داخل الجزيرة العربية مما يؤثر على تحرك قواتها العسكرية لمساندة القوات العثمانية في العراق والشام أو ضد قناة السويس[1]. وعرقلة أي جهود لتوحيد القوى المتمثلة في السلطات العثمانية وأمراء العرب في المنطقة من أجل مواجهة الخطر البريطاني[2].

وعندما وجدت بريطانيا أن أمير مكة الحسين بن علي قد يتعاون معها لتطلعاته الشخصية الواضحة أخذت تكيل له الوعود بأنها ستقيم دولة عربية مستقلة يكون هو رئيسها[3]. ولم يكن وعد بريطانيا بإقامة دولة عربية إلا وسيلة لدفع الحسين بن علي إلى الاشتراك في الحرب إلى جانب الحلفاء، وقد كانت الحكومة البريطانية تنظر إلى الحسين بن علي، وأمراء شمال الجزيرة على أنهم شيوخ قبائل، يمثل كل منهم نفسه وحسب[4].

وكانت الدولة البريطانية قد أنشأت المكتب العربي في القاهرة من أجل الاتصال بالحسين بن علي ودعم حركته[5]، وقبل إعلان الحسين بن علي ثورته ضد الدولة العثمانية، فكرت الحكومة البريطانية بإحكام الحصار على سواحل البحر الأحمر[6]، إلا أنها تراجعت عن ذلك دعمًا للشريف، لأنها لو حاصرت

---

(١) عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم: تاريخ العرب الحديث والمعاصر، ص٢٩٠، ط٦.

(٢) أمين الريحاني: تاريخ نجد الحديث، ص٢٩٩، ط٢.

(٣) توماس إدوارد لورنس: أعمدة الحكمة السبعة، ص١٣.

(٤) مايكل آشر: لورنس ملك العرب غير المتوج، ترجمة فاطمة نصر، ص١٩٧-١٩٨، ٢٠٠٠م، إصدارات سطور، القاهرة.

(٥) مايكل آشر: لورنس ملك العرب غير المتوج، ترجمة فاطمة نصر، ص٢٠٧، ٢٠٠٠م، إصدارات سطور، القاهرة.

(٦) مكي شبيكة: العرب والسياسة البريطانية في الحرب العالمية الأولى، ج١، ص٨٧-٨٨.

الساحل لأدى ذلك إلى غضب أهالي المنطقة، وربما سحب تأييدهم للثورة ضد الدولة العثمانية. وكان التراجع عن الحصار هو الطريقة الفضلى للتعامل مع أهالي المنطقة الذين قاوموا سفينة بريطانية حالما اقتربت من ضبا في شهر ربيع الأول ١٣٣٣ هـ / يناير ١٩١٥ م[١].

وهكذا يتضح أن الدولة البريطانية قد سعت إلى القضاء على الدولة العثمانية ووجودها في المنطقة عن طريق إثارة الفتنة بين العرب، والدولة العثمانية، ولم يعدم الإنجليز الوسائل التي تحقق هدف فصل العرب عن الدولة العثمانية، فلم تكتف بالاتصال بأمير مكة، وإنما اتصلت بشيوخ القبائل في المنطقة أيضًا مثل شيخ قبائل بلي سليمان بن رفادة الذي اتصلت معه في جمادى الأولى عام ١٣٣٣ هـ / أبريل ١٩١٥ م[٢].

كان المسؤولون الإنجليز يدركون أهمية أمراء شمال الجزيرة العربية والقبائل العربية في المنطقة لدى السلطات العثمانية، لأنهم في تعاونهم مع هذه السلطات سيضايقون المصالح البريطانية في الجزيرة العربية نفسها وفي المناطق المجاورة مثل العراق، والخليج العربي، والبحر الأحمر، وفلسطين، ومصر. ويضاف إلى أولئك الأمراء الحسين بن علي بمركزه الديني الذي يشكل بدوره حلقة اتصال مهمة مع أمراء المنطقة وشيوخ القبائل[٣]، ولذلك عبر لورنس بوضوح عن أهمية ثورة الحسين بن علي لبريطانيا عندما قال: «وقد آمنت بالحركة العربية... ذلك أنه تكمن بها فكرة تمزيق الأتراك (العثمانيين) إلى قطع...»[٤].

---

(١) عبد اللطيف الحميد: البحر الأحمر والجزيرة العربية في الصراع العثماني البريطاني خلال الحرب العالمية الأولى، ص٢٤٨.

(٢) نجدة فتحي صفوة: الجزيرة العربية في الوثائق البريطانية، مج٣، ص١٠٧، ط٢.

(٣) مكي شبيكة: العرب والسياسة البريطانية في الحرب العالمية الأولى، ج١، ص١٧٠.

(٤) توماس إدوارد لورنس: أعمدة الحكمة السبعة، ص١١٤.

لقد سعت الدولة البريطانية إلى تسخير جهود أمراء العرب لمصلحتها، فقد صرح المندوب السامي في مصر هنري مكماهون Sir Macmahon في برقيته لوزارة الخارجية بتاريخ ١٦ جمادى الأولى ١٣٣٤ هـ / ٢١ مارس ١٩١٦ م بقوله: «يجب أن نحاول الحصول على مثل هذه المعونة الفعالة من جميع العناصر العربية المختلفة على قدر ما يستطيع كل منهم أن يقدمه»[١].

وكان الأسطول البريطاني قد هاجم المراكز العثمانية الواقعة على ساحل البحر الأحمر قبل ثورة الحسين بن علي وبعدها، وذلك بهدف منع المؤن والأسلحة من الوصول إلى القوات العثمانية، وتأييدًا لثورة الحسين بن علي التي توشك أن تندلع بعد اتفاق السلطات البريطانية معه على ذلك[٢]. ففي اليوم الأول من شعبان ١٣٣٤ هـ / ٣ يونيو ١٩١٦ م اقتربت إحدى السفن البريطانية إلى بلدة أملج للاطلاع على القوة العثمانية الموجودة في البلدة، كما قامت الطائرات البريطانية بإلقاء منشورات تدعو الأهالي إلى الانضمام لثورة الحسين بن علي[٣]، وقد استخدمت السلطات البريطانية عبارات تتضمن الوعود بضمان استقلال الجزيرة العربية، وتؤكد أن بعض القبائل قد اشتركت فعلاً في المعارك العسكرية الدائرة، كما تؤكد في الوقت نفسه أن الإنجليز يحترمون الدين الإسلامي، وأنهم سمحوا بإرسال الحبوب إلى ميناء جدة غير أن السلطات العثمانية استولت عليها، وكان الهدف من كل هذه الادعاءات هو حث القبائل على الالتحاق بالثورة التي تستهدف مصالح العرب وحدهم، فقد أظهر الإنجليز في المنشورات نفسها أنه ليس لديهم أي مصالح في المنطقة، وأنهم إنما دُفعوا لمحاربة الدولة العثمانية المعتدية عليهم بانضمامها لألمانيا[٤].

---

(١) فتحي صفوة: الجزيرة العربية في الوثائق البريطانية، مج٢، ص١٣، ط٢.

(٢) نجدة فتحي صفوة: المرجع السابق، مج٢، ص١٣٥، ٢٤٠.

(٣) مكي شبيكة: المرجع السابق، ج١، ص١١٩.

(٤) وثيقة عربية من وثائق الوكيل المويلحي من الحكومة البريطانية إلى أهالي شمال ساحل البحر الأحمر.

وبنجاح الإنجليز في دفع أمير مكة إلى إعلان ثورته في شعبان ١٣٣٤ هـ / يونيو ١٩١٦ م تكون الدولة البريطانية قد حققت انتصارًا كبيرًا في شغل السلطات العثمانية بحرب داخلية كلفت الدولة العثمانية الكثير من الجهود السياسية والعسكرية.

ولكي تضيق الخناق على الدولة العثمانية والموالين لها اتخذت السلطات البريطانية قرارًا بمحاصرة ابن رشيد اقتصاديًّا عن طريق إغلاق أسواق الكويت في وجهه، كما أخذت تراقب اتصالاته بشيخ الكويت جابر بن مبارك الصباح. ومع أن السلطات البريطانية ظلت تجهل تحركات ابن رشيد في نجد إلا أنها كانت متأكدة من أنه لن يتقدم نحو الكويت وجنوبي العراق خوفًا من هجوم متوقع على مؤخرة قواته من قبل الملك عبد العزيز آل سعود، ومع ذلك ظلت بريطانيا قلقة من تحركات ابن رشيد[1]. وفي محاولة من السلطات البريطانية للتخلص من قلقها وانشغالها بابن رشيد، أرسل إليه الضابط السياسي بيرسي كوكس Percy Cox بتاريخ ١٣ رجب ١٣٣٤ هـ / ١٦ مايو ١٩١٦ م رسالة يطلب منه فيها أن يلتزم الحياد في هذه الحرب الدائرة بين الإنجليز والدولة العثمانية. غير أن ابن رشيد لم يجب، وقد فسر كوكس هذا الموقف منه بأنه خائف من تعريض نفسه للخطر إذا ما علمت الدولة العثمانية باتصالاته مع السلطات البريطانية. وقد أشار إلى أنه فهم من بعض أتباع ابن رشيد رغبته بعدم التحرك ضد القوات البريطانية في جنوبي العراق وهو ما جعله يصف ذلك بأنها سياسة حكيمة، وأنه على قناعة بعدم تدخل ابن رشيد بين بريطانيا والدولة العثمانية. غير أن بريطانيا لم تقتنع بما قاله بعض أتباع ابن رشيد، لأنها تريد وعدًا قطعيًّا بالتزامه الحياد، لا أن يكون عدوًّا مقنعًا. وعندما يئست بريطانيا من حصولها على ما يؤكد حياد ابن رشيد هددته بالتضييق عليه اقتصاديًّا وذلك بمنع قوافله من الحصول على المؤن من المراكز التموينية في جنوبي العراق. ولم تكتف بهذا التهديد، إذ وجهت إليه إنذارًا بنقل قواته القريبة من جنوب

(١) محمد الزعارير: إمارة آل رشيد في حائل، ص١٧٤-١٧٥.

العراق إلى منطقة أبعد تجاه شمال الجزيرة العربية. كما أبلغه كوكس بأن القوات العثمانية في العراق في وضع سيئ لأنها محاصرة بين القوات الروسية في الشرق والبريطانية في الجنوب مما يشكل ضغطًا كبيرًا عليها[1]. وقد أراد كوكس إحباط عزيمة ابن رشيد، وإثارة شكوكه في قوة الدولة العثمانية أملاً في تغيير موقفه[2].

وكما أرسل كوكس إلى ابن رشيد رسولاً يدعى عبدالله الفارس، ليتفاوض معه حول طلب بريطانيا منه الرحيل عن حدود العراق، والعودة إلى بلاده، وعدم التدخل في مجريات الحرب بين بريطانيا والدولة العثمانية، غير أن مهمة الوفد البريطاني فشلت[3]، فأرسل كوكس رسالة إلى الأمير سعود بن الرشيد جاء فيها: «نحن نعلم الآن ومن أقوالك أنت، بأنك على اتفاق مع الدولة العثمانية التي تعينك ماليًّا، وبأنك ستشترك معها في مهاجمتنا حالما ترسل لك القوات، ولن يرسل الترك أبدًا قوات إليك لا في خلال شهر ولا سنة، ولكن بما أنك تعتبر كأحدهم فمن الواضح أنه ليس بالإمكان أن تبقى قريبًا منا هكذا كما أنت الآن في صفوان، فقد أصبح من الضروري رحيلك لمكان أبعد، وبناءً عليه فإننا نطلب أن ترحل إلى الرخيمة[4]، وألا تقترب أدنى من ذلك سواء ناحية الناصرية أو الخميسية[5] أو الزبير، وطالما لك مخيم في

---

(١) خالد السعدون: موقف إمارة حائل من الحرب العالمية الأولى، الدارة، السنة التاسعة، العدد الثاني، ١٩٨٣ م، ص٣٣-٣٤.

(٢) جبار يحيى عبيد: التاريخ السياسي لإمارة حائل، ص١٥٨.

(٣) محمد الزعارير: إمارة آل رشيد في حائل، ص١٧٥-١٧٦.

(٤) الرخيمة: وهي المنطقة المحايدة، وقد كانت تقع بين العراق والسعودية، وتصل إلى حدود الكويت، وكان من أهم المواقع فيها: الرخيمية، وأنصاب، وجليدة. وقد وزعت هذه المنطقة خلال السبعينات بين العراق والسعودية ولم يعد لها وجود منذ ذلك التاريخ.

مذكرات غلوب باشا، ترجمة عبد الرحمن الشيخ، ص١٣٧، ٢٠٠٢ م، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان.

(٥) الخميسية: بلدة في لواء المنتفق في جنوبي العراق، تقع بين سوق الشيوخ والهور =

الرخيمة، ولم يتقدم رجالك المقاتلون أكثر من ذلك، وطالما امتنعت عن التعرض لدورياتنا، ومسلحينا وأصدقائنا، فإننا نوافق على إعطاء أذونات دخول لقوافلك إلى حد معقول، شريطة أن تتأكد أن البضائع التي تحملها هي لك ولقبائلك وليس لأحد آخر... وإذا تصرفت عكس ذلك في أي وقت سنكون مضطرين حينئذ لرفض إعطاء الإذن مرة أخرى، ولكن من الضروري جدًّا نقل مخيمك دون تأخير، ولن نستطيع إعطاء الإذن حتى يتم ذلك أولاً، ولأنك إذا ظللت قريبًا منا بهذه الصورة يمكن أن ينشأ عن ذلك صدام بين فرساننا ورجالك»[(١)].

وحث الإنجليز الحسين بن علي بعد انضمامه للحلفاء على كسب ابن رشيد[(٢)]، ففي ذي الحجة ١٣٣٤ هـ / أكتوبر ١٩١٦ م طلب منه المعتمد البريطاني في جدة إغراء ابن رشيد بالمال لعله يغير موقفه[(٣)]. وبذلك يكون الإنجليز قد استخدموا مختلف الوسائل من أجل التأثير على ابن رشيد لينضم إلى الحلفاء، أو على الأقل ليلتزم الحياد.

وفيما يتعلق بأمير الجوف قامت السلطات البريطانية بالاتصال به مباشرة للترتيب معه من أجل توسيع نطاق الثورة في البادية السورية حتى حدود العراق. وكان الاتصال معه يتم بالتعاون مع الحسين بن علي وأبنائه، وكانت الدولة البريطانية تريد استخدام الجوف قاعدة للطائرات لتهديد سكة الحديد، وقد أبلغ المعتمد البريطاني في جدة الأمير فيصل بن الحسين في ١٣٣٦ هـ / ١٩ نوفمبر ١٩١٦ م بأنه بصدد إعداد طائرة تقل ممثل للحكومة البريطانية

= الكبير، ويحدها من الشمال: الفرات وأبو غار.
محمد الزعارير: إمارة آل رشيد في حائل، ص١٨٦.

(١) خالد السعدون: موقف إمارة حائل من الحرب العالمية الأولى، الدارة، السنة التاسعة، العدد الثاني، ١٩٨٣ م، ص٣٧-٣٨.

(٢) نجدة فتحي صفوة: الجزيرة العربية في الوثائق البريطانية، مج٢، ص٧٦٩، ط٢.

(٣) مكي شكيبة: العرب والسياسة البريطانية في الحرب العالمية الأولى، ج٢، ص٢٦٩.

للاتصال مع نوري الشعلان في حالة موافقة الأخير. وتأكيدًا للسياسة البريطانية في تشجيع أمير الجوف على مناوأة القوات العثمانية في المنطقة أرسل القائد البريطاني في مصر في هذه الفترة رسالة إلى نوري الشعلان عن طريق الأمير فيصل بن الحسين جاء فيها: «إننا سنزحف قريبًا إلى سوريا، ونريد أن تتعاون معنا ومع الشريف، ونحن مستعدون لمساعدتك بالسلاح والذخيرة والمال. فكر بالموضوع وأجبنا»(١).

غير أن أمير الجوف لم يتجاوب بالسرعة المطلوبة، وتحفظ إزاء انضمامه العلني للحلفاء، مما وأد المشروع البريطاني في إنشاء قاعدة حربية لنزول الطائرات في منطقته، ولكن هذا الموقف لم يمنعها من استغلال تعاطفه تجاه ثورة الحسين بن علي بما يخدم مصالحها السياسية والعسكرية في المنطقة. ويكرس هدفها الذي أوضحه الضابط السياسي البريطاني بيرسي كوكس Bercy Cox في أكتوبر ١٣٣٤ هـ/ ١٩١٦ م بقوله: «أن يعمل جميع زعماء العرب سوية وبالتعاون معنا في طرد الأتراك (العثمانيين) من جزيرة العرب»(٢).

واستفادت السلطات البريطانية من تعاطف نوري الشعلان مع الثورة، إذ أصبح خط حديد الحجاز والقوات العثمانية يعانيان من غارات القبائل المتتابعة. واختفى خطر الغواصات الألمانية على الأسطول البريطاني بعد سقوط المراكز العثمانية الواقعة على الساحل الشمالي للبحر الأحمر. وبدأ يتحقق هدف الدولة البريطانية، وهو إخراج العثمانيين من الجزيرة العربية في أسرع وقت. وقد مثلت قوات الحسين بن علي في هذه الآونة الجناح الأيمن للقوات البريطانية، وأثر تقدمها إيجابيًا على تحركات الجيش البريطاني في فلسطين(٣).

وهكذا أخذت السياسة البريطانية تعمل على تطويق القوات العثمانية من

---

(١) سليمان موسى: الحرب في الحجاز، ص١٥١.

(٢) نجدة فتحي صفوة: الجزيرة العربية في الوثائق البريطانية، مج٣، ص٦٤٦، ط٢.

(٣) توماس إدوارد لورنس: أعمدة الحكمة السبعة، ص٣٧٢.

جميع الجهات فدفعت الحسين بن علي إلى مهاجمة سكة الحديد واستفادت من تحرك ضباطها عبر وادي السرحان في توسيع مدى الثورة ضد الدولة. وإكمالاً لهذا الطوق أخذت بالتضييق على أمير حائل لكي يكف عن مساندة القوات العثمانية للإبقاء على حالة حصار القوات العثمانية ومنعها من التحرك خارج الجزيرة العربية.

وكان الأمير فيصل بن الحسين قد أرسل إلى المعتمد البريطاني في جدة رسالة بتاريخ ٢٨ محرم ١٣٣٥ هـ / ٢٤ نوفمبر ١٩١٦ م أشار فيها إلى حاجته للسلاح وحاجة أمير الجوف، ثم قال: «...وأعظم سبب في استعجالي للاستيلاء على الوجه هو لتعجيل ما يقتضي للمشار إليه (نوري الشعلان) ولغيره من عربان سورية في المرسى المذكور، إذ لا يمكن إخراج ما يلزم لهم في السواحل الشامية الآن إلا في ذلك المحل، لأن كون المراسي الواقعة في شمالي الوجه هي الآن بأيدي الأتراك (العثمانيين) والقبائل لا يمكنهم القيام ضد الأتراك (العثمانيين) وأخذ ما يلزم إلا بعد خروج الأتراك (العثمانيين)، من المراسي المذكورة مثل ضبا والمويلح...»[١].

وهكذا ساهمت الحكومة البريطانية باحتلالها المراكز العثمانية الشمالية الساحلية في دفع أمير الجوف وقبائل المنطقة إلى توجيه جهودهم العسكرية ضد قوات الدولة العثمانية، وذلك بتسهيل وصول المؤن إليهم، مما يشجعهم على الالتحاق بجيش الأمير فيصل بن الحسين، وبهذا سعت الحكومة البريطانية إلى فتح جبهة شمالية هدفها مهاجمة الخط الحديدي مما يحقق نتائج عسكرية كبيرة.

كانت الحكومة البريطانية قد أرسلت ضابط الاستخبارات لورنس إلى الحجاز لكي يعمل على تنفيذ السياسة البريطانية على أرض المعركة[٢] وقد

---

(١) نجدة فتحي صفوة: الجزيرة العربية في الوثائق البريطانية، مج٢، ص٤٧٥-٤٧٦، ط٢.

(٢) مايكل آشر: لورنس ملك العرب غير المتوج، ص٢٢٤.

أتاح له قربه من الأحداث إرسال التقارير إلى المكتب العربي في القاهرة مما جعل القيادة العسكرية على علم كاف بما يدور في الحجاز، وشمال الجزيرة العربية عمومًا. وقد عملت السلطات البريطانية بإصرار على كسب زعماء المنطقة، أو تحييدهم، لإدراكها بما يمكن أن يلحقوه بها من ضرر، فقد كانت حائل ذات موقع متميز يستطيع أميرها من خلاله تموين القوات العثمانية في المدينة[١] كما يمثل وادي السرحان التابع لإمارة الجوف أهمية إستراتيجية للتحركات البريطانية وخططها العسكرية في المنطقة[٢]. كما أن الموقع الجغرافي لقوات الحسين بن علي، يمكنها من المساعدة في قطع الاتصال البري بين الدولة العثمانية وقواتها في اليمن[٣] ويفيد في الحيلولة دون استخدام ساحل البحر الأحمر كقواعد للغواصات الألمانية[٤].

وقد سعت بريطانيا إلى تحقيق أهدافها السياسية والعسكرية في شمال شبه الجزيرة العربية عن طريق تسخير عرب المنطقة، ولم تقم السياسة البريطانية على التورط عكسريًّا فيها، لأنها لم تكن راغبة في السيطرة المباشرة عليها إلا عبر أمراء المنطقة، حيث عملت على أن يكونوا رعاة لمصالحها هناك، وخاصة أن شمال شبه الجزيرة يجاور المناطق التي وقعت تحت الاحتلال البريطاني المباشر مثل العراق. وفيما يتعلق بالحجاز لم تقم السلطات البريطانية بإنزال قوات عسكرية مع أنها كانت قادرة على ذلك، لأنها أدركت أن وجود قوات أجنبية في الحجاز سيؤثر سلبًا على موقف الحسين بن علي، وثورته ضد الدولة العثمانية؛ لأن قبائل المنطقة المتعاطفة مع الحسين وغيرها من الأهالي لن يعجبها وجود قوات أجنبية غير مسلمة في الحجاز لمقاتلة

---

(١) جوزيف كوستنر: العربية السعودية من القبلية إلى الملكية ١٩١٦-١٩٣٦ م، ترجمة شاكر إبراهيم، ص١٤، ١٩٩٦ م، مكتبة مدبولي، القاهرة.

(٢) الكولونيل لورنس: ثورة في الصحراء، ص٨٩.

(٣) جلال يحيى: العالم العربي الحديث، ص٤٩١.

(٤) محمود صالح منسي: حركة اليقظة العربية في الشرق الأسيوي، ص٢٥٨، ط٢، ١٩٧٤ م، دار الفكر العربي، القاهرة.

العثمانيين المسلمين، مما قد يحوّل دعم تلك القبائل إلى العثمانيين بدلاً من الحسين بن علي والبريطانيين ولهذا اكتفت السلطات البريطانية بإرسال الأسلحة والأموال[١].

وكانت قوات الحسين بن علي تتكون من رجال القبائل[٢] ولذلك سعت السلطات البريطانية إلى زيادتهم فأوعزت إلى الحسين بن علي بالاتصال بشيوخ القبائل بهدف زيادة أولئك الرجال[٣]، وذلك لأن «قيمتهم الحربية في هي الغزو والمفاجآت لا في الخطوط النظامية، فحرب العرب حرب جغرافية، ويجب علينا أن نفتش عن الحلقات الضعيفة من السلسلة التي تربط المدينة بدمشق، وأن نسلط عليها معظم جهودنا، ووسيلتنا الكبرى هم البدو»[٤].

وعندما أخذت قوات الحسين بن علي مهاجمة القوات العثمانية في الحجاز أرادت القيادة العسكرية في القاهرة إيجاد قاعدة لهجوم عربي في شمال الحجاز، فاختارت الوجه لقربها من سكة الحديد[٥]، وبالتالي أصبحت قاعدة تستخدم ضد الخط الحديدي[٦] وكانت الخطة تتمثل في أن يتحرك الأمير فيصل بن الحسين، وقبائله، ومعهم الضابط لورنس عن طريق السير من أملج، وفي الوقت نفسه يتقدم الأسطول البريطاني، وتم تحديد يوم ٣٠ ربيع الأول ١٣٣٥ هـ / ٢٤ يناير ١٩١٧ م موعدًا محددًا للطرفين ليتم الهجوم على القوات العثمانية في وقت واحد من البر والبحر[٧] وكان لورنس قد صرح بأنه سعى إلى أن يشترك مع جيش فيصل عدد من رجال القبائل لكي يظهر هذا

---

(١) توماس إدوارد لورنس: أعمدة الحكمة السبعة، ص١٢٧، ١٩٥.

(٢) مكي شكيبة: العرب والسياسة البريطانية في الحرب العالمية الأولى، ج٢، ص٢٢٩.

(٣) سليمان موسى: الحرب في الحجاز، ص١٥١.

(٤) الكولونيل لورنس: ثورة في الصحراء، ص٩٩.

(٥) Major N.N.E. Bray: Shifting Sands, p. 116, 1934, Union Press, London.

(٦) الكولونيل لورنس: المرجع السابق، ص٦٤.

(٧) Major N.N.E. Bray: Shifting Sands, p. 118.

الهجوم أمام العرب بأنه تم بموافقة القبائل مما يعطي دعاية وزخمًا لثورة الحسين بن علي ضد الدولة العثمانية[١].

وقد تحدث الميجور براي **N. N. EÛ Bray** عن احتلال الوجه بقوله: «تأخر الشريف فيصل ورجاله، من الصعب معرفة ما سيتم القيام به فهل ننتظر قدومه؟ ولكننا إذا انتظرنا فسيكون احتمال أن تعرف حامية الوجه بالأمر، وتأخذ حذرها، وتفر هاربة لأنها في قضية خاسرة فتقوم بالالتحاق بالأتراك (العثمانيين) على خطوط سكة الحديد وهو ما لا نتمنى حدوثه، وإنهم سيعززون حينئذ هذه القوات وسيضاعفون من تخريب هذه الخطوط. لذا تقرر تنفيذ الهجوم دون مساعدة الشريف»[٢].

وكان مع القوة البريطانية مائتا جندي بريطاني هدفهم دعم القوة العربية المرافقة لهم معنويًا دون تدخلها عسكريًا إلا عند الضرورة، وبعد قتال دام ثلاثة أيام تمكن الأسطول البريطاني بمساعدة القوة العربية من احتلال الوجه[٣].
وفي ١٨ ربيع الثاني ١٣٣٥هـ/ ١١ فبراير ١٩١٧م تم الاستيلاء على ضبا الواقعة على بعد ٩٠ ميلاً شمال الوجه حيث وصلتها قوة من جيش فيصل بالبحر بعد يوم من إخلاء الحامية العثمانية لها، ثم أبحرت السفينة إلى المويلح الواقعة على بعد ٢٠ ميلاً شمال ضبا التي أخليت أيضًا من قبل حاميتها العثمانية[٤].

وهكذا أخذ الإنجليز في حث العرب على تكثيف الهجمات على سكة الحديد[٥] بل وبدأوا يعلمون رجال القبائل كيفية استعمال الديناميت، فأنشئت مدرسة في الوجه لهذا الغرض[٦]. وكان الضباط الإنجليز يشتركون في تخريب قواعد الخط بالمتفجرات ويقطعون الأسلام والجسور ويضعون الألغام

---

(١) الكولونيل لورنس: ثورة في الصحراء، ص٦٤.

(٢) Major N.N.E. Bray: Shifting Sands, p. 119.

(٣) Major N.N.E. Bray: OP. Cit., p. 119.

(٤) Brigadier Syed Ali El-Edroos: The Hashemite Arab Army 1908-1979, p.96.

(٥) الكولونيل لورنس: ثورة في الصحراء، ص٨٨.

(٦) نجدة فتحي صفوة: الجزيرة العربية في الوثائق البريطانية، مج٣، ص٢٥٦، ط٢.

لتتفجر عند مرور القطار، وكذلك تم قطع التلغراف[١]. وكان الضباط الإنجليز يدركون أن فائدة رجال القبائل تتمثل في حرب العصابات ضد القوات العثمانية، ولهذا استغلوا هذا الجانب استغلالاً جيدًا، فهم يعلمون أن مواجهة هؤلاء المباشرة مع القوات العثمانية النظامية معناه تفوق ساحق للعثمانيين.

وكانت الدولة البريطانية تسعى إلى إبقاء هذه القوات جميعها وخصوصًا قوات الشريف فيصل بن الحسين في شمال الحجاز دون أن تتحرك أكثر من ذلك[٢]. ولكنها وجدت أن من الأفضل مسايرة العرب في تطلعاتهم إلى التحرك نحو دمشق رغبة في إعطاء الحملة البريطانية على الشام غطاءً سياسيًّا مما يساعد بريطانيا في انضمام عرب تلك الجهات إليهم[٣] في الوقت الذي اتخذت فيه بريطانيا قرارًا سريًّا بتحجيم قوة الأمير فيصل بن الحسين، وعدم إعطائه دعمًا عسكريًّا ملموسًا[٤]. وفي هذه الأثناء التقطت المخابرات البريطانية رسالة من القيادة العثمانية إلى قيادة قوة حملة الحجاز تتضمن أمرًا للقوة بالانسحاب من شمال الجزيرة العربية، فأرسل كلايتون Clayton رئيس المخابرات البريطانية إشارة لاسلكية إلى لورنس الذي كان في معسكر الأمير فيصل بن الحسين في الوجه، يأمره بتكثيف عمليات التخريب في سكة الحديد لعرقلة حركة القوات العثمانية، ومنع انسحابها[٥].

وكان لورنس يرى أن تستمر مواصلات سكة الحديد «ولكن بحالة تشبه العليل المزمن، لا سبيل إلى شفائه، فتكلف العدو مشاق وذهبًا ووقتًا»[٦]

---

(١) سليمان موسى: الحرب في الحجاز، ص١٩٧.

(٢) أمين سعيد: الثورة العربية الكبرى، مج١، ص٢٦٩.

(٣) توماس إدوارد لورنس: أعمدة الحكمة السبعة، ص٦٨٤.

(٤) مصطفى طلاس: الثورة العربية الكبرى، ص٣٨٧، ط٤، ١٩٨٧ م، دار طلاس، دمشق.

(٥) Randall Beker: King Hussain and the Kingdom of Hijaz, p.133, 1971. The Oleander Press, New York.

(٦) الكولونيل لورنس: ثورة في الصحراء، ص١٠٠.

فلورنس لم يكن مع قطع السكة تمامًا، ولكن مع تخريبها هنا وهناك لكي تكون الحركة عليها صعبة مما يثقل كاهل السلطات العثمانية، كما أنه لم يكن مع انسحاب العثمانيين من المدينة، ولا مع استيلاء قوات الحسين بن علي عليها، وقد وافقه بريمون Bremont رئيس البعثة الفرنسية في الحجاز على هذا الرأيَ، حيث قال: «إن استيلاء العرب على المدينة المنورة يثير في نفوسهم نزعات الوحدة وأماني الاستقلال، فيجب على الحلفاء ألا يرغبوا في سقوط المدينة، وألا يساعدوا العرب على الاستيلاء عليها»[١]. ويدل ذلك على أن دعم تحركات الحسين بن علي وثورته ضد الدولة العثمانية لم يكن له من غاية سوى خدمة المصالح الاستعمارية.

وقد تلقى الحسين بن علي من بريطانيا بعض الأسلحة[٢]، وتم تزويده بمستشارين عسكريين بريطانيين أرسلوا من القاهرة، وأصبح في كل جيش من جيوش الشريف الثلاثة ضباط بريطانيون[٣]. وقد عهدت لجنة الحرب البريطانية إلى حاكم السودان ريجنالد وينجت Winget بالإشراف العسكري، وبمراقبة ترتيب المساعدات للحسين بن علي في الحجاز، على أن يتعاون وينسق مع قائد الأسطول البريطاني في البحر الأحمر. وقد صدرت تعليمات مماثلة لقائد الأسطول[٤].

وتجدر الإشارة إلى أن الدولة الفرنسية شاركت حليفتها بريطانيا في تشجيع الثورة في الحجاز، إذ أرسلت بعثة برئاسة بريمون تتكون من مدنيين

---

(١) ساطع الحصري: يوم ميسلون، ص٧٢، ب.ت.ط، دار الاتحاد، بيروت.

(٢) جوزيف كوستنر: العربية السعودية من القبلية إلى الملكية، ص١٦.

(٣) عبد الله بن الحسين: مذكراتي، ص١٢٧، ط٢.
جعفر العسكري: مذكرات جعفر العسكري، تحقيق وتقديم نجدة فتحي صفوة، ص١١٣، ١٩٨٨م، دار السلام، لندن.

(٤) نجدة فتحي صفوة: الجزيرة العربية في الوثائق البريطانية، مج٣، ص١٣٥-١٣٦، ط٢.

وعسكريين بالإضافة إلى بعض العناصر من مسلمي الجزائر وذلك للتعامل مع الحسين بن علي مباشرة في مكة، على أن يكون مقر البعثة في جدة[1].

بعد نجاح السياسة البريطانية في إشغال القوات العثمانية المرابطة على طول سكة الحديد اتصل لورنس بأمير الجوف، وطلب منه غض النظر عما تقوم به السلطات البريطانية من محاولات في وادي السرحان لحشد القبائل من أجل المشاركة في حملة العقبة الواقعة على الساحل الشمالي للبحر الأحمر[2]، بل سعى لورنس إلى مقابلة نوري الشعلان وقابله فعلاً في شعبان ١٣٣٥ هـ / يونيو ١٩١٧ م[3] لحثه مباشرة على توسيع نطاق ثورة الحسين بن علي ضد الدولة العثمانية عبر أراضيه إلى العراق. وكان الهدف من ذلك جعل القوات العثمانية في وضع حرج على طول سكة الحديد وفي دمشق وفلسطين وفي العراق أيضًا، مما يشكل سلسلة قوية الحلقات تطوق القوات العثمانية في المنطقة[4].

وتقديرًا من الدولة البريطانية للدور الذي يمكن أن يلعبه نوري الشعلان صرفت له مبلغًا من المال[5]، وكانت تفضل عدم مجاهرته أو إعلانه الانضمام للحلفاء، وهو ما فعله نوري الشعلان، مما أفاد السلطات البريطانية حيث أثر عمله إلى جانب قوات الحلفاء سرًّا تأثيرًا إيجابيًّا على سير المعارك مع القوات العثمانية في شمال شبه الجزيرة العربية[6].

ومن جانب آخر اتفقت حكومة الهند والمكتب العربي في مصر على

---

(١) عبد اللطيف الحميد: البحر الأحمر والجزيرة العربية في الصراع العثماني البريطاني، ص٣٨٩.

(٢) توماس إدوارد لورنس: أعمدة الحكمة السبعة، ص٢٠٥.

(٣) نجدة فتحي صفوة: الجزيرة العربية في الوثائق البريطانية، مج٣، ص٥٣٩، ط٢.

(٤) توماس إدوارد لورنس: المرجع السابق، ص٥٠٦.

(٥) الكولونيل لورنس: ثورة في الصحراء، ص١٣٣.

(٦) توماس إدوارد لورنس: المرجع السابق، ص٢٠٤.

أهمية إرسال بعثة سياسية عسكرية إلى ابن سعود، وكان وينجيت قد صرح في شهر محرم ١٣٣٦ هـ / أكتوبر ١٩١٧ م بأنه: «من المرغوب فيه التوصل إلى تعايش من شأنه أن يدفع كلاً من الطرفين العربيين ابن سعود والحسين إلى تحويل كل طاقاتهم ضد الأتراك (العثمانيين)»[١]. وكان الهدف من تجميع طاقات ابن سعود والحسين بن علي هو تهديد ابن رشيد تهديدًا فعليًّا. وقد وصل إلى الرياض وفد من الكويت والبحرين مؤلف من الوكيل السياسي هاملتن Hamilton وفيلبي Philpy في ٩ جمادى الآخرة ١٣٣٦ هـ / الحادي عشر من ابريل ١٩١٨ م[٢] ليوفق بين ابن سعود والشريف، ويستنهض ابن سعود على ابن رشيد وعلى أحلافه من عشائر العراق[٣]. فقد كان من أهداف هذه البعثة دفع ابن سعود لمهاجمة حائل، وإقامة حصار اقتصادي فعال عن طريق الاتصال بشيوخ القبائل لتسهيل مهمة قوات الشريف[٤].

ولم تأل الدولة البريطانية جهدًا في حث العرب على الانضمام لرجال الحسين بن علي، واتبعت لذلك كل وسيلة ممكنة، ومن ذلك أنها أرسلت أحد جواسيسها إلى وادي السرحان في شهر ربيع الأول ١٣٣٦ هـ / ديسمبر ١٩١٧ م كوكيل تركي (عثماني) يحث العرب على الانضمام للثورة ضد الدوْلة العثمانية، ويبدو من الوثائق البريطانية أن هذا الجاسوس قد نجح في التقرب من السلطات العثمانية في دمشق دون أن يشك فيه أحد. وربما يكون هذا الجاسوس قد زُرع في ولاية سوريا قبل الحرب بوقت كاف استطاع خلاله كسب ثقة المسؤولين العثمانيين، ولم تحدد الوثائق البريطانية جنسية هذا الجاسوس الذي يُستبعد أن يكون عربيًّا، لأن السلطات العثمانية في هذه المرحلة كانت تشك في ولاء العرب، وعلى كل حال يبدو أن هذا الجاسوس احتل موقعًا مهمًّا لدى المسؤولين العثمانيين، واطلع على تحركاتهم

(١) جوزيف كوستنر: العربية السعودية من القبلية إلى الملكية، ص٣٣٣.

(٢) هاري سانت جون فيلبي: بعثة إلى نجد، ص٩٦.

(٣) أمين الريحاني: تاريخ نجد الحديث، ص٢٣٨، ط٢.

(٤) هاري سانت جون فيلبي: المصدر السابق، ص٨١، ٨٧-٨٨، ١٠٠، ١٦٥.

العسكرية، وكان يتصل بطريقة غير مباشرة مع نوري الشعلان، ويزرع الشك في نفسه تجاه الدولة العثمانية باختلاق الأكاذيب، ويحثه على التحرك ضدها. وقد كان لهذا الجاسوس دور مهم في دفع نوري الشعلان إلى الانضمام لثورة الحسين بن علي[1] وكانت الحكومة البريطانية تدرك أهمية تعاون نوري الشعلان معها في فتح وادي السرحان أمام الحلفاء[2]. وقد نجحت السلطات البريطانية أيضًا في استقطاب وزير ابن رشيد سعود السبهان إلى جانبها عن طريق دفع الأموال والأسلحة له، وجندته لكي يقوم بقطع القوافل المتجهة إلى حائل[3].

وكان أمير الجوف بعد انتشار الشائعات حول اتفاقية سايكس - بيكو[4] Sykes - Picot بين بريطانيا وفرنسا، قد أخذ يشك في عهود الحلفاء وخاصة عهود بريطانيا للعرب، وفي مدى صدقها مما دفعه إلى سؤال لورنس عن حقيقة هذه الاتفاقية، فأجابه إجابة لا يُفهم منها سوى التضليل والخداع[5]. وهكذا استمر الخداع والمكر البريطاني لدفع أمراء العرب للاستمرار في العمل ضد الدولة العثمانية.

وقد كان الهدف الأساسي للحكومة البريطانية هو إخراج العثمانيين من الجزيرة العربية، ولذلك أرسلت وزارة الخارجية البريطانية برقية إلى الجنرال وينغت Winget في ٢١ ربيع الأول ١٣٣٦ هـ / ٤ يناير ١٩١٨ م تأمره بدفع

---

(١) نجدة فتحي صفوة: الجزيرة العربية في الوثائق البريطانية، مج٣، ص٥٢٣، ط٢.

(٢) توماس إدوارد لورنس: أعمدة الحكمة السبعة، ص٢٠٥.

(٣) هاري سانت جون فيلبي: بعثة إلى نجد، ص١٠١.

(٤) تم توقيع هذه الاتفاقية بين ممثل بريطانيا سير مارك سايكس وممثل فرنسا جورج بيكو لتحديد مناطق نفوذ كل من بريطانيا وفرنسا في ولايات الشام العثمانية، وكان ذلك في رجب ١٣٣٤ هـ/ مايو ١٩١٦ م.
سليمان موسى: إمارة شرقي الأردن نشأتها وتطورها في ربع قرن ١٩٢١-١٩٤٦ م، ص٤٢-٤٤، ١٩٩٠ م، منشورات لجنة تاريخ الأردن، عمان.

(٥) توماس إدوارد لورنس: المرجع السابق، ص٦٥٥-٦٥٦.

الحسين بن علي وقواته إلى الاستيلاء على المدينة؛ وبذلك تكون الدولة البريطانية قد انتقلت إلى الخطوة الأخيرة، وهي حث الحسين بن علي على الاستيلاء على المدينة المنورة، مما يعني إخراج الدولة العثمانية من الجزيرة العربية. وفي أعقاب انتصار بريطانيا في فلسطين، عاد وينغت وأخبر الحسين بن علي بضرورة الحصول على استسلام قائد المدينة، كما أرسل برقية إلى قائد المدينة فخري باشا يدعوه فيها إلى الاستسلام، مبلغًا إياه بانكسار الجيش العثماني في فلسطين[١].

وقد صرح وينغت في ربيع الأول ١٣٣٦ هـ / يناير ١٩١٨ م أن «ابن رشيد غير مهم وأن العمليات البريطانية والحجازية كافية لانتزاع الجزيرة العربية من العثمانيين»[٢]. وبالتالي فإن القوات العثمانية على طول سكة الحديد لا تشكل خطرًا عليها في أي حال من الأحوال، كما أن الحصار البحري على شمال البحر الأحمر أخذ يفقد قيمته العسكرية[٣].

وكانت الأخبار قد تواردت بأن الدولة العثمانية تنوي إيفاد بعثة إلى الحسين بن علي في ١٣٣٦ هـ / ١٩١٨ م لكن الدولة البريطانية كانت واثقة من أن هذه البعثة لن تصل إلى الجزيرة العربية لعلمها بأن قوات الحسين بن علي قد قضت على إمكانية اتصال الدولة العثمانية بالمدينة عبر سكة الحديد، وصرح المندوب السامي البريطاني في القاهرة بقوله: «بقيت الإعانة البالغة ١٢٠ ألف جنيه للحجاز نفسه لا يمكن تخفيضها بسلام حتى يتم إخلاء الحاميات التركية (العثمانية) كلها. فالعشائر متململة من فكرة انتهاء الرخاء، وإيقاف إعاناتهم فجأة يعرض للخطر بكل تأكيد سلامة مرور الأتراك (العثمانيين) إلى الساحل، ويؤدي إلى قلاقل قد يكون لها نتائج خطيرة»[٤].

---

(١) نجدة فتحي صفوة: الجزيرة العربية في الوثائق البريطانية، مج٣، ص٣٦٦، ٥٠٢، ط٢.

(٢) Feridun Kandemir: Medine Mudafaasi, p. 541.

(٣) جوزيف كوستنر: العربية السعودية من القبلية إلى الملكية ١٩١٦-١٩٣٦م، ص٣٨.

(٤) نجدة فتحي صفوة: الجزيرة العربية في الوثائق البريطانية، مج٣، ص٥١٣، مج٤، =

وبهذا أوضح المسؤول البريطاني صراحة حقيقة السياسة البريطانية في المنطقة. فهي لا تريد أي قلاقل حتى جلاء القوات العثمانية وبالتالي إنهاء الوجود العثماني في الجزيرة العربية. كما أنها لا تريد إثارة القبائل في هذا الوقت بالذات بتخفيض العوائد التي كانت تقدم لهم في وقت الحرب. ومن جهة أخرى لا تريد أن يحصل أي اتصال بين السلطات العثمانية في شمال الجزيرة العربية وقبائل المنطقة بعد أن تنقطع عن تلك القبائل الأموال التي تدفعها لهم السلطات البريطانية عبر الحسين بن علي، فقطع الأموال عن القبائل سيجعلها تدرك أن الهدف من دفعها لهم هو تشجيعهم على مهاجمة القوات العثمانية، ومنعها من دعم الجبهات العسكرية الأخرى وحسب. وبالتالي فإنهم سيحاولون الاتصال بالسلطات العثمانية من جديد والتي كانت ما تزال موجودة في بعض محطات سكة الحديد. كما أن ذلك سيؤدي إلى غضب القبائل على الحسين بن علي مما سيؤدي إلى فوضى في المنطقة.

وهكذا أبقت الدولة البريطانية على المعونات المقدمة للقبائل، وللحسين بن علي الذي قاد الثورة ضد الدولة العثمانية لمصلحة بريطانيا، ولم توقفها عنه إلا سنة ١٣٤١ هـ / ١٩٢٤ م[١]. وبذلك أصبحت بريطانيا هي صاحبة النفوذ في المنطقة بعد إخراج الدولة العثمانية منها.

= ص٣١٥، ٥١٣، ط٢.

(١) حافظ وهبة: جزيرة العرب في القرن العشرين، ص١٩٣، ط٣.

د.
المساندة العربية للحلفاء في شمال الجزيرة العربية

أسدى عرب شمال الجزيرة العربية خدمات سياسية وعسكرية كثيرة للحلفاء، مما أثر إيجابًا على قواتهم في كل من العراق وسوريا وفلسطين. وقد كان هذا الأثر الإيجابي متفاوتًا، إذ كان قويًا في فلسطين، ثم في سوريا حيث مركز القيادة العثمانية، وبدرجة أقل في العراق. وقد بدأت السياسة البريطانية تؤتي ثمارها في جميع الميادين بعد نجاحها في دفع أمير مكة الحسين بن علي إلى إعلان ثورته على الدولة العثمانية، فقد كان مجرد إعلان الثورة كافيًا لإشغال الدولة العثمانية وقواتها العسكرية الموجودة على طول سكة حديد الحجاز. كما أن إعلان الثورة قضى في الوقت نفسه على القوة المتطوعة التي كان من المفروض أن تتحرك من الحجاز للاشتراك مع القوات العثمانية في حملة قناة السويس الثانية[1].

وما يجب توضيحه هنا هو أن رجال قبائل المنطقة شكلوا عاملاً رئيساً في نجاح ثورة الحسين بن علي، فقد ساهمت فيها القبائل عبر ترحيبها بقوات الثورة عندما تصل إلى أراضيها، بالإضافة إلى اشتراكها الفعلي ضد الحاميات العثمانية المجاورة لأماكنها[2]. فحركة الحسين بن علي كانت في الأساس

---

(١) جمال باشا: مذكرات جمال باشا، ص١٨٤.

(٢) عبد الله بن الحسين: مذكراتي، ص١٤١-١٤٢، ط٢.

حركة قبلية يعتمد نجاحها أو إخفاقها على موقف رجال القبائل منها[١]. وقد شكل هؤلاء مصدر إزعاج للعثمانيين في شمال الجزيرة العربية لدرايتهم بتضاريس البلاد الوعرة، وقدرتهم على التكيف مع مناخها الصعب. وقد ساعد اتساع أراضي المنطقة على إعادة انتشار قوات الحسين بن علي؛ بحيث يمكنها شن هجمات متتالية ليلاً أو نهارًا، ثم العودة إلى أماكنها دون أن تستطيع القوات العثمانية ملاحقتها[٢]. كما ساعد رجال القبائل على شن غارات متتابعة على تلك القوات، وقد اعتمد جيش الحسين بن علي على إستراتيجية الهجوم غير المباشر، الذي يركز على الانقضاض السريع على القوات العثمانية الموجودة في الحاميات الشمالية، أو على خط سكة الحديد لتخريبه، أو على خط التلغراف لقطعه مع قيادة الجيش الرابع في دمشق[٣]. وقد اعتمد رجال القبائل هذه الاستراتيجية أيضًا لأنهم بصفتهم قوات غير نظامية لم يتعودوا على قتال الجيوش النظامية[٤]. وكان أسلوب القتال الذي اتبعته قوات الحسين بن علي ورجال القبائل مصدر إزعاج مستمر للقوات العثمانية، لأنها كانت تحارب عدوًّا لا مكان محددًا له وإنما صحراء واسعة لا حدود لها[٥].

وقد انضمت قبائل شمال الجزيرة العربية لثورة الحسين بن علي ضد الدولة العثمانية لعدة أسباب؛ أهمها: تمكُّن الأمير فيصل بن الحسين من الوصول إلى الوجه، وما يحمله من كميات كبيرة من الأموال المقدمة لهذه القوة من الأشراف[٦]، إضافة إلى الوعود البريطانية المعطاة للعرب، والتعصب للقومية العربية التي بدأت تنتشر بين هذه القبائل حينئذ، فقد شكلت

---

(١) نجدة فتحي صفوة: الجزيرة العربية في الوثائق البريطانية، مج٢، ص٦٤٨، ط٢.

(٢) مصطفى طلاس: الثورة العربية الكبرى، ص٣٨، ٢١٦، ط٤.

(٣) سليمان موسى: الثورة العربية الكبرى، ص١٩٥.

(٤) مصطفى طلاس: الثورة العربية الكبرى، ص٣٨٣، ط٤.
ديفيد بانت: رسائل لورنس، ص٣٧.

(٥) El Edroos, S.A., The Hashemite Arab Army 1908-1979, p.52.

(٦) أمين سعيد: الثورة العربية الكبرى، مج١، ص٢٤١.

هذه الأسباب مجتمعة الدافع الحقيقي للوقوف إلى جانب تلك الثورة كما يذهب بعض المؤرخين المعاصرين[١].

وكانت الحركات الحربية العربية قد بدأت على شكل مناوشات محدودة، وقتال غير منظم يعتمد على مهارة رجال القبائل في التحرك السريع بمساندة من الطائرات البريطانية التي كانت تدعم قوات الحسين بن علي في جبهات القتال[٢].

وكان رجال القبائل يقومون بنزع قضبان سكة الحديد، ويتركونها في أماكنها دون تثبيت لإيهام القاطرات العسكرية بأن وضعها طبيعي مما يؤدي إلى عرقلة القطارات، وبالتالي يحول دون وصول الإمدادات العسكرية والمؤن إلى القوات العثمانية على طول السكة[٣]. كما كانوا يستطلعون المنطقة لقوات الحسين بن علي، حيث يكشفون لها عن تحركات الجيش العثماني[٤]. وبالإضافة إلى ذلك كانوا يرمون المنشورات على مواضع مختلفة من سكة الحديد لزعزعة معنويات القوات العثمانية. وكانت تلك المنشورات تحرض الجنود العرب في صفوف العثمانيين على الالتحاق بقوات الحسين بن علي، وتصف العثمانيين بأنهم كفرة لموالاتهم للألمان[٥].

وقد بدأت المساندة العربية الفعلية للحلفاء في شمال شبه الجزيرة العربية عندما استولى الأشراف بدعم من الأسطول البريطاني على مدن الساحل الشمالي، فقد تمكنت تلك القوات من الاستيلاء على أملج في ١٥ شوال ١٣٣٤ هـ / ١٥ أغسطس ١٩١٦ م. وبعد ذلك أخذت قبائل المنطقة تغير على خطوط الاتصالات العثمانية الساحلية الممتدة بين الوجه وأملج[٦] في محاولة

---

(١) نجدة فتحي صفوة: الجزيرة العربية في الوثائق البريطانية، مج٣، ص١٠٣، ط٢.

(٢) أمين سعيد: المرجع السابق، مج١، ص٢٦١.

(٣) Naci Kasif Kiciman: Medine Mudafaasi, p. 43.

(٤) جعفر العسكري: مذكرات جعفر العسكري، ص١١٤.

(٥) Naci Kasif Kiciman. OP. Cit., p. 190.

(٦) Brigadier Syed Ali El-Edroos: The Hashemite Arab Army 1908-1979, p.94.

لقطع المدد العثماني، وإعاقة أي محاولة عثمانية لاستعادة أملج[١]. وقد أدى سقوط أملج في أيدي تلك القوات إلى تغيير نظرة قائد القوات البريطاني في مصر، الجنرال أرشيبالد موراي Archibald Murrar لثورتهم، فقد أدرك أهمية هذه الثورة بعد أن كان يعدها عملاً غير مفيد للقوات البريطانية، ويرى أن هناك ميادين خارج الجزيرة العربية أكثر أهمية وأكثر استحقاقًا لدعمها من قبل السلطات البريطانية[٢].

وقد علق لورنس على مواقف الجنرال موراي بأنه: «أدرك بصدمة مفاجئة أنه كان هناك المزيد من القوات التركية (العثمانية) التي تحارب العرب أكثر من التي كانت تحاربه»[٣]. ولم تكتف قوات الحسين بن علي بمشاغلة قوات عثمانية كبيرة، وإنما تمكنت من كسب مواقع على الأرض بمساعدة الأسطول البريطاني مما شكل ضغطًا على القوات العثمانية. وكان بعض الجنود العرب الموجودين في حامية الوجه قد انحازوا إلى قوات الأمير فيصل بن الحسين، حيث اتصلوا به وهو في طريقه إليهم[٤]. وقد بلغت قوة الأمير فيصل بن الحسين حوالي ثمانمائة ألف مقاتل كما يذهب البعض[٥] مما أعطى للحلفاء قدرة أكبر على أخذ زمام المبادرة تجاه الدولة العثمانية.

وكان معنى انتزاع الوجه هو سيطرة الحلفاء على شمال البحر الأحمر حيث تم بعد احتلال الوجه السيطرة على كل من ضبا والمويلح، ولم يبق إلا العقبة في أقصى شمال البحر[٦]، وقد علقت جريدة القبلة على تلك الواقعة فقالت: «وكان انتزاع هذا الثغر ضروريًّا جدًّا من الوجهة الحربية حتى تتوزع الجيوش الهاشمية لتشديد الحصار على قوة الأعداء في مدينة خير الأنام،

---

(١) محمد فؤاد شكري: ميلاد دولة ليبيا الحديثة، مج٢، ص٤٩.

(٢) جورج أنطونيوس: يقظة العرب، ص٣١٤، ط٨.

(٣) توماس إدوارد لورنس: أعمدة الحكمة السبعة، ص١٩٧.

(٤) سليمان موسى: الحرب في الحجاز، ص١٤٩.

(٥) Major N.N.E. Bray: Shifting Sands, p. 119.

(٦) توماس إدوارد لورنس: أعمدة الحكمة السبعة، ص١٩٢.

وإشعال خط السكة الحديدية يحتم استخلاص الوجه»[١].

وهكذا شكلت سرايا كبيرة من الجند النظامي إضافة إلى عدد من قبائل المنطقة للإغارة على محطات سكة الحديد، والضغط عليها[٢]. وتحقيقًا لهذا الهدف أقام الأمير فيصل بن الحسين معسكرًا في وادي جيدا إلى الشرق من الوجه حيث أقبلت عليه القبائل للاشتراك في غزو المحطات[٣].

وازدادت هجمات القوات العربية على سكة حديد الحجاز بعدما أخبر الحلفاء الأمير فيصل بن الحسين بنية العثمانيين الانسحاب. وقد أشارت المصادر العثمانية إلى أن الهجمات التي قامت بها الثورة ضد المحطات الشمالية كانت بعد سقوط الوجه يومية، ويبدو أن قوات الحسين بن علي كانت تزداد مع مرور الوقت، فقد اشترك في هجمة وقعت في ١٠ شوال ١٣٣٥هـ / ٣٠ يوليو ١٩١٧م ثلاثة طوابير من العرب، وقوة من راكبي الإبل. وقد استهدفت هذه الهجمة المنطقة الواقعة بين العلا والبدايع[٤].

وكان الأمير فيصل بن الحسين قد سعى إلى مهاجمة محطات سكة الحديد، ومنها محطة العلا من أجل فتح اتصال مع نوري الشعلان، مما يمكنه من التزود بالمؤن والأموال عبر هذه المحطة. وفي الوقت نفسه تستطيع قوات الثورة التحرك باتجاه وادي السرحان القريب من دمشق[٥]. وقد هاجمت قوات الأمير فيصل أيضًا قوافل المؤن والإمدادات إلى إمارة آل رشيد، بهدف تشكيل حصار عليه لإضعافه ومنعه من مساندة القوات العثمانية في شمال شبه الجزيرة العربية. وبذلك يصبح عسيرًا على ابن رشيد الاشتراك مع القوات العثمانية في

---

(١) القبلة: العدد ٤٨، السنة ١، ٥/ ٤/ ١٣٣٥ هـ.

(٢) أمين سعيد: الثورة العربية الكبرى، مج١، ص٢١٩.

(٣) حمد الجاسر: المعجم الجغرافي للبلاد العربية السعودية، ق١، ص٣٦٥.

(٤) Komisyoni: Harbide Turk Harbi, p.560.

(٥) The Arab Bulletin (Bulletin of the Arab Burea in Cairo 1916-1919), including Indexes for 1916, 1917 and 1918, Cairo, N.39, p.29.

مهاجمة السلطات البريطانية في جنوبي العراق[١].

ويبدو أن الأمير فيصل أجرى اتصالات مع بعض شيوخ قبيلة شمر، وهي قبيلة ابن رشيد، لممارسة ضغط آخر عليه، وقد انضم بعض أولئك الشيوخ إلى قوات فيصل بن الحسين، كما انضم إليها أحد أفراد أسرة آل رشيد وقامت قوات فيصل بن الحسين أيضًا بتخريب الخطوط الحديدية ما بين محطتي دار الحمرا، وخشم صنعا تخريبًا تامًّا لإعاقة وصول أي مدد عسكري أو اقتصادي للقوات العثمانية في دمشق[٢].

وهذا مما يؤكد أن استمرار الأحداث العسكرية في شمال شبه الجزيرة العربية على هذا النحو قد مكن قوات الحلفاء من تحقيق انتصارات حاسمة وسريعة. وكان هدف الأمير فيصل بن الحسين من القيام بتلك الأعمال الحربية «توسيع خط الدفاع على الأعداء، وزيادة عدد المراكز التي تهدد منها سكة الحديد»[٣]. وقد سهلت تلك الأعمال للإنجليز السيطرة على المنطقة، وما كان للحلفاء أن يحققوا ذلك لولا مساعدة ثورة الشريف وأمير الجوف الذي ساعد وقوفه سرًّا إلى جانب الحلفاء على الاتصال بين قبائله والقبائل المنضمة لقوات الحسين بيسر وسهولة استعدادًا لحملة العقبة والسيطرة عليها[٤]. وكان أمير الجوف قبل أن يعلن انضمامه لقوات الحسين بن علي قد سمح لأفراد من عشيرته بالاشتراك الفعلي مع قوات الأمير فيصل[٥] كما أرسل إلى أفراد من قبيلته في العراق يدعوهم إلى عدم مهاجمة القوات البريطانية[٦].

---

(١) القبلة: ع١٤٩، س٢، ١١/٤/١٣٣٦ هـ.

(٢) القبلة: ع٦٧، س١، ١٣/٦/١٣٣٥ هـ.

(٣) القبلة: ع٥٠، س١، ١٢/٤/١٣٣٥ هـ.

(٤) توماس إدوارد لورنس: أعمدة الحكمة السبعة، ص١٥٣.

(٥) نوري السعيد: مذكرات نوري السعيد في الحركات العسكرية في الحجاز وسوريا، ص٦٨، ط٢، ١٩٨٧م، الدار العربية للموسوعات، بيروت.

(٦) نجدة فتحي صفوة: الجزيرة العربية في الوثائق البريطانية، مج٣، ص٣٧١، ط٢.

وكانت القبائل قد ساهمت بفتح الطريق أمام جيش الحسين بن علي ما بين معان والعقبة التي استطاع الأسطول البريطاني - بمساعدة قبائل المنطقة - احتلالها في ١٨ رمضان ١٣٣٥ هـ / ٦ يوليو ١٩١٧ م ومما يؤكده المؤرخون أن قبائل المنطقة مع أنها كانت خاضعة للنفوذ العثماني إلا أنها لم تتعاون مع القوات العثمانية في مجابهة تحركات الأمير فيصل بن الحسين، وخاصة أن قواته كانت تتحرك في أرض صحراوية بعيدة عن أنظار القوات العثمانية، وعبر مضارب القبائل التي تعاونت معها، بل وانضمت إليها[١].

وبعد انتقال جيش الأمير فيصل بن الحسين إلى العقبة ظلت قواته، وقوات الأمير عبد الله ابن الحسين بن علي بالإضافة إلى قوة ثالثة يقودها الشريف شرف وقاعدتها الوجه تقوم بمهمة حصار المدينة، ومهاجمة خط السكة الحديد، وتلحق بالقوات العثمانية خسائر كبيرة[٢]. وبهذا تم القضاء على أي خطر قد يهدد المواصلات البريطانية في فلسطين، فقد أصبحت المنطقة من الجوف في الشرق إلى العقبة في الغرب خاضعة للحسين بن علي والموالين له وللحلفاء، وبالتالي فإنها تكون قد سيطرت على المنطقة التي كان من الممكن أن تتحرك فيها القوات العثمانية عبر سكة الحديد إلى فلسطين، وأصبح بإمكانها أيضًا عرقلة القوات العثمانية المتحركة من دمشق إلى شمال شبه الجزيرة العربية[٣]. وهكذا فإن قوات الحسين بن علي أصبحت توازي الجيش البريطاني المتمركز في مصر. كما أصبحت العقبة مركزًا للعمليات الحربية للحلفاء في شرق الأردن وسورية الجنوبية مما أتاح السيطرة المباشرة

---

(١) فائز الغصين: مذكراتي عن الثورة العربية، ج٢، ص٤٣٧.
توماس إدوارد لورنس: المرجع السابق، ص٣٦٠.
القبلة: ع٩٦، س١، ٢٧/٩/١٣٣٥ هـ.

(٢) سليمان موسى: الحرب في الحجاز، ص٣٢٧.

(٣) محمد عبد الرحمن برج: دراسة في التاريخ العربي الحديث والمعاصر، ص١٩٨، ١٩٧٤ م، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة.

على الطريق المؤدية إلى الشام[١].

ويلاحظ من مجمل العمليات العسكرية التي خاضها الثوار العرب ضد القوات العثمانية أنه لم تقع مواجهة مباشرة بين الطرفين، وعلى الرغم من أن العرب لم يحرزوا انتصارات حاسمة ضد الجيش العثماني فإنه لا ينبغي التقليل من قيمة ضغطهم المتواصل على القوات العثمانية[٢] وبالتالي مساندة القوات البريطانية بصورة مباشرة، وفاعلة، جعلت الجناح الشرقي لهذه القوات في مأمن من تحركات الجيوش العثمانية.

كما ساهمت قوات الثورة العربية تلك في إعاقة تحركات ابن رشيد المساندة للقوات العثمانية في الحجاز، وبالتالي نجحت في إخراجه من الحرب[٣]. وكانت الهجمات المستمرة على سكة الحديد قد ساهمت في قطع الاتصال البري ما بين الدولة العثمانية في استانبول، والحملة العثمانية المتوجهة إلى اليمن، مما أدى إلى إحباط المشروع العثماني الألماني في الوصول إلى المحيط الهندي عبر البحر الأحمر[٤]. كما أعاقت تلك الهجمات حركة نقل الأرزاق والمهمات والأسلحة إلى كل من فلسطين وحامية المدينة[٥].

وقد تمكنت قوات الحسين بن علي من احتلال تبوك في ٦ محرم ١٣٣٧هـ / ١٢ أكتوبر ١٩١٨ م وبالسيطرة على هذه المحطة تم القضاء على أحد أهم مراكز تموين العثمانيين في المنطقة[٦]. كما تم احتلال محطة

---

(١) حسين النجار: السياسة والاستراتيجية في الشرق الأوسط، ج١، ص٢٦٤.

(٢) سليمان موسى: الحركة العربية ١٩٠٨-١٩٢٤، ص٢٧٤، ط٢.

(٣) سليمان موسى: الحرب في الحجاز، ص٢٧٥.

(٤) جورج أنطونيوس: يقظة العرب، ص٣١٣-٣١٤، ط٨.

(٥) علي فؤاد: كيف غزونا مصر، ص٨٧.

حسين محمد بن نصيف: ماضي الحجاز وحاضره، ص٥٥، ١٣٤٩ هـ، مطبعة خضير، القاهرة.

(٦) القبلة: ع٢٢٣، س٣، ١٥/١/١٣٣٧ هـ.

المدورة شمال تبوك في اليوم الأول من ذي القعدة ١٣٣٦ هـ / أغسطس ١٩١٨ م[١]، ويظهر ذلك مدى الاستنزاف الذي ألحقته ثورة الحسين بن علي ضد الدولة العثمانية بالحاميات العثمانية، وما كبدته لقوات العثمانيين من خسائر، وتدمير مادي، ومعنوي[٢].

وليس من شك في أن قيام أمير الجوف بإعطاء رجال قوات الحسين بن علي حرية التحرك في أراضيه قد شجع القبائل على الاشتراك ضد الدولة العثمانية، كما أن موقف أمير حائل غير القوي قد ساعد بصورة غير مباشرة على تشجيع هذه القوات بمهاجمة القوات العثمانية بضراوة، وكانت محصلة هذه المواقف في صالح الحلفاء في المنطقة، وتسهيل مهمتهم في مواجهة القوات العثمانية في الشام، وفلسطين.

وقد تعاطف غالبية أهالي شمال الجزيرة العربية مع قوات الحسين بن علي، وكانت كلما تقدمت هذه القوات شمالاً كلما ازداد عدد المنضمين إليها[٣]. مما أعطاها زخمًا إعلاميًّا أدى إلى تأييد الحلفاء بعد إعلانهم العداء للدولة العثمانية[٤]، مما جعل أحد القادة الألمان يصرح بالقول: «فكان الإنجليز آمنين يفعلون ما يشاؤون كأنهم في داخل بلادهم بعكس الترك (العثمانيين)»[٥]. ومن هنا يتضح مدى ما كبده العرب من خسائر للجيش العثماني مما دفع العديد من الجنود العثمانيين إلى الهرب[٦]. وقد أصبح موقف القوات العثمانية حرجًا بعد قيام جيش الأمير فيصل بن الحسين باحتلال

---

(١) Naci Kasif Kiciman: Medine Mudafaasi 322.

(٢) القبلة: ع٥٢، س١، ١٩/٤/١٣٣٥ هـ.

(٣) فائز الغصين: مذكراتي عن الثورة العربية، ج٢، ص٣٠٧.

(٤) إلكسي فاسيليف: تاريخ العربية السعودية من القرن الثامن عشر حتى نهاية القرن العشرين، ص٣١٢، ط٢، ٢٠٠٠ م، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت.

(٥) أمين سعيد: الثورة العربية الكبرى، مج١، ص٢٦٠.

(٦) Naci Kasif Kiciman: Medine Mudafaasi, p. 53.

معان في ١٧ ذي الحجة ١٣٣٦ هـ / ٢٣ سبتمبر ١٩١٨ م[١] وقد علقت جريدة القبلة على احتلال معان بقولها: «وبعد سقوط معان يمكن اعتبار كل جندي للأعداء في جنوبها حتى المدينة المنورة بمثابة أسرى حرب، وكل ما لديهم من عدة في حكم الغنائم»[٢]. وبقطع سكة الحديد إلى الجنوب من معان تم عزل حامية المدينة[٣]، مما أشعر العثمانيين بمدى الضرر الذي لحقهم على يد القبائل العربية وثورة الحسين بن علي حتى أن أحد ضباطهم كان قد شبه العرب قبل سقوط معان بمرض الغرغرينا الذي بدأ في الإصبع يقصد المدينة، وإذا لم يقطع فسينتشر إلى اليد أي معان، وأخيرًا الذراع (سوريا)[٤]. ويمكن القول بتعبير آخر أن ثورة الحسين بن علي هي التي كتبت بداية النهاية للدولة العثمانية ليس في الجزيرة العربية فقط، وإنما في المشرق العربي عامة. وقد أصبح باستطاعة الجيش البريطاني أن يتحرك من مصر إلى فلسطين بسهولة، مستغلاً انشغال القوات العثمانية بتحركات جيوش الحسين بن علي، والقبائل العربي التي كونت في مجملها أفضل مساندة للحلفاء في حربهم ضد الدولة العثمانية في شمال الجزيرة العربية[٥].

ومما يؤكد تأثير تلك المعارك التي دارت بين الجيش العثماني، وقوات الحسين بن علي على الأحداث العسكرية في فلسطين والشام اضطرار القيادة العسكرية للإبقاء على الجيش العثماني في الحجاز لمواجهة عصيان الحسين بن علي[٦]. وكانت هذه الثورة غير المتوقعة قد أصابت الدولة العثمانية بالعجز

---

(١) جعفر العسكري: مذكرات جعفر العسكري، ص١٤٠.

(٢) القبلة: ع٢١٦، س٢، ٢٠/١٢/١٣٣٦ هـ.

(٣) جيمس موريس: الملوك الهاشميون، ص٥٩، المكتب العالمي للتأليف والترجمة، بيروت.

(٤) نجدة فتحي صفوة: الجزيرة العربية في الوثائق البريطانية، مج٣، ص٤٨٣، ط٢.

(٥) جورج كيرك: موجز تاريخ الشرق الأوسط، ص١٩٦، ط٣.

(٦) علي فؤاد: كيف غزونا مصر، ص٨٦.
جمال باشا: مذكرات جمال باشا، ص١٨.

عن وضع خطط حربية ثابتة حيث بدأت تتخبط في ضوء اختلاف آراء المسؤولين الذين رأى بعضهم ضرورة خروج القوات العثمانية من شمال الجزيرة العربية، بينما رأى بعضهم الآخر أن من الأفضل البقاء هناك بسبب وجود الحجاز بما له من قيمة دينية. فثورة الحسين بن علي، ومن تعاون معها من أمراء شمال جزيرة العرب، وقبائل المنطقة، سهلت للحلفاء السيطرة على الشام والعراق وفلسطين و»... لا نبالغ إذا قلنا إن استفادة الحلفاء، والإنجليز خاصة من الثورة العربية كانت أكثر من استفادة العرب الذين خسروا كل شيء من أراضيهم التي سلموها لقمة سائغة للحلفاء، ومن ثم مقاتلتهم لإخوانهم في العقيدة رجال الدولة العثمانية»[١].

ومن الملفت للنظر أن المندوب السامي البريطاني في مصر أرجع انتصارات جيش الحسين بن علي في ميادين القتال إلى الضباط الإنجليز، بيد أن الشواهد التاريخية وأقوال المسؤولين العثمانيين، والإنجليز معًا قد أشادت بالفوائد العظيمة التي أسدتها ثورة الحسين بن علي للحلفاء، ومن الذين اعترفوا بهذه الفوائد وزير الحصار البريطاني اللورد روبرت سيسيل Robert Cecil حيث قال: «كان للترك في ذلك الوقت في الأقطار الحجازية جيش نظامي مؤلف من عشرين ألف جندي مزود بالمدفعية وكل لوازم النقليات والمواد الغذائية والمهمات الحربية، علاوة على السكة الحديدية العسكرية التي تصل الجيش المذكور مع مراكزه الشمالية في دمشق. ولم يكن العرب الذين انضووا تحت لواء الحرية والاستقلال منظمين ولا مزودين بالأسلحة الحديثة، ومع ذلك فقد تم لهم منذ أول الحركة الاستيلاء على الوجه والعقبة وتيماء. وعلى أثر ذلك انضم كثير من القبائل العربية إلى جلالة الحسين، وتطوع كثير من الضباط والجنود العرب الموجودين عندنا في الأسر... ولقد كانت نتيجة المجهود الذي بذله هذا الجيش القومي بقيادة أصحاب السمو

---

(١) أمين سعيد: أسرار الثورة العربية الكبرى، مأساة الشريف حسين، ص٢٦٣، ٢٩٠، ٣٢١، ب.ت.ن، دار الكاتب العربي، بيروت.

الشريف علي وعبد الله وفيصل وزيد تطهير سواحل البحر الأحمر من الترك (العثمانيين) على مسافة ٨٠٠ ميل، كما أن مواصلات الحديد العسكرية انقطعت مرارًا عديدة، وألقت خسائر جسيمة في أدواتها وعرباتها ومستودعاتها»[١].

كما اعترف هوجارت Hogarth أحد مسؤولي المكتب العربي في القاهرة بأن ما قدمته ثورة الحسين بن علي لا يمكن إنكاره «ولو لم تقم الثورة بغير إحباط تقدم الترك والألمان المشترك في جنوبي الجزيرة سنة ١٩١٦ م، لوجب علينا مكافأتها بأكثر مما كافأناها به حتى الآن»[٢]. وتتضح قيمة العرب العسكرية وما قدموه من خدمات للحلفاء مما صرح به أيضًا لويد جورج Loyd George في الجلسة السرية لمؤتمر الصلح في سان ريمو San Remo الذي عقد في جمادى الآخرة ١٣٣٧ هـ / مارس ١٩١٩ م، حيث قال: «إن معونة العرب لنا خلال الحرب كانت أمرًا لا غنى عنه»[٣].

وكان أحد الضباط العثمانيين قد قال: «لولا وجود جيش عربي ناصب الترك العثمانيين العداء في جزيرة العرب، وفي جبهة طولها نحو ألف كيلومتر لما تم للجيش البريطاني إحراز النصر بهذه السرعة، وبدون عناء كبير، فقد شغل العرب نحو أربعين ألف مقاتل كان من الممكن حشدهم في فلسطين»[٤]. كما عزا أحد قادة الجيش العثماني في الحجاز عدم تأثير القوات العثمانية على نتيجة الحرب في فلسطين إلى ثورة الحسين بن علي ضد الدولة العثمانية، وخيانته لدولته المسلمة كما يقول[٥]. فقد كان لوضع القوات العثمانية المتدهور في الحجاز، وبقائها محاصرة تأثير على الأحداث العسكرية في فلسطين، بل أدى

---

(١) أمين سعيد: أسرار الثورة العربية الكبرى ومأساة الشريف حسين، ص٢٩٢.

(٢) أمين سعيد: المرجع السابق، ص٢٩٧.

(٣) محمود صالح منسي: حركة اليقظة العربية في الشرق الآسيوي، ص٣٩٠، ١٤١٠ هـ/ ١٩٩٠ م، ب.م.ن.

(٤) محمود صالح منسي: تاريخ الشرق العربي الحديث، ص٣٩٢.

(٥) Naci Kasif Kiciman: Medine Mudafaasi, p. 411.

قطع خط الانسحاب على الجيش العثماني المتقهقهر من فلسطين ومعان إلى وقوع هذا الجيش ما بين جيش أمين سعيد: أسرار الثورة العربية الكبرى ومأساة الشريف حسين والجيش البريطاني مما عرضه للإبادة[1].

وهكذا فإن القوات البريطانية في فلسطين قد تمكنت من احتلال القدس بمساندة فاعلة من الأمير فيصل بن الحسين في شهر صفر ١٣٣٦ هـ / ديسمبر ١٩١٧ م حيث كانت قواته تحارب القوات العثمانية في شمال شبه الجزيرة العربية بالتنسيق مع قائد الجيش البريطاني اللنبي **Allenby** الذي كان يصدر الأوامر لفيصل بصفته أحد قادة الجيش البريطاني[2]. وأما دمشق فقد احتلتها القوات العربية في العام التالي، وتحديدًا في ٢٤ ذو الحجة ١٣٣٦ هـ / ٣٠ سبتمبر ١٩١٨ م[3]. وباحتلال دمشق خرجت الدولة العثمانية من البلاد العربية جميعها، وهو ما دفع الجنرال اللنبي عندما دخل القدس إلى القول: «الآن انتهت الحرب الصليبية»[4].

وقد أكد أحد الضباط الإنجليز دور العرب عامة والجيش العربي التابع لثورة الحسين بن علي بشكل خاص في دحر القوات العثمانية حيث قال: «إن قوات الثورة العربية هي التي لعبت الدور الرئيسي وليس الجيش الإنجليزي في إحراز النصر الحاسم على الأتراك»[5].

ولا بد من التأكيد هنا على أن الحسين بن علي الذي اعتمد في بداية أمره على رجال القبائل الموالين له في إعلان ثورته، قد تمكن بمرور الوقت من تشكيل جيش عربي، فقد كان أولئك الرجال يملكون الشجاعة في حروب

---

(١) أمين سعيد: أسرار الثورة العربية الكبرى ومأساة الشريف حسين، ص٢٦٠.

(٢) محمد كرد علي: خطط الشام، ج٣، ص١٤٩، ١٤٠٣ هـ/١٩٨٣ م، ط٣، مكتبة النوري، دمشق.

(٣) صبحي العمري: الطريق إلى دمشق، ص٢٨٩، ١٩٩١ م، رياض الريس للنشر والتوزيع، لندن.

(٤) حسين النجار: السياسة والاستراتيجية في الشرق الأوسط، ج١، ص٣٢٧.

(٥) سليمان موسى: الحرب في الحجاز، ص٣١٣.

الصحراء، غير أنهم لم يكونوا قادرين على مواجهة القوات العثمانية النظامية، إضافة إلى أنهم لم يعتادوا على الطاعة والانضباط ووحدة العمل خلافًا للجندي النظامي. وفي أثناء الحرب أسرت قوات الحلفاء عددًا من الضباط العرب في الجيش العثماني، ثم التحق هؤلاء الضباط بالثورة، فأفاد الحسين بن علي من خبرتهم في إعداد جيش نظامي(١). أما أفراد هذا الجيش فكانت غالبيتهم أيضًا من الجنود العرب الذين وقعوا في أسر الحلفاء في ميادين القتال في العراق وفلسطين، وتم بعد ذلك إخراجهم من المعتقلات ونقلهم إلى الحجاز بناء على اتفاق بين الحسين بن علي والحلفاء بعد أن تم إقناع الكثيرين منهم بضرورة الانضمام لثورة الشريف من أجل رفع مظالم العثمانيين عن البلاد العربية، وقد تم تزويد الجيش العربي بالأسلحة والمعدات التي سبق الاستيلاء عليها من القوات العثمانية، إضافة إلى الأسلحة والأموال التي قدمها الحلفاء(٢).

يتضح مما سبق أثر تلك الثورة وتأثيرها، ويتبين قصر نظر العرب السياسي، حيث عرضوا بلادهم للاستعمار الأوروبي، وكان الاستعمار هو الثمن الذي حصلوا عليه مقابل مساعدتهم للحلفاء الذين لم يعطوا العرب غير الوعود الزائفة، وفي الوقت نفسه، فقدوا أرضهم، وكرامتهم، وحاربوا دولتهم المسلمة الدولة العثمانية، وساروا خلف السراب، ومع جيوش الأعداء في الهدف، والعقيدة، وساندوهم بكل ما يملكون من عدة وعتاد، ومال ورجال..

---

(١) صبحي العمري: الطريق إلى دمشق، ص١١٣-١١٥.

(٢) أمين سعيد: أسرار الثورة العربية الكبرى ومأساة الشريف حسين، ص١١٨-١٢٢.

هـ

هزيمة الدولة العثمانية وخروجها من المنطقة، وأثر ذلك

جوبهت الدولة العثمانية في الجزيرة العربية عامة وشمالها خاصة بعدة قوى، مما اضطرها إلى توزيع قواتها العسكرية على عدة جبهات في وقت واحد... وأدى ذلك في نهاية الأمر إلى هزيمتها، وخروجها من المنطقة، وخاصة أن هناك عوامل سياسية واقتصادية أخرى تكاتفت ضدها مع الضغط العسكري، وأجبرتها على التراجع. ونظرًا لأن هذا البحث مقتصر على شمال شبه الجزيرة العربية، فإنه لن يتناول سوى تلك العوامل التي تضافرت في تلك المنطقة، وأدت إلى خروج الدولة العثمانية منها.

وكانت ثورة الحسين بن علي ضد الدولة العثمانية من أبرز العوامل التي أدت إلى هزيمة الدولة العثمانية، فقد شغلت الدولة العثمانية سياسيًّا وعسكريًّا زمنًا طويلاً، واستنزفت جهودًا كبيرة كان يمكن صرفها في مواقع أخرى من ميادين القتال. ولا بد لنا هنا من توضيح أمر مهم، وهو أن ثورة الحسين بن علي بدأت متواضعة بقدرات محدودة، وما كان لها أن تكون مؤثرة لولا الدعم الذي تلقته من القوى الأجنبية، ذلك الدعم الذي شجع كثيرًا من القبائل العربية على الانضمام إليها، مما زاد من فعاليتها. فقد انضم نوري الشعلان وقبائل المنطقة إلى قوات الحسين بن علي بعد وصولها إلى شمال شبه الجزيرة العربية، وأصبحت الدولة العثمانية تواجه حربًا داخلية إضافة إلى حربها القائمة ضد القوات البريطانية في كل من العراق وفلسطين ومن ثم سوريا قاعدة قيادة

الجيش الرابع، وأساس قوة الدولة العثمانية في المشرق العربي. وكان إرسال الحملة الأولى إلى قناة السويس في سنة ١٣٣٣ هـ/ ١٩١٥ م جزءًا من تشتيت الجيش العثماني الذي بدأ به الضعف حتى قبل أن تبدأ الحرب العالمية الأولى، وهي الحملة التي لم يشترك فيها ابن رشيد ولا نوري الشعلان حيث بقيا في مراكزهما، ولم يقدما المساعدة الفعلية التي تستفيد منها القوات العثمانية اللهم إلا النزر اليسير من الإبل والجمال التي أرسلها نوري الشعلان دون مشاركة من رجاله، وحتى الدولة العثمانية نفسها لم تتمكن من رمي ثقلها في المنطقة حسمًا لتلك الحملة لصالحها، حيث اضطرت إلى الإبقاء على جزء من قواتها في شمال الجزيرة العربية لتظل مرابطة على طول سكة حديد الحجاز وعلى طول الساحل الشمالي للبحر الأحمر، وذلك من أجل حماية الحجاز[١]، الذي لم يكن فيه سوى لواء واحد حيث كانت الدولة تركز على حربها خارج شمال الجزيرة العربية، وفي نطاق ذلك كانت تصرف الكثير من الجهد على استنهاض أمراء المنطقة لمساعدتها في حربها ضد القوات البريطانية في مصر[٢].

وازداد الوضع سوءًا عندما أوقفت السلطات البريطانية الحركة التجارية بين موانئ شمالي البحر الأحمر والموانئ المصرية، وبين موانئ شمالي البحر الأحمر نفسها، فالطوق الذي فرضه الأسطول البريطاني على الموانئ حال دون وصول الإمدادات إلى القوات العسكرية العثمانية في المنطقة، ووصول المؤن والبضائع إلى أهلها. ولم يبق غير سكة حديد الحجاز وسيلة لنقل الإمدادات والمؤن، وهي غير قادرة على نقل ما يكفي لمدة معقولة. بل إن مركز الولاية في دمشق لم يكن يملك من القمح وغيره من المواد التموينية كميات كبيرة، ولذلك فإن السلطات العثمانية في الحجاز عندما طلبت تعويض ما ينقصها بسبب إغلاق الموانئ أجابت السلطات العثمانية في دمشق بأنها سترسل ما يكفي لمدة محدودة، لأنها هي أيضًا لا بد لها من سد احتياجاتها. وكان

---

(١) علي فؤاد: كيف غزونا مصر، ص٨٣.

(٢) Naci Kasif Kiciman: Medine Mudafaasi, p. 26.

محافظ المدينة المنورة يخشى قيام القوى المحلية باستغلال هذا الوضع الحرج، خاصة وأن الحسين بن علي لم تكن علاقته حسنة مع السلطات العثمانية في الحجاز. وكانت السلطات العثمانية في ذلك الوقت قد أخرجت بعض قواتها من شمال الجزيرة العربية للاشتراك بحملة قناة السويس الأولى، ولم يبق سوى قوة لحراسة سكة حديد الحجاز[١].

وقد شكلت القوات العثمانية المتمركزة على ساحل البحر الأحمر مثلها مثل القوات في الأماكن الأخرى من شمال شبه الجزيرة العربية عبئًا على الدولة العثمانية، بدلاً من أن تكون ذراعًا قوية لها، فقد أصبحت تلك القوات تعاني من قلة المؤن، وارتفاع أسعارها إن وجدت، في الوقت الذي لم تكن تصرف فيه رواتب لمواجهة الغلاء الذي حل بالمنطقة بعد الحصار البريطاني. فلم يعد الجندي يستطيع الحصول على ما يقتات به أو يسد حاجته إلا بصعوبة بالغة، وقد أثر ذلك على معنويات الجنود الذين لم يكونوا بالعدد الكافي بعد إرسال الكثيرين منهم للمشاركة في حملة قناة السويس، وقد دفع ذلك محافظ المدينة: بصري باشا إلى مطالبة مسؤولي الدولة بتدارك الوضع الصعب قبل أن يتفاقم، ويهدد القوات العثمانية مما يعرض شمال البحر الأحمر للاحتلال البريطاني، وذلك ذلك تهديد للأماكن المقدسة[٢].

وقد خشي قائمقام الوجه بسبب الأوضاع المشار إليها انهيار المقاومة العثمانية في شمال البحر الأحمر أسرع مما تتوقع قيادة حملة الحجاز، وهو الأمر الذي يعني تهديد القوات العثمانية على طول سكة حديد الحجاز التي

---

(١) الوثيقة العثمانية موجودة في مكتبة الملك فهد الوطنية بالرياض، برقم ٠٥/ سبق ذكرها.

(٢) وثيقة عثمانية من الأرشيف العثماني B.DCD.H.I.
B. CDCD.H.I
رقم الوثيقة ٢١-١/ ٤
بتاريخ جمادى الأولى ١٣٣٣ هـ/ مارس ١٩١٥ م.
من محافظ المدينة المنورة إلى نظارة الخارجية.

تشكل أساس وقوة الدولة في شمال الجزيرة العربية[١].

وهكذا ظهرت بوادر الانهيار في وقت مبكر، وما كان لذلك أن يحدث لو قيض للقوات العثمانية مساندة فاعلة من أمير مكة الجديد علي حيدر، وأمراء حائل والجوف، في الوقت الذي تكون فيه قيادة حملة الحجاز قد نجحت في كسب القبائل إلى جانبها، وخاصة أن معظمها لم يكن قد انضم إلى حركة الحسين بن علي لاعتقاد تلك القبائل بقوة الدولة أمام أمرائها، ولإخلاصها لسلطة الدولة العثمانية المسلمة[٢].

وقد أكدت بعض المصادر العثمانية إلى أن الدولة العثمانية لم تقم بالتدابير الحاسمة ضد الحسين بن علي وأبنائه في ظل توارد العديد من التقارير التي توضح تحركاته المريبة. وإنما اكتفت السلطات العثمانية بإيفاد فخري باشا إلى المدينة المنورة، والإبقاء على قوة عسكرية كانت في طريقها إلى اليمن، ولم يكن ذلك كافيًا لوضع حد لتلك التحركات[٣]. كما أن قائد الجيش العثماني الرابع أهدر فرصة كبيرة عندما اقترح عليه قائد حملة الحجاز القبض على مثيري العصيان قبل أن يستفحل أمرهم، إلا أنه ضيع الفرصة برودوه الإدارية[٤]. يضاف إلى ذلك أن أمير مكة الشريف علي حيدر لم يحسن استغلال مركزه السياسي في التأثير على الأهالي، فلو فعل لظهر أثر ذلك على ميزان القوى داخل ميادين القتال بشكل قاطع، ذلك أن قوة الحسين بن علي كانت تعتمد على القبائل، واستقطاب الشريف علي حيدر لها يعني ضرب حركة الحسين بن علي في مقتل، وخاصة أن عددًا من تلك القبائل قدم شيوخها إلى المدينة عند وصول الشريف علي حيدر مؤكدين ولاءهم للحكومة العثمانية[٥].

---

(١) محمد فؤاد شكري: ميلاد دولة ليبيا الحديثة، مج٢، ص٤٩٨.

(٢) Naci Kasif Kiciman: Medine Mudafaasi, p. 127.

(٣) Komysion, Harbide Turk Harbi, p. 170.

(٤) Naci Kasif Kiciman: Medine Mudafaasi, p. 44.

(٥) Naci Kasif Kiciman: OP. Cit, p. 78.

ويبدو أن الشريف علي حيدر لم يكن يحسن التصرف، فقد صرح أحد معاصريه بسوء استخدامه للمال، ولم يكن يعرف كيف يتعامل مع شيوخ القبائل فيقدر لكل منهم قدره ومركز قبيلته في المنطقة. ولعل ذلك يرجع إلى نشأته خارج الجزيرة العربية، وبالتالي عدم معرفته بأساليب التعامل مع شيوخ القبائل خلافًا للشريف حسين بن علي الذي عرف منذ قدومه إلى الحجاز كيف يكسب القبائل إلى جانبه. وكان من سوء تدبير الشريف علي حيدر طلبه من محافظ ينبع تكليف عدد من رجال القبائل باختطاف الشريف فيصل بن حسين على الرغم من صعوبة هذا الأمر كما وضح المحافظ(١).

وقد علل البعض فشل مهمة أمير مكة الجديد علي حيدر بقلة المال المقدم إليه بسبب الوضع الاقتصادي المتدهور للدولة(٢). وبعدم وجود قوة كافية ومسلحة تسليحًا مناسبًا(٣). والحقيقة أن المشكلة لم تكن بسبب قلة المال، ذلك أن الدولة وفرته للشريف علي حيدر، كما أمده الجيش العثماني بالإمدادات العسكرية لتنفيذ مهمته، وإنما تكمن في إخفاق الشريف في استقطاب القبائل لتنضم إليه وهو الأمر الذي أخفق فيه أيضًا قائد قوة حملة الحجاز الذي لم ينجح حتى في تحييد تلك القبائل(٤)، ذلك لأن بعده عنها لم يمكنه من إقامة علاقات طيبة معها. وفي المقابل فقدت السلطات العثمانية ثقتها بالعرب عامة ولا سيما الأشراف، بل إن الاتحاديين ومن يجاريهم من الأتراك في مشاعرهم أصبحوا ينظرون إلى العرب على أنهم رمز للخيانة مساواة لما قام به الحسين بن علي من ثورة ضد الدولة العثمانية.

وزاد الوضع سوءًا بمرور الوقت، فقد قل المدد العسكري القادم من القيادة العسكرية في الشام لانشغالها بحملة قناة السويس الثانية، واضطرار

---

(١) محمد فؤاد شكري: ميلاد دولة ليبيا الحديثة، مج٢، ص٤٩٦.

(٢) Suleyman Yatak. Serif Ali Hayadar in Mekke s. 48.

(٣) George Stitt: A Prince of Arabia, p. 181.

(٤) Naci Kasif Kiciman: Medine Mudafaasi, p. 77.

الجيش الرابع إلى التجمع بكل قواته «في جبهة سيناء لمواجهة الإنجليز»[١]، وهذا ما أكده أحد ضباط حملة الحجاز بقوله: «ولو لم يحدو الأمل جمال باشا بفتح مصر لصمدت القوات العثمانية في تبوك والمدينة»[٢]. ومما يدل على سوء الوضع الذي وصلت إليه القوات العثمانية، رد قائد الجيش الرابع على برقية من أحد قادة المواقع على طول سكة الحديد أرسلها شاكيًا من نقص قواته، فقد أمره بضرورة المقاومة بما لديه، فهو لم يتمكن من تزويده بالمزيد لأن القوات العثمانية كانت مزوعة على الجبهات لمواجهة أعدائها، فقوات الحسين بن علي المدعومة من السلطات البريطانية كانت تتحرك باتجاه ساحل البحر الأحمر، والأسطول البريطاني كان يتربص بالحملة العثمانية على قناة السويس، ونوري الشعلان كان ينسق مع الأمير فيصل بين الحسين بعد وصوله إلى الوجه لمقابلة القوات العثمانية[٣].

لقد كان لسقوط مكة والطائف بأيدي الحسين بن علي وقواته في الشهور الأولى من ثورته أثر سلبي على القوات المدافعة عن المدينة المنورة، حيث شعر رجاله بمزيد من الثقة في أنفسهم، وقدم بعضهم إلى جهات المدينة المنورة ومعهم ما غنموه من العثمانيين من مدافع وبنادق[٤]. وقد اشتد الضغط على قوة حملة الحجاز عندما سقطت الوجه الواقعة على ساحل البحر الأحمر في يد الأمير فيصل، إذ أجبر ذلك القوات العثمانية الموجودة في شمال الوجه في ضبا والمويلح على التقهقر والانسحاب باتجاه سكة الحديد[٥]. وأسندت حماية البقية الباقية من ساحل شمال البحر الأحمر إلى قبائل المنطقة التي لم يعد معظمها مواليًا للدولة العثمانية، بالإضافة إلى قوات عسكرية عثمانية قليلة

---

(١) Feridun Kandemir: Medine Mudafaasi, p. 108.

(٢) Naci Kasif Kiciman. OP. Cit., p. 507.

(٣) Feridun Kandemir: OP. Cit., p. 111.

(٤) Naci Kasif Kiciman: Medine Mudafaasi, p. 12.

عبد الله بن الحسين: مذكراتي، ص١١٥-١٢٧، ط٢.

(٥) Feridun Kandemir: Medine Mudafaasi, p. 116-117.

العدد، وقوة ضعيفة من الدرك. وكانت مهمة هذه القوات المحدودة ومن تبقى من الموالين للدولة من الأهالي بذل الجهد إيقاف زحف قوات الحسين بن علي حتى يتم تدارك الوضع والعودة من جديد لاستعادة الساحل[١]. غير أن هذا الأمل تلاشى عندما تمكنت قوات الحسين بن علي من الاستيلاء على ضبا والمويلح[٢].

وقد علق قائد الجيش الرابع على سقوط الوجه بقوله: «إن لواء العثمانيين سوف يضطرب وكأن الساعة قد قامت، وسوف يموت الجميع من أجله إن دعت الضرورة»[٣]. وهو بهذا القول إنما كان يعبر عن إدراكه بأن سقوط الوجه ومن ثم ساحل البحر الأحمر معناه تهديد القوات المرابطة على سكة الحديد التي تشكل القوة العسكرية العثمانية في المنطقة، وهو ما أثبتته الأحداث العسكرية فيما بعد، فقد أخذت قوات الحسين بن علي ومن ثم قوات نوري الشعلان، تهاجم القوات العثمانية على سكة الحديد، وتعرقل سير القطارات التي تحمل الجند والأسلحة والإمدادات الأخرى اللازمة للقوات العثمانية، ونتيجة لقوة وزخم الهجمات المدعومة من السلطات البريطانية بالأسلحة والخبراء العسكريين الذين كانوا يفجرون القطارات وخطوط سكة الحديد أصبح من المتعذر إمداد حملة الحجاز بما تحتاج إليه، مما زاد وضعها صعوبة[٤].

وساهم في هزيمة الدولة العثمانية عدم امتلاكها أسطولاً بحريًا قويًا في البحر الأحمر[٥]، وكان السلطان عبد الحميد الثاني قد علق أهمية الأساطيل في الحروب بقوله: «الطرف الذي يسيطر على البحار يكسب الحرب»[٦].

وقد ازدادت هجمات قوات الحسين بن علي على سكة الحديد وضايقت

---

(١) Komysion, Birinci Dunyo, Harbide Turk Harbi, p. 274.

(٢) أمين سعيد: الثورة العربية الكبرى، مج١، ص٢١٨.

(٣) Naci Kasif Kiciman. OP. Cit., p. 90.

(٤) Naci Kasif Kiciman: Medine Mudafaasi, p. 328.

(٥) إبراهيم محمد حسن: البحر الأحمر في الحرب العالمية الأولى، ص٧٧.

(٦) يلماز أزتونا: تاريخ الدولة العثمانية، مج٢، ص٢٣٩.

الحاميات على طول السكة، ولم تساهم التدابير المحدودة التي تمكنت قيادة حملة الحجاز من اتخاذها، مثل إرسال الجنود كلما سنحت الفرصة، في إيقاف هجمات تلك القوات المدعومة من القبائل، وذلك في ظل تزايد العداء المستمر بين الدولة العثمانية والعرب، هذا العداء الذي أصبح مستحكمًا ما بين كل ما هو تركي عثماني وكل ما هو عربي، وفي ظل الدعم المتواصل من قبل السلطات البريطانية[1]. وقد أدى هذا الواقع المرير الذي أصبحت تعيشه القوات العثمانية إلى هرب كثيرين من الجنود العثمانيين وخاصة العرب منهم إلى قوات الحسين بن علي، حيث أدرك هؤلاء أن الجيش العثماني في شمال الجزيرة أصبح في وضع متدهور معنويًّا، ويفتقر إلى المرن وغيرها من المقومات الضرورية[2].

وإزاء هذا الوضع ناقشت القيادة العليا للجيش العثماني في استانبول مع جمال باشا قائد الجيش الرابع في الشام مشروع جلاء القوات العثمانية عن الحجاز، وقد طلب أنور باشا وزير الحربية من قائد الجيش الرابع تقديم تقرير حول المشروع فعقد قائد الجيش اجتماعًا مع مصطفى كمال، وعلي فؤاد رئيس أركان الجيش في الشام بتاريخ ٥ جمادى الأولى ١٣٣٥هـ/ ٢٧ فبراير ١٩١٧م، وخرج المجتمعون بضرورة خروج القوات العثمانية وحشدها في فلسطين لأن من شأن ذلك إنقاذ فلسطين لأن سقوطها معناه سقوط الحجاز أيضًا. وكان جمال باشا قد أشار إلى أن عملية الجلاء تستغرق ثلاثة أشهر في ظل توقع مهاجمة القبائل للقوات المنسحبة، ومع ذلك أصدر وزير الحربية بتاريخ ٨ جمادى الأولى ١٣٣٥ هـ / ٢ مارس ١٩١٧ م قرارًا يقضي بجلاء القوات العثمانية عن الحجاز. وفي اليوم التالي أبلغ قائد حملة الحجاز بقرار الجلاء الذي جاء فيه: «لقد تم الأمر بإخلاء المدينة، وأخذ قوة الحرب الحجازية إلى فلسطين»[3]. وبعد خمسة أيام صدع فخري باشا بما أُمر به، غير أنه استأذن في

(١) Komysion, Harbide Turk Harbi, p. 294.

(٢) Naci Kasif Kiciman. OP. Cit., p. 317.

(٣) Komysion, Harbide Turk Harbi, p. 327.

ترك قوة لحماية المدينة المنورة، فوافق قائد الجيش الرابع، وأبلغ القيادة العليا فوافقت بدورها على ذلك، وخاصة أنها أدركت وضع قواتها الذي يزداد سوءًا بعد احتلال ساحل شمال البحر الأحمر، واشتداد الضغط على سكة حديد الحجاز، وتراخي الدعم الذي كان يقدمه أمراء شمال الجزيرة، واستمرار الحسين بن علي في إرباك قواتها بتوجيه من السلطات البريطانية[١].

وعلى الرغم من الصعوبات الجمة التي واجهتها القوات العثمانية في الحجاز تمكنت قيادة حملة الحجاز من إجلاء بعض القوات العثمانية والمدنيين العثمانيين من المنطقة، ففي ٢٥ جمادى الأولى ١٣٣٥ هـ/ ١٩ مارس ١٩١٧م خرج أكثر من ألف مريض وجريح، وعائلات ضباط، وثمانمائة وستة وثلاثين جنديًّا، وعدد من الموظفين، وكتيبة مشاة، ومستشفى متحرك[٢]. وبعد ذلك بأيام خرج أمير مكة علي حيدر الذي كان خروجه من ضمن خطة الجلاء[٣]. وكان على هؤلاء الذين تم إجلاؤهم أن يمضوا وقتًا طويلاً قبل وصولهم إلى دمشق، وذلك بسبب العراقيل الكثيرة التي كانت تواجه القطارات في رحلتها من دمشق إلى المدينة وبالعكس، فقد كانت هذه الرحلة تستغرق ستة عشر يومًا في جمادى الأولى ١٣٣٥ هـ/ مارس ١٩١٧ م، ثم ازدادت إلى ثلاثين يومًا بعد أن كانت قبل الحرب لا تستغرق أكثر من أربعة أيام[٤].

وكان أحد المسؤولين العثمانيين قد استقل أحد القطارات باتجاه المدينة في شعبان ١٣٣٥ هـ/ يونيو ١٩١٧ م، ووصف خطورة الطريق، بفعل تعرض القطار لهجمات من قبائل المنطقة، ومن قوات الحسين بن علي في أي لحظة، إضافة إلى أن المحطات أصبحت خالية حيث لا يوجد سوى مبنى المحطة وبعض الخيام، كما أن معظم المحطات لم يكن يوجد فيها ماء إلا ما تتزود به من محطات أخرى قليلة كان يصلها الماء بالصهاريج عبر سكة الحديد، مما

---

(١) Komysion, OP. Cit., p. 327-328.

(٢) Komysion, OP. Cit., p. 329.

(٣) Suleyman Yatak. Serif Ali Hayadar in Mekke, S. 51.

(٤) Ufuk Gulsoy: Hijaz Demiryolu, p. 226.

يعني تعرضها لخطر العطش في كثير من الأوقات[1].

وبعد سقوط العقبة في رمضان ١٣٣٥ هـ / يوليو ١٩١٧ م، أصبح مستحيلاً توصيل الإمدادات العسكرية إلى القوات العثمانية في المنطقة[2]، باستثناء كميات محدودة وصلت إلى حامية المدينة المنورة. وقد تمت مطالبة قيادة الجيش بإرسال قوة عسكرية من خمسمائة جندي بأسلحتهم وعتادهم ومؤنهم لعلهم يوفرون الحماية لسكة الحديد. وقد جاءت هذه المطالبة في ظل ازدياد هجمات قوات الحسين بن علي، وهرب عدد من الجنود العثمانيين. وحماية خط السكة أمر ضروري لأنه أصبح السبيل الوحيد الذي يربط القيادة العليا للجيش بشمال شبه الجزيرة العربية والمدينة المنورة عبر دمشق. كما أنه ضروري أيضًا لحرب القوات العثمانية ضد القوات البريطانية التي أخذت تهاجمها في فلسطين، وتشكل ضغطًا عليها. يضاف إلى ذلك أن قيادة حملة الحجاز تطالب باستمرار بمدد عسكري، وعدم حماية خط السكة سيؤدي إلى انهيار معنويات أفراد الحملة، لأنهم حينئذ سيقنطون من وصول المدد إليهم، وسيدركون أن الخطر يتهددهم من الأجانب، وهم لا يستطيعون الدفاع عن أنفسهم، لافتقادهم للقوة العسكرية، والدعم اللوجستي المطلوب[3].

وقد حاولت قيادة الجيش الرابع التخفيف ما أمكن من المشكلات التي تعترض قواتها في شمال الجزيرة العربية وفي المدينة، حيث قام جمال باشا بمراسلة الأمير فيصل عارضًا عليه الصلح[4]، كما راسل للغاية ذاتها أحد زعماء

---

(١) Feridun Kandemir: Medine Mudafaasi, p. 102.

(٢) Komysion, Harbide Turk Harbi, p. 328.

(٣) وثيقة عثمانية من الأرشيف العثماني، اسطنبول
أوراق قصر يلدز YEE.
رقم الوثيقة: ٧٠/١٢٩٦.
بتاريخ محرم ١٣٣٦ هـ/ نوفمبر ١٩١٧ م.
من القائد العام لسورية وغرب عربستان إلى المدير العام لسكة الحديد الحجازية.

(٤) سليمان موسى: الحركة العربية، ص٣٨٤، ط٢.

القبائل[1]، إلا أن محاولاته باءت بالفشل. ومن جهته اشتبك ابن رشيد مع قوات عسكرية للحسين بن علي غير أنه لم يحقق أي انتصار، وفي ضوء ذلك انحاز عدد من القبائل لقوات الحسين بن علي مما شكل ضغطًا آخر على القوات العثمانية على طول سكة الحديد. وأصبح ابن رشيد بمرور الوقت عبئًا ثقيلاً على قوات حملة الحجاز العثمانية، إذ لم يعد يعتني بأمور مؤونته وإعاشته. ويبدو أنه لم يعد يشترك بقواته إلى جانب قوات الدولة العثمانية بعد الهزائم التي لحقت بها على يد قوات الحسين بن علي، فهو لا يريد أن يهدر قوته في معركة خاسرة في ظل هزائم الدولة العثمانية المتواصلة، ومهاجمتها من قبل قوات الحسين بن علي، والقبائل المؤيدة له، وهذا الموقف من ابن رشيد جعل علاقته تسوء مع فخري باشا الذي اتهم ابن رشيد بأن همه الوحيد هو الحصول على المال فقط[2].

وكان بصري باشا محافظ المدينة المنورة قد قلل من الدور الذي يمكن أن يقدمه أمير حائل للدولة، فالمحافظ لم يكن يثق بموقفه ولا بموقف أتباعه من القبائل في مواجهة قوات الحسين بن علي التي أصبح بعضها نظاميًا[3]. كما صرح وزير الحربية بأن الجهد الذي يبذله ابن رشيد كان أقل مما توقعته الدولة العثمانية منه[4]. ولذلك فإنه ليس مستبعدًا ما ذكرته الوثائق البريطانية من أن قيادة حملة الحجاز قامت باحتجاز ابن رشيد في محطة الحجر بسبب شكها في ولائه، وأنه ظل محتجزًا منذ ربيع الأول ١٣٣٦ هـ / أواخر ديسمبر ١٩١٧ م حتى شعبان ١٣٣٦هـ / مايو ١٩١٨ م حيث عاد إلى بلاده. وقد كان لموقف ابن رشيد السلبي تجاه القوات العثمانية في هذه المرحلة تأثير بالغ الخطورة على تلك القوات، فقد فقدت مزودًا رئيسيًّا بالمؤن في الوقت الذي اشتد فيه الحصار على المدينة[5].

---

(١) القبلة: العدد ١٣٠، السنة ٢، ١٣٣٦/٢/٤ هـ.

(٢) Naci Kasif Kiciman: Medine Mudafaasi, p. 328.

(٣) Naci Kasif Kiciman: Medine Mudafaasi, p. 101.

(٤) سليمان موسى: الحرب في الحجاز، ص٢٧٦.

(٥) نجدة فتحي صفوة: الجزيرة العربية في الوثائق البريطانية، مج٤، ص١٢٤، ط٢.

وقد أشارت الوثائق البريطانية إلى أن هذه الأوضاع قد دفعت أحد قادة حملة الحجاز، وهو عاطف بك قائد القوات المختلطة في تبوك إلى تقديم مبادرة للأمير فيصل بن الحسين، مقترحًا عليه أن تقوم القوات العثمانية بالانسحاب من كامل الجزيرة العربية على أن يضمن عدم مضايقة القوات أثناء انسحابها متخلية عن الجزيرة[١]. ولكن يبدو أن هذه المبادرة كانت تصرفًا فرديًّا من عاطف بك، فقد كان فخري باشا قائد حملة الحجاز مصممًا على الدفاع حتى آخر لحظة. غير أن قرار الانسحاب ما لبث أن اتخذته قيادة قوة الصاعقة التي تولت إدارة القوات العثمانية في البلاد العربية، وقد صدر هذا القرار في رجب ١٣٣٦ هـ / ابريل ١٩١٨ م[٢] تحت عنوان: مشروع الجلاء عن الحجاز. وكانت القوات العثمانية التي صدر القرار بإخلائها تقدر بعشرين ألف جندي، ستتأخر منها قوة في معان لحماية القوات المنسحبة من هجمات القبائل. وقد هربت أعداد كبيرة من هذه القوات أثناء انسحابها وانضمت إلى قوات الحسين بن علي، ولم يصل منها إلى عمان سوى أربعة آلاف مقاتل، مما أثر سلبًا على الوجود العثماني في البلاد العربية عامة، وفي شمال شبه الجزيرة العربية خاصة[٣].

وكان آخر مدد أرسلته قيادة الجيش الرابع إلى حملة الحجاز قد وصل الحملة في جمادى الأولى ١٣٣٦ هـ / مارس ١٩١٨ م، فالقوات العثمانية بعد هذا التاريخ لم تعد قادرة على الصمود أمام قوات الحسين بن علي، وقوات نوري الشعلان مما أدى إلى قطع المواصلات بين دمشق والمدينة المنورة[٤]. غير أن حامية المدينة استمرت في الدفاع عنها على الرغم من أنه لم يبق منها

---

(١) نجدة فتحي صفوة: المرجع السابق، مج٣، ص٥٤٣.

(٢) جمال باشا الصغير: كيف جلت القوات العثمانية عن بلاد العرب، تعريب فؤاد ميداني، ص١٣٠، ١٩٣٢ م، بيروت.

(٣) جمال باشا الصغير: كيف جلت القوات العثمانية، ص١٤٣-١٣٦.

(٤) Naci Kasif Kiciman: Medine Mudafaasi, p. 144.

سوى ثلاثة آلاف رجل بقيادة فخري باشا الذي كان يعارض الانسحاب[١].

وقد اتهم جمال باشا الصغير الذي تولى قيادة الجيش الرابع سنة ١٣٣٦ هـ / فبراير ١٩١٨ م[٢]، اتهم الدولة العثمانية والقادة العثمانيين بسوء إدارتهم للأحداث، واعتمادهم فقط على الألمان[٣]. وكان يعني بالقادة العثمانيين وكيل القائد العام أنور باشا الذي كان جمال باشا يتنافس معه على المناصب. ويدل الاتهام المتبادل والتنافس على مستوى القيادة العثمانية على أنها فقدت وحدة القرار، وهو الأمر الذي استغله الألمان، وأخذوا يتخلون عن التعاون مع العثمانيين ويعملون لمصلحة بلادهم وحسب، ويحاولون كسب العرب إلى جانبهم لإيجاد موقع قدم لهم في الشام، ومزاحمة بريطانيا وفرنسا في المنطقة[٤].

وقد اعترض القائد العثماني الجديد للجيش الرابع بأنه وجد خلال الأيام الأخيرة من الحرب صعوبة في استمالة القبائل لأن المال الذي كانت الدولة العثمانية تدفعه لهم لاستمالتهم، أصبح القادة الألمان هم الذين يتصرفون به، وأصبحت العلاقة ما بين الدولة العثمانية وعرب المنطقة تزداد سوءًا في الآونة الأخيرة، ولذلك هبطت معنويات الجنود العثمانيين الذين صاروا مضطرين إلى القتال في بيئة معادية لهم من كل جانب[٥]، خاصة بعد فقدهم الثقة بزملائهم من الجنود العرب الذين يقاتلون معهم. وقد ألقى هذا الوضع بظلاله على الدولة العثمانية التي لم تعد ترتاب في جنودها العرب فحسب، وإنما بشيوخ القبائل الموالين لها، ولذلك احتجزت شيخ قبائل بني سليمان بن رفادة،

---

(١) Naci Kasif Kiciman. OP. Cit., p. 105.

(٢) جمال باشا الصغير: المصدر السابق، ص١٣٠، ١٣٧-١٣٨.

(٣) Naci Kasif Kiciman. OP. Cit., p. 506

(٤) جمال باشا الصغير: المصدر السابق، ص١٣٧.

(٥) جمال باشا الصغير: كيف جلت القوات العثمانية، ص١٥، ١٣٤، ١٣٦.
توماس إدوارد لورنس: أعمدة الحكمة السبعة، ص١٥٨.

واثنين من شيوخ قبيلة عنزة، وهما: فرحان الأيدا، وشهاب الفقير في دمشق فترة من الزمن ثم أطلقت سراحهم[١].

ويشير أحد المصادر العربية المعاصرة قد أشار إلى أن الشيخ فرحان والشيخ شهاب قد أعلنا ولاءهما للحسين بن علي[٢]، وهو الأمر الذي يؤكد أن الشيخ سليمان بن رفادة قد بقي على ولائه للدولة العثمانية.

وهكذا أصبحت القوات العثمانية في وضع لا تحسد عليه، فقد أخذت تعاني من التعب وسوء الحال وقلة المؤن[٣]، وسادت الأمراض في بعض الحاميات العثمانية على طول سكة الحديد، وانتشر الأمراض عددًا من المحطات الواقعة شمال المدينة المنورة وأهمها محطة المدورة القريبة من تبوك، والتي صرح فخري باشا قائد حملة الحجاز بأن سقوطها يعني سقوط المدينة المنورة[٤]. وقد سقطت محطة المدورة فعلاً في ذي القعدة ١٣٣٥ هـ / أغسطس ١٩١٧ م بعد أن اشتدت هجمات القبائل عليها، وحاولت قيادة حملة الحجاز كتم خبر سقوطها حتى لا يؤثر ذلك على ما تبقى من معنويات الجنود العثمانيين. وفي أعقاب سقوط محطة المدورة تم إخلاء محطة حالة عمار، وبذلك لم يبق شمال المدينة المنورة سوى محطة ذات الحاج[٥]، ثم سقطت معان في ذي الحجة ١٣٣٥ هـ / سبتمبر ١٩١٧ م فانقطعت صلة المدينة بالشمال، مما جعل حامية المدينة تتجمع فيها للدفاع عنها كخطوة أخيرة، وبينما كانت تدافع عنها في ظل هجمات القبائل الشديدة تم عقد هدنة مدورس Moudors[٦] وذلك في ٢٥ محرم ١٣٣٧ هـ / ٣١ أكتوبر ١٩١٨ م، وقد قضت

---

(١) Naci Kasif Kiciman: Medine Mudafaasi, p. 130.

(٢) عبد الله بن الحسين: مذكراتي، ص١٤٢، ط٢.

(٣) Naci Kasif Kiciman: Medine Mudafaasi, p. 299.

(٤) نجدة فتحي صفوة: الجزيرة العربية في الوثائق البريطانية، مج٣، ص٥٤٥، مج٤، ص٤٩٣، ط٢.

(٥) Naci Kasif Kiciman: Medine Mudafaasi, p. 323, 348.

(٦) تقع في جزيرة لمنوس Limnos الواقعة في بحر إيجه بين اليونان وتركيا. =

اتفاقية الهدنة في أحد بنودها على أن تستسلم جميع القوات العثمانية في الجزيرة العربية ومن ضمنها الحجاز لأقرب قائد عسكري من الحلفاء[1].

وبينما كانت المدينة المنورة محاصرة قام أمين بك رئيس أركان حرب حملة الحجاز بتشكيل حركة سرية بقيادته ليس للدفاع عن المدينة ومحاولة فك الحصار عنها كما قد يتبادر إلى الذهن، وإنما لإجبار فخري باشا على البدء في مفاوضات التسليم، وهددت الحركة بأنه إن لم يفعل ذلك استبدلت به ضابطاً أعلى رتبة ليبدأ المفاوضات. وأصدرت الدولة بيانًا في هذا الشأن في شهر ربيع الأول ١٣٣٧ هـ / أواخر ديسمبر ١٩١٨ م، غير أن اكتشاف هذه الحركة قبل تنفيذ تهديدها اضطر قائدها أمين بك إلى الهرب حيث التحق بقوات الحسين بن علي، وكان فخري باشا قائد حملة الحجاز قد اشترط لكي يستسلم الحصول على أمر صريح بالاستسلام من حكومته. وكانت الاتصالات ما بين الدولة العثمانية في استانبول وقواتها في شمال الجزيرة العربية قد انقطعت مثلما انقطعت مع عسير واليمن أيضًا، ولم تعد تلك القوات سوى فلول تطاردها قوات الحسين بن علي ليس في شمال الجزيرة العربية فقط، وإنما في سوريا أيضًا، وبالتالي فإن بقاء حملة الحجاز في المدينة لن يكون له سوى معنى واحد، وهو المزيد من الخسائر، ولذلك أرسلت الدولة العثمانية موظفين خاصين لإبلاغ قائد الحملة وغيره من القادة العثمانيين في عسير واليمن بأن الدولة عقدت هدنة مع الحلفاء، وأن هذه الهدنة تقضي بانسحاب القوات العثمانية من المشرق العربي ومن ضمنه جزيرة العرب[2]. وتنفيذًا

= أحمد حسين العقبي: تركيا والأتراك بين معاهدة سيفر ومعاهدة لوزان، ص٨، ١٩٨٩ م، مركز بحوث الشرق الأوسط، جامعة عين شمس.

(١) Feridun Kandemir: Medine Mudafaasi, p. 175.

(٢) وثيقة عثمانية من الأرشيف العثماني، اسطنبول.
أوراق الباب العالي BEO
رقم الوثيقة ٣٤١٣٢١
من نظارة الداخلية إلى مقام الصدارة العظمى (دون تاريخ).

لأوامر حكومته وافق قائد حملة الحجاز على الاستسلام طالبًا نقل قواته إلى الأناضول، غير أن بريطانيا رفضت ذلك. فرضخ لشروطها واستسلم في ١٠ ربيع الآخر ١٣٣٧ هـ / ١٣ يناير ١٩١٩ م[١]، بعد أن ظل محاصرًا لمدة شهرين وتسعة عشر يومًا منذ توقيع الهدنة[٢]. وقد تم نقل قوة حملة المدينة عبر سكة الحديد إلى الوجه وضبا ثم إلى أماكن أسرها في مصر[٣].

وهكذا أُخرجت القوات العثمانية من الجزيرة العربية بعدما حكمت هذه الديار أكثر من أربعة قرون، وانتقلت السيطرة عليها من الدولة العثمانية إلى بريطانيا[٤] ومع أن سيطرة بريطانيا كانت غير مباشرة إلا أن أثرها وأثر خروج السلطات العثمانية من المنطقة كان واضحًا.

لقد ترتب على إخراج الدولة العثمانية من شمال شبه الجزيرة العربية، وخضوع المنطقة لسيطرة بريطانيا غير المباشرة ظهور مملكة الحجاز بقيادة الحسين بن علي الذي نصب نفسه ملكًا عليها في ٤ نوفمبر ١٩١٦ م، واستمرار الإمارة الرشيدية في حائل[٥]، وإمارة نوري الشعلان في الجوف، مما جعل البلاد تعيش وضعًا غير مستقر، فقد أخذت السلطات البريطانية القريبة من المنطقة تعمل على تأجيج العداء بين هذه القوى العربية من أجل تثبيت وجودها، وتكريس نفوذها في العراق وفلسطين[٦] وفي الوقت نفسه أخذ كل

---

(١) Naci Kasif Kiciman: Medine Mudafaasi, p. 29, 464.
القبلة: العدد ٢٤١، السنة ٣، ١٩/٣/١٣٣٧ هـ.
Naci Kasif Kiciman. OP. Cit., p. 464.
عبد الله بن الحسين: مذكراتي، ص١٥١-١٥٢، ط٢.

(٢) صبحي العمري: الطريق إلى دمشق، ص٣٢٠.

(٣) عبد الله بن الحسين: المرجع السابق، ص١٥٢-١٥٣.

(٤) سليمان الغنام: البيئة السياسية الإقليمية والدولة في شبه الجزيرة العربية - إبان نهوض الملك عبد العزيز لتأسيس الدولة السعودية الحديثة، ص١٣٢.

(٥) فؤاد حمزة: قلب الجزيرة العربية، ص٣١٢، ط٢.

(٦) جورج أنطونيوس، يقظة العرب، ص٤٧١، ط٨.

من الحسين بن علي وأميري حائل والجوف يتقربون من بريطانيا، وخصوصًا ابن رشيد الذي كان مناوئًا لها إبان الحرب، والذي خسر بهزيمة الدولة العثمانية وخروجها من المنطقة قوة يعتمد عليها[1]، وخاصة أنه أصبح مهددًا من نوري الشعلان أكثر من أي وقت مضى[2].

ونظرًا لأن الحسين بن علي ونوري الشعلان حليفان لبريطانيا فقد كان وضعهما أفضل، خاصة الحسين بن علي الذي كان يطمح إلى السيطرة على الجزيرة العربية كلها[3]. وفي محاولة منه لتحقيق هذه الغاية أخذ يدعم أمير حائل بالمؤن والذخائر ويحرضه على الملك عبد العزيز آل سعود في نجد؛ بل وافق ابن رشيد على الاعتراف للحسين بن علي بالسيادة إن هو سانده ضد الملك عبد العزيز آل سعود، وقد قدم له هذه المساندة ليس ضد الملك عبد العزيز آل سعود فحسب، وإنما ضد نواف الشعلان، حيث أوعز الحسين بن علي إلى ابنه فيصل بإعاقة نقل المؤن إلى الشعلان لكي يقلل من نفوذه على الجوف والمناطق المجاورة[4]. وبذلك أصبح حلفاء الأمس أعداء اليوم، حيث أخذ الحسين بن علي يضايق الشعلان حليفه وحليف بريطانيا من أجل مصلحته الذاتية. وفي ظل هذا الموقف من الحسين بن علي انحاز نوري الشعلان إلى الملك عبد العزيز آل سعود؛ حيث اتفقا معًا ضد إمارة حائل، وبدأ الصراع في هذا الوقت يظهر بوضوح ما بين الحسين بن علي والملك عبد العزيز آل سعود، وذلك في ظل الفراغ السياسي الذي أحدثه غياب النفوذ العثماني، وفي ظل ضعف الأمراء الآخرين[5].

وأدى الفراغ السياسي أيضًا، وما شهدته المنطقة من اضطراب وفوضى

---

(١) فؤاد حمزة: المرجع السابق، ص٩٩.

(٢) موزل: تاريخ بيت ابن رشيد، العرب، ج٧، س١٠، محرم وصفر ١٣٩٦ هـ/ يناير وفبراير ١٩٧٦ م، ص٥٨٣.

(٣) سليمان الغنام: البيئة السياسية الإقليمية والدولية في شبه الجزيرة العربية، ص١٠٦.

(٤) موزل: المقالة السابقة، العرب، ج٧، س١٠، ص٥٨٤.

(٥) حسين النجار: السياسة والاستراتيجية في الشرق الأوسط، ج١، ص٤٣٥.

إلى بروز أمراء آخرين مثل الأمير عبد الكريم بن رمان، فقد استغل الظروف وسيطر على الأوضاع في بلدته تيماء، وحكمها حكمًا فعليًّا دون أن يتدخل أحد في شؤونه[1]، كما استغل الظروف رجال القبائل الذين لم يعد يردعهم رادع، إذ عادوا إلى سابق عهدهم من قطع للطرق وسلب للحجاج، وقد حاول الحسين بن علي بما له من قوات كبح جماحهم، إلا أنه لم يستطع، فقد أراد إخضاعهم بالقوة، ولا قوة كافية أو قادرة لديه. وربما زاد من هيجانهم، وإصرارهم على ما هم فيه معاملته السيئة لهم[2]. وهكذا أصبحت المنطقة غير آمنة، وخاصة المواقع القريبة من سكة الحديد، إذ تحدث أحد أعيان الشام بعد استخدامه سكة حديد الحجاز عام ١٣٣٨ هـ / ١٩٢٠ م عما لازمه هو ورفاقه من خوف دائم من هجمات القبائل على القطار على الرغم من وجود جنود الحسين بن علي معهم[3]. وقد طالت بعض تلك الهجمات مبنى تابعًا لسلطة الحسين بن علي في تبوك[4].

كما ترتب على خروج الدولة العثمانية من المنطقة أيضًا أن أصبحت الرحلات على سكة حديد الحجاز غير منتظمة بسبب التخريب الذي طال السكة طوال الحرب العالمية الأولى، فالحسين بن علي لم يتمكن من إصلاح السكة بعد انتهاء الحرب، لعدم قدرته على ذلك، ولأن المحتل البريطاني الذي اعتمد عليه الحسين بن علي لم يقدم له المساعدة اللازمة لإصلاح السكة، لأن في ذلك تهديدًا لمصالحها في البلاد العربية المجاورة[5].

ويمكن القول بشكل عام أن انقطاع الصلة بين منطقة شمال الجزيرة العربية والبلاد المجاورة لها، والتي تقع تحت الاحتلال الأجنبي، قد أثر على

---

(١) هاري سانت جون فيلبي: أرض مدين، ص١٠٦، ١٦٠، ١٦١.

(٢) حسين محمد نصيف: ماضي الحجاز وحاضره، ص١٠٠.

(٣) محمد بهجة البيطار: الرحلة النجدية الحجازية، ص١٠-١٢، ١٩٧٦ م، المطبعة الجديدة، دمشق.

(٤) نجدة فتحي صفوة: الجزيرة العربية في الوثائق البريطانية، مج٥، ص٩٨، ط٢.

(٥) محمد كرد علي: خطط الشام، ج٥، ص١٨٢، ط٣.

المنطقة تأثيرًا سلبيًا واضحًا، فبعد أن كان أهلها يذهبون إلى تلك البلاد طلبًا للعمل وجلبًا للبضائع، وبعد أن ازدادت صلتهم بها في أعقاب إنشاء سكة حديد الحجاز حتى أصبحت (أي منطقة شمال شبه الجزيرة) تشكل مع البلاد العربية المجاورة قطعة واحدة، إلا أن كل ذلك انتهى بعد قيام السلطات الأجنبية المحتلة للعراق وسوريا وفلسطين بإيقاف تدفق الأهالي إليها. وبالتالي فقد أصبحوا شبه محصورين في منطقتهم. وزاد الأمر سوءًا أن الأهالي كانوا يتبعون أمراء مختلفين كثرت بينهم الحروب التي أججتها بينهم السلطات المحتلة، وأشغلتهم بها عن التفكير في اتحاد يجمعهم، حتى لا تقوم لهم قائمة تحمد، فيعملوا على مقاومة الاحتلال، وبذلك تراجعت المنطقة إلى الوراء، وعادت إلى ما كانت عليه قبل إنشاء سكة الحديد، فقد تدهور اقتصادها، واختل أمنها، وأصبحت مرتعًا لقطاع الطرق، وسادت فيها أعمال السلب والنهب.

وقد علق أحد المسؤولين البريطانيين على فشل الدولة العثمانية في كسب أهالي شمال الجزيرة العربية إلى جانبها بقوله: «لم تضع في حسابها السخط الذي سببته سياستها خلال السنوات الخمس الأخيرة في بلاد العرب، وفشلت في إدراك أن الحماس الديني لا يمكن خلقه بالحجج الواهية، ولم تدرك أن العمل الجماعي بين القبائل سيكون مستحيلاً»[(١)].

وهكذا يتبين من خلال تلك الأحداث أن هزيمة الدولة العثمانية في شمال الجزيرة العربية كان بسبب ثورة الحسين بن علي ضدها في المقام الأول، وأن تلك الثورة كانت إسفينًا قاتلاً للوجود العثماني في المنطقة؛ إضافة إلى أن هزيمة الجيوش العثمانية وحامياتها في شمال الجزيرة العربية تمت على أيدي العرب من أمراء القبائل، والقبائل المختلفة الذين ساروا خلف تحركات الحسين بن علي، وقدموا الدعم الكامل لبريطانيا وحلفائها، وقلبوا ظهر المجن للدولة العثمانية المسلمة.

---

(١) خالد السعدون: موقف إمارة حائل من الحرب العالمية الأولى كما صورتها الوثائق البريطانية، الدارة، س٩، ع٢، أكتوبر ١٩٨٣ م، ص٣٢.

وبذلك جاءت هزيمة الدولة العثمانية في تلك الجهات مخيبة لآمال العرب والعثمانيين على حد سواء، وجاءت بالنصر المؤزر للحلفاء الذين جاءوا لهذه المنطقة بنظرة استعمارية مبيتة ضد العثمانيين الأتراك، والعرب؛ لكن العرب لم يدركوا ذلك إلا بعد فوات الأوان، وبعد أن سلموا أرضهم، ومكتسباتهم إلى المستعمر الأوروبي الذي تنكر للعرب بعد انتهاء الحرب، وخروج الدولة العثمانية من المشرق العربي، وسار معهم وفق سياسة فَرِّقْ تَسُدْ، وضرب بعضهم ببعض في سبيل تحقيق مآربه، وأهدافه.

الفصل الثّالث

انتهاء الوجود العثماني في المنطقة

أ. الإتفاقيات السرية التي تمت أثناء الحرب العالمية الأولى، وأثرها على المنطقة.

ب. انتهاء الحرب، ومؤتمرات الصلح، ونتائجها على الدولة العثمانية.

ج. التدخل البريطاني المباشر في الشرق العربي.

د. الموقف العربي من الوجود العثماني بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى.

هـ تراجع الدولة العثمانية، وسقوطها.



أ.

الاتفاقيات السرية التي تمت أثناء الحرب العالمية الأولى وأثرها على المنطقة

كانت الدول الأوروبية الاستعمارية تنسق سياساتها تجاه الدولة العثمانية، فكل منها حددت لنفسها أهدافًا تحقق مطامعها في المشرق العربي العثماني. ويدل ذلك على أن بريطانيا وفرنسا بيتتا النية قبل الحرب العالمية الأولى لاقتسام أملاك الدولة العثمانية، فدخلتا حلفًا واحدًا ضد دول الوسط التي انضمت إليها الدولة العثمانية في الحرب[1].

وتعد منطقة شمال الجزيرة العربية إحدى مناطق المشرق العربي العثماني التي سعت بريطانيا وفرنسا لإخراجها من نفوذ الدولة العثمانية، وذلك لأنها تجاور البلاد العربية التي تريدان احتلالها، ولأنها الأقرب إلى تلك البلاد. وكانت بريطانيا قد أوجدت لها نفوذًا في الخليج العربي، وتعمل على احتلال كل من العراق وفلسطين، كما أن لها نفوذًا قويًّا في البحر الأحمر، وسيطرة على قناة السويس القريبة من موانئ البحر الأحمر الشمالية... ولذلك فإن اهتمامها بإخراج العثمانيين من شمال الجزيرة، والسيطرة على المنطقة بطريقة غير مباشرة، إنما كان اهتمامًا لا حدود له. وأما فرنسا التي انصبت جهودها على احتلال سوريا فقد كان من مصلحتها أن تجعل المنطقة الشمالية من الجزيرة العربية مسالمة لها سياسيًّا، وأخذت تعمل على ذلك دون

---

(١) عبد اللطيف الحميد: سقوط الدولة العثمانية دراسة تاريخية في العوامل والأسباب، ص٥٦، ١٤١٦ هـ/١٩٩٦ م، مكتبة العبيكان، الرياض.

كلل. وقد أدى التقاء مصالح الدولتين الاستعمارتين إلى عملهما معًا على كسب أمراء شمال الجزيرة العربية إلى جانبهما، حتى لا يكونوا مصدر إزعاج لهما ولقواتهما في كل من العراق وسوريا وفلسطين. ولهذا السبب أيضًا شجع الحلفاء قوات الأمير فيصل بن الحسين على محاربة القوات العثمانية في منطقة الدراسة. ولكن دول الحلفاء منعته من التحرك شمالاً باتجاه دمشق حتى لا يكون مصدر إزعاج لها. . . ولعل هذه السياسة هي التي أملت على الحلفاء أن يبقوا قوات الأمير الموالية لهم ضعيفة لا تقوى على التحرك إلى أي اتجاه إلا بما يحقق مصالحهم[١].

وكان وزير الخارجية البريطاني السير إدوارد جراي Edward Grey يدرك أن تقسيم المشرق العربي العثماني إلى مناطق نفوذ سيؤدي إلى تقسيم الدولة العثمانية وزوالها من الوجود تمامًا، وقد أكد ذلك في رسالة بعثها إلى السير أ. جوشن E. Goshen السفير البريطاني في برلين بتاريخ ٢٣ رجب ١٣٣١ هـ / ٢٧ يونيو ١٩١٣ م[٢]. وقد لاحظت الحركة الصهيونية اهتمام الحكومة البريطانية بالسيطرة المباشرة على الأراضي المجاورة للجزيرة العربية؛ حينئذ بدأت العمل من أجل استغلال هذا التوجه، ففي محرم ١٣٣٣ هـ / ديسمبر ١٩١٤ م بدأ حاييم وايزمن Chaim Waizman الذي تزعم الحركة الصهيونية بعد ثيودور هرتزل T. Herzl، اتصالاته مع وزير الخارجية البريطاني، ومع زعماء الحركة الآخرين من أجل مساندة بريطانيا، وإقناع الحكومة البريطانية بإنشاء دولة يهودية تملأ الفراغ الذي سيترتب على انهيار الدولة العثمانية. وقد أخذ لويد جورج يلوح بفكرة إنشاء دولة يهودية حاجزة في فلسطين لفصل بلاد الشام (الفرنسية) عن مصر (البريطانية)[٣]. ومن الواضح أن إنشاء هذه الدولة في فلسطين سيضع شمال شبه الجزيرة العربية في وضع حرج، لأن النفوذ

---

(١) أمين سعيد: الثورة العربية الكبرى، مج١، ص٢٦٩.

(٢) عايض الروقي: حروب البلقان والحركة العربية في المشرق العربي العثماني، ص٢٩٠.

(٣) محمود صالح منسي: تصريح بلفور، ص٥٠، دار الفكر العربي، ب.د.ن.

البريطاني سيشمل إضافة إلى مصر فلسطين مما يسهل على بريطانيا تحريك قواتها العسكرية البرية من فلسطين باتجاه المنطقة، في الوقت الذي ستتحكم الحكومة البريطانية بحياة أهالي المنطقة الاقتصادية بسبب ارتباطهم اقتصاديًّا بأرض فلسطين الزراعية المجاورة لهم.

وكان إدوارد جراي قد لمح سابقًا في أحاديثه ومكاتباته إلى أن توزيع ممتلكات الدولة العثمانية في آسيا سيعطي لفرنسا الحق في الاستيلاء على سوريا، وبذلك اعترفت بريطانيا بمصالح فرنسا في سوريا منذ عام ١٣٣٠ هـ / ١٩١٢ م. وعلى الرغم من هذا الاعتراف كان اللورد كتشنر يؤكد على ضرورة انتزاع المنطقة الجنوبية من بلاد الشام، والممتدة شمالاً حتى حيفا عكا، ووضعها تحت النفوذ البريطاني، وذلك في حالة تفكك الدولة العثمانية[١]. ومن جهة أخرى كان اللورد كتشنر يرى أنه من أجل حماية المصالح البريطانية في المشرق العربي يجب تشجيع الولايات العربية التابعة للدولة العثمانية «على تكوين دولة واحدة، أو مجموعة من الدول مستقلة استقلالاً داخليًّا، وترتبط ببريطانيا العظمى برباط الصداقة، وتشمل المنطقة الممتدة من شواطئ البحر الأبيض المتوسط غربًا إلى حدود إيران شرقًا»[٢].

ويرجع سبب اهتمام بريطانيا بجنوبي بلاد الشام، وخاصة فلسطين منذ ما قبل الحرب العالمي الأولى إلى إدراكها بأن هذه المنطقة يجب أن تكون حدًّا عازلاً للقوات العثمانية المتدفقة من الشمال، وأن تكون فلسطين في الوقت نفسه حامية لقناة السويس، وما جعل بريطانيا تدرك ذلك هو ما أكدته أحداث الحرب العالمية الأولى حيث كانت القوات العثمانية تقدم عبر سكة حديد الحجاز إلى شمال الجزيرة العربية المجاور لمنطقة نفوذ بريطانيا في البحر الأحمر وقناة السويس، وهو الأمر الذي يهدد نفوذها فيهما، بل في مصر ذاتها[٣]. ولذلك رأى كتشنر أن تكون منطقة شمال الجزيرة العربية مستقلة

---

(١) محمود صالح منسي: تصريح بلفور، ص٧٣.

(٢) جورج أنطونيوس: يقظة العرب، ص٢٠٨، ط٨.

(٣) حسين النجار: السياسة والاستراتيجية في الشرق الأوسط، ج١، ص٤١٣.

استقلالاً داخليًا، ومرتبطة برباط الصداقة مع بريطانيا[1]. ويعني ذلك أن السلطات البريطانية كانت تساند الاتجاهات الانفصالية في المشرق العربي على حساب إضاف الدولة العثمانية تحقيقًا لمصالحها[2]، مع أن الحكومة البريطانية كانت ترى في الوقت نفسه أن مسألة الخلافة أمر يبت فيه المسلمون دون أي تدخل من الدول غير الإسلامية «فإذا ما قرر المسلمون إنشاء خلافة عربية فإن حكومة جلالة الملك بالطبع ستحترم هذا القرار»[3]. وهذه الرؤية البريطانية إنما توحي بما تتمناه بريطانيا، وهو ظهور قوة روحية جديدة في شبه الجزيرة العربية تتفق معها على تقويض سلطة السلطان العثماني الدينية وحقوق سيادته في المشرق العربي عامة[4].

وبعد قيام الحرب، بدأت السلطات البريطانية - بالاتفاق مع السلطات الفرنسية - الاتصال مع الحسين بن علي أمير مكة المعين من قبل الحكومة الاتحادية، ودارت بين الطرفين مراسلات سرية، وهي المراسلات التي عرفت بمراسلات الحسين - مكماهون، والتي انتهت بموافقة بريطانيا على جعل شمال الجزيرة العربية ضمن الدولة العربية التي يسعى الحسين بن علي لإنشائها، ويعني ذلك زوال إمارتي آل رشيد وآل الشعلان التابعتين للدولة العثمانية، وظهور الحسين بن علي مستقلاً بهما، ومرتبطًا مع بريطانيا برباط الصداقة. وكانت موافقة بريطانيا مشروطة باعتراف الحسين بن علي بمصالحها الاقتصادية في العراق الذي ورد في المراسلات أنه سوف يكون تحت النفوذ البريطاني.

---

(١) جورج أنطونيوس: المرجع السابق، ص٢٠٨.

(٢) عايض الروقي: حروب البلقان والحركة العربية في المشرق العربي العثماني، ص٢٨٨.

(٣) موفق بن المرجة: صحوة الرجل المريض - أو - السلطان عبد الحميد الثاني والخلافة الإسلامية، ص٣٦٥، ١٤١٤ هـ، منشورات مؤسسة صقر الخليج، الكويت.

(٤) عايض الروقي: حروب البلقان والحركة العربية في المشرق العربي، ص٢٩٣.

وقد جاء ذلك في رسالة أرسلها هنري مكماهون إلى الحسين بن علي في ١٥ ذي الحجة ١٣٣٣ هـ / ٢٤ أكتوبر ١٩١٥ م، وقد تضمنت أيضًا تعهد بريطانيا بقيام الدولة العربية وحمايتها، وذلك ضمن حدود اتفق عليها الطرفان، ومن أهم عناصرها اعتراف الحلفاء بسلطة الحسين بن علي في شبه جزيرة العرب؛ عدا ما لرؤساء العرب الذين يرتبطون مع الحلفاء بمعاهدات مثل الملك عبد العزيز آل سعود، ومبارك الصباح، إضافة إلى بلاد الشام عدا ما لفرنسا من مصالح اقتصادية، وكذلك العراق عدا بعض الأماكن التي لبريطانيا مصالح اقتصادية فيها، فقد استثنيت من العراق بغداد والبصرة؛ كما استثنيت الولايات الغربية لدمشق الشام لأنها غير عربية وأُبلغت فرنسا بهذه الاتفاقية، فوافقت على بنودها شرط أن لا يتعارض تحديد هذه الحدود مع مصالحها[١].

ولكي تحقق بريطانيا مصلحتها عملت على جعل المنطقة من العراق إلى مصر منطقة تابعة للنفوذ البريطاني من أجل إحكام القبضة البريطانية على الخليج العربي الذي تسعى إلى جعله بحيرة بريطانية، ولذلك عمدت السلطات البريطانية إلى احتلال جنوبي العراق بعيد انضمام الدولة العثمانية إلى ألمانيا وغيرها من دول الوسط في الحرب العالمية الأولى. كما عمدت تلك السلطات إلى إبراز أهمية فلسطين للسياسة البريطانية، فقد نشر المحرر العسكري في جريدة المانشستر جارديان إحدى الصحف البريطانية مقالاً في محرم ١٣٣٤ هـ / نوفمبر ١٩١٥ م جاء فيه: «**فلسطين الصديقة ضرورية للغاية في الدفاع عن مصر وقناة السويس، ولما كانت بريطانيا نتيجة للأعمال الحربية في العراق سوف تحصل على قطر جديد، فإن هذا القطر يجب ألا تفصله عن مصر أرض معادية... يجب أن تعمل من أجل ذلك، ويتوقف على تحقيق هذه الفكرة مستقبل الإمبراطورية البريطانية كإمبراطورية بحرية**»[٢].

ولتحقيق المطامع البريطانية في الاحتفاظ بنفسها كإمبراطورية بحرية كان

---

(١) سليمان موسى: الثورة العربية الكبرى، ص٢٩-٣١.

(٢) محمود صالح منسي: تصريح بلفور، ص٥٢.

لا بد لها من أن تسيطر على مدخل شمال البحر الأحمر القريب من قناة السويس، وأن تسيطر كذلك، ولو بطريقة غير مباشرة على شمال الجزيرة العربية. ولذلك سعت إلى وضع هذه المنطقة تحت سيطرة حليفها الحسين بن علي، وعن طريقه سعت وبممارسة سياسة الازدواجية إلى كسب نوري الشعلان وابن رشيد، وهي سياسة لا بد أن تخدم مصالحها. فهي مع موافقتها على أن تجعل شمال الجزيرة منطقة مستقلة استقلالاً ذاتيًّا تحت سلطة الحسين في الوقت الذي تعمل فيه على كسب ابن الشعلان وابن رشيد إنما تزرع فتنة في المنطقة لتبقى هذه المنطقة ضعيفة وبحاجة مستمرة إلى الدعم البريطاني.

لقد أدركت بريطانيا منذ بداية اهتمامها باحتلال العراق عسكريًّا، وكذلك احتلال جنوبي بلاد الشام حتى دمشق نفسها ضرورة وضع أمير عربي على المنطقة يكون تابعًا لسلطة الاحتلال البريطاني في الوقت الذي يسعى فيه هذا الأمير ومن يتعاون معه إلى إخراج الدولة العثمانية من شمال الجزيرة العربية ومن المشرق العربي عامة، وقد مهدت لذلك باستهداف جميع أمراء العرب، حيث كتب اللورد كرو Crowe وزير الهند إلى نائب الملك في الهند بتاريخ ٢٩ ذو القعدة ١٣٣٢ هـ / ١٩ أكتوبر ١٩١٤ م بعد صدور الأوامر باحتلال البصرة في جنوبي العراق، والتي تم احتلالها في ٤ محرم ١٣٣٣ هـ / ٢٢ نوفمبر ١٩١٤ م، كتب يقول: «**إن أهم ما نستهدفه من إرسال الحملة هو التأثير المعنوي على الشيوخ العرب الآخرين**»[١].

فالسلطات البريطانية وجدت أن من الضروري التأثير على مواقف أمراء شبه الجزيرة العربية الذين بدأت اتصالاتهم مع الدولة العثمانية عبر ولاية سوريا مطالبين بدعمهم ماليًّا وعسكريًّا ومعنويًّا وسياسيًّا بعد احتلال بريطانيا لجنوبي العراق، وفرض سيطرتها على الخليج العربي. فقد كانت تلك السلطات تدرك ما يمكن أن تقوم به الدولة العثمانية عبر الأمراء العرب في شمال الجزيرة العربية من تأثير على مصالحها في الخليج العربي وقناة السويس.

---

(١) محمود صالح منسي: تاريخ المشرق العربي الحديث، ص٣٦٠.

كانت لفرنسا مصالحها في سوريا ولبنان قبل قيام الحرب العالمية الأولى، وقد ربطت فرنسا نفوذها مع القوى المحلية المناوئة للدولة العثمانية بهدف إضعاف الوجود العثماني تمهيدًا لاحتلال المنطقة التي لم تقتصر مصالحها فيها على حماية المسيحيين، وإنما كانت لها مصالح اقتصادية أيضًا، فقد امتلكت شركاتها شبكة الخطوط الحديدية التي تخترق سوريا باستثناء خط سكة حديد الحجاز. ولذلك أخذت فرنسا تطالب بسوريا مدعية أحقيتها بها في حالة انهيار الدولة العثمانية، وتوزيع ممتلكاتها بين الدول الأوروبية(١).

ولكي تؤمن قوى الحلفاء وهي: بريطانيا وفرنسا وروسيا وإيطاليا مصالحها في ممتلكات الدولة العثمانية عقدت فيما بينها اتفاقيات سرية خلال الحرب العالمية الأولى، وهي أربع اتفاقيات كانت أولاها هي اتفاقية القسطنطينية بين وزير الخارجية الروسي سيرجي سازونوف **Sergi Sazanov** وسفيري بريطانيا وفرنسا. وقد تم توقيع هذه الاتفاقية في ١٥ جمادى الأولى ١٣٣٣ هـ / ١٠ أبريل ١٩١٥ م، وبموجبها تم تقسيم الممتلكات العثمانية إلى مناطق نفوذ بين روسيا وفرنسا وبريطانيا. أما إيطاليا فلم تكن قد دخلت الحرب بعد إلى جانب الحلفاء، وبالتالي فإنها لم تشترك في اتفاقية القسطنطينية، ولكن عندما قررت الانضمام إلى الحلفاء تعهدت بريطانيا وفرنسا وروسيا بإعطائها حصة من الأراضي العثمانية القريبة من مركز الدولة العثمانية في آسيا الصغرى بعد انتهاء الحرب. ووقعت لهذه الغاية الاتفاقية السرية الثانية، وهي اتفاقية لندن التي تم توقيعها في ١١ جمادى الثانية ١٣٣٣ هـ / ٢٦ أبريل ١٩١٥ م، وفي ضوئها أعلنت إيطاليا الحرب على دول الوسط في ٩ رجب ١٣٣٣ هـ / ٢٣ مايو ١٩١٥ م(٢).

في ١٤ رجب ١٣٣٤ هـ / ١٧ مايو ١٩١٦ م تم توقيع اتفاقية سايكس - بيكو **Sykes - Picot** بين بريطانيا وفرنسا، وقد وقعها سير مارك سايكس ممثل

---

(١) محمود صالح منسي: تاريخ المشرق العربي الحديث، ص٣٠١-٣٠٢.

(٢) محمد ومنذر الدجاني: المدخل إلى النظام السياسي الأردني، ص٣٨-٤١، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٣ م، ب.د.ن. عمان.

بريطانيا وجورج بيكو ممثل فرنسا لتحديد مناطق نفوذ كل من بريطانيا وفرنسا في ولايات الشام العثمانية، وتتمثل مناطق النفوذ التي نصت عليها هذه الاتفاقية بما يلي:

١. منطقة تخضع لحكم بريطانيا المباشر تضم ولايتي بغداد والبصرة في العراق، وكذلك مدينتي حيفا وعكا في فلسطين، والأراضي الواقعة من أقصى جنوب سوريا إلى العراق.

٢. منطقة تخضع لحكم فرنسا المباشر، تضم ساحل سوريا من الإسكندرونة شمالاً إلى صور جنوبًا، وجنوب الأناضول، ومنطقة الموصل في العراق.

٣. منطقة تؤسس فيها دولة عربية مستقلة برئاسة زعيم عربي، وتعترف بها بريطانيا وفرنسا، وتساعدانها. وتقسم هذه المنطقة إلى قسمين:

المنطقة (أ) وتضم مدن الموصل وحلب وحماة وحمص ودمشق.

المنطقة (ب) وتضم كركوك وشرق الأردن والنقب والعقبة. على أن يكون لفرنسا في المنطقة (أ) ولبريطانيا في المنطقة (ب) حق الأولوية في المشروعات، وتقديم المستشارين والموظفين.

٤. تُنشأ إدارة دولية مشتركة في فلسطين بالاتفاق مع روسيا وبقية دول الحلفاء وأمير مكة الحسين بن علي[١].

أما الاتفاقية الرابعة فهي اتفاقية سان - جان دي موريين Saint - Jean de Maurienne التي بادرت بريطانيا وفرنسا إلى توقيعها مع إيطاليا في شوال ١٣٣٥ هـ / أغسطس ١٩١٧ م، وحصلت إيطاليا بموجبها على مناطق نفوذ إضافية في أملاك الدولة العثمانية[٢].

وما يهم البحث من هذه الاتفاقيات السرية التي وقعها الحلفاء فيما بينهم

---

(١) جورج أنطونيوس: يقظة العرب، ٣٤٩-٣٥٢، ط٨.

(٢) محمد ومنذر الدجاني: المدخل إلى النظام السياسي الأردني، ص٤٣.

هي اتفاقية سايكس - بيكو بسبب تأثيرها المباشر على منطقة الدراسة، وبسبب اتفاق الدولتين الموقعتين عليها وهما بريطانيا وفرنسا على عدم السماح لطرف ثالث بالاستحواذ على أي جزء من أجزاء شمال الجزيرة العربية، وعلى عدم بناء قواعد في شمال البحر الأحمر(١).

لقد أوقعت اتفاقية سايكس - بيكو جميع الأراضي الواقعة من أقصى جنوب سوريا إلى العراق تحت حكم بريطانيا المباشر، وأعطت لفرنسا حق الأولوية في المشروعات وما يتبعها في منطقة تضم دمشق، بمعنى أن هذه المنطقة ستخضع لنفوذ فرنسا. وما يمكن استنتاجه من هذه الترتيبات هو أن شمال شبه الجزيرة العربية سيكون الأكثر تأثرًا بمناطق النفوذ البريطانية والفرنسية، لأنها تجاور بريطانيا من ناحية جنوبي العراق والخليج العربي من جهة، وتقع تحت رحمة النفوذ الفرنسي بعد أن تسيطر فرنسا على دمشق التي تعد المركز الأهم لانطلاق المؤن إليها. ثم إن عدم السماح لطرف ثالث بالاستحواذ على أي جزء من أجزاء المنطقة معناه وضعها تحت السيطرة غير المباشرة للحلفاء، وذلك لأن هذه المنطقة، أي شمال الجزيرة العربية بما فيها من قوى محلية تهدد مصالح كل من بريطانيا وفرنسا في سوريا والخليج العربي والعراق، ولا بد أن تترك لصراع أمرائها الذي ستعمل كل من الدولتين على تأجيجه واستخدامه لمصلحتها، فالقوى المحلية ستظل في حاجة لكل من الدولتين لاعتمادها عليها اقتصاديًا، مما يتيح لهما تشكيل ضغط سياسي على هذه القوى، وبالتالي احتلال المنطقة احتلالاً غير مباشر. فاهتمام الحلفاء باستقلال البلاد داخليًا لا يعني تركها وشأنها دون أي تدخل، وإنما جعلها تحت حكم أمراء يلبون مطالبها، ويحفظون مصالحها، وينشغلون بنزاعاتهم عن تهديدها. ويلاحظ أن اتفاقية سايكس بيكو سعت إلى قطع شمال شبه الجزيرة العربية عن امتدادها الجغرافي والاقتصادي والسياسي مع بلاد الشام لكي تظل

---

(١) توفيق برو: القضية العربية في الحرب العالمية الأولى، ص٢٣، ١٩٨٩، دار طلاس، دمشق.

محتاجة إلى القوى الأجنبية، ولكي تعمل تلك القوى على فرض شروطها من أجل تزويد المنطقة بما تحتاج، وأهم ما كانت تحتاج إليه المؤن.

وكانت اتفاقية سايكس - بيكو قد وقعت بعد بدء مراسلات الحسين - مكماهون بنحو عام، وقبل تمكن الجيش البريطاني من احتلال بغداد، وذلك في ٢٥ جمادى الثانية ١٣٣٥ هـ / ١٧ مارس ١٩١٧ م(١). فقد بدأت تلك المراسلات في ٢٩ شعبان ١٣٣٣ هـ / ١٤ يوليو ١٩١٥ م بين الحسين بن علي أمير مكة المعين من الدولة العثمانية، والسير آرثر هنري مكماهون، المندوب السامي البريطاني في مصر والسودان، واستمرت حتى ٥ جمادى الأولى ١٣٣٤ هـ / ١٠ مارس ١٩١٦ م، وكان هدف الإنجليز من هذه المراسلات إشعال الثورة ضد العثمانيين. بينما كان هدف الحسين بن علي قيام دولة عربية مستقلة في جميع البلاد العربية الواقعة تحت الحكم العثماني. وقد انتهت تلك المراسلات بموافقة بريطانيا على معظم ما طالب به الحسين بن علي، حيث التزمت الحكومة البريطانية له بأن تمنح مناطق الحجاز والعراق وفلسطين ولبنان وسوريا وشرق الأردن الإستقلال بعد الحرب، ولكن دون إلحاق الضرر بمصالح حليفتها فرنسا في المنطقة(٢).

ويلاحظ على التزام بريطانيا للحسين بن علي فيما يتعلق بشمال الجزيرة العربية أن السلطات البريطانية لم تراعِ وجود زعامات أخرى في المنطقة تتمثل بابن رشيد ونوري الشعلان، وأن في قيام الحكومة العربية الموعودة تعديًا على نفوذهما السياسي، وهو الأمر الذي لم تكن السلطات البريطانية تهتم به، لأن ما يهمها هو دعم الحسين بن علي، ودفعه إلى إشراك نوري الشعلان معه في الثورة ضد الدولة العثمانية، وضد ابن رشيد الموالي لها. وقد خططت بريطانيا لاستخدام النزاع على النفوذ بين أمراء المنطقة لصالحها. فهؤلاء الأمراء سيضطر كل منهم إلى ممالأتها، والسعي لكسب رضاها بصفتها القوة الوحيدة

---

(١) فائز الغصين: مذكراتي عن الثورة العربية، ج٢، ص٣٥٦.

(٢) سليمان ومنذر الدجاني: المدخل إلى النظام السياسي الأردني، ص٥٢.

في المنطقة المجاورة لمناطق نفوذهم في شمال الجزيرة العربية. ومن جانب آخر فإن هؤلاء الأمراء سينشغلون بنزاعاتهم عن تهديد موانئ الخليج العربي وشمال البحر الأحمر، وبذلك ستظل مواصلات بريطانيا ذات الأهمية الاستراتيجية مع الهند آمنة[١].

وهكذا هيأ الحلفاء للحسين بن علي جميع الظروف والأسباب التي تدفعه للقيام بثورته ضد الدولة العثمانية، بينما كانوا يخططون في الخفاء لما يحقق مصالحهم وحسب، فعندما قام بالثورة تلك، لم يكن يعلم باتفاقية سايكس - بيكو التي أهملت وعد بريطانيا للحسين بن علي بتأسيس خلافة عربية كان يسعى إليها، وأعطت لفرنسا أجزاء من الدولة العربية المنتظرة. وقد علم الحسين بن علي والعرب بمضمون الاتفاقية بعد استيلاء البلاشفة على السلطة في روسيا القيصرية عام ١٣٣٦ هـ / ١٩١٧ م، حيث أعلنوا المعاهدات والاتفاقيات السرية بما فيها اتفاقية سايكس - بيكو، وكانت قوات الحسين بن علي في هذه الأثناء قد وصلت في تحركها ضد القوات العثمانية إلى ساحل شمال البحر الأحمر. ورغبة من الحكومة البريطانية في طمأنة الحسين بن علي بشأن وعودها له أصدر المندوب السامي في مصر في ٦ رجب ١٣٣٥ هـ / ٢٨ أبريل ١٩١٧ م تعليمات إلى السير مارك سايكس بأن يطمئن الحسين بن علي، ويوضح له ما يتعلق بأهداف الفرنسيين في سوريا الداخلية، وأن تلك الأهداف لن تؤثر على وعودها له. كما يوضح أن الوجود البريطاني في بغداد ضروري للحفاظ على المصالح البريطانية الاستراتيجية والتجارية[٢]. وزيادة في طمأنة الحسين بن علي قدم كل من سايكس وبيكو في رجب ١٣٣٥هـ / مايو ١٩١٧م سرًّا إلى الحجاز، وتباحثا مع الحسين بن علي بشأن مصير فلسطين وسوريا والعراق، وأبلغاه بأن ما شاع من معلومات تتعلق بمعاهدات واتفاقيات أنجلو - فرنسية حول القضية العربية، إنما هو مجرد كذب، وأكدا له مجددًا حرص

---

(١) محمود صالح منسي: تاريخ المشرق العربي الحديث، ص٤٠٨.

(٢) نجدة فتحي صفوة: الجزيرة العربية في الوثائق البريطانية، مج٣، ص٢٧١، ط٢.

الحلفاء على تنفيذ وعودهم له، وبعد حصول الحسين بن علي؛ على هذه التأكيدات، قرر مواصلة الحرب مع الحلفاء[1]. بعدما وجد أن مصلحته الذاتية هي مع الحلفاء والحلفاء فقط.

وتعمقت الخلافات بين الحلفاء والعرب بعد إطلاق بريطانيا لوعد بلفور في ١٧ محرم ١٣٣٦ هـ / ٢ نوفمبر ١٩١٧ م[2]. وقبل تناول تصريح بلفور كاتفاقية أثرت مثل غيرها من الاتفاقيات على شمال شبه الجزيرة العربية، لا بد من الإشارة إلى ما جنته بريطانيا وفرنسا من ثمار أنتجتها ثورة الحسين بن علي لصالحهما، فقد شكلت قوات الثورة بقيادة الأمير فيصل بن الحسين الجناح الأيمن للقوات البريطانية التي تحركت من مصر إلى فلسطين، وساعدتها في هجومها ضد القوات العثمانية. وفي الوقت نفسه عملت ثورة الأمير على انضمام أمراء المنطقة إليها، وخاصة أمير الجوف، ليسهل بعد ذلك احتلال المشرق العربي العثماني كله. وكان العسكريون البريطانيون قد أدركوا ضرورة السيطرة على جنوبي بلاد الشام لصد الهجوم العثماني الثاني على مصر[3]، فقد أثبت الهجوم أن صحراء سيناء لم تعد تصلح كحد عازل لحماية قناة السويس[4]. وهكذا أصبحت السيطرة على فلسطين هاجس بريطانيا، لأنها بالسيطرة عليها ستضمن حماية قناة السويس. وقد عجلت ظروف الحرب العالمية الأولى بإصدار وعد بلفور، على الرغم من وجود أسباب ودوافع أعمق كانت ولا شك ستدفع بريطانيا إلى إصداره في وقت لاحق[5]. وهي بهذا التصريح الذي يعد بإنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين بعد اعتراف زعماء الصهيونية برغبتهم في وضع فلسطين تحت الحماية البريطانية، إنما يمهد

---

(١) لوتسكي: تاريخ الأقطار العربية الحديث، ترجمة عفيفة البستاني، ص٤٦٥، ١٩١٧م، دار التقدم، موسكو.

(٢) منذر ومحمد الدجاني: المدخل إلى النظام السياسي الأردني، ص٤٣.

(٣) محمود صالح منسي: حركة اليقظة العربية في الشرق الآسيوي، ص٢٣٣، ط٢.

(٤) جلال يحيى: العالم العربي الحديث، ص٢١٤.

(٥) محمود صالح منسي: تصريح بلفور، ص٩٩.

لجعل فلسطين من نصيب بريطانيا[١].

ويعني وجود السلطات البريطانية في فلسطين تمكنها من إرسال أي قوة عسكرية إلى شمال الجزيرة العربية لقربه منها، فبريطانيا لم تعتمد على أمراء شمال الجزيرة، وإنما أخذت زمام المبادرة لتقرر بنفسها وضع المنطقة سياسيًّا، وخاصة أن قوات نوري الشعلان الموالي للحلفاء، وكذلك قوات ابن رشيد كلها قوات غير نظامية، بينما أصبحت قوات الحسين بن علي شبه النظامية تحت قيادة الأمير فيصل بن الحسين، والتي أخذت تتحرك باتجاه دمشق ولم يبق في المنطقة إلا القليل منها، مما يعني خلو المنطقة إلا من قوات القبائل غير النظامية التي أصبحت وحدها أمام قوى الاحتلال الجديدة، وذلك بعد توقيع الهدنة بين الحلفاء ودول الوسيط[٢].

وهكذا وجدت السلطات البريطانية أن الفرصة مهيأة أن تعلن أهدافها في فلسطين، ورغبتها باحتلالها مباشرة، وكانت قواتها عندما أعلنت تصريح بلفور تحارب القوات العثمانية في فلسطين، وقد أعلنت التصريح عندما وجدت أن وضعها أفضل، وأن كفتها هي الراجحة، وخاصة أنها تمكنت بمساندة قوات الأمير فيصل بن الحسين من هزيمة الجيش العثماني في فلسطين واحتلال القدس في ٢٥ رمضان ١٣٣٦ هـ / ٩ ديسمبر ١٩١٧ م. وبذلك أصبحت فلسطين وغالبية أراضي العراق تحت الاحتلال العسكري البريطاني[٣].

وبفضل مراوغة الدبلوماسية البريطانية، وعدم الإدراك لها، ظل الحسين بن علي إلى جانب الحلفاء حتى نهاية الحرب، بل قام بدور كبير في المرحلة الأخيرة منها. وعندما انهارت القوات العثمانية نشطت تحركات العرب في كل مكان، إذ حاربوا القوات العثمانية في حوران وشرق الأردن[٤]. وفي ذي

---

(١) عبد الرحيم عبد الرحمن: تاريخ العرب الحديث والمعاصر، ص٣٠٦، ٣١١، ط٦.

(٢) محمود صالح منسي: تاريخ الشرق العربي الحديث، ص٥٣٦.

(٣) لوتسكي: تاريخ الأقطار العربية الحديث، ص٤٤٦.

(٤) لوتسكي: المرجع السابق، ص٤٧١.

الحجة ١٣٣٦ هـ / سبتمبر ١٩١٨ م استولى الأمير فيصل بن الحسين على معان، وأصبحت القوات العثمانية في جنوب معان في أسوأ أوضاعها حيث باتت محاصرة. ثم انضمت قوات الأمير فيصل بن الحسين إلى الجيش البريطاني حيث دخلا دمشق سويًّا في ٢٤ ذي الحجة ١٣٣٦ هـ / ٣٠ سبتمبر ١٩١٨ م. وفي أواخر محرم ١٣٣٦ هـ / ٣٠ أكتوبر ١٩١٨ م تم توقيع هدنة مدوس Moudors بين الحلفاء والدولة العثمانية، وقد نصت اتفاقية الهدنة على استسلام الدولة العثمانية دون قيد أو شرط، وهو ما لم يحدث لأي دولة أخرى من دول الوسط[1]. وهكذا أصبحت المناطق المجاورة لشمال الجزيرة العربية من العراق إلى فلسطين مناطق نفوذ بريطانية مباشرة، وكانت سوريا أيضًا تابعة لبريطانيا ولكن نفوذها فيها غير مباشر. وبالتالي فإن وجود القوات البريطانية في فلسطين يعني قرب هذه القوات من أي خطر قد يهددها من أمراء شمال الجزيرة فيما لو أراد أحدهم مهاجمتها.

ويمكن القول أن احتلال بريطانيا لكل من العراق وفلسطين، وكذلك احتلال سوريا بمشاركة قوات الحسين بن علي بقيادة ابنه الأمير فيصل، وما دار من مراسلات سرية بين الحسين بن علي ومكماهون، واتفاقيات سرية، وخاصة اتفاقية سايكس - بيكو، وتصريح بلفور إنما تعني كلها خروج المنطقة من يد الدولة العثمانية. وقد خرج جزء منها، وفق خطط الحلفاء، إلى يد الحسين بن علي الذي دخل في صراع مع ابن رشيد ونوري الشعلان رغم أنه ربط مصيره السياسي مع الأمير فيصل بن الحسين الموجود في دمشق.

وقد وجدت دول الحلفاء أن إعلان الحسين بن علي نفسه ملكًا على الحجاز بما في ذلك شمال الجزيرة العربية لا يتعارض مع مصالحها، ولذلك أيدت أن يكون ملكًا على الحجاز، لأن ذلك يعني أن مملكته إنما تضم الحجاز من شمال الجزيرة دون بلاد العرب الأخرى في المشرق. وتأكيدًا لذلك أعلن الحلفاء في ربيع الأول ١٣٣٥ هـ / يناير ١٩١٧ م اعترافهم بأنه ملك الحجاز

---

(١) أحمد عبد الرحيم مصطفى: في أصول التاريخ العثماني، ص٢٩٣، ط٢.

فقط[1].

وأصبح شمال الجزيرة العربية بعد اعتراف الحلفاء بالحسين بن علي ملكًا على الحجاز ميدان قتال قوات الأمير وقوات نوري الشعلان التي كانت قد انضمت إلى قوات الحسين بن علي مع مرور الوقت ضد القوات العثمانية لإخراجها من المنطقة كلها. وبينما كانت السلطات البريطانية تجري اتصالاتها مع الحسين بن علي بالتنسيق مع السلطات الفرنسية، كانت بريطانيا وفرنسا تتباحثان بشأن مصالحهما في المشرق العربي المجاور لشمال الجزيرة العربية الذي اتفقا على جعله تابعًا للحسين بن علي، ويعني ذلك أن الدولتين شطبتا من حساباتهما التزامات مكماهون وتعهداته للحسين بن علي المتعلقة ببلاد العرب باستثناء شمال الجزيرة، حيث اتفقتا على استقلاله تحت زعامة الحسين بن علي[2].

وهكذا حققت بريطانيا بتصريح بلفور أهدافًا عديدة منها حماية قناة السويس، وتأمين الاتصال البري بالعراق الذي كانت الجيوش البريطانية قد بدأت غزوه لانتزاعه من الدولة العثمانية. وكان هذا الاتصال يتم عبر منطقة شمال الجزيرة العربية التي أصبحت معبرًا بريًّا إلى داخل الجزيرة والعراق وفلسطين والخليج العربي والبحر الأحمر[3].

وأما إمارة ابن رشيد فقد اعتبرتها مراسلات الحسين - مكماهون، ثم اتفاقية سايكس - بيكو جزءًا من الدولة العربية التي وُعد بها الحسين بن علي، غير أن بريطانيا وفرنسا لم تساندا الحسين بن علي للسيطرة عليها، لأنهما اتبعتا سياسة تأجيج النزاع بين الأمراء العرب وليس السعي إلى حله. وعندما

---

(١) أمين سعيد: الثورة العربية الكبرى، مج١، ص٢٩٣.

(٢) اليكسي فاسيليف: تاريخ العربية السعودية من القرن الثامن عشر حتى نهاية القرن العشرين، ص٣١٦، ط٢.

(٣) أحمد عزت عبد الكريم: دراسات في تاريخ العرب الحديث، ص٤٤٠، ١٩٧٧ م، دار النهضة العربية، بيروت.

احتاجت بريطانيا إلى مساندة ابن رشيد ضد الدولة العثمانية حاولت كسبه، وطلبت من الحسين بن علي الضغط عليه لعله ينضم إلى جانب الحلفاء، وفي الوقت نفسه لم تكن بريطانيا تمانع في انقضاض قوات الحسين بن علي على إمارة ابن رشيد، مما يعني أنها جعلت الوضع السياسي في شمال الجزيرة العربية غير واضح، بل مرشحًا للصراع. ويوضح ذلك أن الحلفاء كانوا يتعاملون مع أمراء المنطقة بازدواجية، وهو ما عكسته المراسلات مع الحسين بن علي، وأكدته اتفاقية سايكس - بيكو، ووعد بلفور، وما شابه ذلك من اتفاقيات سرية بين دول الحلفاء بعيدًا عن أعين العرب، وعقولهم.

وهكذا تم تقسيم المنطقة العربية بين الحلفاء، إذ عملت اتفاقياتها السرية على تفتيت المشرق العربي العثماني واقتسامه. وقد حوت اتفاقية سايكس - بيكو عدة متناقضات بين مختلف المعاهدات السرية التي أبرمت، فمراسلات الحسين - مكماهون التي يفهم منها أن بريطانيا تعهدت للحسين بن علي بجعل فلسطين جزءًا من الدولة العربية تم إهماله وإغفاله، وأصبحت فلسطين بمقتضى سايكس - بيكو تحت إدارة دولية، ثم وعدت بريطانيا بإقامة وطن قومي لليهود فيها. ومن المتناقضات الأخرى أن الوعد بإقامة دولة عربية مستقلة يتعارض مع السيطرة البريطانية والفرنسية. فالنية كانت مبيتة لاقتسام تركة الدولة العثمانية، وما كانت التعهدات والوعود التي قطعتها بريطانيا على نفسها للحسين بن علي إلا خدعة لمرحلة معينة الهدف منها استخدام قوى العرب المادية والمعنوية لتحقيق مآربها ومآرب حلفائها، وهذه هي الحقيقة التي أكدتها الأحداث والوقائع. وما يلفت الانتباه هو أن دسائس الحلفاء وتآمرهم إنما بدأ في الوقت الذي كانت فيه قوات الحسين بن علي تُقاتل إلى جانبهم، وهو ما يعبر عن الثقة المفرطة للعرب في الحلفاء وبشكل خاص في الساسة البريطانيين الذين كانوا يتآمرون وفق اتفاقياتهم السرية ضد العرب؛ دون إدراك من العرب لهذا النهج السياسي العجيب.

ويلاحظ على اتفاقية سايكس - بيكو أنها لم تسمح لقوات الحسين بن علي ونوري الشعلان بالتقدم إلا إلى شمال شبه الجزيرة العربية فقط، دون أن

تتعداه إلى البلاد المجاورة[1]، كما أنها جعلت فلسطين تحت إدارة دولية على الرغم من أن فرنسا أبدت رغبتها في ضمها إليها مع سوريا، وكانت بريطانيا تنوي السيطرة على فلسطين، وخاصة على خليج عكا - حيفا ليكون منفذًا لها ليصل العراق بالبحر الأبيض المتوسط، إضافة إلى أنها لا ترغب في وجود أي دولة قرب قناة السويس[2]. فقد كانت السلطات البريطانية تدرك أهمية فلسطين للقناة، مثلما تدرك أهمية تأمين الاتصال بين مناطق نفوذها في المنطقة، ولذلك وضعت شمال الجزيرة العربية تحت نفوذها غير المباشر، فهو يؤمن ممرًّا بريًّا آمنًا بين الخليج العربي والبحر الأحمر. أما إنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين فإنه سيجعل هذا الممر أكثر فعالية[3]. وإنشاء ذلك الوطن القومي يعني وجودًا أجنبيًّا مستمرًّا بجوار شمال الجزيرة، وهو أمر لم تعتده هذه المنطقة من قبل.

(١) محمود صالح منسي: تاريخ الشرق العربي الحديث، ص٥٦٨.

(٢) جورج أنطونيوس: يقظة العرب، ص٣٥١، ط٨.

(٣) جمال محمود حجر: الآثار السلبية للسياسة الأجنبية في شمال شبه الجزيرة العربية، مجلة الدارة، ع١، س١١، ١٤٠٥ هـ/ ١٩٨٥م، ص١٣٠.



ب -
انتهاء الحرب ومؤتمرات الصلح ونتائجها على الدولة العثمانية

سبقت الإشارة إلى أن الحلفاء خططوا سرًّا لاقتسام أملاك الدولة العثمانية في المشرق العربي، ووقعوا لهذه الغاية اتفاقية سايكس - بيكو، وأصدرت السلطات البريطانية تصريح بلفور الذي وعد الحركة الصهيونية بإنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين، وتحركت الحكومة البريطانية سياسيًّا وعسكريًّا لإنجاز ما خطط له الحلفاء على أرض الواقع، وتحركت فرنسا أيضًا للغرض نفسه.

وقد سعى الحلفاء إلى الإفادة سياسيًّا وعسكريًّا من ثورة الحسين بن علي، وجيش ابنه الأمير فيصل في تنفيذ خططهم إلى أقصى حد ممكن، وكان جيش الأمير فيصل قد أصبح في رمضان ١٣٣٥ هـ / يوليو ١٩١٧ م الجناح الأيمن للقوات البريطانية المتقدمة إلى فلسطين، كما أصبح قائده كواحد من قادة الجيش البريطاني حيث بات يتلقى الأوامر من الجنرال اللنبي Allenby[(١)].

وعندما بدأ العرب يتساءلون عن حقيقة تصريح بلفور الذي صدر في ١٧ محرم ١٣٣٦ هـ / ٢ نوفمبر ١٩١٧ م، أخذت الحكومة البريطانية تتعامل معهم بدبلوماسية وحذر، فعندما أرسل العرب السوريون المقيمون في القاهرة برقية إلى الحكومة البريطانية، وذلك بتاريخ ٢٩ محرم ١٣٣٦ هـ / ١٤ نوفمبر

---

(١) محمد كرد علي: خطط الشام، ج٣، ص١٤٩، ط٣.

١٩١٧ م يعلنون فيها احتجاجهم على تصريح بلفور أجابتهم الحكومة البريطانية على لسان وزير الخارجية بأن تحقيق الأهداف القومية للعرب مرتبط بتعاونهم مع الصهيونية، وأن الحكومة البريطانية ليس لديها نية في إقامة دولة يهودية في فلسطين، كما أكدت الحكومة البريطانية بأسلوبها المراوغ أن تصريح بلفور ما هو إلا خطوة أولى في السياسة البريطانية التي تهدف إلى نشر العدالة بين القوميات الصغيرة[١].

وبعد قيام موسكو بنشر الاتفاقيات السرية بين الحلفاء، ومنها اتفاقية سايكس - بيكو[٢]، أكدت الحكومة البريطانية مرة أخرى أنها تعترف للعرب بالسيادة والاستقلال. ثم أصدرت بريطانيا وفرنسا تصريحًا مشتركًا قبيل انتهاء الحرب العالمية الأولى بأيام، وذلك في ٢ صفر ١٣٣٧ هـ / ٧ نوفمبر ١٩١٨م، أكدتا فيه «أن هدفهما هو تحرير الشعوب الخاضعة للدولة العثمانية تحريرًا تامًّا، وإقامة حكومات حرة مستقلة يختارها المواطنون بملء إرادتهم»[٣]. وربما كان هذا التصريح تجاوبًا من الدولتين مع مبادئ الرئيس الأمريكي ويدرو ويلسون Woodrow Wilson التي أعلنها أمام الكونجرس الأمريكي في ٢٥ ربيع الأول ١٣٣٦ هـ / ٨ يناير ١٩١٨ م، والتي كان من ضمنها: إبطال دبلوماسية المفاوضات السرية، وعدم الاعتراف بالاتفاقيات السرية المعقودة بين دول الحلفاء أثناء الحرب. والتسوية المنصفة لجميع القضايا الاستعمارية على أن تقوم هذه التسوية على أساس التوازن العادل بين مصالح الشعوب ومطالب الدول الكبرى، وضمان السيادة التامة للمناطق التركية من الدولة العثمانية، وتأكيد حق الشعوب الأخرى الخاضعة لها في التدرج نحو الاستقلال، واستفتاؤها بشأن مصير بلادها[٤]. ويذكر أن هذه

---

(١) عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم: تاريخ العرب الحديث والمعاصر، ص٣١٦-٣١٧، ط٦.

(٢) لوتسكي: تاريخ الأقطار العربية الحديث، ص٤٦٨.

(٣) عبد الرحيم عبد الرحمن: تاريخ العرب الحديث والمعاصر، ص٣١٩، ط٦.

(٤) محمد ومنذر الدجاني: المدخل إلى النظام السياسي الأردني، ص٧٤-٧٦.

المبادئ تضمنت أيضًا ضرورة إنشاء عصبة الأمم لتعمل ضمن مواثيق تعطي الدول الكبرى والصغرى على حد سواء ضمانات متبادلة ومتساوية تتعلق باستقلالها السياسي وكيانها الإقليمي[١].

وبعد تدهور الأوضاع العسكرية للعثمانيين أثناء الحرب، وسيطرة الإنجليز على العراق وجنوبي بلاد الشام، واحتلال الفرنسيين لسوريا عُقدت هدنة مدوس Moudors وذلك في ٢٥ محرم ١٣٣٧ هـ / ٣١ أكتوبر ١٩١٨ م بين الدولة العثمانية والحلفاء. وقد نصت الهدنة على استسلام الدولة العثمانية للحلفاء دون قيد أو شرط، وهو ما لم يحدث بالنسبة لألمانيا أو لغيرها من دول الوسط باستثناء الدولة العثمانية. ويوضح ذلك مدى حرص الحلفاء على إلحاق هزيمة كاملة بها، تمهيدًا لإجبارها على الرضوخ لشروطهم دون أي معارضة، ولكي يستطيعوا تنفيذ خططهم وخاصة بريطانيا وفرنسا فيما يتعلق بالمشرق العربي العثماني. كما يوضح اشتراط استسلام الدولة العثمانية الكامل دون غيرها مدى الحقد الأوروبي على الدولة العثمانية المسلمة[٢].

وقد نصت هدنة مدوس أيضًا على أن يكون للحلفاء الحق في أن تحتل جيوشهم البلاد العثمانية والمواقع العسكرية العثمانية، بل تسريح الجيش العثماني، وإعادة الأسرى لدى القوات العثمانية إلى الحلفاء. وكانت هذه الشروط وسيلة لاحتلال يكاد يكون عامًّا وشاملاً لجميع الولايات العثمانية بعد احتلال الحلفاء جميع الولايات العربية في العراق وسوريا وفلسطين[٣]. وقد أصبحت هذه الهدنة سارية المفعول في اليوم التالي لتوقيعها، حيث عملت الدولة العثمانية على إطلاق أسرى الحرب من جنود الحلفاء، وتسريح الجنود العثمانيين، كما قامت بقطع علاقاتها مع دول وسط أوروبا المتحالفة معها، ووضعت جميع أراضيها تحت تصرف الحلفاء[٤].

---

(١) محمد ومنذر الدجاني: المرجع السابق، ص٧٥.

(٢) أحمد عبد الرحيم مصطفى: في أصول التاريخ العثماني، ص٢٩٣، ط٢.

(٣) مجلة المنار، مج٢١، ج٤، رمضان ١٣٣٧ هـ/ يوليو ١٩١٩ م، ص٢٢٣.

(٤) أحمد حسين العقبي: تركيا والأتراك بين معاهدة سيفر ومعاهدة لوزان، ص١٠.

وأصبح معظم شمال الجزيرة العربية تابعًا للشريف حسين بن علي الذي سيطرت قواته على موانئ شمال البحر الأحمر، وعلى سكة حديد الحجاز. بالإضافة إلى أمير الجوف الموالي أيضًا للحلفاء، وأمير حائل الموالي للدولة العثمانية. وهكذا أصبحت المنطقة بعد عقد الهدنة تابعة للنفوذ الأجنبي غير المباشر، وبعد عقدها بفترة وجيزة تم خروج القوات العثمانية من المدينة المنورة ومن شمال الجزيرة، وذلك في ربيع الثاني ١٣٣٧ هـ/ يناير ١٩١٩ م. وبخروج هذه القوات تكون الحرب العالمية الأولى فيما يتعلق بالجزيرة العربية قد انتهت[١].

وتحققت بخروج القوات العثمانية من الجزيرة العربية والشام خطط الحلفاء، فقد تم إنهاء الوجود العثماني في المنطقة العربية، وأصبحت السلطات البريطانية تجاور شمالي الجزيرة العربية من ناحية الشرق في الخليج العربي والعراق، ومن ناحية الشمال في العراق وبلاد الشام ومن ناحية الغرب في البحر الأحمر ومصر. وبذلك تكون السلطة الفعلية قد انتقلت من الدولة العثمانية إلى القوى الأجنبية الأوروبية. وأصبح أمراء شمال الجزيرة ينظرون إلى القوة البريطانية التي تجاورهم على أنها القوة التي سيكون لها تأثير على مركز كل منهم مما يعني أن الوضع في المنطقة أصبح غير مستقر سياسيًّا.

وعملت دول الحلفاء بعد انتهاء الوجود العثماني في المشرق العربي على عقد صلح مع الدولة العثمانية، وفرض شروطه عليها. وكان الأمير فيصل ابن الحسين في هذه الأثناء قد احتل دمشق، وأسس حكومة عربية فيها. بينما كانت فلسطين محتلة من قبل القوات البريطانية، وشمالي سوريا ولبنان محتلين من قبل فرنسا. وكان الحلفاء قد أعلنوا أن هذا التقسيم مؤقت، وأن مؤتمر الصلح هو صاحب الحق في تقرير مستقبل هذه البلاد[٢].

وتمهيدًا لعقد مؤتمر الصلح استمر الحلفاء في تهدئة الرأي العام العربي

---

(١) اليكسي فاسيليف: تاريخ العربية السعودية، ص٣٢٢، ط٢.

(٢) عبد الرحيم عبد الرحمن: تاريخ العرب الحديث والمعاصر، ص٣١٩، ط٦.

من أجل وأد أي فكرة لمقاومة الاحتلال الأوروبي، وإلغاء أي محاولة لاتفاق محتمل بين أمراء العرب. فقد خطب السير مارك سايكس في دمشق أمام عدد كبير من الأهالي قائلاً: «اعلموا جيدًا أن السياسة الأوروبية قد تغيرت نحو الشرق، وأن السياسة السرية والاستعدادات الحربية التي قادت أوروبا إلى هٰذه الحرب الطاحنة قد ذهب زمنها، وأنه توجد روح جديدة تنتشر في أوروبا، وأن الأوروبيين لا يفكرون في توسيع ممالكهم بل في تمدين الأمم الذين حاربوا لاستقلالهم»[1].

وقد عقد مؤتمر الصلح في قصر فرساي الواقع في ضواحي مدينة باريس في ١٥ ربيع الثاني ١٣٣٧ هـ / ١٨ يناير ١٩١٩ م[2]، ولم يسمح الحلفاء لدول الوسط ومن بينها الدولة العثمانية بحضور المؤتمر[3]. وكان الهدف من عقد هذا المؤتمر معالجة آثار الحرب، والقضاء على أسبابها مستقبلاً، وذلك بإعادة تنظيم خارطة البلدان التي كانت تخضع للدول المهزومة. وقد دعي الحسين بن علي لحضور المؤتمر، فأبرق إلى ابنه الأمير فيصل لينوب عنه، وقد طالب الأمير بأن تكون الشعوب الناطقة بالعربية في آسيا معترفًا باستقلالها وبسيادتها من عصبة الأمم. غير أن الحلفاء توصلوا في ٢٩ ربيع الثاني ١٣٣٧ هـ / ٣٠ يناير ١٩١٩ م إلى فصل أجزاء من أملاك الدولة العثمانية تشمل سوريا والعراق وفلسطين، وتكون فيها حكومات تحت إشراف عصبة الأمم، «نظرًا لأن بعض الشعوب التي كانت خاضعة للإمبراطورية (الدولة) العثمانية قد وصلت إلى درجة من التقدم يمكن معها الاعتراف مؤقتًا بكيانها كأمم مستقلة خاضعة لقبول الإرشاد الإداري والمساعدة من قبل الدول المنتدبة، حتى ذلك الوقت الذي

---

(١) مجلة المنار: مج٢١، ج١، ٢٩ ربيع الأول ١٣٣٧ هـ/ ٢ ديسمبر ١٩١٨ م، ص٩٥.

(٢) خيرية قاسمية، الحكومة العربية في دمشق ١٩١٨-١٩٢٠ م، ص٩٣، ١٩٧١ م، دار المعارف، القاهرة.

(٣) عبد الرحيم عبد الرحمن: التاريخ الأوروبي الحديث والمعاصر، ص٢٤٣، ط٥، ١٩٩٥ م، دار الكتاب الجامعي، القاهرة.

تصبح فيه تلك الشعوب قادرة على النهوض وحدها. . .»[١]. وبذلك اخترعت الدول الأوروبية سياسة الانتداب التي تؤكد استقلالية الدول وفي الوقت نفسه خضوعها التام للاستعمار الأوروبي الجديد[٢]. غير أن معاهدة الصلح التي أعقبت المؤتمر لم يتم فرضها بسبب اختلاف مصالح الحلفاء بشأن تقسيم أملاك الدولة العثمانية[٣].

هكذا عُقد مؤتمر الصلح في باريس الذي كان هدفه بحث المستقبل السياسي للولايات التي كانت تابعة للدولة العثمانية دون أن يسمح لها بحضوره، وإنما دُعي أحد رعاياها وهو الحسين بن علي الذي أناب عنه ابنه فيصل لبحث مستقبل المشرق العربي، وما قامت به دول الحلفاء تجاه الدولة العثمانية يناقض ما تقر به المواثيق والأعراف الدولية، فقد جرى تمزيقها قبل توقيع معاهدة الصلح معها، مما يدل بوضوح على ما يكنه لها الحلفاء من حقد، ولعل السبب الأهم في ذلك هو أنها الدولة الإسلامية الأقوى في تلك المرحلة، والتي كانت على صراع طويل مع أوروبا طوال عقود خلت[٤].

وقد اقترح الرئيس الأمريكي ويلسون على الحلفاء تشكيل لجنة استفتاء دولية للاطلاع على رغبات الشعوب المعنية، وأخذها بعين الاعتبار لتقرير من تكون الدولة المنتدبة عليها، ورأى أن تتألف هذه اللجنة من إنجليزي وفرنسي وأمريكي، غير أن بريطانيا وفرنسا رفضتا المشاركة في عضوية اللجنة، ولذلك تم تشكيلها من عضوين أميركيين هما كنج وكرين اللذان عرفت اللجنة باسميهما: لجنة كنج - كرين King - Crane Commission. وقد وصلت اللجنة إلى المنطقة وزارت خلال الفترة شوال - ذو الحجة ١٣٣٧ هـ/ يوليو - سبتمبر

---

(١) خيرية قاسمية: المرجع السابق، ص٩٣-٩٤.

(٢) أحمد حسين العقبي: تركيا والأتراك بين معاهدة سيفر ومعاهدة لوزان، ص١٥.

(٣) عبد الرحيم عبد الرحمن: المرجع السابق، ص٢٤٩.

(٤) علي حسون: تاريخ الدولة العثمانية وعلاقاتها الخارجية، ص٣١٢، ٣١٣، ط٣، ١٤١٥ هـ/ ١٩٩٤ م، المكتب الإسلامي، بيروت.

١٩١٩ م كلاً من عمان وفلسطين وبيروت للاستماع إلى وجهات نظر الأهالي بشأن مستقبل البلاد عملاً بالمبدأ الذي أعلنه ويلسون بشأن إعطاء الشعوب الواقعة تحت سيطرة الدول المهزومة في الحرب العالمية الأولى حق تقرير المصير. وقد طالب الأهالي بالاستقلال، وتحقيق الوحدة السورية، ورفض السياسة الصهيونية ووعد بلفور. وعادت اللجنة بهذه المطالب إلى واشنطن لتجد الرئيس ويلسون قد انسحب من الحياة السياسية بسبب مرضه، فألقي تقريرها في أدراج وزارة الخارجية الأمريكية إلى أن أفرج عنه في عام ١٣٦٦ هـ / ١٩٤٧ م، أي بعد فوات الأوان[١].

هذا يقود إلى القول أن تعاون أمراء شمال الجزيرة العربية مع ثورة الحسين بن علي ضد الدولة العثمانية المدعومة من الحلفاء قد قادت الدولة العثمانية وهؤلاء الأمراء أنفسهم إلى نفس مصير الدولة التي أصبحت في هذا الوقت ضعيفة ومهزومة مما ساعد الحلفاء على تنفيذ خططهم السرية، فمن يأمن الحلفاء الذين ما إن أيقنوا أن تعامل بعض العرب معهم قد ساهم في تحقيق أهدافهم حتى أظهروا حقيقة أهدافهم الاستعمارية دون الالتفات إلى أي أطراف أخرى عدا محاولة الاتفاق على كيفية تقسيم أملاك الدولة العثمانية.

ولإزالة الاختلاف بين دول الحلفاء بشأن تقسيم أملاك الدولة العثمانية عقدت هذه الدول مؤتمر صلح آخر في ٢٤ شعبان ١٣٣٨ هـ/ ١٢ مايو ١٩٢٠ م حضره مندوب الحجاز ووفد عثماني برئاسة توفيق باشا. وقد قرر المؤتمر إخراج البلاد العربية من الدولة العثمانية، ومطالبتها بالموافقة على ذلك[٢]. ويعتبر هذا المؤتمر المؤتمر الوحيد منذ مؤتمر الصلح في باريس في ١٥ ربيع ثاني ١٣٣٧ هـ / ١٨ يناير ١٩١٩ م الذي سمح للدولة العثمانية بحضوره، وكان حضورها لسماع ما يتم الاتفاق عليه وحسب. وقد استخدم الحلفاء شتى الوسائل للضغط على الدولة العثمانية من أجل تنفيذ مقررات المؤتمر على

---

(١) منذر ومحمد الدجاني: المدخل إلى النظام السياسي الأردني: ص٧٨-٧٩.

(٢) مجلة المنار: مج٢١، ج٧، رجب ١٣٣٨ هـ/إبريل ١٩٢٠ م، ص٤٠٦.

أرض الواقع. رغم أن ما يتعلق بالبلاد العربية لا يحتاج إلى تنفيذ حيث خرجت القوات العثمانية منها منذ هدنة مدورس التي أعقبت انتهاء الحرب.

وكانت القوات البريطانية في تلك الأثناء قد احتلت استانبول مقر الخلافة، ولم يبق سوى أنقرة التي شكل فيها مصطفى كمال حكومة برئاسته، وكان مواليًا للإنجليز. وهكذا أصبح في الدولة العثمانية سلطتان إحداهما في استانبول والأخرى في أنقرة. ولكي يضعف الإنجليز مركز السلطان العثماني في مواجهة مصطفى كمال بادروا إلى عقد معاهدة سيفر **Sever** في ٢٥ ذي القعدة ١٣٣٨ هـ / ١٠ أغسطس ١٩٢٠ م[١]، وكان أطراف هذه المعاهدة التي عقدت في ضاحية سيفر في باريس بريطانيا وفرنسا وإيطاليا من جهة ووفد حكومة أنقرة من جهة مقابلة. وقد نصت هذه المعاهدة التي وقع عليها السلطان العثماني مكرهًا أن تكون سوريا وفلسطين والعراق دولاً مستقلة، تتولى الوصاية عليها القوات المنتدبة من عصبة الأمم؛ كما تضمنت المعاهدة نصوصًا أخرى تتعلق بأملاك الدولة العثمانية في مناطق أخرى، كما تتعلق باقتصادها الذي سيطر عليه الحلفاء[٢] وهي نصوص يُخرج تفصيل القول فيها البحث عن نطاقه.

وكانت معاهدة سيفر قد عقدت بين دول الحلفاء والدولة العثمانية بعد بداية فرض الانتداب البريطاني على فلسطين وشرق الأردن والعراق، وفرض الانتداب الفرنسي على سوريا الداخلية ولبنان، وذلك في ٦ شعبان ١٣٣٨ هـ / ٢٥ أبريل ١٩٢٠ م[٣]. وقد دخلت القوات الفرنسية بقيادة الجنرال غورو دمشق في ٩ ذو القعدة ١٣٣٨ هـ / ٢٥ يوليو ١٩٢٠ م[٤].

---

(١) حسين النجار: السياسة والاستراتيجية في الشرق الأوسط، ج١، ص٣٩٦.

(٢) عبد الرحيم عبد الرحمن: التاريخ الأوروبي الحديث والمعاصر، ص٢٤٩، ط٥.

(٣) سليمان موسى: إمارة شرقي الأردن نشأتها وتطورها في ربع قرن ١٩٢١-١٩٤٦ م، ص٤٨-٤٩، أيار ١٩٩٠ م، منشورات لجنة تاريخ الأردن، عمان.

(٤) خيرية قاسمية، الحكومة العربية في دمشق بين ١٩١٨-١٩٢٠ م، ص٢٠٨.

وبتنفيذ نصوص معاهدة سيفر التي كانت الأكثر إجحافًا بحق الدولة العثمانية، وحملت ما حملت من رغبة في الانتقام، تم إخراج المشرق العربي من الدولة العثمانية إلى الاحتلال البريطاني والفرنسي[1]، ولم يبق للدولة العثمانية من أملاكها سوى آسيا الصغرى. وتم قطع أي صلة بين البلاد العربية والدولة العثمانية المسلمة لتدخل هذه البلاد في دهاليز السياسة الأوروبية.

ولقد نصت المادة (١٣٢) من معاهدة سيفر على أن تتنازل تركيا (الدولة العثمانية) خارج حدودها التي حددتها المعاهدة لدول الحلفاء الرئيسيين عن كل حق وملكية لها يمكن أن تدعيها على أي أساس، وعن أي أراض خارج أوروبا لم تتعرض لها المعاهدة الحالية. وقد علق أحد المؤرخين على هذا النص بقوله «إن دول الحلفاء لم يكتفوا بما أخذوه وسلخوه من جسم الدولة العثمانية، بل إنهم بهذه المادة (١٣٢) أرادوا أن لا يتركوا لها أي شيء حتى لو عن طريق النسيان»[2]. ونصت المادة (١٣٩) من المعاهدة على أن تتنازل تركيا (الدولة العثمانية) شكلاً عن كل حقوق السيادة أو السلطة الشرعية أو القضائية من أي نوع كان على المسلمين لسيادة أو حماية أي دولة أخرى[3].

وهكذا أراد الحلفاء إلغاء كل صلة بين الدولة العثمانية وولاياتها العربية بما فيها الجزيرة العربية، وقد نتجت عن ذلك أوضاع جديدة في المنطقة[4]، ومن ذلك مجاورة أمراء شمال الجزيرة العربية لسلطات الاحتلال البريطاني والفرنسي، وارتباط هذه المنطقة بتلك السلطات التي لا بد أن تتعامل مع هؤلاء الأمراء بما يتوافق مع مصالح الدولتين. وقد عملت كل من بريطانيا وفرنسا

---

(١) بيير رونوفن: تاريخ القرن العشرين، ترجمة نور الدين حاطوم، ص١٢٠، ط٢، ١٩٨٠ م، دار الفكر، دمشق.
حسين النجار: المرجع السابق، ج١، ص٤٠٠.

(٢) أحمد حسين العقبي: تركيا والأتراك بين معاهدة سيفر ومعاهدة لوزان، ص٢١.

(٣) أحمد حسين العقبي: المقالة السابقة، ص٢١.

(٤) سليمان الغنام: البيئة السياسية الإقليمية والدولة في شبه الجزيرة العربية إبان نهوض الملك عبد العزيز لتأسيس الدولة السعودية الحديثة، ص٤٩.

على أن تظل منطقة شمال الجزيرة من المناطق المستقلة ذاتيًّا غير أنهما أوجدتا فيها وضعًا سياسيًّا غير مستقر. وليس من شك في أن وقوف الحسين بن علي ومن اشترك معه من الأمراء العرب مثل نوري الشعلان إلى جانب الحلفاء قد ساهم في هزيمة الدولة العثمانية المسلمة إلى أن تمت تصفيتها، كما ساهم في وضع القوى المحلية أمام ألاعيب السياسة الأوروبية التي كانت تعمل باستمرار على تأجيج الخلاف بين هذه القوى، لتحول دون اتحادها ضدها.

ج
التدخل البريطاني المباشر في المشرق العربي

اعترف الحلفاء في أعقاب اتفاقياتهم السرية حول تقسيم المشرق العربي، وفي أعقاب ما دار بينهم وبين الحسين بن علي من اتصالات، اعترفوا باستقلال الحسين بن علي عن الدولة العثمانية، وحكمه الأراضي الداخلية من شبه الجزيرة العربية بما في ذلك شمال الجزيرة، وكان هذا الاعتراف يعني أيضًا الاعتراف باستقلال نوري الشعلان، ويعني في الوقت نفسه الاتفاق على إخراج الدولة العثمانية من كامل شمال الجزيرة العربية، ومن المشرق العربي العثماني عامة، وهو ما يؤدي أيضًا إلى إقصاء ابن رشيد عن المنطقة. وبعد انتهاء الحرب، وانسحاب القوات العثمانية، سعى الحلفاء إلى إخراج الدولة العثمانية من البلاد العربية بشكل رسمي، وبعد أن تمكنوا من ذلك عبر مؤتمرات الصلح أصبحت هذه البلاد تخضع لتدخل الحلفاء المباشر، كما أصبح لهم دور مؤثر في المستقبل السياسي للجزيرة العربية.

وقامت الحكومة البريطانية بعقد اجتماع في دار الاعتماد بالقاهرة في اليوم الأول من جمادى الآخرة ١٣٣٦ هـ/ ٢٣ مارس ١٩١٨ م لمناقشة السياسة البريطانية في الجزيرة العربية[١]، وكان هذا الاجتماع برئاسة المندوب السامي السير فرانسيس وينغت Wingate، وحضور ممثلي المكتب العربي بالقاهرة، وهم الجنرال كليتون Cliton، وهوغارث Hugarth، والميجر كورنوالس،

---

(١) جبار يحيى عبيد: التاريخ السياسي لإمارة حائل، ص١٦٠.

وممثل الحكومة البريطانية في الحجاز الكولونيل ويلسون Wilson، وممثل موظفي الخليج وحكومة الهند السير بيرسي كوكس Percey Cox[(١)].

وقد دار الحديث في اجتماع دار الاعتماد بالقاهرة حول ابن رشيد، وما إذا كان سيبقى في المنطقة كأحد أمراء شمال الجزيرة العربية، وتتم مساعدته من قبل بريطانيا، والسياسة البريطانية، ويبدو من تساؤلات المجتمعين أن السلطات البريطانية قد بدأت في تغيير موقفها تجاه الحكومة الموعودة للحسين بن علي، وتجاه الاستقلال في شمال شبه الجزيرة لصالحها وفقًا لاتفاقياتها السرية معه، ويظهر موقف السلطات البريطانية في هذا الاجتماع إلى أي مدى كانت تتبع الازدواجية في تعاملها مع أمراء المنطقة، وهو التعامل الذي لا يخدم إلا مصالحها الذاتية، وفي هذا الاجتماع رأى بيرسي كوكس عدم معارضة الملك عبد العزيز آل سعود إذا ما تحرك لضم حائل، لأن ضمها له لا يتعارض مع المصالح البريطانية[(٢)]. غير أن كوكس تراجع عن رأيه هذا في ٢١ رجب ١٣٣٦ هـ / ٢ مايو ١٩١٨ م حيث صرح بأن الأفضل للمنطقة هو بقاء ابن رشيد، وبالتالي يجب عدم السماح للملك عبد العزيز آل سعود بمهاجمته، فبقاء ابن رشيد في المنطقة يحفظ توازنها السياسي، وخاصة في ظل تقاربه مع الحسين بن علي، لأن انضمامه إلى الحسين بن علي يعني أن أمراء شمال الجزيرة العربية سيشكلون قوة ضد الملك عبد العزيز آل سعود مما يحفظ التوازن بين الجميع[(٣)].

ولم يكن رأي بيرسي كوكس مقنعًا للمندوب السامي وينغت، فقد خالفه، وأبرق إلى وزارة الخارجية في ٢٦ رجب ١٣٣٦ هـ / ٧ مايو ١٩١٨ م داعيًا إلى جعل الحسين بن علي هو المسيطر على شمال الجزيرة العربية،

---

(١) حافظ وهبة: جزيرة العرب في القرن العشرين، ص٢٥٣، ط٣.

(٢) حافظ وهبة: جزيرة العرب في القرن العشرين، ص٢٥٣، ط٣.

(٣) إيف بيسون: الملك عبد العزيز آل سعود ملك الصحراء، ترجمة وتعليق عبدالرحمن الدليمي، عبد الله بن عبد الرحمن الربيعي، ص١٩٧، ١٤١٩ هـ/١٩٩٩ م، مكتبة الملك عبد العزيز العامة، الرياض.

ودعمه من أجل ضم حائل إذا لزم الأمر[1]. وعارض المندوب السامي في الوقت نفسه تقديم أي دعم للملك عبد العزيز آل سعود خوفًا من تزايد قوته[2].

وكانت السلطات البريطانية - في ضوء انتصار قوات الحلفاء على قوات الدولة العثمانية بشكل كامل - قد اتفقت مع وزارة الحربية في ذي الحجة ١٣٣٦ هـ / سبتمبر ١٩١٨ م على منع الملك عبد العزيز آل سعود من القيام بأي نشاط عسكري، وعدم تشجيعه، أو زيادة قوته لمهاجمة ابن رشيد، وقد أبلغت ذلك للملك عبد العزيز آل سعود عن طريق فيلبي Philpy في شهر محرم ١٣٣٧ هـ / أكتوبر ١٩١٨ م. وما يمكن استنتاجه من هذا الموقف هو أن السلطات البريطانية وجدت أن الأفضل للمنطقة هو اتباع سياسة التوازن تجاه الأمراء، ولذلك يجب عدم دعم أي من الحسين بن علي، أو الملك عبد العزيز آل سعود لضم حائل، وكانت جيرترود بيل، وهي من المسؤولين البريطانيين في العراق، ترى رأيًا مشابهًا، فقد رأت أن من الأفضل الإبقاء على ابن رشيد حفظًا للتوازن بين أمراء شبه الجزيرة العربية، وذلك في ظل تزايد قوة الملك عبد العزيز بن عبد الرحمن آل سعود في وسط نجد[3].

وعملت السياسة البريطانية في هذا الوقت على تثبيت الوضع على ما هو عليه، وتنفيذًا لهذه السياسة أخذت تعارض مطالب الحسين بن علي بضم أراضٍ خارج شمال الجزيرة العربية إليه، وقد أكد القائد البريطاني الجنرال اللنبي Allenby هذه السياسة عندما خاطب الأمير عبد الله بن الحسين في أعقاب انتهاء الحرب قائلاً: «. . . إن الملك حسين ليس له أن يتكلم إلا عن مملكة الحجاز فقط، وليس له الحق في التحدث عن البلاد الأخرى»[4].

---

(١) نجدة فتحي صفوة: الجزيرة العربية في الوثائق البريطانية، مج٣، ص٦٨٨، ط٢.

(٢) هاري سانت جون فيلبي: بعثة إلى نجد، ص١٦٣، ١٦٩.

(٣) فيلبي: أيام فيلبي في العراق، ترجمة جعفر الخياط، ص١٧، ١٩٥٠ م، دار الكشافة، بيروت.

(٤) محمد عبد الرحمن برج: دراسة في التاريخ العربي الحديث والمعاصر، ص٢٤٨.

وهكذا فإن السلطات البريطانية قد فسرت اتفاقيتها مع الحسين بن علي بأنها تقتصر على إخراج الدولة العثمانية من شمال الجزيرة العربية، ومن ثم الإبقاء على الوضع كما كان عليه في العهد العثماني. وكانت تلك السلطات تعتبر الجوف ووادي السرحان من المناطق الداخلة في اتفاقية سايكس - بيكو، فهي منطقة مستقلة ذاتيًّا ولكن تحت النفوذ البريطاني. يضاف إلى ذلك أن السلطات البريطانية لم تعقد اتفاقيات مع أمراء المنطقة باستثناء الحسين بن علي، وإذا ما اعترف ابن رشيد بسيادة الحسين بن علي على حائل فإن معنى ذلك عدم وجود حاجة لإقامة أي ارتباط بريطاني معه مباشرة، وإنما عبر الحسين بن علي، وأما نوري الشعلان فتابع الحسين بن علي، ولا حاجة لإقامة علاقة مباشرة معه، وأشارت السلطات البريطانية إلى اعتراف فرنسا لبريطانيا بمصالحها في شمال الجزيرة العربية[1]، غير أن ذلك لم يحل دون تنافس الدولتين على المنطقة بعد احتلالهما البلاد المجاورة. وتعد الجوف أقرب مناطق الشمال إلى العراق وفلسطين اللتين أصبحتا تحت النفوذ البريطاني، كما تعد منطقة اتصال بري بينهما. ولذلك اهتمت السلطات البريطانية بمنطقة الجوف، وكانت تلك السلطات تدرك حاجة أمراء شمال الجزيرة العربية إلى من يدعمهم سياسيًّا واقتصاديًّا بعد خروج الدولة العثمانية، وخاصة أن أهالي المنطقة كانوا يعتمدون في تعاملهم الاقتصادي على البلاد العربية المجاورة في العراق وسوريا، وفلسطين، وخاصة سوريا، وعندما أصبحت هذه المناطق جميعها ضمن نفوذ الحلفاء كان لا بد لأهالي المنطقة من التعامل معهم. وقد استغلت دول الحلفاء ذلك فتعاملت مع الأهالي بما يخدم مصالحها، فقد استمرت في التعامل مع ابن رشيد وابن الشعلان عبر الحسين بن علي، ونظرت إلى ابن رشيد على أنه صمام الأمان من هجمات الملك عبد العزيز آل سعود باتجاه مناطق شمال الجزيرة المجاورة لمناطق النفوذ البريطاني، وقد أصبحت هذه القوة يُحسب حسابها بعد أن تنامت في وسط نجد في الوقت الذي ضعفت فيه قوات الأمير ونوري الشعلان[2].

---

(١) سليمان موسى: المراسلات التاريخية ١٩١٤-١٩١٨ م، مج١، ص٢٣٥-٢٣٦.

(٢) إيف بيسون: الملك عبد العزيز آل سعود ملك الصحراء، ص١٨٠.

وكان الجنرال كلايتون Clayton قد حذر في ٢٥ رجب ١٣٣٧ هـ / ٢٦ أبريل ١٩١٩ م من عدم التعاون مع ابن رشيد، وكان هذا التحذير بمثابة دعوة إلى التعاون المباشر معه وليس عبر الحسين بن علي، خشية أن يندفع بن رشيد إلى التعاون مع قوة أخرى في المنطقة، وهي فرنسا التي كانت على وشك احتلال دمشق حسب الاتفاقيات البريطانية الفرنسية، فوجود فرنسا في دمشق يجعل احتمال توجه ابن رشيد إليها واردًا جدًّا[١].

وكانت بريطانيا قد عملت على إبعاد فرنسا عن شمال شبه الجزيرة العربية لارتباط المنطقة بالبلاد المجاورة التي وقعت تحت النفوذ البريطاني، وقد عبر اللورد ملنر Lord Maliner، وزير المستعمرات البريطاني عن أهمية المنطقة لبريطانيا في ١٦ شعبان ١٣٣٧ هـ / ١٦ مايو ١٩١٩ م حيث قال: «كانت الجزيرة العربية المستقلة مبدأ أساسيًّا دائمًا في سياستنا الشرقية، ولكن ما نعنيه بذلك هو أن الجزيرة العربية رغم أنها ستكون مستقلة بحد ذاتها، فإنها ستبقى خارج الدسائس الأوروبية وداخل مجال النفوذ البريطاني، وبعبارة أخرى فإن ذلك يعني أن حكامها المستقلين لن تكون لديهم معاهدات أجنبية مع أحد سوانا»[٢].

وهكذا صممت السلطات البريطانية على إبعاد أي نفوذ أجنبي آخر من منطقة شمال الجزيرة العربية، وأكدت في الوقت نفسه على مسألة استقلال أمراء المنطقة، ولكن تحت الإشراف البريطاني، الذي سيعطي بريطانيا الحق في التدخل سياسيًّا بينهم بما يخدم مصالحها. وكان مما يخدم هذه المصالح أن يظل توازن القوى في المنطقة قائمًا، ولذلك دعت السلطات البريطانية في القاهرة حكومتها إلى دعم أي تحالف يقوم بين ابن رشيد والحسين بن علي في مواجهة الملك عبد العزيز آل سعود حتى يظل بعيدًا عن الشمال، كما دعت

(١) جوزيف كوستنر: العربية السعودية من القبلية إلى الملكية، ص٥٣.

(٢) اليكسي فاسيليف: تاريخ العربية السعودية من القرن الثامن عشر حتى نهاية القرن العشرين، ص٣٢٢، ط٢.

إلى تخصيص إعانة مالية لابن رشيد لكي تضمن ولاءه لبريطانيا مثل غيره من أمراء المنطقة. وقد دعا المندوب السامي في القاهرة بتاريخ ١٦ شوال ١٣٣٧هـ / ١٥ يوليو ١٩١٩ م إلى عدم التدخل في شؤون أمراء شمال شبه الجزيرة، واستقلالهم[١]. وكان الهدف من ذلك كما يردد الساسة البريطانيون جعل المنطقة مستقرة، ومنع أمراء الشمال وقبائلهم من مهاجمة المصالح البريطانية في العراق وفلسطين، وبالتالي عدم مضايقة السلطات البريطانية التي تحاول جعل الطريق البري بين العراق وفلسطين آمنًا في الوقت الذي أحكمت سيطرتها على الخليج العربي والبحر الأحمر، ولا بد لها من إحكام سيطرتها أيضًا على أمن الممرات البرية والبحرية من وإلى البحر الأبيض المتوسط[٢].

ونظرًا لأن مصلحة بريطانيا تقتضي أن يظل جميع أمراء الجزيرة العربية بحاجة إليها فإن السلطات البريطانية لم تتدخل لحل المشكلات بينهم، وإنما عملت على أن يظل التوتر والحذر والترقب وانعدام الثقة بين الأمراء هو الوضع السائد، فذلك يعزز مصلحتها بجعلهم جميعًا بحاجة إليها، مما يؤدي إلى رضوخهم لمطالبها ويزيدها اطمئنانًا[٣]. وتنفيذًا لهذه السياسة حرصت على أن لا يكون تشجيعها للتحالف بين ابن رشيد والحسين بن علي؛ على حساب الملك عبد العزيز آل سعود، ولذلك فإن المعتمد البريطاني في الحجاز رد على رسالة من المكتب العربي بالقاهرة وردت إليه في ٢٠ ذو الحجة ١٣٣٧ هـ / ١٦ سبتمبر ١٩١٩ م، لتخبره بورود تقارير من بغداد تفيد بضرورة منح الحسين بن علي مبلغًا من المال لتمكينه من مهاجمة الملك عبد العزيز آل سعود، رد بأن على الحسين بن علي أن يبقى ملتزمًا للسلطات البريطانية بعدم مهاجمة

---

(١) نجدة فتحي صفوة: الجزيرة العربية في الوثائق البريطانية، مج٤، ص٣٦٦، ط٢.

(٢) جلال يحيى: العالم العربي الحديث، ص٥٥٣.

(٣) مصطفى عبد القادر النجار: الوثائق البريطانية وأهميتها في كشف المصالح البريطانية في جزيرة العرب بعد الحرب العالمية الأولى ١٩١٨-١٩٢٦ م، ج٢، ص٢٠١، مصادر تاريخ الجزيرة العربية، مطبعة جامعة الرياض، ١٣٩٩ هـ/١٩٧٩ م، الرياض.

الملك عبد العزيز آل سعود أو تحريض ابن رشيد عليه[1].

وزيادة في التأكيد على ضرورة الإبقاء على الوضع في شمال الجزيرة العربية كما هو أرسلت السلطات البريطانية في بغداد إلى ابن رشيد نفسه تطالبه بعدم مهاجمة أيًّا من الحسين بن علي، أو الملك عبد العزيز آل سعود لارتباط بريطانيا معهما بمعاهدات، وأشارت تلك السلطات في رسالتها المؤرخة في ٢٢ ذو الحجة ١٣٣٧ هـ / ١٨ سبتمبر ١٩١٩ م إلى أن اجتماعًا سيعقد قريبًا بين قوى المنطقة. وقد أوردت السلطات البريطانية في بغداد ذكر الحسين بن علي في رسالتها مع علمها بالتحالف بينه وبين ابن رشيد، وذلك زيادة في التأكيد على هذا الأمر. ويستشف من هذه الرسالة أن السلطات البريطانية بدأت تميل إلى إقامة علاقات مباشرة مع ابن رشيد، وليس عبر الحسين بن علي، وتأكيدًا على موقفها الداعي إلى منع ابن رشيد من مهاجمة الملك عبد العزيز آل سعود كتبت وزارة الخارجية إلى وزارة الهند بتاريخ ٤ محرم ١٣٣٨ هـ / ٢٩ سبتمبر ١٩١٩ م طالبةً من المفوض الملكي في بغداد تحذير ابن رشيد من القيام بأي هجوم على قوات الملك عبد العزيز آل سعود في وسط نجد، محذرةً من أن ذلك سيضر بعلاقة ابن رشيد مع بريطانيا، ويحول دون تنفيذ رغبته في إقامة علاقات دائمة مع السلطات البريطانية[2]. وفي موقف مماثل أكدت السلطات البريطانية على الحسين بن علي بأن يستخدم الأموال المدفوعة له في منطقته، وفي إصلاح سكة حديد الحجاز، وأن لا يرسل شيئًا منها إلى القوى العربية في سوريا وإلا فإنها ستنقص المعونة المالية التي كان الحسين بن علي يصرف جزءًا منها على قواته العسكرية استعدادًا لمهاجمة الملك عبد العزيز آل سعود في نجد[3].

وقد أقدم ابن رشيد في جمادى الثانية ١٣٣٨ هـ / مارس ١٩٢٠ م على

---

(١) نجدة فتحي صفوة: الجزيرة العربية في الوثائق البريطانية، مج٤، ص٤٠٢، ط٢.

(٢) نجدة فتحي صفوة: الجزيرة العربية في الوثائق البريطانية، مج٤، ص٤١١، ٤١٢، ط٢.

(٣) نجدة فتحي صفوة: المرجع السابق، مج٤، ص٤٤٤.

استعادة الجوف من نوري الشعلان، وكان الشعلان قد أصبح أضعف أمراء شمالي الجزيرة العربية، رغم أنه كان قد وطد علاقته مع الأمير فيصل بن الحسين الذي أصبح هو الآخر ضعيفًا بعد أن وضعت فرنسا دمشق في دائرة نفوذها تنفيذًا لاتفاقية سايكس - بيكو[1]. ولم تتدخل السلطات البريطانية لمنع ابن رشيد من استعادة الجوف، ويبدو أنها أخذت تعمل على الاستعاضة عن نوري الشعلان بابن رشيد الذي بدأت تسعى لإقامة علاقات معه، ووجدت في ضمه للجوف مصلحة لها، لأن ذلك يعني المحافظة على البلاد المجاورة لشمال الجزيرة العربية من خطر قوة الملك عبد العزيز آل سعود المتنامية، وهكذا عاودت بريطانيا إتباع سياسة المكر والخداع، ووقفت موقفًا سلبيًّا تجاه حليف الأمس نوري الشعلان متناسية ما قدمه لها مع حليفه الحسين بن علي من دعم ومساندة في الحرب العالمية الأولى، وتركته يسقط دون تقديم أي عون له؛ كما تخلى عنه الحسين بن علي على الرغم من تحالفهما معًا منذ ما قبل قيام الحرب، لأن الحسين بن علي كان يطمع باستمرار في مساندة ابن رشيد له ضد قوة الملك عبد العزيز آل سعود المتنامية، ومن أجل هذه المصلحة ضحى بحليفه نوري الشعلان الذي سبق أن دعمه في ثورته ضد الدولة العثمانية.

أما بريطانيا وحليفتها فرنسا فقد اقتسمتا مناطق المشرق العربي العثماني في مؤتمر سان ريمو San Remo الذي عقد في ٦ شعبان ١٣٣٨ هـ / ٢٤ أبريل ١٩٢٠ م، وأصبح هذا المشرق حسب الاتفاقيات السرية التي تم عقدها سابقًا يُمثل عدة دول وليس دولة واحدة، فقامت دولة في العراق، ودولة في شرق الأردن، وأخرى في جنوب سوريا المجاور لشمال شبه الجزيرة العربية، وفلسطين منطقة انتداب بريطاني، مما يعني وقوع هذه المناطق تحت الاحتلال العسكري البريطاني، بينما كانت سوريا ولبنان منطقتي انتداب فرنسي. وقد

(١) صلاح الدين المختار: تاريخ المملكة العربية السعودية، ج٢، ص٢٢٢.
جمال محمود حجر: الآثار السلبية للسياسة الغربية في شمال الجزيرة العربية، الدارة، ع١، س١١، ١٤٠٥ هـ/ ١٩٨٥ م، ص١٣٢.

تزامن وضع فلسطين والمناطق الأخرى المذكورة تحت الانتداب البريطاني مع تعهد بريطانيا بتنفيذ وعد بلفور بإقامة وطن قومي لليهود في فلسطين. ووافقت عصبة الأمم على صك الانتداب في ٢٩ ذو القعدة ١٣٤٠ هـ / ٢٤ يوليو ١٩٢٢م[١].

ووفقًا لقرارات مؤتمر سان ريمو سعت بريطانيا إلى الاستئثار بشمال شبه الجزيرة العربية المجاورة لمناطق انتدابها، وخاصة الجوف، وفي الوقت نفسه تزايد اهتمام فرنسا بمنطقة الجوف بسبب ارتباطها الإداري والاقتصادي مع ولاية الشام في العهد العثماني، وقد أخذت فرنسا تتطلع إلى ما يحدث في الجوف بعد احتلالها دمشق في ٩ ذو القعدة ١٣٣٨ هـ / ٢٥ يوليو ١٩٢٠ م[٢] غير أن الاهتمام البريطاني كان أكبر لأنها الأقرب إلى المنطقة، ولذلك كانت سياستها فيها أكثر تأثيرًا. وقد ظل الوضع في شمال شبه الجزيرة العربية بُعيد سان ريمو على ما كان عليه قبل المؤتمر، حيث كان ابن رشيد في حائل والجوف، والحسين بن علي في الأجزاء الأخرى من المنطقة[٣].

وترتب على مؤتمر سان ريمو أيضًا انقطاع الاتصال الجغرافي والاقتصادي بين شمال الجزيرة العربية وسوريا، وقد طال هذا الانقطاع ما كان قائمًا من اتصال بين قبائل المنطقة وقبائل المناطق المجاورة التي وقعت تحت الانتداب، إذ لم يعد هذا الاتصال سهلاً كما كان من قبل، وخاصة أن السلطات الفرنسية في سوريا منعت قبائل الرولة من الرعي في المناطق التي خضعت لها[٤].

وأبقت بريطانيا على سياستها في عدم التدخل المباشر في شمال الجزيرة العربية، وإنما وضعها تحت الإشراف البريطاني وحسب. وقد أكد لويد جورج

---

(١) منذر ومحمد الدجاني: المدخل إلى النظام السياسي الأردني، ص٧٩.

(٢) خيرية قاسمية، الحكومة العربية في دمشق ١٩١٨-١٩٢٠ م، ص٢٠٨.

(٣) جيمس موريس: الملوك الهاشميون، ص٧٤.

(٤) جمال محمود حجر: الآثار السلبية للسياسة الغربية في شمال شبه الجزيرة العربية، الدارة، ع١، س١١، ١٤٠٥ هـ/ ١٩٨٥ م، ص١٣٠-١٣١.

ذلك حين قال: «إن أحدًا ما لا ينوي إرسال قوات أجنبية لاحتلال جزء من الجزيرة العربية، فهي بلد فقير جدًّا لا يستحق أن تحتله دولة خارجية»[1]. وكان أحد التقارير السرية برّر اعتبار ابن رشيد أكثر أهمية للمصالح البريطانية في المنطقة من الحسين بن علي بقوة ابن رشيد، ونجاحاته السابقة في السيطرة عليها وعلى نجد، وقربه من العراق حيث توجد قبائل شمر التي ترتبط معه برابط النسب، وعلاقاته الحسنة مع شيخ الكويت الشيخ سالم الصباح. وقد انتهى هذا التقرير إلى أن موقف ابن رشيد المناوئ للسلطات البريطانية أثناء الحرب العالمية الأولى قد يجعل منحه إعانة مسألة غير ملحة[2].

وانتهت السياسة البريطانية إلى أن الأولى هو الإبقاء على ابن رشيد، بل أوصى المفوض الملكي في بغداد بمنحه إعانة بمبلغ ٣٧٥٠٠ روبية شهريًّا مقابل محافظته على قوافل الحاج العراقي، وهو أمر كانت السلطات العثمانية تهتم به سابقًا. وتسيير قوافل الحاج العراقي بشكل آمن أصبح مصلحة بريطانية، لأن إهمال القوافل يعني تعرض المصالح البريطانية في داخل العراق لبعض المخاطر من قبل الأهالي. يضاف إلى ذلك أن منح ابن رشيد إعانة مالية سيضمن ولاءه لبريطانيا دون غيرها من القوى الأجنبية، مثل فرنسا. وكان أحد التقارير السرية الذي أعد في وزارة الخارجية البريطانية قد رأى - فيما يتعلق بنوري الشعلان وقبائله الموجودة في شمال الجزيرة العربية، والأخرى الموجودة في الأراضي التابعة للانتداب الفرنسي - أن من الأفضل التعامل مع القبائل الموجودة في الأراضي الواقعة تحت الانتداب البريطاني فقط، وهو الأمر الذي يعني القضاء على المستقبل السياسي لإمارة الشعلان في الجوف بعد الفصل بين قبائلها الواقعة تحت الانتدابين البريطاني والفرنسي، والتأكيد على نفوذ ابن رشيد في المنطقة، وخاصة بعد استرداده الجوف[3].

---

(١) اليكسي فاسيليف: تاريخ البلاد العربية السعودية، ص٣٢٥، ط٢.

(٢) نجدة فتحي صفوة: الجزيرة العربية في الوثائق البريطانية، مج٥، ص٥٠٠-٥٠٤، ط٢.

(٣) نجدة فتحي صفوة: الجزيرة العربية في الوثائق البريطانية، مج٥، ص٤٧٣، ٤٧٨، ٤٧٩، ٤٨١، ط٢.

وقد استأثرت مسألة الجوف باهتمام السلطات البريطانية في أعقاب تأسيس إمارة شرق الأردن في جمادى الثانية ١٣٣٩ هـ / أبريل ١٩٢١ م تحت إشراف السلطات البريطانية[١]، حيث أدى ذلك إلى ارتباط شمال الجزيرة العربية بالسياسة البريطانية كما كانت سابقًا. وهناك آراء أخرى للمسؤولين البريطانيين تجاه أمراء الجزيرة وخاصة المنطقة الشمالية، فقد رأى ديكسون Dicson المعتمد البريطاني في البحرين في برقية أرسلها إلى السلطات البريطانية في بغداد في ذي القعدة ١٣٣٩ هـ / يوليو ١٩٢١ م أن من الأفضل إضعاف ابن رشيد، وترك الملك عبد العزيز آل سعود كي يضم إمارة حائل إلى دولته، وربما جاء هذا الموقف على أثر مطالبة الحسين بن علي لبريطانيا بتنفيذ وعودها له بإقامة حكومته العربية الموعودة؛ بينما ترى السياسة البريطانية أنه بإضعاف ابن رشيد وسيطرة الملك عبد العزيز آل سعود على منطقة مجاورة للحسين بن علي، تجعل الأمير كما يرى ديكسون في خوف دائم من مهاجمة قوات الملك عبد العزيز آل سعود لأراضيه، وعندئذ سيصبح الحسين بن علي أكثر انصياعًا لأوامر السلطات البريطانية في المنطقة، وقد أشار ديكسون في آخر برقية إلى أن الحكومة البريطانية إذا رأت الإبقاء على ابن رشيد فإن عليها أن تفضل الملك عبد العزيز آل سعود وأن تدعمه، وأن تتخلى في المقابل عن دعم ابن رشيد[٢] وما يمكن استنتاجه من رأي المعتمد البريطاني هو أن هناك آراء أخرى تخالفه، وأن بعضها يصرّ على بقاء ابن رشيد في المنطقة من أجل حفظ التوازن فيها بهدف إشغال الملك عبد العزيز آل سعود عن تهديد حلفاء بريطانيا في الخليج العربي وفي شمال الجزيرة، مثل الحسين بن علي[٣].

وقد زاد اهتمام السلطات البريطانية بالجوف بعد استيلاء سلطان بن نواف الشعلان عليها باسم نوري الشعلان في شهر ذو الحجة ١٣٣٩ هـ / أغسطس

---

(١) محمد ومنذر الدجاني: المدخل إلى النظام السياسي الأردني، ص٨٧-٨٨.

(٢) نجدة فتحي صفوة: الجزيرة العربية في الوثائق البريطانية، مج٥، ص٣٨٣-٣٨٤، ط٢.

(٣) خالد السعدون: أحداث في تاريخ الخليج العربي، ص٢١٨.

١٩٢١ م[١]. فقد وجدت تلك السلطات أن سلامة الممر البري ما بين العراق وفلسطين عبر شرق الأردن تحتاج منها إلى التعامل مع نوري الشعلان الذي كان قد اتصل بالسلطات الفرنسية بدمشق، وقبل منها عرضًا بالمساعدة المالية، ثم حدث خلاف بين الطرفين[٢]. فقد استغلت السلطات البريطانية هذا الخلاف وأوفدت بعثة إلى المنطقة للاطلاع على أوضاعها السياسية، وكان الوفد برئاسة فيلبي Philpy المعتمد البريطاني في شرق الأردن، ومعه أحد أفراد أسرة الشعلان هو غالب باشا الشعلان، والميجر هولت Holt، مهندس السكك الحديدية في العراق. وقد وصل الوفد إلى المنطقة في شهر رمضان ١٣٤٠ هـ / مايو ١٩٢٢ م[٣]. وقد قابل الوفد نوري الشعلان وأقنعوه بضم أراضي قبيلة الرولة بما في ذلك الجوف وسكاكا إلى إمارة شرق الأردن ومقابل ذلك سيتولى شرق الأردن حماية الشعلان من أي عدوان. ويتضح من مشاركة مهندس السكك الحديدية في البعثة أن السلطات البريطانية كانت تنوي مد خط للسكة في المنطقة باعتبارها منطقة مهمة لمشروعات الطرق البرية المقترحة في شمال الجزيرة العربية. وكان هولت قد سبق له أن زار المنطقة، وأعد دراسة ميدانية عن أهميتها لهذه المشروعات، إضافة إلى أهميتها لمد خطوط أنابيب البترول، وقد انزعجت السلطات الفرنسية من النشاط البريطاني لضم وادي السرحان لشرق الأردن بعد أن كان ضمن الأراضي التابعة للانتداب الفرنسي في سوريا[٤] وكان الاهتمام الفرنسي بالجوف قد بدأ في أعقاب إنشاء إمارة شرق الأردن[٥].

(١) عوض البادي: الرحالة الأوروبيون في شمال شبه الجزيرة العربية، ص٤٧٨، ط٢.

(٢) جمال محمود حجر: الآثار السلبية للسياسة الغربية في شمال شبه الجزيرة العربية، الدارة، ع١، س١١، ١٤٠٥ هـ/ ١٩٨٥ م، ص١٣٣.

(٣) عوض البادي: المرجع السابق، ص٤٨٤.

(٤) جمال محمود حجر: الآثار السلبية للسياسة الغربية في شمال شبه الجزيرة العربية، الدارة، ع١، س١١، ١٤٠٥ هـ/ ١٩٨٥ م، ص١٣٣-١٣٤.

(٥) جوزيف كوستنر: العربية السعودية من القبلية إلى الملكية، ص٨٣.

وكان فيلبي قد عقد اتفاقية وفقًا لما طلبه مندوب نوري الشعلان، ولكن رأى أن بنودها لن تحظى بموافقة السلطات البريطانية، وقد حدث ما توقعه فيلبي إذ لم توافق تلك السلطات عليها. وعلى كل حال لم تكن لتلك الاتفاقية التي لم يعلن مضمونها أي أهمية، لأنها وصلت إلى السلطات البريطانية بعد انتهاء نفوذ نوري الشعلان في الجوف، حيث استطاع الملك عبد العزيز آل سعود ضمها إلى دولته في ذي القعدة ١٣٤٠ هـ / يوليو ١٩٢٢ م[١].

ويبدو أن الاتفاقية تضمنت طلب نوري الشعلان مساندة بريطانيا له، غير أن السلطات البريطانية كما يظهر من رفضها الاعتراف بالاتفاقية لم تكن حريصة على مساندته ضد قوات الملك عبد العزيز آل سعود التي كانت قد استولت على حائل في ٢٩ صفر ١٣٤٠ هـ / ٣١ أكتوبر ١٩٢١ م[٢]. ثم تقدمت حتى وصلت إلى المناطق المجاورة لمناطق الانتداب البريطاني.

ومع ذلك لم تكن السلطات البريطانية راضية عن التطورات الأخيرة التي شهدتها المنطقة، وخاصة ضم الملك عبد العزيز آل سعود للجوف؛ لذلك أرسل المندوب السامي في العراق احتجاجًا للملك عبد العزيز آل سعود في ذي الحجة ١٣٤٠ هـ / أغسطس ١٩٢٢ م حيث اعترض على ضمه الجوف التي تسعى بريطانيا إلى ضمها لإمارة شرق الأردن[٣].

وكانت قوات من أتباع الملك عبد العزيز آل سعود قد تعدت الجوف وهاجمت مناطق من إمارة شرق الأردن في ذي الحجة ١٣٤٠ هـ / ١٥ أغسطس ١٩٢٢ م مما أقلق السلطات البريطانية، فبدأت تراقب الوضع في المنطقة لكي لا تتكرر تلك الهجمات، وعلى أثر مهاجمة شرق الأردن،

---

(١) عوض البادي: الرحالة الأوروبيون في شمال الجزيرة العربية ١٨٤٥-١٩٢٢ م، ص٤٨٤، ط٢.

(٢) عوض البادي: وثيقة: الملك عبد العزيز ومنطقة الجوف ووادي السرحان، مجلة الدرعية، ع٣-٤، س١، رجب - شوال ١٤١٩ هـ/ نوفمبر ١٩٩٨ - يناير ١٩٩٩ م، ص٢٢٨-٢٢٩.

(٣) سليمان موسى: تأسيس الإمارة الأردنية ١٩٢١-١٩٢٥ م، ص٩٥.

ساندت السلطات البريطانية قوة للأمير عبد الله بن الحسين بن علي توجهت جنوبًا، وتمكنت من احتلال قرية كاف، وذلك في محرم ١٣٤١ هـ / سبتمبر ١٩٢٢ م[١].

وفي ظل هذه الأحداث أخذت السلطات البريطانية تعيد حساباتها المتعلقة بمسألة الجوف من أجل إعادة الهدوء ما بين شمال الجزيرة العربية وإمارة شرق الأردن، وهو موضوع خارج عن نطاق البحث؛ غير أن الجدير بالذكر هنا هو أن السلطات البريطانية توقفت عن تقديم المعونات لأمراء شمال الجزيرة العربية في ٩ شعبان ١٣٤٢ هـ / مارس ١٩٢٤ م، ولم تعد تقدم أي مساندة لأي أمير عربي ضد الآخر لأنها لم تعد تهتم بما يحدث داخل الجزيرة العربية، إلا إذا كان له تأثير على مصالحها خارج الجزيرة[٢]. وقد وجدت أن مصالحها في شمال الجزيرة قد أصبحت مؤمنة بعد قيامها بعقد عدة معاهدات مع الملك عبد العزيز آل سعود الذي أصبح الرجل القوي في شمال الجزيرة العربية، وباتت المنطقة تخضع له خضوعًا تامًّا، وتسير في فلك دولته الفتية، ومن أهم تلك المصالح ضمان الاتصال البري بين العراق وفلسطين عبر شرق الأردن المجاور لشمال الجزيرة العربية[٣] والتي أصبحت ضمن ممتلكات الملك عبد العزيز آل سعود مؤسس الدولة السعودية الحديثة.

---

(١) عوض البادي: الرحالة الأوروبيون في شمال الجزيرة العربية، ص٥٠٠، ط٢.

(٢) خير الدين الزركلي: شبه الجزيرة العربية في عهد الملك عبد العزيز، ج١، ص٢٨٨، ط٢.

(٣) جمال محمود حجر: الآثار السلبية للسياسة الغربية في شمال الجزيرة العربية، مجلة الدارة، ع١، س١١، شوال ١٤٠٥ هـ/ يونيو ١٩٨٥ م، ص١٣٩.

د.
الموقف العربي من الوجود العثماني
بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى

انتهت الحرب العالمية الأولى بفرض هدنة مدورس على الدولة العثمانية، وبعد إعلان الهدنة، واحتلال جيوش الحلفاء العراق وبلاد الشام بدأت بقايا القوات العثمانية في البلاد العربية انسحابها، ولم يتأخر عنها سوى حامية المدينة التي كانت تضم بعض القوات المنتشرة على طول سكة حديد الحجاز، فقد ظلت في مواقعها نحو شهرين وبضعة أيام بعد توقيع الهدنة، ثم استسلمت للسلطات البريطانية. وقد أثر خلو شمال شبه الجزيرة العربية، والجزيرة العربية عامة من نفوذ الدولة العثمانية، وحلول نفوذ سلطات الحلفاء محلها على مواقف أمراء العرب في شمالي الجزيرة العربية وفي بقية أنحائها على حد سواء. فهؤلاء الأمراء الذين ظلوا في الجزيرة، وخاصة في شمالها كانوا منضوين تحت لواء الدولة العثمانية بصفتها الدولة المسلمة صاحبة النفوذ والقوة في المشرق العربي والعالم الإسلامي الذي يدين لها بالتبعية بصفتها دولة الخلافة، وبعد خروج هذه الدولة بدأ التنافس والصراع بين الأمراء حول السلطة والنفوذ، وأبرزهم في شمال الجزيرة العربية: ابن رشيد، والحسين بن علي، ونوري الشعلان[1].

أما ابن رشيد فكان مواليًا للدولة العثمانية أثناء حربها ضد الحلفاء، إلا أن موقفه قد تغير بعد قيام قوات الحسين بن علي وابنه عبد الله بمحاصرة حامية

---

(١) مجلة المنار: مج٢١، ج٧، ٣٠ رجب ١٣٣٨ هـ/ أبريل ١٩٢٠ م، ص٤٢٢.

المدينة العثمانية، حيث بدأ ابن رشيد اتصالاته بالسلطات البريطانية في بغداد، إذ أرسل وفدًا في ذي الحجة ١٣٣٦ هـ / سبتمبر ١٩١٨ م لبحث إقامة علاقات مع تلك القوة الأجنبية التي أدرك أنها هي القوة التي ستخلف الدولة العثمانية في المنطقة، وكان هدفه من إقامة هذه العلاقات إيجاد من يسنده في صراعه مع الملك عبد العزيز آل سعود في وسط نجد[(١)] وهكذا فقد أجبرت الأحداث العسكرية المتلاحقة، وتغير ميزان القوى لصالح الحلفاء، أجبرت ابن رشيد على تغيير ولائه، والانتقال به من العثمانيين إلى بريطانيا وحلفائها في المنطقة، وفي مقدمتهم الحسين بن علي. فقد أرسل وفدًا آخر وصل مكة في ٢٣ صفر ١٣٣٧ هـ / ٢٨ نوفمبر ١٩١٨ م لمقابلة الحسين بن علي معلنًا ولاءه لسلطته[(٢)] ويبدو أنه بهذا إنما أراد أن يعقد حلفًا مع الحسين بن علي ضد الملك عبد العزيز آل سعود ودولته الناشئة في نجد، ولتحقيق النجاح الذي كان ابن رشيد يصبو إليه كثف من اتصالاته، فأرسل وفدًا ثالثًا لمقابلة المعتمد البريطاني في جدة[(٣)]. غير أن هذه الاتصالات جميعها لم تلق سوى التجاهل، وبالتالي فإنه لم يجد من يعضده في مواجهة الملك عبد العزيز آل سعود، ويعزز مركزه في حائل؛ ومع ذلك لم ييأس، إذ توقع أن تتغير المواقف منه، وخاصة موقف السلطات البريطانية بتغير الظروف المحيطة بالمنطقة، ولذلك كرر محاولة الاتصال مع تلك السلطات في شعبان ١٣٣٧ هـ / مايو ١٩١٩ م مبديًا رغبته في التعاون معها من أجل إعادة فتح طريق قافلة الحاج العراقي وتأمين الموارد التجارية لإمارته، ذلك أن تلك الموارد كانت تمر عبر نجد التي يسيطر عليها عدوه الملك عبد العزيز آل سعود، وقد أعلن ابن رشيد استعداده لقبول إقامة ضابط بريطاني في إمارته، كبادرة حسن نية تجاه السلطات البريطانية[(٤)].

ولحث السلطات البريطانية على إقامة علاقات معه، ذكر ابن رشيد في

---

(١) نجدة فتحي صفوة: الجزيرة العربية في الوثائق البريطانية، مج٥، ص٣٤٣، ط٢.

(٢) القبلة: ع٢٣٤، س٣، ٢٣/٧/١٣٣٧ هـ.

(٣) نجدة فتحي صفوة: الجزيرة العربية في الوثائق البريطانية، مج٤، ص٣١٤، ط٢.

(٤) جوزيف كوستنر: العربية السعودية من القبلية إلى الملكية، ص٥٤.

برقياته إلى المسؤولين البريطانيين أنه مستعد لتنفيذ السياسة البريطانية في شمال شبه الجزيرة العربية، ومراعاة مصالح بريطانيا، وكان يأمل في مقابل ذلك أن تقرر له الحكومة البريطانية إعانة مالية كما هو الوضع فيما يتعلق بأمراء العرب الآخرين، وأن تحميه من خصومه السياسيين، وخاصة الملك عبد العزيز بن عبد الرحمن آل سعود الذي بدأ يشيد أركان دولته بقوة في وسط الجزيرة العربية[١].

وكان الحسين بن علي في هذه الأثناء يحث ابن رشيد على مهاجمة الملك عبد العزيز آل سعود، ويدعمه بالسلاح والمال لهذه الغاية، ويبدو أن الحسين بن علي أراد أن ينتقم لهزيمة ابنه عبد الله على يد قوات الملك عبد العزيز آل سعود في المعركة التي نشبت بين الطرفين في تربة في شعبان ١٣٣٧هـ / مايو ١٩١٩م. وقد استعد ابن رشيد لمهاجمة الملك عبد العزيز آل سعود، غير أنه وجد أن بعض قبائل شمر قد التحقوا بقواته وانضموا إلى الإخوان، مما جعل وضعه حرجًا؛ لذلك أرسل وفدًا للملك عبد العزيز آل سعود لتجديد هدنة كانت قد عُقدت بين الطرفين قبل انتهاء الحرب العالمية الأولى بين الدولة العثمانية والحلفاء، وفي الوقت نفسه اعتذر للحسين بن علي عن عدم مهاجمة الملك عبد العزيز آل سعود، معللاً ذلك بانشغاله في الصراع مع نوري الشعلان حول الجوف[٢].

وظل ابن رشيد كما تذكر المصادر التاريخية يجري الاتصالات مع السلطات البريطانية، وقد استغرقت هذه الاتصالات نحو عام منذ حصار حامية المدينة، ولم ينجم عنها في بداية الأمر أي موقف إيجابي من تلك السلطات، ولكنها أثمرت في النهاية، حيث اتصلت بريطانيا مع ابن رشيد عن طريق مفوضها المدني في بغداد في ذي الحجة سنة ١٣٣٧ هـ / سبتمبر ١٩١٩ م، إلا أن هذا الاتصال لم ينجم عنه عقد اتفاقية بين الطرفين، وكان ابن رشيد

---

(١) جوزيف كوستنر: المرجع السابق، ص٥٣.

(٢) أمين الريحاني: تاريخ نجد، ص٢٥٦، ٢٦٧-٢٧٧، ط٢.

بالإضافة إلى صراعه مع الملك عبد العزيز آل سعود يواجه صراعًا آخر مع نوري الشعلان حول الجوف، وقد تجدد هذا الصراع عندما طلب بعض أهالي الجوف مساندته ضد الشعلان، حيث تحرك باتجاه المنطقة بمساندة من قبائل شمر العراق، واستولى عليها. وقد كان لهذا الانتصار دور في استعادة ابن رشيد لبعض مكانته، واستعادة إمارته وما كان لها من نفوذ في شمال الجزيرة العربية؛ غير أن ذلك لم يستمر طويلاً، فقد عصفت بإمارة ابن رشيد أحداث داخلية لم تكن متوقعة، حيث قُتِلَ أميرها سعود بن الرشيد أحد أقاربه في رجب ١٣٣٨ هـ / ابريل ١٩٢٠ م، فأُسندت الإمارة من بعده إلى عبد الله بن متعب الرشيد[١].

وقد استأنف الأمير الجديد الاتصالات مع القوى الأجنبية، ومن هذه القوى بريطانيا، غير أنه لم يلق تجاوبًا منها، فتوجه نحو إقامة علاقات مع السلطات الإيطالية، إذ أجرى اتصالاً مع القنصل الإيطالي في دمشق، كما حاول الاتصال بالسلطات الفرنسية في دمشق أيضًا، وخاصة أن السلطات الفرنسية ستصبح صاحبة النفوذ في منطقة مجاورة لأراضيه في الجوف[٢]. وعندما خذلته جميع هذه القوى الأجنبية بعدم الاستجابة إلى إقامة علاقات معه حاول الاتصال بشيخ الكويت سالم مبارك الصباح لعله يسانده ضد الملك عبد العزيز آل سعود[٣].

وقد اضطر أمير حائل عبد الله بن متعب الرشيد إلى القيام بكل محاولات الاتصال الممكنة عندما وجد نفسه في وضع لا يستطيع معه مجابهة الملك عبد العزيز آل سعود دون مساندة، وقد زاد وضعه سوءًا انضمام العديد من قبائل شمر إلى حركة الإخوان التي تمثل القوة المؤثرة لجيش الملك عبد العزيز آل

---

(١) أمين الريحاني: تاريخ نجد، ص٢٦٩، ط٢.

(٢) نجدة فتحي صفوة: الجزيرة العربية في الوثائق البريطانية، مج٥، ص٤٦٥-٤٦٧، ط٢.

(٣) خالد السعدون: أحداث في تاريخ الخليج العربي، ص١٩٥.

سعود. وكان على عبد الله بن متعب أن يتدارك الأمر، فقواته قليلة، وخصمه قوي، وكان أول ما قام به هو إطلاق سراح محمد بن طلال الرشيد الذي كان أخوه قد قتل الأمير سعود الرشيد، وأسند إلى محمد قيادة قوة عسكرية مهمتها تخفيف الضغط على الجوف التي كانت تتعرض لهجوم قوات نوري الشعلان، وكانت حائل في هذه الأثناء تشهد تحركات عسكرية، حيث قامت قوات الملك عبد العزيز آل سعود بمحاصرتها في أول محرم ١٣٤٠ هـ / سبتمبر ١٩٢١ م فحاول عبد الله بن متعب الاتصال بالسلطات البريطانية في بغداد لعلها تتوسط لدى الملك عبد العزيز آل سعود من أجل فك الحصار عن حائل[١] غير أن تلك السلطات اعتذرت بأن الملك عبد العزيز آل سعود لم يقبل بوساطتها، وليس لديها القدرة على إقناعه بتغيير موقفه[٢].

وبينما كان الحصار يشتد على حائل عاد محمد بن طلال الرشيد إليها بحجة الدفاع عنها، وعندما علم أميرها عبد الله بن متعب بعودته هرب إلى معسكر الملك عبد العزيز بن عبد الرحمن آل سعود لعدم ثقته بنوايا محمد بن طلال الذي استلم الحكم فعلاً في حائل[٣]. وقد حاول الأمير الجديد بعد توليه الحكم في ذي الحجة ١٣٣٩ هـ / أغسطس ١٩٢١ م التصدي لقوات الملك عبد العزيز آل سعود[٤]، غير أن قواته بدأت تتهاوى من جراء الحصار، فتقدم إلى الملك عبد العزيز بن عبد الرحمن آل سعود عارضًا عليه الاستسلام مقابل جعله أميرًا على حائل[٥]. وسقطت حائل في ٢٩ صفر ١٣٤١ هـ / ٣١ أكتوبر ١٩٢١ م بعد حصار دام خمسة وخمسين يومًا، وبذلك زالت إمارة آل

---

(١) حسين خلف: تاريخ الكويت السياسي، ج٥، ص٣٤-٣٥.

(٢) صلاح الدين المختار: تاريخ المملكة العربية السعودية، ج٢، ص٢٣٧.

(٣) هاري سانت جون فيلبي: العربية السعودية، ترجمة عاطف فالح يوسف، ص٤٩٧، ١٤٢٢ هـ/٢٠٠٢ م، مكتبة العبيكان، الرياض.

(٤) فؤاد حمزة: قلب جزيرة العرب، ص٣٥٦، ط٢.

(٥) هاري سانت جون فيلبي: المرجع السابق، ص٤٩٨.

الرشيد من شمال شبه الجزيرة العربية[1] تلك الإمارة التي لم يكن موقفها من الدولة العثمانية مؤثرًا على ساحة الأحداث، ولم تلتزم تلك الإمارة بالوفاء الكامل للدولة العثمانية أيام محنتها في الحرب العالمية الأولى، ولا بعد انتهاء الحرب، وخروج الدولة العثمانية من شبه الجزيرة العربية.

ومن جهته استمر الحسين بن علي على موقفه المناوئ للسلطات العثمانية، وعمل على إخراجها من شبه الجزيرة العربية ليحل محلها[2]. فقد وجه ابنيه علي وعبد الله لمحاصرة حامية المدينة العثمانية، وبعد استسلامها عين ابنه عليًّا أميرًا على المدينة[3]، وعندما اتصل به ابن رشيد طالبه الحسين بن علي بإرسال وفد ليعلن ولاءه له[4]. كما وجه الأمير اهتمامه نحو فرض السيطرة الفعلية على المنطقة مستخدمًا ما توافر لديه من أسلحة وعتاد وغير ذلك من تجهيزات عسكرية غنم بعضها أثناء الحرب ضد الدولة العثمانية، مما مكنه من تكوين جيش نظامي. وقد اعتقد أنه بهذا الجيش يستطيع مهاجمة حدود نجد الغربية، ومن ثم يتقدم حتى يضم أراضي الملك عبد العزيز آل سعود حتى شاطئ الخليج العربي شرقًا، وقد أمر ابنه عبد الله بالاستعداد للتحرك في هذا الاتجاه[5].

وهكذا راودت الحسين بن علي طموحات كبيرة، وظن أن اتفاقه مع الحلفاء، وخاصة بريطانيا، سيحقق له هذه الطموحات. وقد ازداد أمله في تحقيقها بعد استيلائه على المدينة المنورة، وبعد بسطه نفوذه على معظم أنحاء شمال شبه الجزيرة العربية عندما تبعه نوري الشعلان، وأعلن له ابن رشيد

---

(١) خير الدين الزركلي: شبه الجزيرة في عهد الملك عبد العزيز، ج١، ص٢٥٤-٢٥٥، ط٢.

(٢) أمين سعيد: الثورة العربية الكبرى، مج٣، ص١٣٧.

(٣) عبد الله بن الحسين: مذكراتي، ص١٥٩، ط٢.

(٤) نجدة فتحي صفوة: الجزيرة العربية في الوثائق البريطانية، مج٣، ص٥٦٠، ط٢.

(٥) أمين سعيد: أسرار الثورة العربية الكبرى ومأساة الشريف الحسين، ص٣١١، ٣١٤.

الولاء، في الوقت الذي تمكن ابنه فيصل من احتلال دمشق بعد خروج القوات العثمانية منها.

ولعل ثقة الحسين بن علي بالحلفاء كانت أكبر مما يجب، فعلى الرغم من أن ابنه قد اصطدم في مؤتمر الصلح بباريس بألاعيب السياسة الأوروبية، وأدرك أطماعها في المنطقة، وأن ما سبق الاتفاق عليه مع الحلفاء لن ينفذ، وعلى الرغم من معرفة الأمير فيصل بن الحسين بحقيقة أهداف فرنسا في سوريا، تلك الحقيقة وغيرها من الحقائق التي عرفها الحسين بن علي عن طريق ابنه فيصل، إلا أن الأمير ظل على ثقته بحليفته بريطانيا، وعقد على السلطات البريطانية الأمل في دعمه لمجابهة الملك عبد العزيز آل سعود في شبه الجزيرة العربية.

لقد كان الحسين بن علي يُدرك أن الملك عبد العزيز آل سعود هو القوة الوحيدة في شبه الجزيرة العربية التي تقف في طريقه، وخاصة أنه لم يعترف بالحسين بن علي ملكًا على العرب، لذلك أراد التخلص منه معتمدًا على علاقته مع بريطانيا، ووقوفه إلى جانبها أثناء الحرب العالمية الأولى، وبدأ خطاه في هذا الاتجاه بإبلاغ السلطات البريطانية بأنه عازم على احتلال الخرمة الواقعة إلى الشرق من الحجاز[١]، وقد حرك ابنه عبد الله فعلاً على رأس قواته النظامية، وحاول التمويه على الملك عبد العزيز بن عبد الرحمن آل سعود بأنه إنما حرك تلك القوة لتأديب بعض القبائل؛ غير أن الملك عبد العزيز آل سعود واجه قوة الحسين بن علي، وألحق بها هزيمة كبيرة، ولم تهب السلطات البريطانية التي عقد عليها الأمل في أن يرث الدولة العثمانية لمساعدته، ولم تنفذ اتفاقها معه على أن تسانده ضد أمراء العرب في شبه الجزيرة العربية كما توهم ذلك في وعود البريطانيين، ومراسلاتهم[٢].

---

(١) أمين سعيد: أسرار الثورة العربية الكبرى ومأساة الشريف الحسين، ص٣١١، ٣١٧-٣١٨.

(٢) أمين الريحاني: ملوك العرب، مج١، ص٧١، ط٢، ١٩٨٦م، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت.

وعلى الرغم من أن السلطات البريطانية تخلت عن الحسين بن علي في موقعة تربة[(١)]، إلا أنه عاد بعد هزيمة قوات ابنه عبد الله في تلك المعركة، وطالب تلك السلطات بالأسلحة والطائرات معلنًا أن الملك عبد العزيز آل سعود على وشك الوصول إلى الطائف، وألمح الحسين بن علي إلى أنه سيتنازل عن منصبه لولا أن الموقف محرج، وقد أراد بهذا التلميح الضغط على السلطات البريطانية لتنفيذ مطالبه، وطلب الحسين بن علي من ابنه فيصل إرسال أخيه زيد على رأس قوة من دمشق لمواجهة قوات الملك عبد العزيز آل سعود، كما طالب السلطات البريطانية في رمضان ١٣٣٧ هـ / يونيو ١٩١٩ م بمنع وصول المواد التموينية من الخليج العربي إلى قوات الملك عبد العزيز آل سعود[(٢)].

لقد قام الحسين بن علي بكل التحركات المذكورة إدراكًا منه لضعف قوته العسكرية مقارنة بقوة الملك عبد العزيز آل سعود، بل إن القوة التي يملكها الحسين بن علي ليس لديه موارد ذاتية للمحافظة عليها أو تنميتها، وإنما كان يعتمد على الإعانة المالية التي تقدمها السلطات البريطانية مما يجعل تحركاته مرهونة بموافقة تلك السلطات، وبالتالي فإن طموحاته كانت أكبر من إمكانياته، ولا يملك وسيلة للضغط على السلطات البريطانية، أو الاحتجاج لديها، وقد خفضت تلك السلطات الإعانة المالية المقدمة إليه عندما وجدت أنها لم تعد بحاجة إليه بعد انتصارها على الدولة العثمانية وإخراجها ليس من جزيرة العرب فقط، وإنما من المشرق العربي كله[(٣)] وبذلك دفع الحسين بن

---

(١) تربة: واد ضحل من أودية الحجاز الشرقية يأخذ أعلى مساقط مياهه من سراة زهران وبني مالك وبلحارث. وهي في الوقت الحاضر مدينة تتبع محافظة الطائف التابعة لإمارة مكة المكرمة.
عاتق البلادي: معجم الحجاز، ج١، ص٢٠.

(٢) نجدة فتحي صفوة: الجزيرة العربية في الوثائق البريطانية، مج٤، ص٢١٩، ٢٣٦، ٢٩٧، ط٢.

(٣) نجدة فتحي صفوة: الجزيرة العربية في الوثائق البريطانية، مج٤، ص٣٠٨، ط٢.

علي الثمن سريعًا في خروجه على الدولة العثمانية المسلمة التي لم يحفظ لها الولاء، والانتماء، وكان الجزاء من نفس العمل، حيث تنكر له الحلفاء مثلما تنكر هو للدولة العثمانية.

وفي ظل موقف السلطات البريطانية السلبي تجاه الحسين بن علي في حربه مع الملك عبد العزيز آل سعود حاول كسب ابن رشيد إلى جانبه لعله يساعده ضد الملك عبد العزيز آل سعود، وقد دفعه إلى هذه المحاولة معرفته بالخصومة بينهما على الرغم من معرفته أن هناك هدنة قائمة بينهما في تلك المرحلة، ويبدو أن محاولته نجحت إلى حد ما، إذ أرسل ابن رشيد قوة أمرها بالالتحاق بقوات الأمير عبد الله لمساندتها في الدفاع عن مدينة الطائف؛ أما الأمير فيصل بن الحسين ما تأكد من أن الحلفاء في طريقهم إلى تقسيم بلاد الشام، واحتلال سوريا من قبل فرنسا، قام بخطوة جريئة غير متوقعة، إذ أرسل برقية إلى السلطان العثماني يدعوه فيها إلى تشكيل عصبة عربية - تركية، وجامعة إسلامية . . . وقد قام الأمير فيصل بهذه الخطوة عندما أدرك أن خروج الدولة العثمانية من البلاد العربية أوقع هذه البلاد في براثن الاستعمار الأوروبي[١] ولكن ذلك أتى بعد فوات الأوان، ويرى البعض أن الأمير فيصل قد قام بخطوته تلك بناء على تنسيق مسبق مع والده الحسين بن علي الذي ربما لم يكن قد أدرك بعد مدى الانهيار الذي لحق بالدولة العثمانية، والذي كان في الوقت نفسه يريد السيطرة على جزيرة العرب بأي ثمن. وقد بدأ يفكر في هذه المرحلة في الانقلاب على الحلفاء، والاستعانة بالسلطات العثمانية ضدهم، لعله يتمكن من تحقيق بغيته، ويدرك ما يمكن تداركه، وتذهب بعض الوثائق إلى أن الأمير زيد بن الحسين كان قد اقترح على والده في صفر ١٣٣٨هـ/ نوفمبر ١٩١٩م أن يرسل قوة إلى حائل بقيادة ضاري الرشيد من أجل السيطرة عليها مستغلاً غياب أميرها ابن رشيد عنها[٢]. غير أن الحسين بن علي

---

(١) نجدة فتحي صفوة: المرجع السابق، مج٤، ص٣٧٣، ٥٢٣.

(٢) نجدة فتحي صفوة: الجزيرة العربية في الوثائق البريطانية، مج٥، ص٩٩، ط٢.

لم يوافق على هذا الاقتراح لأنه لم يكن يرغب في فتح جبهة جديدة ليس مستعدًّا لها، يضاف إلى ذلك أن تنفيذ هذا الاقتراح سيؤدي إلى فقد حليف قد يقدم له الدعم المطلوب عند الحاجة في مستقبل الأيام، كما أن مسألة ضم حائل ستحتاج إلى وجود قوة دائمة في البلدة، وهو بحاجة إلى كل قواته، حتى ولو كانت من مخلفات الجيش العثماني الذي حاربه الحسين بن علي، وأعلن ثورته ضده.

وأيقن الحسين بن علي بعد قيام الحلفاء بتنفيذ ما اتفقوا عليه فيما يتعلق بتقسيم بلاد الشام بينهم، وخروج ابنه فيصل من سوريا، أن وعود الحلفاء له لن تنفذ، وحينئذ أدرك ضعف موقفه في شبه الجزيرة العربية، وساءت علاقته مع بريطانيا. وحاول عندئذ أن يتدارك ما لا يمكن تداركه بعد فوات الأوان، حيث أعلن أنه لم يثر على الدولة العثمانية، وإنما ثار ضد الاتحاديين، وأخذ يتعاطف مع المقامة العثمانية التي قادها مصطفى كمال في آسيا الصغرى حيث مركز الدولة العثمانية؛ غير أن هذا التعاطف لم يكن له مردود إيجابي، لأن الثقة أصبحت معدومة بين رجال الدولة العثمانية والعرب الذين حالفوا القوى الأجنبية ضد الدولة العثمانية، وكان إظهار الحسين بن علي تعاطفه مع المقاومة العثمانية مجرد انعكاس لتدهور علاقته مع بريطانيا[1].

ويبدو أن الظروف التي أحاطت بالحسين بن علي جعلت مواقفه السياسية غير متوازنة، ففي الوقت الذي أظهر فيه تعاطفه مع المقاومة العثمانية التي يقودها مصطفى كمال، وعلى الرغم من تدهور علاقته ببريطانيا إلا أنه استمر على حثها على الوفاء بما قطعته من عهود فيما يتعلق بإقامة الدولة العربية تحت حكمه، فقد راود هذا الأمل الحسين بن علي مجددًا بعد قيام بريطانيا بتعيين ولديه الأمير عبد الله أميرًا على شرق الأردن، والأمير فيصل ملكًا على العراق[2]. غير أن الحسين بن علي أدرك بعد فوات الأوان أن رغبته وطموحاته

---

(١) طالب وهيم: مملكة الحجاز ١٩١٦-١٩٢٥ م، ص٢٢٦.

(٢) عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم: تاريخ العرب الحديث والمعاصر، ص٣٨٩، ط٦.

في ضم أراضي شبه الجزيرة العربية لن تتحقق، فهذه الطموحات أخذت تصطدم بمواقف السلطات البريطانية التي اعتمد عليها اعتمادًا كبيرًا سياسيًّا وعسكريًّا، فتلك السلطات ارتبطت مع أمراء العرب وزعمائهم بمعاهدات تحول دون مساعدة الحسين بن علي ضدهم، وعندما أدرك هذه الحقيقة توقف عن السعي إلى تحقيق أهدافه في المنطقة[1] لكن ذلك جاء متاخرًا جدًّا، وعلى حساب علاقته بالدولة العثمانية المسلمة التي حاول إعادة بنائها من خلال المقاومة العثمانية بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى.

وأصبح الحسين بن علي من أضعف أمراء الجزيرة العربية من حيث القوة العسكرية، ويدل على ضعفه عدم قدرته على نجدة أمير حائل الذي كان يتآمر معه ضد الملك عبد العزيز آل سعود، وكان من أسباب ضعف قوة الحسين بن علي العسكرية عدم توافر الإمكانيات المالية لديه، بعد انقطاع المساعدات البريطانية عنه[2].

ومع أن بريطانيا استمرت في مناوراتها مع الحسين بن علي إلا أنه استمر بدوره في مطالبتها بالوفاء بعهودها له، ولما لم تستجب له رفض المعاهدة التي قدمتها السلطات البريطانية إليه، والتي تؤكد على تحقيق مصالحها في البلاد العربية[3] وهذا يؤكد أن الحسين بن علي كان لا يزال متنكرًا للدولة العثمانية رغم هزيمتها في الحرب، ويسعى لتحقيق طموحاته على حساب وجودها في شمال شبه الجزيرة العربية خاصة، الجزيرة العربية عامة؛ لكن العقبة الكؤود كانت وجود المصالح البريطانية التي لم يدرسها الحسين بن علي إلا متأخرًا جدًّا.

وبذلك أصبحت علاقة الحسين بن علي مع السلطات البريطانية تسير من سيئ إلى أسوأ، ونكاية بهذه السلطات استغل مقدم السلطان العثماني محمد

---

(١) أمين سعيد: أسرار الثورة العربية الكبرى ومأساة الحسين بن علي، ص٣٦٦.

(٢) جبار يحيى عبيد: التاريخ السياسي لإمارة حائل، ص١٣٩.

(٣) أمين سعيد: أسرار الثورة العربية الكبرى ومأساة حسين، ص٣٣٤.

السادس إلى الحجاز بعد أن أصدر المجلس الوطني الكبير التابع لحركة مصطفى كمال المناوئة للحكومة العثمانية في ربيع الآخر سنة ١٣٤١ هـ / نوفمبر ١٩٢٢ م قرارًا بفصل الخلافة عن السلطنة مما جرد السلطان العثماني من رئاسة الدولة[١]، ودفع السلطان إلى مغادرة استانبول، حينئذ استغل الأمير مقدم السلطان، وأعلن بأنه قدم إلى الحجاز بناءً على دعوة منه. وكان هدف الحسين بن علي من ذلك هدفًا إعلاميًّا، فهو يريد أن يقول للعالم الإسلامي بأنه وريث الدولة العثمانية، ليس في جزيرة العرب فحسب، وإنما في العالم الإسلامي كله[٢].

وهكذا عمل الحسين بن علي على استغلال كل حدث سياسي، وانتهاز كل فرصة لتأكيد موقفه، ومكانته بين المسلمين، محاولاً إجبار بريطانيا على التعامل معه، لعلها تعينه على تحقيق ما يطمح إليه. إلا أن محاولاته كلها كانت بلا جدوى، وأمسى بعد فقده الدعم السياسي والعسكري البريطاني في موقف ضعيف، حيث ضعفت قوته أمام قوة خصمه السياسي الملك عبد العزيز آل سعود الذي استطاع أن يضم الجوف، دون أن يتمكن الحسين بن علي من نجدة حليفه القديم نوري الشعلان؛ لأن نوري الشعلان بانضمامه إلى الحسين بن علي ضد الدولة العثمانية؛ قد ربط مستقبله السياسي بمستقبله، وتأثر بعلاقته مع الحلفاء وخاصة بريطانيا. وكان الاختلاف بينه وبين الحسين بن علي في هذه العلاقة هو أن اتصال الحسين بالحلفاء كان مباشرًا، بينما كان اتصال الشعلان يتم عن طريق الحسين بن علي، مما جعله يتحمل تبعات هذه العلاقة، وبالتالي فإنه حكم على نفسه بأن يكون متأثرًا بالأحداث، لا صانعًا لها، وهو ما أثبتته الأحداث التاريخية بعد ذلك.

وكان نوري الشعلان بتعاطفه مع حركة القوميين العرب في الشام قبل قيام الحرب العالمية الأولى، وأثناءها، وبعدها، وبوقوفه عسكريًّا إلى جانب

---

(١) أمين سعيد: المرجع السابق، ص٣٧٥.

(٢) Naci Kasif Kiciman: Medine Mudafaasi, p. 497.

قوات الحسين بن علي في شمال شبه الجزيرة العربية قد أصبح يتحرك بتحرك الحسين بن علي، ويتوجه خلفه حيثما كان، فقد دخلت قواته وقبائله دمشق مع قوات الأمير فيصل بن الحسين، وعندما احتل الفرنسيون دمشق، وخرج الأمير فيصل منها، وجد نوري الشعلان نفسه في وضع حرج، فالقوة التي كان يعتمد عليها كتابع لها خرجت من المنطقة، ولم يجد أمامه لتأمين قبائله التي اعتادت في عهد الدولة العثمانية أن تحصل على مؤنها من دمشق، وأن ترعى مواشيها في الأراضي السورية، لم يجد أمامه سوى التعامل مع الفرنسيين، ليس لتأمين قبائله بما تحتاج وحسب، وإنما لاستعادة مركزه في شمال الجزيرة العربية بعد سيطرة ابن رشيد على الجوف. وقد دفعه إلى محاولة التعاون مع هذه القوة الأجنبية الجديدة في دمشق موقف السلطات البريطانية السلبي تجاهه على الرغم من موالاته لها، كما دفعه إلى ذلك ضعف الحسين بن علي وقواته، والذي لم يكن في وضع أفضل بعد أن تخلى الإنجليز عن دعمه في طموحاته، وقد قابل نوري الشعلان الحاكم العسكري الفرنسي في دمشق، وقبل منه عرضًا بمساعدته ماليًّا[1].

ويبدو أن السلطات الفرنسية لم تقدم لنوري الشعلان أي دعم آخر سوى المساعدة المالية، ولذلك ظل في دمشق قريبًا من تلك السلطات. وعندما أُنشئت إمارة شرق الأردن عاود الاتصال بأميرها عبد الله بن الحسين، لعله يساعده في استعادة مركزه في الجوف، فقدم له الأمير والسلطات البريطانية المنتدبة على إمارته ما مكنه من استعادة الجوف على يد حفيده سلطان بن نواف الشعلان. وكانت الظروف مواتية لاستعادتها، وذلك في ذي الحجة ١٣٣٩ هـ / أغسطس ١٩٢١ م حيث كان الملك عبد العزيز آل سعود يحاصر ابن رشيد في حائل. فابن رشيد المحاصر لم يتمكن من فعل شيء لصد سلطان الشعلان عن الجوف، وقد استغل نوري الشعلان مساندة الأمير عبد الله بن حسين والسلطات البريطانية للابتعاد عن ارتباطاته مع السلطات الفرنسية

---

(١) جمال محمود حجر: الآثار السلبية للسياسة الغربية في شمال شبه الجزيرة العربية، الدارة، ع١، س١١، ١٤٠٥ هـ/ ١٩٨٥ م، ص١٣٢-١٣٣.

وعلاقاته معها، تلك العلاقات التي ساءت في عام ١٣٤٠هـ / بداية عام ١٩٢٢م، وأخذت في الوقت نفسه تزداد تحسنًا مع بريطانيا والأمير عبد الله بن الحسين. غير أن تعامله مع السلطات البريطانية ظل مشوبًا بالحذر الشديد، بسبب مواقفها السابقة تجاهه، فعندما زار وفد بريطاني قرية الكاف في رجب ١٣٤٠ هـ / مارس ١٩٢٢ م منعه من التوغل داخل المنطقة، ولكن الأمير عبد الله بن الحسين أوعز له أن يعاود الاتصال بالسلطات البريطانية، فأرسل سلطان الشعلان برقية إلى المقيم البريطاني في عمان معتذرًا عما حدث، ودعا المقيم إلى زيارة المنطقة[1].

وقد قام وفد بريطاني بزيارة منطقة الجوف مرة أخرى، فاستغل نوري الشعلان وجوده، وعقد اتفاقية مع المقيم البريطاني، ويبدو أن هذه الاتفاقية التي لم يذكر المقيم محتوياتها تناولت رغبة أمير الجوف في أن يكون له ارتباط مباشر مع السلطات البريطانية لكي توفر له الحماية من القوى المحلية القريبة؛ كي يبقى أميرًا للجوف في ظل تلك الحماية البريطانية التي تمنى فيها أن لا يُسمح لأحد بأن يستولي عليها، ويأخذها منه[2].

وقد أسفرت زيارة الوفد البريطاني إلى الجوف عن انضمام نوري الشعلان إلى إمارة شرق الأردن لعلها من حمايته[3].

وقد وجد نوري الشعلان في انضمامه لشرق الأردن الوسيلة الفضلى لتعزيز مركزه في الجوف، ذلك أن بريطانيا صاحبة النفوذ في شرق الأردن لها مصالح أيضًا في الجوف، وسوف تسانده حفاظًا على مصالحها كما كان يعتقد.

---

(١) عوض البادي: الرحالة الأوروبيون في شمال الجزيرة العربية، ص٤٨١-٤٨٢، ط٢.

(٢) عوض البادي: المرجع السابق، ص٤٨٥، ٤٨٧.

(٣) جمال محمود حجر: الآثار السلبية للسياسة الغربية في شمال شبه الجزيرة العربية، مجلة الدارة، ع١، س١١، ١٤٠٥ هـ/ ١٩٨٥ م، ص١٣٣.

وقد علق القنصل البريطاني في دمشق على نوري الشعلان بعد موافقته على الانضمام إلى شرق الأردن بأن موقفه ما يزال متذبذبًا لأنه ليس متأكدًا لمن سيكون النفوذ في الجوف لفرنسا أم لبريطانيا[١]. وما يفهم من هذا التعليق هو أن نوري الشعلان لم يكن قد قطع علاقته تمامًا مع السلطات الفرنسيَة، ولسان حاله يقول حبذا أن يعود الوجود العثماني إلى ما كان عليه في شمال الجزيرة العربية.

وفي ذي القعدة ١٣٤٠ هـ / يوليو ١٩٢٢ م هاجمت قوة الإخوان، وهم طلائع قوات الملك عبد العزيز آل سعود منطقة الجوف، ولم يتمكن نوري الشعلان من كبح جماحهم بعد أن وقفت قبائل الرولة التي اعتنقت العقيدة الإسلامية إلى جانب قوات الملك عبد العزيز بن عبد الرحمن آل سعود[٢].

وانتهت هذه المعارك بسقوط الجوف إمارة آل الشعلان، وكان من أبرز أسباب سقوطها عدم توافر قوة عسكرية نظامية لديها، واعتمادها على قوًى أجنبية متقلبة.

وكان الملك عبد العزيز آل سعود في أثناء اشتعال الحرب العالمية الأولى قد أعلن الحياد، ولم تفلح محاولات أي من السلطات العثمانية أو السلطات البريطانية في جذبه إلى جانبها. وعندما شارفت الحرب على الانتهاء كان محاطًا بعدد من القوى المحلية المناوئة له، فابن رشيد الذي تدعمه الدولة العثمانية في الشمال، والحسين بن علي الذي تدعمه السلطات البريطانية في الغرب.

من هنا أدرك الملك عبد العزيز آل سعود أنه إذا أراد أن يحقق مصلحة دولته الناشئة فإن عليه أن يتعامل بحكمة مع الدولة العثمانية المسلمة التي تدعم ابن رشيد ضده[٣]، وأن يتعامل بحكمة مع السلطات البريطانية القريبة

---

(١) جوزيف كوستنر: العربية السعودية من القبلية إلى الملكية، ص٨٣.

(٢) هاري سانت جون فيلبي: العربية السعودية، ص٥٠٠.

(٣) Naci Kasif Kiciman: Medine Mudafaasi, p. 101.

من حدود أراضيه على شاطئ الخليج العربي، والتي يمكنها إلحاق الأذى به. وفيما يتعلق بالتعامل مع السلطات البريطانية استقبل تلك البعثة البريطانية التي عرضت عليه مهاجمة ابن رشيد، فوجد أن ذلك يتفق مع مصالحه، وطلب مالاً وأسلحة للقيام بما طُلب منه، غير أن هذا الأمر لم يتم بسبب تراجع السلطات البريطانية حيث أمرت رئيس بعثتها أن يطلب منه عدم التحرك ضد ابن رشيد[١]. وعندئذ داخله الشك من موقف السلطات البريطانية في ظل دعمها المستمر للشريف حسين بن علي الذي كانت علاقته به سيئة[٢]. ومع ذلك لم يجد مناصًا من محاولة كسب السلطات البريطانية إلى جانبه لإدراكه بأنها القوة المسيطرة على الأوضاع في المنطقة حينذاك.

وأما السلطات العثمانية فقد أبقى الملك عبد العزيز آل سعود على تواصله معها، حيث أجاب على رسائل قائد حملة الحجاز الذي دعاه للقدوم إلى المدينة المنورة لمساندته ضد قوات الحسين بن علي[٣] بأنه مستعد للاشتراك مع قائد الحملة في محاربة الحسين بن علي إذا طلبت الدولة العثمانية من حلفائها أن يعترفوا بحدود أراضيه[٤].

وهذا ما يؤكد أن الملك عبد العزيز آل سعود أراد أن يحتفظ بخط الرجعة فيما يتعلق بعلاقاته بالدولة العثمانية، لأن نتيجة الحرب لم تتبلور بعد بشكل نهائي، وعندما أعلنت الهدنة بين الدولة وبين الحلفاء، وتيقن من انتصار الحلفاء، حيث خرجت الحاميات العثمانية من المنطقة، استمر في كسب السلطات البريطانية إلى جانبه رغم أنه كان على الحياد إبان الحرب العالمية الأولى، ولم يقف إلى جانبهم ضد الدولة العثمانية المسلمة.

وعندما أدرك الملك عبد العزيز آل سعود أن الحسين بن علي يعمل على

---

(١) هاري سانت جون فيلبي: بعثة إلى نجد، ص١٦٤.

(٢) حافظ وهبة: جزيرة العرب في القرن العشرين، ص٢٥٢، ط٣.

(٣) خير الدين الزركلي: شبه الجزيرة في عهد الملك عبد العزيز، ج١، ص٢٤٦، ط٢.

(٤) Naci Kasif Kiciman: Medine Mudafaasi, p. 358.

ضم أراضي ابن رشيد إليه، وقع الملك عبد العزيز آل سعود صلحًا مع ابن رشيد[1]، واتصل بالسلطات البريطانية من أجل تحديد الحدود بينه وبين الحسين بن علي[2]، كما سعى إلى تحييد السلطات البريطانية في نزاعه مع الحسين بن علي حتى يتمكن من التصدي لأطماعه اللامحدودة، والتي يهدد من خلالها دولته الناشئة في وسط نجد.

ولم يعد بإمكان الملك عبد العزيز آل سعود تجاهل تهديد قوات الحسين بن علي الذي انتهز فرصة استسلام حامية المدينة العثمانية، واستولى على ذخيرتها وسلاحها، وأعد قوة بقيادة ابنه عبد الله، وأمره بالهجوم على تربة والخرمة، وفي هذه الأثناء كانت قد وصلت إلى منطقة تربة والخرمة قوات من الإخوان بناء على أوامر الملك عبد العزيز آل سعود للدفاع عنها إذا ما هوجمت من قوات الحسين بن علي، ووقعت المعركة بين الجانبين، وانتصر فيها الجيش السعودي على قوات عبد الله بن الحسين التي مُنيت بهزيمة كبيرة لم تكن تتوقعها في ٢٥ شعبان ١٣٣٧ هـ / ٢٥ مايو ١٩١٩ م، حيث لم ينج من هذه القوات سوى عدد قليل بينهم الأمير عبد الله بن الحسين الذي نجا بنفسه. وقد استولى السعوديون على جميع معدات قوات الحسين بن علي وذخائرها ومؤنها[3].

وكان الملك عبد العزيز آل سعود على الرغم من هذه الأحداث الجارية في وسط الجزيرة يتابع ما يجري حوله بتيقظ، وخاصة في شمال الجزيرة والبلاد المجاورة، حيث كان يخشى أن يشكل الأمير فيصل بن الحسين في سوريا عقبة أمام تجار نجد وارتباطاتهم الاقتصادية، وأن يعقد هو وابن رشيد ونوري الشعلان حلفًا ضده[4].

---

(١) أمين الريحاني: تاريخ نجد، ص٢٦٧، ط٢.

(٢) خير الدين الزركلي: شبه الجزيرة العربية في عهد الملك عبد العزيز، ج١، ص٣١٥، ط٢.

(٣) سليمان الغنام: البيئة السياسية الإقليمية والدولية في شبه الجزيرة العربية إبان نهوض الملك عبد العزيز لتأسيس الدولة السعودية الحديثة، ص١٢٤.

(٤) نجدة فتحي صفوة: الجزيرة العربية في الوثائق البريطانية، مج٥، ص١١٦، ط٢.

وهذا ما جعله يتعامل بحكمة وتروٍّ مع ابن رشيد ونوري الشعلان إلى أن تواتيه الظروف المناسبة، فعندما طلب منه نوري الشعلان مساعدته ضد قوات ابن رشيد التي هاجمت إمارته أجابه بقوله: «إني صديق لك ولابن الرشيد، فلست إذن مشاركًا في هذه الحرب»[1]. وعندما سقطت الجوف بيد ابن رشيد لم يحرك ساكنًا، مع أن علاقته بنوري الشعلان كانت حسنة[2]. وإن دل هذا الموقف على شيء فإنما يدل على حكمته، وقدرته على استشراف المستقبل، وهو الأمر الذي أكدته الأحداث اللاحقة.

قررت السلطات البريطانية وضع الأمير عبد الله بن الحسين أميرًا على شرق الأردن، والأمير فيصل بن الحسين ملكًا على العراق، كتب الملك عبد العزيز آل سعود إلى تلك السلطات راجيًا أن لا تكون تلك الترتيبات مجحفة بمصالحه[3]. ثم عبر الملك عبد العزيز آل سعود عن شعوره بأن السلطات البريطانية تهدد مصالحه بتعيين الأمير عبد الله والملك فيصل على البلدان المجاورة للجزيرة العربية بقوله: «**تراهم يدسون الدسائس علي، أحاطوني بالأعداء، أقاموا دويلات حولي، ونصبوا من أعدائي ملوكًا وهم يمدونهم دائمًا بالمساعدات المالية والسياسية... الأمير في الحجاز، وابنه عبد الله في شرق الأردن، وابنه فيصل في العراق...**»[4].

هنا بدأ الملك عبد العزيز آل سعود تحركاته لمواجهة التحديات، حيث وجد أن عليه أولاً أن يضم حائل، فاستعد لذلك عسكريًا، انطلقت قواته من القصيم التي جعلها قاعدة له، وقد قام بتنظيم حملته على حائل تنظيمًا دقيقًا لضمان الاستيلاء عليها، حيث أمر أخاه محمد بن عبد الرحمن بمحاصرة مدينة

---

(١) أمين الريحاني: تاريخ نجد، ص٢٦٨، ط٢.

(٢) نجدة فتحي صفوة: المرجع السابق، مج٥، ص٣٨٢.
خير الدين الزركلي: شبه الجزيرة في عهد الملك عبد العزيز، ج١، ص٢٥٤، ط٢.

(٣) أمين الريحاني: المرجع السابق، ص٢٧٧.

(٤) أمين الريحاني: ملوك العرب، ج٢، ص٥٨، ط٢.

حائل، بينما أمر ابنه سعود بمهاجمة قبائل شمر[١]، وفي الوقت نفسه أوعز لنوري الشعلان في سوريا بأن يمارس الضغط على الجوف[٢]. وكان يهدف إلى منع قبائل شمر من تقديم أي مساعدة لابن رشيد في حائل، وعزلها عما يجاورها من القرى لتسهل مهاجمتها[٣]. وقد تمكن نوري الشعلان في هذه الأثناء من الاستيلاء على الجوف، فتحرك الملك عبد العزيز آل سعود بقواته إلى حائل، وعندما اقترب منها عرض عليه أميرها محمد بن طلال بن الرشيد أن يستسلم له مقابل بقائه أميرًا على حائل تحت سيادته، إلا أنه رفض هذا العرض[٤]، وتقدم فحاصر حائل إلى أن استسلمت في ٢٩ صفر ١٣٤٠ هـ / ٣١ أكتوبر ١٩٢١ م.

وبعد سقوط الجوف بيد قوات نوري الشعلان، أقام الملك عبد العزيز آل سعود سلطان الشعلان أميرًا عليها مشترطًا أن لا يحالف أحدًا من القوى المحلية أو الأجنبية دون موافقته، وأن يكون تحت سلطته، غير أن سلطان الشعلان لم يلتزم بهذه الشروط، فأرسل الملك عبد العزيز آل سعود قواته إلى الجوف وضمها إلى دولته، وقد ساعده في ذلك أن معظم أهالي الجوف قد آمنوا بالدعوة السلفية التي يسير عليها الملك عبد العزيز، وناصروها، وأيدوا قائدها الملك عبد العزيز بن عبد الرحمن آل سعود[٥].

وبذلك استطاع الملك عبد العزيز آل سعود بضمه الجوف تأمين قلب الجزيرة العربية اقتصاديًا وسياسيًا بفتحه الطريق بينها وبين سوريا التي كانت قبائل المنطقة تسد حاجاتها بالتعامل معها، حيث كانت الجوف تشكل بوابة نجد إلى سوريا[٦]. وبالإضافة إلى ذلك تمكن الملك عبد العزيز آل سعود من

---

(١) أمين الريحاني: تاريخ نجد، ص٢٧٨، ط٢.

(٢) هاري سانت جون فيلبي: العربية السعودية، ص٤٩٦.

(٣) خالد السعدون: أحداث في تاريخ الخليج العربي، ص٢٢٣-٢٢٤.

(٤) هاري سانت جون فيلبي: المرجع السابق، ص٤٩٨.

(٥) هاري سانت جون فيلبي: المرجع السابق، ص٥٠٠.

(٦) جمال محمود حجر: الآثار السلبية للسياسة الغربية في شمال شبه الجزيرة العربية، =

إيقاف أطماع السلطات البريطانية في المنطقة.

وتثبيتًا لموقعه الجديد في المنطقة أرسل الملك عبد العزيز آل سعود برقية إلى المندوب السامي البريطاني في بغداد بتاريخ ١٣ محرم ١٣٤١ هـ/ ٦ سبتمبر ١٩٢٢ م موضحًا أن منطقة الجوف ترتبط بآل سعود منذ زمن قديم، ولم يكن ابن الشعلان سوى أمير تابع له، وأن كل ما فعله في الجوف لا يتجاوز إصدار أمر إلى تابعه بالانسحاب، وإرسال قوة عسكرية لتحل محله[١].

وبعد حائل والجوف تمكنت قوات الملك عبد العزيز آل سعود من ضم غالبية شمال شبه الجزيرة العربية.

وكان من أهم الأسباب والعوامل التي جعلت الملك عبد العزيز يحقق التفوق في معظم أنحاء شبه الجزيرة العربية: حكمته وحنكته السياسية، وحياد بريطانيا في حربه مع الحسين بن علي، إذ لم تقدم له مساعدة تذكر، وتركته - عندما رأت انهياره السريع - يلقى مصيره بنفسه. وأما العامل الثالث المهم لانتصار الملك عبد العزيز فكان اعتماده على قوة الإخوان، وهم مجموعات من الرجال الذين امتازوا بالشجاعة، والالتزام بالدين إلى درجة التطرف، وتركوا المضارب ليستقروا في هضبة نجد، وليلبوا نداء الملك عبد العزيز إلى الجهاد[٢].

وبذلك خلصت معظم أنحاء شبه الجزيرة العربية للملك عبد العزيز آل سعود الذي أقام دولته الفتية في أرض الجزيرة العربية، وفي شمالها على وجه الخصوص، وبذلك ملأ الفراغ الذي تركته الدولة العثمانية المسلمة بعد خروجها من شمال الجزيرة العربية، وهزيمتها في الحرب العالمية الأولى على

= الدارة، ع١، س١١، شوال ١٤٠٥ هـ/ يونيو ١٩٨٥ م، ص١٣٤.

(١) عوض البادي: وثيقة: الملك عبد العزيز ومنطقة الجوف ووادي السرحان، مجلة الدرعية، ع٣-٤، س١، رجب - شوال ١٤١٩ هـ/ نوفمبر - يناير ١٩٩٩ م، ص٢٣٠.

(٢) حافظ وهبة: جزيرة العرب في القرن العشرين، ص٢٨٥-٢٨٦، ط٣.

أيدي الحلفاء الأوروبيين، ومن ساندهم من أمراء العرب القوميين، ليؤكد بذلك أن الوجود العثماني هناك الذي لم يعد موجودًا سيجد من يرعاه، ويحافظ على ما تركه مرغمًا لا راغبًا، وكان لسان حال الملك عبد العزيز يقول إذا انهارت الدولة العثمانية المسلمة على أيدي أعدائها، فنحن نبني عوضًا عنها دولة عربية مسلمة لا تخضع للاستعمار، ولا تحتاج إلى دعمه ومساندته، وسيكون الوجود العربي المسلم في شمال الجزيرة العربية بديلاً صالحًا عن الوجود العثماني الذي فقدته المنطقة في تلك المرحلة التاريخية الحاسمة.



هـ
تراجع الدولة العثمانية وسقوطها

حاولت الدولة العثمانية بعد هزيمتها في الحرب العالمية الأولى أن تستعيد قوتها، وتنظم علاقاتها مع القوى المحلية والأجنبية، فعلى المستوى الداخلي صرح الصدر الأعظم أحمد عزت باشا الذي تولى الصدارة في أعقاب انهيار حكومة الاتحاديين قائلاً: «إن من أهداف حكومتنا إحلال المساواة والعدالة والشعور بالمسؤولية، وإشراك جميع عناصر الأمة العثمانية في مسؤولية الحكم، وأما فيما يتعلق بالولايات العربية، فإننا سنحاول إيجاد حل لمعضلتها بشكل يؤمن لها استقلالاً ذاتيًا يتفق وأهدافها القومية، شريطة المحافظة على ارتباطها بالدولة العثمانية وبالسلطة العثمانية»[1]. غير أن هزيمة الدولة العثمانية في الحرب، وتصدع أوضاعها حال دون استمرارها في العمل على تحقيق أهداف حكومتها، فقوتها الوحيدة الموجودة في شمال الجزيرة العربية والمحاصرة في المدينة المنورة أصبحت ضعيفة، والإمارات الشمالية أصبحت تحت سيطرة الحلفاء، ففقدت الدولة العثمانية اتصالها مع هذه القوى في الوقت الذي وصل تهديد الحلفاء إلى عاصمتها.

وكان من أسباب تصريح الصدر الأعظم المتعلق بالولايات العربية إدراك السلطان العثماني محمد السادس (١٣٣٦ - ١٣٤١ هـ / ١٩١٨ - ١٩٢٢ م) بأن الحكومة الاتحادية، وتعصبها القومي هو الذي أدى إلى ظهور الشرخ

(١) مجلة المنار، مج٢١، ج٧، ٣٠ رجب ١٣٣٨ هـ/أبريل ١٩٢٠ م، ص٤٢٢.

الكبير، والعداء المستحكم بين الدولة ورعاياها العرب. وقد جاء هذا التصريح في وقت لم تكن الدولة قادرة خلاله على فعل شيء، إذ أصبحت منهكة القوى عسكريًّا واقتصاديًّا، ومتهدمة الأركان. وقد وصف أحد المؤرخين الجو الذي خيم على البلاد بقوله: «لقد كانت الصفعة قاسية وأليمة جدًّا لأنها لم تكن مرتقبة ولا محسوبة، فنحن كنا نعرف أننا في حرب مع أعداء أقوياء، وكنا نقدر الربح والخسارة ونحسب حسابها، ولكننا لم نكن نقدر الخسارة وحدها لا سيما بعد أن رأينا الدولة تقف أربع سنوات تكاد لا تتزحزح عن أماكنها في جميع الجبهات، ثم نراها تنهار وتتبخر في بضعة شهور، وكأن عاصفة اقتلعتها من جذورها، أو فيضانًا فجر فيها، إننا نحن الذين شهدوا تلك المأساة ندرك أبعادها إدراكًا تامًّا، ونشعر بآلامها، ولا نستطيع التعبير عنها باللسان ولا بالقلم لأنها أكبر وأعظم من أن توصف»[١].

ولم تقتصر مأساة الدولة العثمانية على الهزيمة العسكرية، وإنما تعرضت أيضًا لخطط التقسيم السرية التي أعدها الحلفاء الذين بيتوا النية لاقتسام أملاكها، بما في ذلك المشرق العربي العثماني، في الوقت الذي برز فيه مصطفى كمال باشا[٢] ولمع اسمه، بعد أن كان مجرد قائد من قادة الجيش العثماني. وسبب ظهوره على هذا النحو اللافت هو أنه قاد المقاومة العثمانية

(١) محمد فريد: تاريخ الدولة العلية العثمانية، ص٧٢١، ط٨.

(٢) مصطفى كمال باشا (١٢٩٧-١٣٥٧هـ/ ١٨٨٠-١٩٣٨م) مؤسس تركيا الحديثة، ولد بسالونيك، وقد اشترك في الثورة التي قام بها الحزب (تركيا الفتاة). خدم في ليبيا وفي حرب البلقان الثانية ١٩١٣ م، وفي الحرب العالمية الأولى في الدردنيل ثم في جبهة أرمينيا وفي فلسطين. وقد نظم الحزب الوطني التركي في مايو ١٩١٩ م، وأخذ في تكوين جيش لمحاربة الجيش اليوناني الذي كان قد احتل أزمير، وفي نوفمبر ١٩٢٢م أعلن إلغاء السلطنة ونفى الأسرة العثمانية، وأقام جمهورية تركيا سنة ١٩٢٣م وانتخب رئيسًا لها، وفي سنة ١٩٢٤ م ألغى الخلافة، وفي سنة ١٩٣٤م اتخذ اسم (أتاتورك) وهو يعني (أبو الأتراك). وقد توفي سنة ١٩٣٨.
محمد شفيق غربال: الموسوعة العربية الميسرة، ص٤٤، ط٢.

ضد الجيش اليوناني الذي استغل هزيمة الدولة العثمانية في الحرب، ونزل منطقة أزمير Izmir التركية[1]، مما أثار حفيظة العثمانيين، وحرك مكامن الغضب في نفوسهم، فعزموا على الجهاد، وطرد الغزاة... وقد تزعم مصطفى كمال حركتهم، وقادهم لطرد الغزاة، مما عزز شعبيته على نطاق واسع. وعندما ازدادت قوته ونفوذه أخذ يناوئ الدولة العثمانية، ويحاول إثبات نفسه بأنه الممثل الشرعي للدولة العثمانية في صراعها مع الحلفاء، معتمدًا على ما حققه من انتصارات عسكرية. ثم ما لبث مصطفى كمال أن طمع في أن يحل محل السلطان العثماني، وأن يؤسس دولة علمانية تعارض كل ما هو إسلامي، وتحاكي الحياة الغربية، وأن يلغي صلته بالمشرق العربي وبأملاك الدولة العثمانية عامة، باستثناء الأناضول، باعتبارها الموطن الأصلي للأتراك العثمانيين.

وكان للحلفاء دور كبير في ما وصل إليه مصطفى كمال، فبعد أن كانت بريطانيا في بداية أمره تعاديه، وتعين اليونان عليه، أخذت تعينه وتعتمد عليه في هدم الخلافة، وهو الهدف الذي سعت مع غيرها من دول الحلفاء إليه، والذي وجدت في مصطفى كمال الشخص المناسب لتحقيقه.

لقد خرجت الدولة العثمانية من الحرب العالمية الأولى تلعق جراح هزيمة قاسية، وأخذ النفوذ العثماني في الانحسار والتقهقر في شتى الميادين العسكرية أمام قوات الحلفاء، وفقدت الولايات العربية التي كانت خاضعة لها. وفي هذه الأثناء قدمت حكومة الاتحاديين استقالتها نتيجة فشل سياساتها، وخلفتها حكومة جديدة برئاسة أحمد عزت باشا الذي أوعز إليه السلطان محمد السادس الاتصال ببريطانيا وحلفائها لعقد هدنة بين الطرفين، من أجل إنقاذ ما يمكن إنقاذه. وقد أرسلت الحكومة وفدًا وزاريًّا إلى مدينة مدورس لمفاوضة الحكومة البريطانية (نيابة عن الحلفاء) على شروط الهدنة[2]. وقد أجل

---

(١) مدينة تركية تقع على بحر إيجه.

محمد صبحي وآخرون: أطلس المملكة العربية السعودية والعالم، ص٥٦.

(٢) أحمد حسين العقبي: تركيا والأتراك بين معاهدة سيفر ومعاهدة لوزان، ص٨.

المسؤولون البريطانيون الاجتماع حتى تتمكن قواتهم من احتلال ما احتلته من أملاك الدولة العثمانية، وتتأكد من أن تلك القوات أصبحت تسيطر على الآستانة[١].

وكان من شروط هدنة مدورس فتح المضايق القريبة من العاصمة العثمانية، وتسليم التحصينات الواقعة عليها للحلفاء[٢]. وفي اليوم التالي من عقدها أصبحت سارية المفعول، حيث عملت الدولة العثمانية على فتح المضايق، وإطلاق أسرى الحرب من جنود الحلفاء، وتسريح الجنود العثمانيين، وقطع العلاقات مع دول وسط أوروبا، ووضع جميع الأراضي العثمانية تحت تصرف الحلفاء[٣].

وقد رأت السلطات العثمانية أن مصلحتها بعد هزيمتها في الحرب تقتضي التعاون مع الحلفاء وخاصة بريطانيا، لعل ذلك يؤدي إلى إنقاذ شيء ما. وقد حل السلطان لجنة الاتحاد والترقي، والبرلمان العثماني[٤]. والحقيقة أن الهدنة التي أراد السلطان العثماني بتوقيعها إنقاذ ما يمكن إنقاذه، إنما حملت في جوهرها القضاء التام على الدولة العثمانية، وهو حلم أوروبا منذ أمد طويل[٥].

وكانت أساطيل الحلفاء قبل انقضاء أسبوعين على توقيع هدنة مدورس قد اجتازت المضائق: الدردنيل وبحر مرمرة والبسفور، وتقدمت باتجاه الآستانة حيث ألقت مراسيها في ٨ صفر ١٣٣٧ هـ / ١٣ نوفمبر ١٩١٨ م أمام بصر القوات العثمانية دون أن تحرك ساكنًا[٦]. وبذلك أصبحت العاصمة

---

(١) أحمد عبد الرحيم مصطفى: في أصول التاريخ العثماني، ص٢٩٣، ط٢.

(٢) Feridun Kandemir: Medine Mudafaasi, p. 175.

(٣) أحمد حسين العقبي: تركيا والأتراك بين معاهدة سيفر ومعاهدة لوزان، ص١٠.

(٤) أحمد عبد الرحيم مصطفى: في أصول التاريخ العثماني، ص٢٩٦، ط٢.

(٥) أحمد حسين العقبي: المقالة السابقة، ص٩.

(٦) حسين النجار: السياسة والاستراتيجية، ج١، ص٣٧٣.

العثمانية واقعة تحت احتلال الحلفاء[١]، الذين حلوا في ربيع الأول ١٣٣٧ هـ / ديسمبر ١٩١٨ م مجلس المبعوثان العثماني. ومع ذلك أدرك السلطان محمد السادس أن بريطانيا وفرنسا لن تسمحا بالقضاء على الدولة نهائيًّا، لأنهما لو فعلتا ذلك لمنحتا روسيا فرصة ذهبية من أجل الاستيلاء على مضيقي البسفور والدردنيل. . . ولهذا كان السلطان يعتقد أن الحلفاء إنما يريدون تحجيم الدولة العثمانية، وجعلها دولة صغيرة فقط[٢].

وفي الوقت الذي كان السلطان محمد السادس يهادن الحلفاء ويسايرهم كان يخطط للقتال من أجل استرجاع ما فقدته الدولة، فقد عهد سرًّا إلى مصطفى كمال باشا أن يقوم بثورة في شرق الأناضول حتى يتسنى لرجال السياسة أن يحاوروا ويناوروا أثناء عقد الصلح. ومن أجل التغطية على ثورة مصطفى كمال عينه السلطان، مفتشًا عامًّا لجيوش الأناضول بصلاحيات واسعة[٣]. وكان مصطفى كمال قد وصل في هذه الأثناء أي في رجب ١٣٣٧ هـ / أبريل ١٩١٩ م إلى الأناضول[٤].

ولم يمض وقت طويل على عقد هدنة مدورس حتى نقضها الحلفاء، حيث غزت جيوشهم مناطق جديدة، واحتلت جنوب غرب آسيا الصغرى[٥]، كما احتلت كيليكيا[٦] وضواحيها[٧]. وفي ١٣ شعبان ١٣٣٧ هـ / ١٤ مايو

---

(١) بيير رونوفن: تاريخ القرن العشرين، ص١٥٩، ط٢.

(٢) أحمد حسين العقبي: المقالة السابقة، ص٩.

(٣) محمد فريد: تاريخ الدولة العلية العثمانية، ص٢١٨، ط٨.

(٤) محمود الشاذلي: المسألة الشرقية، ص٢١٨، ١٤٠٩ هـ/١٩٨٩ م، مكتبة وهبه، القاهرة.

(٥) محمد كمال دسوقي: الدولة العثمانية والمسألة الشرقية، ص٤١٨، ١٩٧٦ م، دار الثقافة للطباعة والنشر، القاهرة.

(٦) جنوب تركيا الحديثة تضم عددًا من المدن، وفيها أعداد من الأرمن.
محمد صبحي وآخرون: أطلس المملكة العربية السعودية والعالم، ص٥٦.

(٧) سيَّار الجميل: العرب والأتراك الانبعاث والتحديث من العثمنة إلى العلمنة، =

١٩١٩ م أبلغت اللجنة العليا للحلفاء الدولة العثمانية قرارًا يقضي بنزول القوات اليونانية في أزمير Izmir، ويحذر من مقاومة تلك القوات، أن مقاومتها تعني مقاومة الحلفاء جميعًا ونقض الهدنة. وفي اليوم التالي زحف الجيش اليوناني واحتل المنطقة تحت حماية أساطيل الحلفاء. وقد اقترف اليونانيون عندما نزلوا أزمير ضروبًا من الوحشية والجرائم التي كشفت عن حقد دفين، وشماتة بالغة[١].

وقد أعلنت الحكومة اليونانية بأنها إنما قدمت إلى أزمير للبقاء فيها من أجل إحياء الإمبراطوية البيزنطية[٢]. وقد تعاطف نصارى الدولة العثمانية مع المحتلين، وجاهروا بعدائهم للحكومة العثمانية[٣]. ولمواجهة الاحتلال اليوناني أمدت الحكومة المقاومة في الأناضول بالأسلحة والذخيرة سرًّا[٤]، وكانت تتصل بها سرًّا أيضًا عبر زعماء مجلس النواب[٥].

واعتمدت المقامة العثمانية على قواتها الخاصة، ومن انضم إليها من الجيش النظامي[٦]، وقد بدأت عملياتها ضد الاحتلال اليوناني في ٢٨ شعبان ١٣٣٧ هـ / ٢٩ مايو ١٩١٩ م[٧]، ونالت أعمالها العسكرية رضى السلطان العثماني الذي كانت حكومته تخضع لاحتلال الحلفاء[٨].

= ص١٠٧، ١٩٩٧ م، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

(١) محمد فريد: تاريخ الدولة العلية العثمانية، ص٧٤٨.

(٢) أحمد عبد الرحيم مصطفى: في أصول التاريخ العثماني، ص٢٩٨، ط٢.

(٣) ثريا شاهين: دور الكنيسة في هدم الدولة العثمانية، ترجمة محمد حرب، ص٩٣، دار المنارة للنشر والتوزيع، جدة.

(٤) أحمد عبد الرحيم مصطفى: في أصول التاريخ العثماني، ص٢٩٩، ط٢.

(٥) عبد الرحمن الرافعي: الجمعيات الوطنية، ص٢٩٥، ١٩٢٢ م، مطبعة النهضة، مصر.

(٦) محمد كمال دسوقي: الدولة العثمانية والمسألة الشرقية، ص٤٢٧.

(٧) سيَّار الجميل: العرب والأتراك الانبعاث والتحديث من العثمنة إلى العلمنة، ص١٠٩.

(٨) مجلة المنار، مج٢١، ج٤، ٣٠ رمضان ١٣٣٧ هـ/٢٨ يونيو ١٩١٩ م، ص٢٢٤.

وعندما لمعت شخصية مصطفى كمال باشا كقائد للثورة ضد اليونانيين، وكمنقذ للشعب أخذ يكرس زعامته، ويسحب البساط من تحت الحكومة[١]، وبالتالي فإن ثورته إنما كانت في حقيقتها ضد النظام العثماني لا غير[٢].

لقد أصدر مصطفى كمال بعد وصوله إلى الأناضول بثلاثة أشهر، أي في شهر ذي القعدة ١٣٣٧ هـ / أغسطس ١٩١٩ م بيان أرضروم Erzurum الذي أكد فيه حق تقرير المصير، كما أكد على ضرورة المحافظة على حدود تركيا الحالية. وقد احتوى البيان عشر نقاط أهمها: الاستقلال القومي، وحماية السلطنة والخلافة، والتصدي لقيام دولة يونانية وأخرى أرمينية على أراضي الدولة، وعدم إطاعة أوامر الدولة العثمانية المركزية إذا ما تعارضت مع الإدارة القومية[٣]. وأصبح بيان أرضروم ورقة عمل أساسية لمؤتمر سيواس Sivas[٤] الذي عقد في ذي الحجة ١٣٣٧ هـ / ٤ سبتمبر ١٩١٩ م بحضور مندوبين من جميع البلاد العثمانية. ومن ثم اعتبر البيان بما تضمنه من نقاط ميثاقًا قوميًّا، وجرى توزيعه في جميع أرجاء البلاد، كما أرسل إلى ممثلي الدول الأجنبية في استانبول[٥].

ويتضح مما تضمنه البيان أن مصطفى كمال أعطى لنفسه حرية العمل دون الرجوع إلى الدولة العثمانية بحجة تعارض قراراتها مع الإدارة القومية، وقد أوقع هذا التمرد على سلطة الدولة العثمانية - أوقع السلطان العثماني الذي اتبع سياسة مسايرة الحلفاء في حرج شديد.

وكان شيخ الإسلام مصطفى صبري قد أشار إلى أن تجنب الحرب بعد

---

(١) سيَّار الجميل: المرجع السابق، ص١١١.

(٢) ريدر بولارد: بريطانيا والشرق الأوسط، ص١٠٤.

(٣) أحمد عبد الرحيم مصطفى: المرجع السابق، ص٣٠٤.

(٤) أرضروم وسيواس مدينتان تاريخيتان شرقي تركيا.
محمد صبحي وآخرون: أطلس المملكة العربية السعودية والعالم، ص٥٦.

(٥) سيَّار الجميل: العرب والأتراك الانبعاث والتحديث من العثمنة إلى العلمنة، ص١١٠.

الهدنة من قبل الدولة العثمانية أصبح تهمة يستخدمها مصطفى كمال باشا وأعوانه ضدها. ولو أعلن السلطان العثماني الحرب على الحلفاء لما نصره أحد منهم[١].

لقد أظهر مصطفى كمال أطماعه مبكرًا حيث احتج على الدولة العثمانية لقبولها معاهدة مدورس[٢]. ومن جهة أخرى أشار بعض المؤرخين إلى علاقته بالحكومة البريطانية أثناء الحرب العالمية الأولى[٣]. وفي ٢ محرم ١٣٣٨ هـ / ٢٧ ديسمبر ١٩١٩ م غادر مصطفى كمال سيواس واستقر في أنقرة التي اتخذها منذ ذلك اليوم قاعدة استراتيجية لتحركاته وسياساته[٤]. وقد أقرت الدولة العثمانية برئاسة الصدر الأعظم علي رضا باشا في ٧ جمادى الأولى ١٣٣٨ هـ / ٢٨ يناير ١٩٢٠ م مقررات أرضروم وسيواس التي تضمنت المطالبة بالاستقلال فالحرية الكاملة لجميع الأقاليم التي تسكنها أغلبية تركية، على أن يقرر مصير سائر أجزاء الدولة العثمانية الباقية عن طريق الاستفتاء[٥]. ويفهم من هذا الإقرار أن الحكومة تريد توحيد جهودها لدعم المقاومة المسلحة في الأناضول. غير أن الأوضاع الداخلية للدولة الواقعة تحت الاحتلال أصبحت تتحرك في اتجاهين متعارضين الأول يمثل الحكومة المركزية في استانبول، والثاني يمثل الحركة الوطنية في الأناضول التي أخذت تنمو ويشتد عودها[٦].

ومع تنامي المقاومة المحلية للقوات اليونانية، أخذ الحلفاء وخاصة بريطانيا يمارسون ضغطًا سياسيًّا على حكومة السلطان، فقررت الدولة العثمانية

---

(١) مصطفى صبري: الأسرار الخفية وراء إلغاء الدولة العثمانية، تقديم ودراسة مصطفى حلمي، ص٢٢٣، ط٢، ١٤٠٩هـ/١٩٨٩ م، دار الدعوة، الإسكندرية.

(٢) سيَّار الجميل: المرجع السابق، ص١٠٦.

(٣) محمد فريد: تاريخ الدولة العلية العثمانية، ص٧٥٠، ط٨.

(٤) سيَّار الجميل: المرجع السابق، ص١١٠.

(٥) عبد الرحمن الرافعي: الجمعيات الوطنية، ص٢٩٤.

(٦) أحمد حسين العقبي: تركيا والأتراك بين معاهدة سيفر ومعاهدة لوزان، ص١٥.

فصل مصطفى كمال من منصبه، وتجريده من صلاحياته كافة[١]، وقد وافق السلطان الذي حاول توحيد جهود الحكومة والمقاومة على هذا القرار على مضض[٢]. والحقيقة أن الدولة العثمانية فقدت قوتها وسلطتها الفعلية[٣] مع انتهاء حكم السلطان عبد الحميد الثاني، فمن أتى بعده من السلاطين لم يكونوا محنكين سياسيًّا مثله[٤].

وكانت جمعية الاتحاد والترقي قد رفعت شعار التتريك القائم على العنصرية، حيث عملت الجمعية على إضافة المكونات التاريخية والقومية لشعوب الدولة العثمانية بهدف تتريك تلك الشعوب[٥]. وقد وصلت الدولة العثمانية في هذه الأثناء إلى درجة كبيرة من الضعف أمام تسلط الحلفاء ورغبتهم في اقتسام أملاك الدولة العثمانية، غير أن الحلفاء ظلوا مترددين في البت في مصيرها حتى أوائل عام ١٩٢٠ م/ ١٣٣٨ هـ حيث اجتمع مجلس الحلفاء الأعلى في لندن في ٢٧ جمادى الأولى/ ١٨ فبراير من السنة نفسها لتقرير مستقبل الدولة العثمانية، واختلف المجلس في هذا الاجتماع حول تقرير مصير الآستانة، فبريطانيا تريد إبعاد العثمانيين عنها وتمزيق دولتها، إلا أن فرنسا وإيطاليا لم توافقا على ذلك[٦]. وأخيرًا أذعنت الحكومة البريطانية لحلفائها تحت ضغط عوامل متعددة أهمها الحركة الإسلامية في الهند[٧]، فقبلت بإبقاء اسطنبول في يد الدولة العثمانية مع إيجاد ضمانات كافية لحرية المرور في البواغيز[٨].

(١) سيَّار الجميل: العرب والأتراك الانبعاث والتحديث من العثمنة إلى العلمنة، ص١٠٩.

(٢) محمد فريد: تاريخ الدولة العلية العثمانية، ص٧٤٩، ط٨.

(٣) أحمد حسين العقبي: المرجع السابق، ص١٣، ١٤.

(٤) يلماز أزتونا: تاريخ الدولة العثمانية، مج٢، ص٢٠٣.

(٥) سيَّار الجميل: المرجع السابق، ص١١٧.

(٦) حسين النجار: السياسة والاستراتيجية في الشرق الأوسط، ج٢، ص٣٩٨.

(٧) عبد الرحمن الرافعي: الجمعيات الوطنية، ص٢٩٢.

(٨) أحمد حسين العقبي: تركيا والأتراك بين معاهدة سيفر ومعاهدة لوزان، ص١٥.

وكان الحلفاء قد قرروا التعامل مع المستجدات الداخلية للدولة العثمانية وخاصة المقاومة في الأناضول، إذ اتخذوا قرارًا باحتلال استانبول احتلالاً عسكريًّا من أجل التعامل العسكري ضد المقاومة، وتشكيل ضغط سياسي أكبر على حكومة السلطان[1].

وتم احتلال اسطنبول في ٢٦ جمادى الثانية ١٣٣٨ هـ / ١٦ مارس ١٩٢٠ م، وقد امتدت سلطة المحتلين إلى النواحي الإدارية والمدنية في العاصمة العثمانية[2].

وهكذا أصبحت الدولة العثمانية في وضع حرج حيث أصبحت واقعة تحت الاحتلال العسكري الفعلي. ومما زاد الأمر سوءًا أن مصطفى كمال زعيم المقاومة أخذ يستغل هذه الظروف لصالحه دونما تنسيق مع الحكومة المركزية التي أصبحت مكتوفة الأيدي.

وأعلن زعيم المقاومة العثمانية في الأناضول Anatolie عن استعداده لعقد جمعية وطنية في ٤ شعبان ١٣٣٨ هـ / ٢٣ أبريل ١٩٢٠ م، واعتبر اللجنة التمثيلية القائمة في أنقرة بمثابة حكومة شرعية وحيدة، وأصدر أوامره لجميع الموظفين من مدنيين وعسكريين بأن يأتمروا بأوامر حكومة أنقرة الوطنية، وليس بأوامر حكومة استانبول الخاضعة تمامًا لسيطرة الحلفاء. وقد خطط الرجل لإقامة حكومة وبرلمان جديدين في أنقرة، وطلب من السلطان أن يقر سلطتها. وفعلاً، وفدت أعداد ضخمة من الأنصار والمؤيدين في استانبول إلى أنقرة تحت اسم المجلس الوطني الكبير الذي اجتمع في الموعد المحدد، وانتخب مصطفى كمال رئيسًا له، وعصمت اينونو رئيسًا للأركان[3].

ونتيجة للإجراءات الأخيرة أصبحت الدولة العثمانية في عزلة أمام

---

(١) أحمد حسين العقبي: المرجع السابق، ص١٥.

(٢) حسين النجار: المرجع السابق، ج١، ص٣٩٩.

(٣) سيَّار الجميل: العرب والأتراك الانبعاث والتحديث من العثمنة إلى العلمنة، ص١١٠.

شعبها، وأكثر اعتمادًا على الحلفاء خاصة بريطانيا، وقد باءت جهود الحكومة في توحيد الصف بالفشل، حيث أخذ مصطفى كمال باشا يخطط لوحده، وطالب السلطان بالاعتراف بسلطته، وقد صرح أحد المعاصرين بشأن الحركة الوطنية بزعامة مصطفى كمال بقوله: «لقد عايشت الحركة الكمالية منذ يومها الأول، وأدركت كل أدوارها وقد أُخذتُ بها وخُدعت، كما أُخذ غيري وخُدع من المسلمين إذ ظنناها حركة إسلامية...»[1].

وفي هذه الأثناء عقد الحلفاء مؤتمر سان ريمو San Remo في ٦ شعبان ١٣٣٨ هـ/ ٢٥ أبريل ١٩٢٠ م وقرروا إعطاء السلطان العثماني استانبول وجزءًا صغيرًا من الأرض، مع وضع البواغير تحت إشراف دولي. وأُعطيت اليونان أزمير وضواحيها، وإيطاليا جزيرة رودس، كما قرروا تأسيس دولة أرمينية في الأناضول الشرقي، وقرر المؤتمر أيضًا الموافقة على وضع أزمير تحت الانتداب اليوناني، غير أن الحلفاء لم يحددوا الطريقة التي يمكن أن تنفذ بها هذه القرارات إذا رفضت الدولة العثمانية تنفيذها، غير أن رئيس وزراء اليونان فنزيلوس Venizelos عرض على الحلفاء في شوال ١٣٣٨ هـ/ يونيو ١٩٢٠ م أن تتولى حكومته تنفيذ هذه القرارات بالقوة العسكرية[2]، وكان يطمع إلى إنشاء اليونان الكبرى على حساب الدولة العثمانية[3]. وقد تحمس رئيس وزراء بريطانيا لويد جورج لهذا العرض ومنح تأييده الكامل، حيث كان يعتقد أن بإمكان اليونان أن تحافظ على مصالح بريطانيا بحلولها محل العثمانيين في حماية المواصلات البريطانية مع الهند، متجاهلاً آراء القادة العسكريين الذين كانوا يشكون في قدرة اليونان[4]. وقد احتلت القوات اليونانية مدينة بورصة Bursa[5] في ٢٢

---

(١) محمد فريد: تاريخ الدولة العلية العثمانية، ص٧٥٣، ط٨.

(٢) أحمد حسين العقبي: تركيا والأتراك بين معاهدة سيفر ومعاهدة لوزان، ص١٦.

(٣) ثريا شاهين: دور الكنيسة في هدم الدولة العثمانية، ص٨.

(٤) أحمد عبد الرحيم مصطفى: في أصول التاريخ العثماني، ص٢٩٥، ط٢.

(٥) تقع في غربي تركيا الآسيوية جنوب استانبول.
محمد صبحي وآخرون: أطلس المملكة العربية السعودية والعالم، ص٥٦.

شوال ١٣٣٨ هـ / ٩ يوليو ١٩٢٠ م، وأدرنة Edirne[١] يوم ٩ ذي القعدة ١٣٣٨هـ / ٢٥ يوليو ١٩٢٠ م[٢].

وحاول السلطان العثماني إزاء الهزائم العثمانية الأخيرة أمام اليونان تركيز السلطة في يده، ضد أي أيديولوجية قومية خاصة، واعتبر أن الاتجاهات القومية هي المسؤولة عن الكوارث التي حلت بالدولة العثمانية، ولذلك أصدر أوامره قبل خرق الحلفاء للهدنة بعدم التصدي لليونان في أزمير[٣].

ولعل السلطان لم يكن موفقًا في سياسته القائمة على موافقة الحلفاء في هذا الوقت بالذات لأن معظم الشعب العثماني قد امتعض من دخول الأجانب كل المدن العثمانية الكبرى، وإن كان على استعداد للتسليم بفقدان الولايات العربية[٤].

وفي هذه الأثناء عقد الحلفاء مؤتمر سيفر Sever في ٢٥ ذي القعدة ١٣٣٨ هـ / ١٠ أغسطس ١٩٢٠ م، وقد كانت بنود المعاهدة قاسية إذ أجاز الحلفاء للجمهورية الأرمينية احتلال ما تشاء من أرضروم وطرابزون Trabzon[٥]. كما أجازت المعاهدة للحلفاء أن يحتلوا الآستانة، ويضموا ولاية أزمير إلى اليونان، وأن تقسم الأجزاء الباقية من الدولة العثمانية إلى مناطق نفوذ بين الحلفاء واليونان، وأن يتم تنظيم الملاحة في بحر مرمرة والبواغيز، وأن يكون لها إدارة خاصة يتولاها ضباط من الأجانب[٦].

---

(١) تقع في تركيا الأوروبية قرب حدود تركيا مع اليونان.
محمد صبحي وآخرون: أطلس المملكة العربية السعودية والعالم، ص٥٦.

(٢) أحمد حسين العقبي: المقالة السابقة، ص١٦.

(٣) أحمد عبد الرحيم مصطفى: المرجع السابق، ص٢٩٨.

(٤) أحمد عبد الرحيم مصطفى: المرجع نفسه، ص٢٩٧.

(٥) مدينة في أرمينيا التركية على البحر الأسود.
محمد صبحي وآخرون: أطلس المملكة العربية السعودية والعالم، ص٥٦.

(٦) حسين النجار: السياسة والاستراتيجية في الشرق الأوسط، ج١، ص٤٠٠.

واستمرارًا لمواقف الدولة العثمانية تجاه الحلفاء، وافقت على بنود معاهدة سيفر المذلة[١]. وكانت الحكومة البريطانية تدرك عجز حكومة السلطان عن إبداء أي معارضة بسبب وضعها المتدهور في ظل الحروب المتلاحقة التي خاضتها قبل الحرب الأخيرة[٢].

وكان توقيع معاهدة سيفر من العوامل الرئيسة التي ساهمت في التفاف أهالي الأناضول حول الحركة الوطنية بقيادة مصطفى كمال، حيث لاقت حركته قبولاً في جميع أنحاء البلاد[٣]. كما ساهمت المعاهدة المذكورة في إحداث القطيعة النهائية ما بين الحكومة المركزية والحركة الوطنية في أنقرة[٤].

وقد أخذ مصطفى كمال يتحرك سياسيًّا ويتصل بالدول الأوروبية الأخرى التي تتجاوب معه بالإضافة إلى مقاومته العسكرية ضد القوات اليونانية[٥]. كما أخذ يستغل الخلافات التي نشبت بين الحلفاء في أعقاب توقيع معاهدة سيفر بسبب اختلاف مطامع الدول العظمى[٦].

وأصدر مصطفى كمال في الوقت نفسه منشورًا يظهر فيه رفضه للمعاهدة، وعدم إقراره لها[٧]. وبهذا أصبح موقفه أقوى سياسيًّا وعسكريًّا من الحكومة المركزية في استانبول. مما دفع الحكومة البريطانية وحلفاءها إلى اتباع خطة جديدة هي التفاهم ولو ظاهريًّا مع الحركة الوطنية في أنقرة[٨].

---

(١) عبد اللطيف الحميد: سقوط الدولة العثمانية، ص٧٢.

(٢) محمد كمال الدسوقي: الدولة العثمانية والمسألة الشرقية، ص٤١٨.

(٣) أحمد عبد الرحيم مصطفى: في أصول التاريخ العثماني، ص٣٠٦، ط٢.

(٤) أحمد حسين العقبي: تركيا والأتراك بين معاهدة سيفر ومعاهدة لوزان، ص٢٣.

(٥) عبد الرحمن الرافعي: الجمعيات الوطنية، ص٣٤٧.

(٦) محمد كمال الدسوقي: الدولة العثمانية والمسألة الشرقية، ص٤٢٢.

(٧) حسين النجار: السياسة والاستراتيجية في الشرق الأوسط، ج١، ص٤٠١.

(٨) أحمد حسين العقبي: تركيا والأتراك بين معاهدة سيفر ومعاهدة لوزان، ص٢٦.

ومن جهتها سعت الدولة العثمانية أيضًا إلى إزالة الخلاف بينها وبين حركة مصطفى كمال، والتوصل إلى اتفاق مشترك حول السياسة الواجب اتباعها حيال معاهدة الصلح بسبب تعنت زعيم الحركة الوطنية[1]، فقد أرسل الصدر الأعظم توفيق باشا بعثة إلى أنقرة لهذا الغرض، ووصلت إليها في ٢٦ ربيع الأول ١٣٣٩ هـ / ٨ ديسمبر ١٩٢٠ م غير أنها لم تحقق أي نجاح لتعنت مصطفى كمال، وإصراره على إمساك القوة بيده، وإضعاف الدولة العثمانية[2].

وهكذا أصبحت الدولة العثمانية رهينة سياسة الحلفاء وبالذات البريطانية، حيث أصبح الجنرال هندرسون **Henderson** المندوب السامي البريطاني في استانبول، والمسؤول الأول عن الدولة العثمانية صاحب السيادة الفعلية فيها[3]، ولذا لم يهتم الحلفاء بحكومة السلطان لسيطرتهم عليها، مدركين أن المقاومة الوطنية القائمة في الأناضول هي القوة المتبقية من الدولة العثمانية والمناوئة لحكومتها، والمعارضة لمعاهدة سيفر في وقت واحد، وقد حاول الحلفاء استخدام سوء العلاقات ما بين مصطفى كمال والدولة العثمانية في تحقيق سياستهم، فعقدوا مؤتمر باريس في ١٤ جمادى الأولى ١٣٣٩ هـ / ٢٤ يناير ١٩٢١م من أجل النظر في المسألة الشرقية وإقرار السلام في الأناضول. وفي هذا المؤتمر طالب رئيس وزراء إيطاليا بتعديل معاهدة سيفر، وأوضح للمؤتمر أن الحركة الوطنية تطالب بأدرنة وأزمير وإلغاء المراقبة الدولية، وقد أيدت فرنسا مطالبة إيطاليا بتعديل المعاهدة، ولكن رئيس وزراء بريطانيا لويد جورج عارض ذلك، وقد انتهت المناقشات إلى موافقة الحلفاء على عقد مؤتمر آخر يحضره ممثلو الدولة العثمانية واليونان لمناقشة تعديل معاهدة سيفر.

وأرسل رئيس المؤتمر (رئيس وزراء فرنسا) دعوة للسلطان العثماني من

---

(١) محمود الشاذلي: المسألة الشرقية، ص٢٢٧.

(٢) أحمد حسين العقبي: المقالة السابقة، ص٢٧.

(٣) علي حسون: تاريخ الدولة العثمانية وعلاقتها الخارجية، ص٣١٤، ط٣.

أجل إرسال مندوبين من الدولة العثمانية لحضور المؤتمر الذي سيعقد في لندن الشهر القادم[١]. كما أرسلت الحكومة البريطانية دعوة مباشرة إلى مصطفى كمال باسم الحلفاء، وكان ذلك بمثابة اعتراف صريح بحركته[٢]. ورغم ذلك كانت الدولة العثمانية ما تزال تراهن على توحيد القوى بينها وبين الحكومة الوطنية، رغبة منها في الاستفادة من القوة العسكرية المتمثلة فيها من أجل استغلالها في معاهدات الصلح مع الحلفاء: فقد أرسل الصدر الأعظم توفيق باشا برقية إلى مصطفى كمال بشأن الوصول إلى اتفاق حول إرسال وفد موحد إلى المؤتمر، غير أن زعيم الحركة رد على البرقية ردًّا قاسيًا وسلبيًّا[٣].

وهكذا قررت الدولة العثمانية إرسال وفد لها إلى مؤتمر لندن، وكذلك فعلت الحركة الوطنية، غير أن وفد أنقرة أصر على انسحاب وفد استانبول قبل بدء المباحثات، كما أنه رفض اعتبار سيفر قاعدة للتفاوض كما رغب الحلفاء[٤].

يظهر من الأحداث المتابعة بروز الحركة الوطنية وزعيمها على الساحة الدولية، في مقابل ضعف الظهور الفعلي للحكومة العثمانية، وإن كانت الحكومة البريطانية والحلفاء لا يزالون على اتصال بها.

وقد اعتبرت الحركة الوطنية أن حضورها المؤتمر سيؤكد اعتراف الحلفاء بقوتها[٥]، وفي الوقت نفسه لم تكن الحركة تعول كثيرًا على المؤتمر بسبب شدة مؤازرة بريطانيا لليونان. غير أن القائمين عليها رأوا أن من الأفضل تلبية الدعوة لأن في ذلك اعتراف من الحلفاء بهم. كما أن في انعقاد المؤتمر فرصة لهم لعقد اتفاقيات خاصة مع بعض دول الحلفاء وهو ما حدث فعلاً[٦].

---

(١) أحمد حسين العقبي: تركيا والأتراك بين معاهدة سيفر ومعاهدة لوزان، ص٢٨.
(٢) علي حسون: تاريخ الدولة العثمانية وعلاقتها الخارجية، ص٢٣١، ط٣.
(٣) أحمد حسين العقبي: المرجع السابق، ص٢٨.
(٤) علي حسون: المرجع السابق، ص٢٣١، ط٣.
(٥) أحمد حسين العقبي: تركيا والأتراك بين معاهدة سيفر ومعاهدة لوزان، ص٢٩.
(٦) عبد الرحمن الرافعي: الجمعيات الوطنية، ص٣٢٤.

اجتمع الحلفاء في مؤتمر لندن في ١٢ جمادى الثانية ١٣٣٩ هـ / ٢١ فبراير ١٩٢١ م، وتزعم رئيس الوزراء الإيطالي الدعوة إلى تعديل معاهدة سيفر موضحًا أن المعاهدة ستحمل في طياتها بذور حرب لا تنتهي، وأيده في ذلك رئيس وزراء فرنسا، إلا أن بريطانيا ظلت متمسكة بالمعاهدة. ودافع رئيس وزراء اليونان عن المعاهدة قائلاً: «إن اليونان قادرة على الاستيلاء على أنقرة وسحق الحركة الكمالية في ثلاثة أشهر». وقد دعا المؤتمر مندوبي الحركة الوطنية واليونانيين إلى أن تكون أزمير مشتركة بين الطرفين، فوافقت الحركة ورفضت اليونان. **ولذلك عدل المؤتمر عن هذا الاقتراح ووضع اقتراحات جديدة سلمها لمندوبي الوفدين تضمنت:**

١. إدخال الدولة العثمانية عصبة الأمم.

٢. جلاء الحلفاء عن اسطنبول وشبه جزيرة أزمير مع إقرار الاحتلال اليوناني على غاليبولي.

٣. إبقاء جنود عثمانيين في استانبول.

وقد خرجت الحركة الوطنية من هذا المؤتمر بعدة نتائج عادت عليها بالفائدة منها اعتراف الحلفاء بها، وإسقاط الوضع القانوني لليونان التي كانت تقاتل باسم الحلفاء لفرض معاهدة سيفر، كما تقرر عدم إمكانية تطبيق المعاهدة دون تعديل[١]. غير أن هذه النتائج لم تمنع من تجدد الاشتباكات بين الحركة واليونان، وقد أخذت الحكومة البريطانية تمد اليونان بالذخائر والعتاد[٢].

وفي ظل هذه الاشتباكات نجح مصطفى كمال في عقد اتفاقية مع إيطاليا في ٣ رجب ١٣٣٩ هـ / ١٣ مارس ١٩٢١ م حيث وافقت إيطاليا على سحب قواتها نظير منحها بعض المميزات الاقتصادية، كما تعهدت ببذل العون

---

(١) أحمد حسين العقبي: تركيا والأتراك بين معاهدة سيفر ومعاهدة لوزان، ص٢٩-٣٠.

(٢) حسين النجار: السياسة والاستراتيجية في الشرق الأوسط، ج١، ص٤٠٢.

للحركة الكمالية[1]. وعُقدت اتفاقية أخرى مع روسيا في ٦ رجب ١٣٣٩ هـ / ١٦ مارس ١٩٢١ م[2] أيدت الأخيرة بموجبها حركة مصطفى كمال التي أصبحت جيشًا في الأناضول[3]، أخذ يحقق انتصارات عسكرية على القوات اليونانية[4]. وقد حاربت الحركة الوطنية في عدة جبهات مختلفة، وأوقفت مخططات الأرمن بالاحتلال شرقي الأناضول وذلك بتعاون الحركة مع الروس. كما أوقفوا الزحف اليوناني صوب الشرق، ثم تحولوا بعد ذلك صوب الغرب لمواجهة اليونانيين المحتلين لأراضي الأناضول[5].

وأدت الأحداث العسكرية، وما حققه مصطفى كمال من نجاح إلى إقرار المجلس الوطني الكبير في ذي الحجة ١٣٣٩ هـ / أغسطس ١٩٢١ م بسلطته المطلقة، وتم تنصيبه قائدًا عامًّا للجيوش الوطنية. كما أقر المجلس الوطني الدستور الجديد الذي خول مصطفى كمال مهام الاضطلاع بالسلطتين التشريعية والتنفيذية. وتقرر رفض جميع المعاهدات التي وقعتها حكومة استانبول مع الحلفاء منذ الاحتلال العسكري للعاصمة، واحتفظ مصطفى كمال لنفسه فقط بحق إبرام الاتفاقيات، وإقرار القوانين باسم الشعب[6].

وهكذا واصل زعيم الحركة الوطنية القيام بأعمال تكرس زعامته وتؤكدها مستخدمًا جميع الوسائل، ومستغلاً الظروف التي تمر بها الدولة العثمانية لصالحه.

---

(١) كمال دسوقي: الدولة العثمانية والمسألة الشرقية، ص٤٢٢.

(٢) عبد الرحمن الرافعي: الجمعيات الوطنية، ص٣٤٧.

(٣) محمد شفيق غربال: منهاج مفصل لدروس في العوامل التاريخية في بناء الأمة العربية على ما هي عليه اليوم، ص١١٧، ١٩٦١ م، معهد الدراسات العربية، القاهرة.

(٤) عبد الرحمن الرافعي: المرجع السابق، ص٣٤٩.

(٥) سيَّار الجميل: العرب والأتراك والانبعاث والتحديث من العثمنة إلى العلمنة، ص١١٣.

(٦) سيَّار الجميل: العرب والأتراك الانبعاث والتحديث من العثمنة إلى العلمنة، ص١١٢.

وقد أكد مصطفى كمال نفوذه فعليًّا بتحقيق انتصار على الجيش اليوناني ودخوله أزمير في ٦ محرم ١٣٤٠ هـ / ٩ سبتمبر ١٩٢١ م[١]. وفي ١٧ صفر ١٣٤٠ هـ / ٢٠ أكتوبر ١٩٢١ م وقع مصطفى كمال في أنقرة اتفاقية بين الحركة الوطنية وفرنسا اعتبرت بمثابة صلح منفرد من جانب فرنسا التي منحت الحركة ما تريد، وبذلك سعت السياسة الفرنسية على نقيض السياسة البريطانية؛ فقد ساندت فرنسا مصطفى كمال وعارضت الهجوم اليوناني لأسباب اقتصادية وسياسية وعكسرية، وللحد من النفوذ البريطاني. وأقرت الميثاق الوطني وتخلت عن معاهدة سيفر وتفرغت لمواجهة الحركة الوطنية السورية في حين قدمت لواء إسكندرونة العربي لقمة سائغة للحركة الوطنية[٢].

وإزاء هذه الانتصارات قبل الحلفاء في ٢٧ رجب ١٣٤٠ هـ / ٢٦ مارس ١٩٢٢ م النظر في تعديل معاهدة سيفر[٣]، وقد ساهم دخول مصطفى كمال أزمير في إظهار حقيقة حركته القائمة على الدعوة إلى العلمانية[٤]، وأدى اعتراف الحكومة البريطانية بالحركة إلى قيام مصطفى كمال بإرسال برقية إلى الحلفاء لعقد اجتماع تمهيدي في الأول من ذي القعدة ١٣٤٠ هـ / ٢٦ يونيو ١٩٢٢ م، ولكن بريطانيا رفضت على أساس أن الاجتماع لا يتوقع منه أي نتائج نافعة. وقد أدركت الحكومة البريطانية أطماع مصطفى كمال الشخصية مبكرًا لذا اعترفت بحركته، ويدل على ذلك برقية أرسلها المندوب السامي البريطاني في استانبول إلى وزير الخارجية بلفور Belfor في ١٤ ذي القعدة ١٣٤٠ هـ / ٩ يوليو ١٩٢٢ م أوضح له فيها أن طموحات مصطفى كمال الشخصية لا زالت كما هي، فالرجل مصمم على أن يبرم سلامًا إلا وفق شروطه هو، وهو تركه سيدًا لتركيا[٥].

---

(١) سيَّار الجميل: المرجع السابق، ص١١٣.

(٢) أحمد عبد الرحيم مصطفى: في أصول التاريخ العثماني، ص٣٠٨، ط٢.

(٣) حسين النجار: السياسة والاستراتيجية في الشرق الأوسط، ج٢، ص٤٠٣.

(٤) مصطفى صبري: الأسرار الخفية وراء إلغاء الدولة العثمانية، ص٢٢٨، ط٢.

(٥) أحمد حسين العقبي: تركيا والأتراك بين معاهدة سيفر ومعاهدة لوزان، ص٣٣، ٣٩.

ولم يكن خافيًا على بريطانيا تخوف الدولة العثمانية من أن تقوم الحركة الوطنية بالتصديق على تسوية حال قبولها من الحلفاء. وبالتالي تصبح الدولة العثمانية في وضع حرج جدًّا. غير أن القائم بالأعمال البريطاني أكد لوزير الخارجية العثماني عزت باشا بأن حكومة بريطانيا لن تقبل استبعاد حكومة استانبول عن أي مؤتمر يدعو إليه الأتراك واليونانيون[١].

وقد رأى بعض المسؤولين البريطانيين إعطاء السلطان العثماني سلطة فعلية يستطيع من خلالها كسب ثقة الشعب كإبرام صلح يتضمن جلاء القوات اليونانية عن آسيا الصغرى، ما دام دعم بريطانيا والحلفاء غير متوافر الآن[٢]، وهذا يوضح أن الحكومة البريطانية أخذت تراهن على الحركة الوطنية ورئيسها في تحقيق أهدافها الاستعمارية، خاصة وأن مصطفى كمال اعترف للحلفاء بمصالحهم في الأراضي العثمانية عدا تركيا الحالية، كما أن سياسة حركته قائمة على مبدأ قومي وهو ما يوضح أن هناك وجهات نظر أخرى تراهن على السلطان العثماني وحكومته، غير أن الحكومة البريطانية والحلفاء قد استقر رأيهم على أن الوسيلة الوحيدة للقضاء على الدولة العثمانية هو اتحاد ضباط الجيش بقيادة مصطفى كمال ضدها[٣].

وكان السلطان محمد السادس قد صرح للمندوب السامي البريطاني في ٢٣ ذي الحجة ١٣٤٠ هـ / ١٨ أغسطس ١٩٢٢ م بشأن الحركة الوطنية بقوله: «إن الذين في أنقرة ليسوا حكومة ولكنهم تجمع للمتمردين. لقد كانوا امتدادًا لجمعية الاتحاد والترقي»[٤]. كما بين أن سبب الدعاية المغرضة ضده من قبل رجال الحركة الوطنية يعود إلى عدم اعترافه بشرعية المجلس الوطني الكبير. وطالب في نهاية حديثه الحكومة البريطانية والحلفاء بدعم حكومته مقابل

---

(١) أحمد حسين العقبي: المقالة السابقة، ص٤٠-٤١.

(٢) أحمد حسين العقبي: المقالة السابقة، ص٤٣.

(٣) علي حسون: تاريخ الدولة العثمانية وعلاقتها الخارجية، ص٣٠٧، ط٣.

(٤) أحمد حسين العقبي: تركيا والأتراك بين معاهدة سيفر ومعاهدة لوزان، ص٤٣.

الحركة الوطنية[1]. ونجحت الحركة الوطنية العثمانية في طرد اليونانيين من الأناضول نهائيًا في محرم ١٣٤١ هـ / سبتمبر ١٩٢٢ م. ومن الواضح أن الحكومة البريطانية قد اتخذت سياسة دعم الحركة الوطنية لإدراك الحلفاء أن الدولة العثمانية الحالية على الرغم من ضعفها إلا أنها تمثل السلطة السياسية الشرعية التي يتجمع حولها المسلمون في عامة العالم الإسلامي. وبالتالي فإنها ستظل خطرًا دائمًا يقلق أوروبا كلها، لذا من الأفضل دعم الحركة الوطنية وقائدها.

وعقد الحلفاء في ٢٠ صفر ١٣٤١ هـ/ ١٢ أكتوبر ١٩٢٢ م هدنة اعترفوا فيها بعودة السيادة التركية إلى اسطنبول وبوغازين وتراقيا Trakya الشرقية[2][3]. واتفقوا على عقد مؤتمر في لوزان[4].

وهكذا لم يعد أحد يستطيع فرض معاهدة سيفر على الدولة العثمانية إذا ما أريد لأوضاع المنطقة أن تستقر. وتبين أن إكراه الحركة الوطنية على قبول المعاهدة وتنفيذها أمر شبه مستحيل. ولذلك قامت بريطانيا والحلفاء في ٦ ربيع الأول ١٣٤١ هـ/ ٢٧ أكتوبر ١٩٢٢ م بتوجيه دعوة إلى الحكومة الشرعية والحركة الوطنية، فأجابت الحركة بأنها دون الحكومة الشرعية، وأقدمت على استصدار قرار يلغي السلطنة[5]، فألغاها المجلس الوطني الكبير في ١٠ ربيع أول ١٣٤١ هـ/ الأول من نوفمبر ١٩٢٢ م[6] تحت أنظار الحكومة البريطانية. ولم يرض السلطان محمد السادس عن إلغاء السلطنة، إلا أنه خشي من احتمال تعرضه لإذلال أشد، ولذلك ترك استانبول في ٢٨ ربيع أول ١٣٤١ هـ / ١٨

---

(١) أحمد حسين العقبي: المقالة السابقة، ص٤٤-٤٥.

(٢) تقع في غربي تركيا الأوروبية.
محمد صبحي وآخرون: أطلس المملكة العربية السعودية والعالم، ص٥٦.

(٣) أحمد عبد الرحيم مصطفى: في أصول التاريخ العثماني، ص٣١٠، ط٢.

(٤) أحمد حسين العقبي: المقالة السابقة، ص٦١.

(٥) أحمد حسين العقبي: المقالة السابقة، ص٦١.

(٦) يلماز أزتونا: تاريخ الدولة العثمانية، ج٢، ص٢٦٠.

نوفمبر ١٩٢٢ م[١].

ولم يبق من الأسرة الحاكمة إلا السلطان عبد المجيد الثاني (١٣٤١ - ١٣٤٢ هـ / ١٩٢٢ - ١٩٢٤ م) الذي اختاره المجلس الوطني الكبير[٢]. وقد أيد السلطان الجديد حكومة أنقرة وعندما شعر بأنها تتجه نحو الجمهورية مما يعني تهميش سلطته وسلبها ووضعها بيد ضباط الجيش، اضطر إلى أن يظل محايدًا إذ لم يتدخل في شؤون الدولة[٣]. وهكذا حين انعقد مؤتمر الصلح في لوزان في ١٠ ذو الحجة ١٣٤١ هـ / ٢٤ يوليو ١٩٢٣ م لم يكن في الدولة العثمانية سوى حكومة واحدة هي حكومة أنقرة[٤].

وقد وضع كرزون Curzon وزير خارجية بريطانيا شروطًا للاعتراف بتركيا وهي:

١. إلغاء الخلافة الإسلامية.

٢. طرد الخليفة خارج البلاد.

٣. إعلان علمانية الدولة.

كما قرر المؤتمر جلاء القوات الأجنبية عن استانبول وعودة السيادة التركية على ما يقرب من كل الأراضي التركية الحالية، وإلغاء الامتيازات الأجنبية[٥]. وقد أخفق المؤتمر في توقيع هذه الصيغة لاستحالة تطبيقها، ولكن عصمت أينونو رئيس وفد مصطفى كمال عاد إلى أنقرة[٦]، للمغامرة بتنفيذ الشروط، وقد أصدر المجلس الوطني الكبير قرارًا في ١٠ محرم ١٣٤٢ هـ /

---

(١) علي حسون: تاريخ الدولة العثمانية وعلاقتها الخارجية، ص٢٦١، ٢٣٥، ط٣.

(٢) أحمد عبد الرحيم مصطفى: في أصول التاريخ العثماني، ص٣١٠، ط٢.

(٣) يلماز أزتونا: المرجع السابق، ج٢، ص٢٦٢.

(٤) أحمد عبد الرحيم مصطفى: المرجع السابق، ص٣١٠.

(٥) أحمد عبد الرحيم مصطفى: المرجع السابق، ص٣١١.

(٦) عبد اللطيف الحميد: سقوط الدولة العثمانية، ص٧٣.

٢٣ أغسطس ١٩٢٣ م بالموافقة على بنود المعاهدة[١]. وهكذا وافقت الحركة الوطنية على إلغاء الخلافة وإعلان علمانية الدولة. ونتيجة لما تم التوصل إليه في لوزان أحرز مصطفى كمال هيبة وسلطة كانت لازمة لتشكيل الدولة الجديدة، ولم يبق سوى انسحاب قوات الحلفاء[٢].

وقد دخلت القوات التركية استانبول في ربيع الأول ١٣٤٢ هـ / ١٦ أكتوبر ١٩٢٣ م، وأصدر المجلس الوطني قرارًا يقضي بجعل أنقرة العاصمة. كما أعلنت الجمهورية، وأنها تستمد سيادتها من الشعب، وانتخب مصطفى كمال رئيسًا لها[٣]. وكخطوة أخيرة في القضاء على الخلافة الإسلامية أقدم مصطفى كمال على إلغاء الخلافة في ٢٢ رجب ١٣٤٢هـ / ٣ مارس ١٩٢٤م[٤].

وأصبح مصطفى كمال يلقب نفسه بأبي الأتراك (أتاتورك)، وقد اختفت جميع محاولات إعادة الخلافة وإحيائها كي تبدأ ممارسات أتاتورك الجديدة التي تنطوي عليها تطلعاته في بناء دولة عصرية على غرار الدول الأوروبية والنمط الغربي[٥]، حيث أخذ يمارس العلمانية في الميادين المختلفة القانونية والتعليمية والاجتماعية وغيرها[٦]. وبذلك اختفت من الوجود آخر دولة إسلامية حكمت العالم الإسلامي لقرون عديدة.

---

(١) أحمد حسين العقبي: تركيا والأتراك بين معاهدة سيفر ومعاهدة لوزان، ص٦٣.
(٢) أحمد عبد الرحيم مصطفى: في أصول التاريخ العثماني، ص٣١١، ط٢.
(٣) أحمد عبد الرحيم مصطفى: المرجع نفسه، ص٣١٢.
(٤) يلماز أزتونا: تاريخ الدولة العثمانية، ج٢، ص٢٦٣.
(٥) سيَّار الجميل: العرب والأتراك الانبعاث والتحديث من العثمنة إلى العلمنة، ص١١٧.
(٦) سيَّار الجميل: المرجع السابق، ص.١٢١

الوثائق والمصادر والمراجع



الوثائق والمصادر والمراجع

أولاً: الوثائق

عدد الوثائق التي استفاد منها البحث (٥٢) وثيقة.

أ - وثائق لم تنشر من الأرشيف العثماني:

الباب العالي BEO

١ - وثيقة رقم ٢٦١٦٥٩

من مدير التشغيل إلى نظارة الخط الحديدي الحجازي.

بتاريخ ١٨ محرم ١٣٢٧ هـ / ٩ فبراير ١٩١٩ م.

٢ - وثيقة رقم ٢٦١٦٥٩

بتاريخ ١٩ محرم ١٣٢٧ هـ / ١٠ فبراير ١٩١٩ م.

من ناظر الخط الحديدي الحجازي إلى الدولة العثمانية.

٣ - وثيقة رقم ٢٦٤٠٨٥

من قلم رسائل الصدارة العظمى إلى نظارة الخط الحديدي الحجازي.

٤ - وثيقة رقم ٣١٦٩٤٣

بتاريخ ١٥ ذو القعدة ١٣٣١ هـ / ١٦ أكتوبر ١٩١٣ م.

٥ - وثيقة رقم ٣٢١٢٥٧

بتاريخ ذو الحجة ١٣٣١ هـ / نوفمبر ١٩١٣ م.

٦ - وثيقة رقم ٣٢١٢٥٧
بتاريخ الأول من ربيع الأول ١٣٣٢ هـ / ٢٨ يناير ١٩١٤ م.

٧ - وثيقة رقم ٣٢١٢٥٧
بتاريخ ربيع الأول ١٣٣٤ هـ / فبراير ١٩١٤ م.

٨ - وثيقة رقم ٣٣٠٠٢٤
بتاريخ غرة ربيع الأول ١٣٣٤ هـ / ٧ يناير ١٩١٦ م.
من دائرة الصدارة إلى إمارة مكة المكرمة الجليلة.

٩ - وثيقة رقم ٣٢٢٢
بتاريخ ٢٣ رجب ١٣٣٢ هـ / ١٧ يونيو ١٩١٤ م.
من أمير مكة الحسين بن علي إلى محافظ المدينة المنورة.

١٠ - وثيقة رقم ٣٣٠٩١٤
بتاريخ غرة ربيع الآخر ١٣٣٤ هـ / ٥ مارس ١٩١٦ م.
من مأمور قبائل جهينة إلى أمير مكة.

١١ - وثيقة رقم ٣٢٤٠٣٣
بتاريخ ٢٩ ذو الحجة ١٣٣٢ هـ / ١٨ نوفمبر ١٩١٤ م.
من قائد الحجاز وهيب بك وأمير مكة إلى الصدارة العظمى.

١٢ - وثيقة رقم ٢٦٠٩٢١
بتاريخ ٣ محرم ١٣٢٧ هـ / ٢٥ يناير ١٩٠٩ م.
من إدارة السكة الحديد إلى نظارة الصحة.

١٣ - وثيقة رقم ٠٣٢٤٠٣٣
بتاريخ ٢٩ ذو الحجة ١٣٣٢ هـ / ١٨ نوفمبر ١٩١٤ م.
من والي الحجاز وأمير مكة المكرمة إلى الصدارة العظمى.

١٤ - وثيقة رقم ٣٢٤٠٣٣
بتاريخ ٤ محرم ١٣٣٤ هـ / ١٢ نوفمبر ١٩١٥ م.
من سعود بن رشيد إلى ناظر الداخلية طلعت باشا.

١٥ - وثيقة رقم ٣٣٤٠٢١

بتاريخ ١٩ ربيع الأول ١٣٣٥ هـ / ١٥ يناير ١٩١٧ م.

من دائرة الصدارة العظمى إلى نظارة الحربية والمالية.

١٦ - وثيقة رقم ٣٤١٣٢١

دون تاريخ

من نظارة الداخلية إلى مقام الصدارة العظمى.

الباب العالي AD (D.H.L.U.M)

١٧ - وثيقة رقم ٢-١/ ٤

بتاريخ ١٤ جمادى الأولى ١٣٣٣ هـ / ٣٠ مارس ١٩١٥ م.

الباب العالي B.DCD.H.I

١٨ - وثيقة رقم ٢-١/ ٤

من محافظ المدينة المنورة إلى نظارة الداخلية.

نظارة الداخلية:

١ - وثيقة رقم ٢٤/ ٢-١٠٣

بتاريخ ١٩ جمادى الآخرة ١٣٢٨ هـ / ٢٨ يونيو ١٩١٠ م.

من الصدر الأعظم إلى محافظ المدينة المنورة.

٢ - وثيقة رقم ١٢/ ٤-١٧

بتاريخ ١٠ صفر ١٣٢٨ هـ / ٢١ فبراير ١٩١٠ م.

من والي سوريا إلى نظارة الداخلية.

٣ - وثيقة رقم ١٠/ ٢/ ٦٨

من الصدر الأعظم إلى نظارة الداخلية.

٤ - وثيقة رقم ٣٢/ ٢-١٨

٥ - وثيقة رقم ١٧-٥/ ١

بتاريخ ٢٦ رمضان ١٣٢٧ هـ / ١١ أكتوبر ١٩٠٩ م.

من وكيل ابن رشيد إلى نظارة الداخلية.

٦ - وثيقة رقم ١٧-٥/١
بتاريخ ٢٤ جمادى الأولى ١٣٢٨ هـ / ٣ يونيو ١٩١٠ م.
من وكيل ابن رشيد إلى الصدارة العظمى.
٧ - وثيقة رقم ٩٩/١١٧
من وكيل ابن رشيد إلى الصدارة العظمى.
٨ - وثيقة رقم ١٢/٤-١٧
بتاريخ ٣٠ ذو القعدة ١٣٢٧ هـ / ١٣ ديسمبر ١٩٠٩ م.
من ولاية سوريا إلى نظارة الداخلية.
٩ - وثيقة رقم ١٧-٥/١

نظارة الداخلية DH.ID

١٠ - وثيقة بتاريخ ٧ ربيع الأول ١٣٣٠ هـ / ٢٥ فبراير ١٩١٢ م.
من نظارة المالية إلى نظارة الداخلية.
١١ - وثيقة رقم ٨/ ٨٢
بتاريخ صفر ١٣٢٩ هـ / ١٩١١ م.
من نظارة المالية إلى نظارة الداخلية.

نظارة الداخلية DH.KMS

١٢ - وثيقة رقم ٥٣/ ٦٣
من شكيب أرسلان إلى ناظر الداخلية.
١٣ - وثيقة رقم ٦٠/ ٤٣
بتاريخ ١٧ ربيع الآخر ١٣٣٥ هـ / ١٠ فبراير ١٩١٧ م.
من قائد الجيش الرابع إلى نظارة الداخلية.

نظارة الداخلية DH.SFR1

١٤ - وثيقة رقم ٧٤
من نظارة الداخلية إلى قائد العراق

١٥ - وثيقة رقم ١/٧٩
بتاريخ ٨ ذو الحجة ١٣٣٥ هـ / ٢٥ يوليو ١٩١٧ م.
من الصدر الأعظم طلعت باشا إلى أمير مكة الشريف علي حيدر.

نظارة الداخلية DH.SYS

١٦ - وثيقة رقم ٣/٦٠
بتاريخ ٣ شعبان ١٣٢٩ هـ / ٣٠ يوليو ١٩١١ م.
من قائد الجناح العسكري بحوران إلى ديوان الحربية العرفي

١٧ - وثيقة رقم ٣/٦٠
بتاريخ ٢٦ ذو القعدة ١٣٢٩ هـ / ١٨ نوفمبر ١٩١١ م.

مضابط مجلس الوكلاء MV

- وثيقة رقم ٢٤١/١١٦

قصر يلدز YEE

- وثيقة رقم ١٢٩٦/٧٠
بتاريخ محرم ١٣٣٦ هـ / نوفمبر ١٩١٧ م.
من القائد العام لسورية وغرب عربستان إلى المدير العام لسكة الحديد الحجازية.

ب - وثائق منشورة:

١ - وثيقة عثمانية بتاريخ ٢٧ جمادى الآخر ١٣٢٤ هـ من الأرشيف العثماني B.DCD.H.I
وثيقة رقم ٢١-I/4
بتاريخ جمادى الأولى ١٣٣٣ هـ / مارس ١٩١٥ م.
من محافظ المدينة المنورة إلى وزارة الداخلية.

٢ - سالنامة دولة علية عثمانية لسنة (١٣٢٦ هـ / ١٩٠٨ م)، مطبعة أحمد إحسان.

ج - وثائق الوكيل المويلحي:

١ - وثيقة عثمانية بتاريخ ٢٧ جمادى الآخرة ١٣٢٤ هـ / ١٨ أغسطس ١٩٠٦ م.

٢ - وثيقة عربية بتاريخ ١٣٢٩ هـ / ١٩١١ م.
من وكيل قلعة المويلح إلى مديرية ضبا.

٣ - وثيقة عربية
من الحكومة البريطانية إلى أهالي شمال ساحل البحر الأحمر.

د - وثائق مكتبة الملك فهد الوطنية بالرياض:

١ - وثيقة عثمانية رقم ٤٢٩٨
من والي الشام إلى السلطان العثماني.

٢ - وثيقة عثمانية رقم ٣٣٢
بتاريخ ٢٠ ربيع الأول ١٣٠٥ هـ / ٦ ديسمبر ١٨٨٨ م.

٣ - وثيقة عثمانية بتاريخ ٣ رجب ١٣٢٥ هـ / ١٢ أغسطس ١٩٠٧ م.
من دائرة الكتابة العلية بقصر يلدز الهمايوني إلى عسكرة السلطان.

٤ - وثيقة عثمانية رقم ٢١٢
بتاريخ ٤ محرم ١٣٣١ هـ / ١٤ ديسمبر ١٩١٢ م.
من الباب العالي إلى ولاية البصرة.

٥ - وثيقة عثمانية رقم ٨٦٣
بتاريخ ٢ محرم ١٣٣٣ هـ / ٢٠ نوفمبر ١٩١٤ م.
من والي الشام إلى نظارة الداخلية.

٦ - وثيقة عثمانية رقم ٤٥٧٢
من الصدر الأعظم إلى نظارة الداخلية.

٧ - وثيقة عثمانية بتاريخ ٧ محرم ١٣٣٣ هـ / ٢٥ نوفمبر ١٩١٤ م.
من والي الحجاز وهيب بك إلى الباب العالي.

٨ - وثيقة عثمانية رقم ١٠٧
بتاريخ ١٤ محرم ١٣٣٣ هـ / ٢ ديسمبر ١٩١٤ م.
من الإدارة العامة للسكة الحجازية إلى نظارة الداخلية.
٩ - وثيقة عثمانية رقم ٧/ ٥٤
بتاريخ ١١ محرم ١٣٣٣ هـ / ٢٩ نوفمبر ١٩١٤ م.

هـ - وثائق دارة الملك عبد العزيز بالرياض:

١ - وثيقة عثمانية رقم B/1970
من قائد العسكر في مدائن صالح (الحجر) إلى سليمان باشا العظم والي الشام.
٢ - وثيقة عثمانية رقم ٤٤٧٩
من والي الشام محمد باشا العظم إلى الصدر الأعظم.

ثانيًا: المصادر العربية والمعربة:

١ - القرآن الكريم.
٢ - أحمد قدري قلعجي: مذكراتي عن الثورة العربية الكبرى، ١٣٧٥ هـ / ١٩٥٦ م، مطابع ابن زيدون، دمشق.
٣ - إدوارد نولده: الأوضاع السياسية في وسط الجزيرة العربية عند نهاية القرن التاسع عشر الميلادي، ط٢، ١٤٢٢ هـ / ٢٠٠٢ م دار بلاد العرب، الرياض.
٤ - إليزابيث بيرغوين: جيرترودبيل من أوراقها الشخصية ١٩١٤ - ١٩٢٦م، ترجمة وتحرير وتعليق نمير عباس مظفر، تقديم عبد الرحمن منيف، ٢٠٠٢م، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت.
٥ - أمين الريحاني: تاريخ نجد الحديث وسيرة عبد العزيز بن عبد الرحمن الفيصل آل سعود ملك الحجاز ونجد وملحقاتها، ١٩٨٠ م، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت.

٦ - أمين الريحاني: ملوك العرب، ط٢، ١٩٨٦ م، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت.
٧ - أنطونان جوسن ورفائيل سافيناك: رحلة استكشافية أثرية إلى الجزيرة العربية، ترجمة صبا عبد الوهاب الفارس، مراجعة سليمان بن عبد الرحمن الذيب وسعيد بن فائز السعيد، ١٤٢٤ هـ، دارة الملك عبد العزيز، الرياض.
٨ - أوليا جلبي: الرحلة الحجازية، ترجمها عن التركية وقدم لها الصفصافي أحمد المرسي، ١٤٢٠ هـ / ١٩٩٩ م، دار الآفاق العربية، القاهرة.
٩ - أيوب صبري باشا: مرآة جزيرة العرب، ترجمة وتعليق أحمد فؤاد متولي والصفصافي أحمد المرسي، ١٤١٩ هـ / ١٩٩٩ م، دار الآفاق العربية، القاهرة.
١٠ - براي: مغامرات لجمن في العراق والجزيرة العربية ١٩٠٨ - ١٩٢٠م، ترجمة وتعليق سليم طه التكريتي، ١٩٨٩ م، دار واسط للدراسات والنشر والتوزيع، بغداد.
١١ - توماس إدوارد لورنس: أعمدة الحكمة السبعة، ترجمة محمد نجار، ١٩٩٨ م، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان.
١٢ - تومس إدوارد لورنس (الكولونيل): الثورة في الصحراء ١٩١٦ - ١٩١٨ م، ترجمة رشيد أكرم، ب.ت.ن، ب.د.ن.
١٣ - جعفر العسكري: مذكرات جعفر العسكري، تحقيق وتقديم نجدة فتحي صفوة، ١٩٨٨ م، دار السلام، لندن.
١٤ - جمال باشا (الكبير): مذكرات جمال باشا، ترجمة علي أحمد شكري، تحقيق عبد المجيد محمود، ١٩٦٣ هـ، دار البصري، بغداد.
١٥ - جمال باشا الصغير: كيف جلت القوات العثمانية عن بلاد العرب، تعريب فؤاد ميداني، ١٩٣٢ م، بيروت.

١٦ - سليمان بن شفيق بن علي كمالي: حجاز ساحتنامه سي، ١٣١٠ هـ، دار الخلافة.
١٧ - سليمان فيضي: مذكرات سليمان فيضي، تحقيق وتقديم باسل سليمان فيضي، ط٤، ٢٠٠٠ م، دار الساقي، بيروت.
١٨ - سهيل صابان: المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية التاريخية، مراجعة عبد الرازق محمد حسن، ١٤٢١ هـ / ٢٠٠٠ م، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض.
١٩ - شارل هوبير: رحلة في الجزيرة العربية الوسطى ١٨٧٨ - ١٨٨٢ م، ترجمة إليسار سعادة، ٢٠٠٣ م، مطبعة ألف، بيروت.
٢٠ - شرف عبد المحسن البركاتي: الرحلة اليمانية، قدمته وضبطته أميمة الصواف، ١٤٢١ هـ / ٢٠٠١ م، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة.
٢١ - صور من شمال وغرب المملكة العربية السعودية، ١٣٢٥ - ١٣٢٦ هـ / ١٩٠٧ - ١٩١٧ م، محرم ١٤٢١ هـ، معرض نظمته مكتبة الملك عبد العزيز العامة، الرياض.
٢٢ - ضاري الرشيد: نبذة تاريخية عن نجد أملاها الأمير ضاري بن فهيد الرشيد، كتبها الأستاذ وديع البستاني، قدم لها وحققها عبد الله صالح العثيمين، ١٤١٩ هـ / ١٩٩٩ م، الأمانة العامة للاحتفال بمرور مائة عام على تأسيس المملكة العربية السعودية، الرياض.
٢٣ - عبد الرحمن الرافعي: الجمعيات الوطنية، ١٩٢٢ م، مطبعة النهضة، مصر.
٢٤ - عبد الله بن الحسين: مذكراتي، ط٢، ١٩٩٨ م، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان.
٢٥ - عثمان بن بشر: عنوان المجد في تاريخ نجد، حققه وعلق عليه محمد بن ناصر الشتري، ١٤٢٠ هـ / ١٩٩٩ م، دار الحبيب، الرياض.
٢٦ - عز الدين التنوخي: الرحلة التنوخية، جمع وإعداد يحيى عبد الرؤوف، ١٩٨٥ م، ب.د.ن. عمان.

٢٧ - فائز الغصين: مذكراتي عن الثورة العربية، ١٩٧٠ م، مطبعة الترقي، دمشق.

٢٨ - الليدي آن بلنت: رحلة إلى بلد نجد، ترجمة محمد أنعم غالب، ط٢، ١٣٨٩ هـ / ١٩٧٨ م، دار اليمامة للبحث والترجمة والنشر، الرياض.

٢٩ - ليونهارت راودلف: رحلة إلى المشرق العربي وسوريا وفلسطين سنة ١٥٧٣ م، ترجمة وتعليق سليم طه التكريتي، ١٩٧٧ م، ب.د.ن.

٣٠ - محمد بن أحمد بن إياس الحنفي: بدائع الزهور في وقائع الدهور، حققها وكتب لها المقدمة والفهارس: محمد مصطفى، ١٤٠٣ هـ / ١٩٨٤ م، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة.

٣١ - محمد بن عبد الله الحسيني الموسوي: رحلة الشتاء والصيف، حققها وقدمها وفهرسها محمد سعيد الطنطاوي، ط٢، ١٣٨٥ هـ، المكتب الإسلامي للطباعة والنشر، دمشق.

٣٢ - محمد بن عيسى بن كنان الدمشقي: المواكب الإسلامية في الممالك والمحاسن الشامية، تحقيق ودراسة حكمت اسماعيل، ١٩٩٣ م، منشورات دار الثقافة، دمشق.

٣٣ - محمد فريد: تاريخ الدولة العلية العثماني، تحقيق إحسان حقي، ط٨، ١٤١٩ هـ / ١٩٩٨ م، دار النفائس، بيروت.

٣٤ - محمد كرد علي: خطط الشام، ط٣، ١٤٠٣ هـ / ١٩٨٣ م، مكتبة النوري، دمشق.

٣٥ - مصطفى صبري: الأسرار الخفية وراء إلغاء الخلافة العثمانية، تقديم ودراسة مصطفى حلمي، ط٢، ١٤٠٩ هـ / ١٩٨٩ م، دار الدعوة، الإسكندرية.

٣٦ - الملك عبد العزيز آل سعود يرته وفترة حكمه في الوثائق الأجنبية، ١٤١٩ هـ / ١٩٩٩ م، دار الدائرة للنشر والتوثيق.

٣٧ - نوري السعيد: مذكرات نوري السعيد في الحركات العسكرية في الحجاز وسوريا، ط٢، ١٩٨٧ م، الدار العربية للموسوعات، بيروت.

٣٨ - هاري سانت جون فلبي: أرض مدين، تعريب يوسف الأمين، مراجعة وتدقيق عبد الله بن محمد المنيف، ١٤٢٤ هـ / ٢٠٠٣ م، مكتبة العبيكان، الرياض.

٣٩ - هاري سانت جون فلبي: بعثة إلى نجد، ترجمة عبد الله الصالح العثيمين، ١٤١٨ هـ / ١٩٩٧ م، مكتبة العبيكان، الرياض.

٤٠ - هاري سانت جون فلبي: تاريخ نجد ودعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب، تعريب عمر الديراوي، ط٢، ١٤١٨ هـ / ١٩٩٧ م، مكتبة مدبولي، القاهرة.

٤١ - هاري سانت جون فلبي: العربية السعودية، ترجمة عاطف فالح يوسف، ١٤٢٢ هـ / ٢٠٠٢ م، مكتبة العبيكان، الرياض.

٤٢ - هاري سانت جون فلبي: أيام فلبي في العراق، ترجمة جعفر الخياط، ١٩٥٠ م، دار الكشافة، بيروت.

٤٣ - هنري مورغنتو: مذكرات سفير أمريكا في الآستانة، ترجمة فؤاد صروف، ١٩٤٣ م، مطبعة المقطم، القاهرة.

٤٤ - وليم جيفور بالجريف: وسط الجزيرة العربية وشرقها، ترجمة صبري محمد حسن، المجلس الأعلى للثقافة، ٢٠٠١، القاهرة.

٤٥ - يوليوس أيتنج: رحلة داخل الجزيرة العربية، ترجمه وعلق عليه سعيد بن فائز السعيد، ١٤١٩ هـ، دارة الملك عبد العزيز، الرياض.

ثالثًا: الرسائل العلمية:

١ - أحمد حسين العقبي: التنافس الإنجليزي الفرنسي في شبه الجزيرة العربية في القرن التاسع عشر الميلادي، رسالة دكتوراه، إشراف أ. د. محمود صالح منسي، ١٣٩٩ هـ / ١٩٧٩ م، جامعة الأزهر، كلية اللغة العربية.

٢ - مريم فريح المهوس: موقف الحامية العثمانية في المدينة المنورة من ثورة الحسين بن علي (١٣٣٤ - ١٣٣٧ هـ / ١٩١٦ - ١٩١٩ م)، رسالة ماجستير، ١٤٢٢ هـ، جامعة الملك سعود، الرياض.

٣ - نجاة عبد القادر جاسم: العثمانيون وشمال الجزيرة العربية ١٨٤٠ - ١٩٠٩ م، رسالة دكتوراه، جامعة عين شمس، ١٣٩٦ هـ / ١٩٧٦ م.
٤ - هشام محمد عجيمي: قلعة المويلح، دراسة معمارية حضارية، رسالة ماجستير، ١٤٠٣ هـ / ١٩٨٣ م، جامعة أم القرى، مكة المكرمة.
٥ - وداد خضير الشتيوي: موقف الدولة العثمانية من آل سعود ١٨٩١ - ١٩١٤ هـ، رسالة ماجستير، ١٩٨٩ م، جامعة البصرة.

رابعًا: المراجع العربية:

١ - إبراهيم رفعت باشا: مرآة الحرمين الشريفين، ب.ت.ن، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة.
٢ - إبراهيم السايح: مدائن صالح من مملكة الأنباط إلى قبيلة الفقراء، ب.ت.ن، دار البستاني للنشر والتوزيع، القاهرة.
٣ - إبراهيم محمد حسن: البحر الأحمر في الحرب العالمية الأولى، ١٩٨٨ م، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، القاهرة.
٤ - أحمد حسين العقبي: تركيا والأتراك بين معاهدة سيفر ومعاهدة لوزان، ١٩٨٩ م، مركز بحوث الشرق الأوسط، جامعة عين شمس.
٥ - أحمد عبد الرحيم مصطفى: في أصول التاريخ العثماني، ط٢، ١٤١٣ هـ / ١٩٩٣ م، دار الشروق، القاهرة.
٦ - أحمد عزت عبد الكريم: دراسات في تاريخ العرب الحديث، ١٩٧٧م، دار النهضة العربية، بيروت.
٧ - أمين سعيد: أسرار الثورة العربية الكبرى ومأساة الحسين بن علي، ب.ت.ن، دار الكاتب العربي، بيروت.
٨ - أمين سعيد: الثورة العربية الكبرى، ب.ت.ن، مكتبة مدبولي، القاهرة.
٩ - أمين سعيد: ثورات العرب في القرن العشرين، ب.ت.ن، دار الهلال، القاهرة.
١٠ - توفيق علي برو: العرب والترك في العهد الدستوري العثماني، ١٩٦٠م، معهد الدراسات العالية، القاهرة.

١١ - توفيق علي برو: القضية العربية في الحرب العالمية الأولى، ١٩٨٩م، دار طلاس، دمشق.

١٢ - جبار يحيى عبيد: التاريخ السياسي لإمارة حائل، ١٤٢٤ هـ / ٢٠٠٣م، الدار العربية للموسوعات، بيروت.

١٣ - جلال يحيى: العالم العربي الحديث، ١٩٩٨م، المكتب الحديث، القاهرة.

١٤ - جودة حسين جودة: شبه الجزيرة العربية دراسة الجغرافية الإقليمية، ب.ت.ن، دار المعرفة، الإسكندرية.

١٥ - حافظ وهبة: جزيرة العرب في القرن العشرين، ط٣، ١٣٥٧ هـ / ١٩٥٦ م، دار الآفاق العربية، القاهرة.

١٦ - حسين خلف الشيخ خزعل: تاريخ الكويت السياسي، ١٩٦٢ م، ب.د.ن، بيروت.

١٧ - حسين محمد بن نصيف: ماضي الحجاز وحاضره، ١٣٤٩ هـ، مطبعة خضير، القاهرة.

١٨ - حسين النجار: السياسة والاستراتيجية في الشرق الأوسط، ١٩٥٣ م، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة.

١٩ - حمد الجاسر: في شمال غرب الجزيرة: نصوص، مشاهدات، انطباعات، ط٢، ١٤٠١ هـ/ ١٩٨١ م، منشورات دار اليمامة للبحث والترجمة والنشر، الرياض.

٢٠ - حمد الجاسر: المعجم الجغرافي للبلاد العربية السعودية: شمال المملكة، ١٣٩٧ هـ / ١٩٧٧ م، دار اليمامة، الرياض.

٢١ - حمود بن ضاوي القثامي: شمال الحجاز، ط٣، ١٤١٢ هـ / ١٩٩١م، العصر الحديث، بيروت.

٢٢ - خالد السعدون: أحداث في تاريخ الخليج العربي، ٢٠٠١ م، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية.

٢٣ - خير الدين الزركلي: الأعلام، ط٥، ١٩٨٠ م، دار العلم للملايين، بيروت.
٢٤ - خير الدين الزركلي: شبه الجزيرة في عهد الملك عبد العزيز، ط٢، ١٣٧٩ هـ / ١٩٧٧ م، دار العلم للملايين، بيروت.
٢٥ - خيرية قاسمية: الحكومة العربية في دمشق ١٩١٨ - ١٩٢٠ م، ١٩٧١ م، دار المعارف، القاهرة.
٢٦ - رياض الريس: جواسيس العرب، ط٢، ١٩٩٠ م، رياض الريس للكتب والنشر، لندن.
٢٧ - زين بن معزي العنزي: معجم وتاريخ وادي القرى، ١٤١٧ هـ / ١٩٩٦ م، ب.د.ن.
٢٨ - ساطع الحصري: البلاد العربية والدولة العثمانية، ط٢، ١٩٦٠ م، دار العلم للملايين، بيروت.
٢٩ - ساطع الحصري: يوم ميسلون، ب.ت.ن، دار الاتحاد، بيروت.
٣٠ - سعد عبد العزيز الراشد: درب زبيدة طريق الحج من الكوفة إلى مكة المكرمة، دراسة تاريخية وحضارية وأثرية، ١٤١٤ هـ / ١٩٩٣ م، دار الوطن للنشر والإعلام، الرياض.
٣١ - سليمان الدخيل: القول السديد في أخبار إمارة الرشيد، دار اليمامة، ملحق بكتاب نبذة تاريخية عن نجد، ب.ت.م، الرياض.
٣٢ - سليمان الغنام: البيئة السياسية الإقليمية والدولية في شبه الجزيرة العربية إبان نهوض الملك عبد العزيز لتأسيس الدولة السعودية الحديثة، ١٤٢٠ هـ / ١٩٩٩ م، مكتبة العبيكان، الرياض.
٣٣ - سليمان موسى: الثورة العربية الكبرى، وثائق وأسانيد، ١٩٦٦ م، دائرة الثقافة والفنون، عمان.
٣٤ - سليمان موسى: الحرب في الحجاز، ١٩٨٩ م، ب.د.ن، عمان.
٣٥ - سليمان موسى: الحركة العربية ١٩٠٨ - ١٩٢٤ م، ط٢، ١٩٧٧ م، دار النهار، بيروت.

٣٦ - سليمان موسى: إمارة شرقي الأردن نشأتها وتطورها في ربع قرن ١٩٢١ - ١٩٤٦ م، ١٩٩٠ م، منشورات لجنة تاريخ الأردن، عمان.

٣٧ - سيار الجميل: العرب والأتراك من الإنبعاث والتحديث من العثمنة إلى العلمنة، ١٩٩٧ م، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

٣٨ - السيد رجب حراز: الدولة العثمانية وشبه الجزيرة العربية، ١٩٧٠ م، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة.

٣٩ - سيد عبد المجيد بكر: الملامح الجغرافية لدروب الحجيج، ١٤٠١ هـ / ١٩٨١ م، تهامة، جدة.

٤٠ - السيد محمد الدقن: سكة حديد الحجاز الحميدية، ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥ م، مطبعة الجبلاوي، القاهرة.

٤١ - السيد محمود شكري الألوسي، تاريخ نجد، ب.ت.ن، مكتبة مدبولي، القاهرة.

٤٢ - صبحي العمري: الطريق إلى دمشق، ١٩٩١ م، رياض الريس للنشر والتوزيع، لندن.

٤٣ - صلاح الدين المختار: تاريخ المملكة العربية السعودية، ب.ت.ن، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت.

٤٤ - طالب وهيم: مملكة الحجاز، ١٩٨٢ م، منشورات مركز دراسات الخليج العربي، البصرة.

٤٥ - عاتق البلادي: معجم الحجاز، ١٤٠٢ هـ / ١٩٨٢ م، دار مكة، مكة المكرمة.

٤٦ - عارف أحمد عبد الغني: أمراء المدينة المنورة، ١٩٩٦ م، دار كنان للطباعة النشر، دمشق.

٤٧ - عايض بن خزّام الروقي: حروب البلقان والحركة العربية في المشرق العربي العثماني ١٣٣٠ - ١٣٣٢ هـ / ١٩١٢ - ١٩١٣ م، ١٩٩٦ م، جامعة أم القرى، مكة المكرمة.

٤٨ - عبد الحفيظ محمد سعيد سقا: الجغرافية الطبيعية للمملكة العربية السعودية، ١٤١٦ هـ / ١٩٩٥ م، دار زهران، جدة.
٤٩ - عبد الرحمن السديري: الجوف وادي النفاخ، ب.ت.ن، مؤسسة عبد الرحمن السديري اليخرية، الجوف.
٥٠ - عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم: تاريخ العرب الحديث والمعاصر، ٢٠٠٠ م، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.
٥١ - عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم: التاريخ الأوروبي الحديث والمعاصر، ط٥، ١٩٩٥ م، دار الكتاب الجامعي، القاهرة.
٥٢ - عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم: الدولة السعودية الأولى ١١٥٨ - ١٢٣٣ هـ / ١٧٤٥ - ١٨١٨ م، ط٦، ١٤٢٠ هـ / ١٩٩٩ م، دار الكتاب الجامعي، القاهرة.
٥٣ - عبد العزيز الشناوي: الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها، ١٩٨٣ م، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة.
٥٤ - عبد العزيز عبد الغني إبراهيم: أمراء وغزاة، ط٣، ١٩٩٥ م، دار الساقي، بيروت.
٥٥ - عبد الفتاح حسن أبو علية: المخطوط التركي، ١٤٠٣ هـ / ١٩٨٣ م، دار المريخ للنشر، الرياض.
٥٦ - عبد القادر بن محمد الجزيري: درر الفوائد المنظمة في أخبار الحج وطريق مكة المعظمة، ١٣٨٤ هـ، المطبعة السلفية، القاهرة.
٥٧ - عبد اللطيف الحميد: سقوط الدولة العثمانية دراسة تاريخية في العوامل والأسباب، ١٤١٦هـ / ١٩٩٦م، مكتبة العبيكان، الرياض.
٥٨ - عبد اللطيف الحميد: البحر الأحمر والجزيرة العربية: الصراع العثماني البريطاني خلال الحرب العالمية الأولى، ١٤١٥ هـ / ١٩٩٤م، مكتبة العبيكان، الرياض.
٥٩ - عبد الله آدم نصيف: العلا والحجر (مدائن صالح)، ١٤١٨ هـ / ١٩٩٨ م، الرئاسة العامة لرعاية الشباب، الرياض.

٦٠ - عبد الله صالح العثيمين: تاريخ المملكة العربية السعودية، ط٤، ١٤١٩ هـ / ١٩٩٨ م، مكتبة العبيكان، الرياض.

٦١ - عبد الله صالح العثيمين: نشأة إمارة آل رشيد، ١٤٠١ هـ / ١٩٨١ م، عمادة شؤون المكتبات، جامعة الرياض، الرياض.

٦٢ - عبد الله ناصر الوليعي: جيولوجية وجيومورجرافية المملكة العربية السعودية (أشكال سطح الأرض)، ط٢، ١٤١٧ هـ / ١٩٩٧ م، مؤسسة الممتاز للطباعة والتجليد، الرياض.

٦٣ - علي حسّون: تاريخ الدولة العثمانية وعلاقاتها الخارجية، ط٣، ١٤١٥ هـ / ١٩٩٤ م، المكتب الإسلامي، بيروت.

٦٤ - علي بن إبراهيم غبان: بحوث في التاريخ والآثار، ١٤١٤ هـ / ١٩٩٣م، مطبعة سفير، الرياض.

٦٥ - علي بن إبراهيم غبان: الآثار الإسلامية في شمال غرب المملكة، ١٤١٤ هـ / ١٩٩٣ م، مطبعة سفير، الرياض.

٦٦ - علي سلطان: تاريخ العرب الحديث، ب.ت.م، منشورات مكتبة طرابلس العلمية، ليبيا.

٦٧ - عمر عبد العزيز عمر: تاريخ العرب الحديث والمعاصر، ٢٠٠٠ م، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.

٦٨ - عوض البادي: الأوضاع السياسية في وسط الجزيرة العربية عند نهاية القرن التاسع عشر الميلادي، ط٢، ١٤٢٢ هـ / ٢٠٠٢ م، دار بلاد العرب، الرياض.

٦٩ - عوض البادي: الرحالة الأوروبيون في شمال الجزيرة العربية، ط٢، الدار العربية للموسوعات، بيروت.

٧٠ - فؤاد حمزة: قلب جزيرة العرب، ط٢، ١٣٨٨ هـ / ١٩٦٨ م، مكتبة النصر الحديثة، الرياض.

٧١ - فهد المارك: من شيم العرب، ط٤، ٢٠٠٠ م، مكتبة الشقري، الرياض.

٧٢ - مأمون أصلان: قافلة الحاج الشامي، ٢٠٠٠ م، مؤسسة حماد ودار كندي، عمان.
٧٣ - محمد أحمد الرويثي: الشخصية الجغرافية للملكة العربية السعودية، ١٤١٦ هـ / ١٩٩٦ م، مكتبة التوبة، المدينة المنورة.
٧٤ - محمد أنيس: الدولة العثمانية والشرق العربي، ١٩٩٣ م، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة.
٧٥ - محمد بن ثنيان الثنيان: عبد العزيز بن رشيد والحماية البريطانية، شعبان ١٤٢٠ هـ / نوفمبر ١٩٩٩ م، الجمعية التاريخية السعودية، الإصدار الخامس، الرياض.
٧٦ - محمد بهجة البيطار: الرحلة النجدية الحجازية، ١٩٧٦ م، المطبعة الجديدة، دمشق.
٧٧ - محمد بيومي مهران: دراسات في تاريخ العرب القديم، ١٩٧٧ م، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض.
٧٨ - محمد بن حمد التيمائي: تيماء، ط٢، ١٤١٩ هـ / ١٩٩٨ م، الرئاسة العامة لرعاية الشباب، الرياض.
٧٩ - محمد حسن الشريف: المختار من الرحلات الحجازية إلى مكة والمدينة النبوية، ١٤٢١هـ / ٢٠٠٠م، دار الأندلس الخضراء، جدة.
٨٠ - محمد سليمان الدجاني: المدخل إلى النظام السياسي الأردني، ١٤١٣ هـ / ١٩٩٢ م، ب.د.ن، عمان.
٨١ - محمد شفيق غربال: منهاج مفصل لدروس في العوامل التاريخية في بناء الأمة العربية على ما هي عليه اليوم، ١٩٦١ م، معهد الدراسات العربية، القاهرة.
٨٢ - محمد صادق باشا: الرحلات الحجازية في القرن الثالث عشر الهجري / التاسع عشر الميلادي، ١٩٩٩ م، بدر للنشر والتوزيع، بيروت.
٨٣ - محمد صبحي عبد الحكيم: أطلس المملكة العربية السعودية والعالم، ١٩٩٦ م، مكتبة لبنان، بيروت.

٨٤ - محمد صبري محسوب: دراسات في جغرافية المملكة العربية السعودية الجوانب الطبيعية، دار الفكر العربي، القاهرة.

٨٥ - محمد عبد الرحمن برج: دراسة في التاريخ العربي الحديث والمعاصر، ١٩٧٤ م، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة.

٨٦ - محمد عبد الله الزعارير: إمارة آل رشيد في حائل، ١٩٩٧ م، بيسان للنشر والتوزيع، بيروت.

٨٧ - محمد عزة دروزة: الوحدة العربية، ١٣٧٦ هـ / ١٩٥٧ م، المكتب التجاري، بيروت.

٨٨ - محمد فؤاد شكري: ميلاد دولة ليبيا الحديثة، ١٩٥٧ م، مطبعة دار الاعتماد، القاهرة.

٨٩ - محمد كمال الدسوقي: الدولة العثمانية والمسألة الشرقية، ١٩٧٦م، دار الثقافة للطباعة، القاهرة.

٩٠ - محمد لبيب البتنوني: الرحلة الحجازية، مكتب الثقافة الدينية، مصر.

٩١ - محمود الشاذلي: المسألة الشرقية، ١٤٠٩ هـ / ١٩٨٩ م، مكتبة وهبه، القاهرة.

٩٢ - محمود شاكر وإسماعيل أحمد ياغي: تاريخ العالم الإسلامي الحديث والمعاصر ٩٨٧ - ١٤٠٠ هـ / ١٤٩٢ - ١٩٨٠ م، ط٢، ١٤١٩ هـ / ١٩٩٨ م، مكتبة العبيكان، الرياض.

٩٣ - محمود صالح منسي: تاريخ الشرق العربي الحديث، ١٤١٠ هـ / ١٩٩٠ م، ب.د.ن.

٩٤ - محمود صالح منسي: حركة اليقظة العربية في الشرق الآسيوي، ط٢، ١٩٧٤ م، دار الفكر العربي، القاهرة.

٩٥ - محمود صالح منسي: تصريح بلفور، ب.ت.ن، دار الفكر العربي، القاهرة.

٩٦ - محمود طه أبو العلا: جغرافية شبه جزيرة العرب، ١٩٩٦ م، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة.

٩٧ - مصطفى طلاس: الثورة العربية الكبرى، ط٤، ١٩٨٧م، دار طلاس، دمشق.

٩٨ - مصطفى عبد القادر النجار: الوثائق البريطانية وأهميتها في كشف المصالح البريطانية في جزيرة العرب بعد الحرب العالمية الأولى، ١٩١٨ - ١٩٢٦ م، مصادر تاريخ الجزيرة العربية، مطبعة جامعة الرياض، ١٣٩٩ هـ / ١٩٧٩ م، الرياض.

٩٩ - مكي شبيكة: العرب والسياسة البريطانية في الحرب العالمية الأولى، ١٩٧٠ م، دار الثقافة، بيروت.

١٠٠ - موفق بن المرجة: صحوة الرجل المريض -أو- السلطان عبد الحميد الثاني والخلافة الإسلامية، ١٤١٤ هـ، منشورات مؤسسة صقر الخليج، الكويت.

١٠١ - نبيل عبد الحي رضوان: الدولة العثمانية وغرب الجزيرة العربية بعد افتتاح قناة السويس ١٢٨٦ - ١٣٢٦هـ / ١٨٦٩ - ١٩٠٨م، ١٤٠٣هـ / ١٩٨٣ م، تهامة، جدة.

١٠٢ - نجدة فتحي صفوة: الجزيرة العربية في المصادر البريطانية، ط٢، ٢٠٠٠ م، دار الساقي، بيروت.

١٠٣ - نعوم شقير: تاريخ العرب وسيناء، ١٩١٦ م، مصر.

١٠٤ - هشام محمد عجيمي: قلاع الأزنم والوجه وضبا بالمنطقة الشمالية الغربية من المملكة العربية السعودية، دراسة معمارية حضارية، ١٤٢١ هـ، جامعة أم القرى، مكة المكرمة.

١٠٥ - يسرى الجوهري: جغرافية السكان، ١٩٧٦م، منشأة المعارف، الإسكندرية.

١٠٦ - يوسف حسن العارف: العثمانيون وحكومة الأدارسة في عسير ١٣٢٥ -١٣٣٧هـ/ ١٩٠٧-١٩١٨م، ١٤١٥هـ/ ١٩٩٥م، دار أبو المجد للطباعة، جدة.

خامسًا: المراجع الأجنبية المعربة:

١ - أحمد رؤوف: كيف دخلت تركيا الحرب، تعريب فؤاد ميداني، ١٩٣٢ م، ب.د.ن، بيروت.

٢ - إدوارد نولده: الأوضاع السياسية في وسط الجزيرة العربية أواخر القرن التاسع عشر الميلادي، تعريب عوض البادي، ط٢، ٢٠٠٠ م، دار بلاد العرب، الرياض.

٣ - إسماعيل حقي أوزون: أمراء مكة المكرمة في العهد العثماني، ترجمة خليل علي مراد، ١٩٨٥ م، منشورات مركز دراسات الخليج العربي بجامعة البصرة.

٤ - إليزابيث بيرغوين: جيرترودبيل من أوراقها الشخصية ١٩١٤ - ١٩٢٦ م، ترجمة وتحرير وتعليق نمير عباس مظفر، تقديم عبد الرحمن منيف، ٢٠٠٢ م، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت.

٥ - إلكسي فاسيليف: تاريخ العربية السعودية من القرن الثامن عشر حتى نهاية القرن العشرين، ط٢، ٢٠٠٠ م، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت.

٦ - أوليا جلبي: الرحلة الحجازية، ترجمها عن التركية وقدم لها الصفصافي أحمد المرسي، ١٤٢٠ هـ / ١٩٩٩ م، دار الآفاق العربية، القاهرة.

٧ - إيف بيسون: الملك عبد العزيز بن عبد الرحمن آل سعود ملك الصحراء، ترجمة وتعليق عبد الله بن حمد الدليمي وعبد الله بن عبد الرحمن الربيعي، ١٤١٩ هـ / ١٩٩٩ م، مكتبة الملك عبد العزيز العامة، الرياض.

٨ - أيوب صبري باشا: مرآة جزيرة العرب، ترجمة وتعليق أحمد فؤاد متولي والصفصافي أحمد المرسي، ١٤١٩ هـ / ١٩٩٩ م، دار الآفاق العربية، القاهرة.

٩ - براي: مغامرات لجمن في العراق والجزيرة العربية ١٩٠٨ - ١٩٢٠م، ترجمة وتعليق سليم طه التكريتي، ١٩٨٩ م، دار واسط للدراسات والنشر والتوزيع، بغداد.

١٠ - ببير رونوفن: تاريخ القرن العشرين، ترجمة نور الدين حاطوم، ط٢، ١٩٨٠ م، دار الفكر، دمشق.

١١ - ثريا شاهين: دور الكنيسة في هدم الدولة العثمانية، ترجمة محمد حرب، ب.ت.ن، دار المنارة للنشر والتوزيع، جدة.

١٢ - جورج أنطونيوس: يقظة العرب، ترجمة إحسان عباس وناصر الدين الأسد، ط٨، ١٩٨٧ م، دار العلم للملايين، بيروت.

١٣ - جورج أوغست فالين: صور من شمالي جزيرة العرب، ترجمة سليم شلبي ومراجعة يوسف إبراهيم يزبك، ١٩٧١ م، أوراق لبنانية، بيروت.

١٤ - جورج كيرك: موجز تاريخ الشرق الأوسط، ترجمة عمر الاسكندري، راجعه سليم حسن، ط٣، ١٩٥٧ م، مركز كتب الشرق الأوسط، القاهرة.

١٥ - جوزيف كوستنر: العربية السعودية من القبلية إلى الملكية ١٩١٦ - ١٩٣٦ م، ترجمة شاكر إبراهيم، ١٩٩٦ م، مكتبة مدبولي، القاهرة.

١٦ - جولدن صاري يلدز: الحجر الصحي في الحجاز ١٨٦٥- ١٩١٤م، ترجمة عبد الرزاق بركات ومراجعة مسعد الشامان، ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١م، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الرياض.

١٧ - جون لويس بوركهاردت: البدو والوهابيين، ترجمة محمد الأسيوطي، ١٩٨٨ م، ب.د.ن.

١٨ - جيمس موريس: الملوك الهاشميون، المكتب العالمي للتأليف والترجمة، بيروت.

١٩ - حسين حسني: الأوضاع العامة في منطقة نجد في العهد العثماني، ترجمة سهيل صابان، ١٣٣٠ هـ، مطبعة أبي الضياء، استانبول.
٢٠ - ديفد غارنت: مختارات من رسائل لورنس، ترجمة عبد المنعم الناصر، ١٤٠٩ هـ / ١٩٨٨ م، دار الحرية للطباعة، بغداد.
٢١ - ريدر بولارد: بريطانيا والشرق الأوسط من أقدم العصور حتى عام ١٩٥٢ م، ترجمة حسن أحمد السلمان، ١٩٧٥ م، مطبعة الرابطة، بغداد.
٢٢ - علي فؤاد: كيف غزونا مصر، ترجمة نجيب الأرمنازي، ١٩٦٢ م، دار الكتاب الجديد، د.م.ن.
٢٣ - كارل الرضوان: الخيام السود في بلاد العرب، ترجمة عبد الهادي عبلة، ١٤١٩ هـ / ١٩٩٧ م، دار قتيبة، دمشق.
٢٤ - لوتسكي: تاريخ الأقطار العربية الحديث، ترجمة عفيفة البتساني، ب.ت.ن، دار التقدم، موسكو.
٢٥ - لوريمر: تاريخ الخليج العربي (القسم التاريخي)، طبع على نفقة أمير قطر.
٢٦ - مايكل آشر: لورنس ملك العرب غير المتوج، ترجمة فاطمة نصر، ٢٠٠٠ م، إصدارات سطور، القاهرة.
٢٧ - مضاوي الرشيد: السياسة في واحة عربية آل رشيد في حائل، ترجمة عبد الإله النعيمي، ١٩٨٨ م، دار الساقي، بيروت.
٢٨ - وليم جيفور بالجريف: وسط الجزيرة العربية وشرقها، ترجمة صبري محمد حسن، المجلس الأعلى للثقافة، ٢٠٠١ م، القاهرة.
٢٩ - يلماز أزتونا: تاريخ الدولة العثمانية، ترجمة عدنان محمود سلمان، مراجعة وتنقيح محمود الأنصاري، ١٤١٠ هـ / ١٩٩٠ م، مؤسسة فيصل للتمويل، اسطنبول.
٣٠ - يوليوس أيتنج: رحلة داخل الجزيرة العربية، ترجمه وعلق عليه سعيد بن فائز السعيد، ١٤١٩ هـ، دارة الملك عبد العزيز، الرياض.

سادسًا: المقالات والأبحاث العلمية:

١ - بيتر هاينه: صالح الشريف التونسي، حوليا الجامعة التونسية، العدد ٢٤، السنة ١٩٨٥ م.

٢ - جمال محمود حجر: الآثار السلبية للسياسة الأجنبية في شمال شبه الجزيرة العربية، مجلة الدارة، ع١، س١١، ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥ م.

٣ - حمد الجاسر: في رحاب الحرمين، مجلة العرب، ج٩-١٠، س ١٠، ١٣٩٤ هـ / ١٩٧٤ م، نقلاً عن الرحلة الناصرية في القرن الحادي عشر الهجري / السابع عشر الميلادي.

٤ - حمد الجاسر: ليس الحجر مدائن صالح، مجلة العرب، ج١-٢، س١٣، ١٣٩٨ هـ / ١٩٧٨ م.

٥ - خالد السعدون: مقاومة القبائل لسكة حديد الحجاز أسبابها وتطوراتها، الدارة، العدد ٢، السنة ١٤، ١٤٠٩ هـ / ١٩٨٨ م.

٦ - خالد السعدون: موقف إمارة حائل من الحرب العالمية الأولى كما صورتها الوثائق البريطانية، الدارة، العدد الثاني، السنة التاسعة، أكتوبر ١٩٨٣م.

٧ - سعد أبو دية: إستراتيجية الخط الحديدي الحجازي والأمن بالبحر الأحمر، المجلة التاريخية للدراسات العثمانية، ع٩-١٠، ١٩٩٤ م.

٨ - صالح العمرو: النزاع التركي المصري على شمال الحجاز وسيناء وتدخل الحكومة البريطانية ١٨٨٤ - ١٩٠٦ م، الدارة، ع١، س٥، ربيع الثاني ١٣٩٩ هـ / ١٩٧٩ م.

٩ - عبد الناصر إحسان كعدان: أشهر الرحالة من الأطباء العرب الذين زاروا شبه الجزيرة العربية منذ القرن العاشر وحتى منتصف القرن الرابع عشر الهجري، ١٤٢١ هـ / ٢٠٠٠ م، بحوث ندوة الرحلات إلى شبه الجزيرة العربية، دارة الملك عبد العزيز، الرياض.

١٠ - عوض البادي: وثيقة الملك عبد العزيز ومنطقة الجوف ووادي السرحان، مجلة الدرعية، ع٣-٤، س١، رجب - شوال ١٤١٩ هـ / نوفمبر ١٩٩٨ - يناير ١٩٩٩ م.

١١ - محمد كرد علي: رحلة إلى المدينة المنورة، مجلة المقتبس، مج ٧، ١٣٣٠ هـ / ١٩١٢ م.

١٢ - موزل: طريق الحج العراقي، مجلة العرب، ج٣، س٧، رمضان ١٣٩٢ هـ / أكتوبر ١٩٧٢ م.

١٣ - موزل: تاريخ بيت ابن رشيد، مجلة العرب، ج٧-٨، س١٠، محرم وصفر ١٣٩٦ هـ / يناير وفبراير ١٩٧٦ م.

١٤ - هشام محمد عجيمي: قلعة تبوك، مجلة أم القرى، السنة الأولى، ع٢، ١٤٠٩ هـ.

١٥ - يحيى عبد الرؤوف جبر: شمال شبه الجزيرة العربية في مصنفات الرحالة، بحوث ندوة الرحلات إلى شبه الجزيرة العربي، دارة الملك عبد العزيز، الرياض، رجب ١٤٢١ هـ / أكتوبر ٢٠٠٠ م.

سابعًا: الدوريات (المجلات والصحف):

أ - مجلة العالم الإسلامي:

١ - العدد ١٠، ٥ رمضان ١٣٣٤ هـ / ٦ يوليو ١٩١٦ م.

٢ - العدد ١٤، ١٠ أغسطس ١٩١٦ م، استانبول.

٣ - العدد ١٧، ١٣ أغسطس ١٩١٦ م، استانبول.

ب - مجلة المنار:

١ - الجزء ١٢ من المجلد ١٧، ذو الحجة ١٣٣٢ هـ / ١٩١٤ م.

٢ - الجزء ١ من المجلد ٢١، ٢٩ ربيع الأول ١٣٣٧ هـ / ٢ ديسمبر ١٩١٨ م.

٣ - الجزء ٤ من المجلد ٢١، ٣٠ رمضان ١٣٣٧ هـ / ٢٨ يونيو ١٩١٩ م.

٤ - الجزء ٧ من المجلد ٢١، ٣٠ رجب ١٣٣٨ هـ / إبريل ١٩٢٠ م.

ج - جريدة القبلة:

١ - العدد ٥٢ تاريخ ١٩/٤/١٣٣٥ هـ.

٢ - العدد ٦٧ تاريخ ١٣/٦/١٣٣٥ هـ.

٣ - العدد ٨٦ تاريخ ٢١/٨/١٣٣٥ هـ.
٤ - العدد ١٣٠ تاريخ ٤/٢/١٣٣٦ هـ.
٥ - العدد ١٤٩ تاريخ ١١/٤/١٣٣٦ هـ.
٦ - العدد ١٦٧ تاريخ ١٥/٦/١٣٣٦ هـ.
٧ - العدد ٢١٦ تاريخ ٢٠/١٢/١٣٣٦ هـ.
٨ - العدد ٢٢٣ تاريخ ١٥/١/١٣٣٧ هـ.

ثامنًا: المراجع الأجنبية:

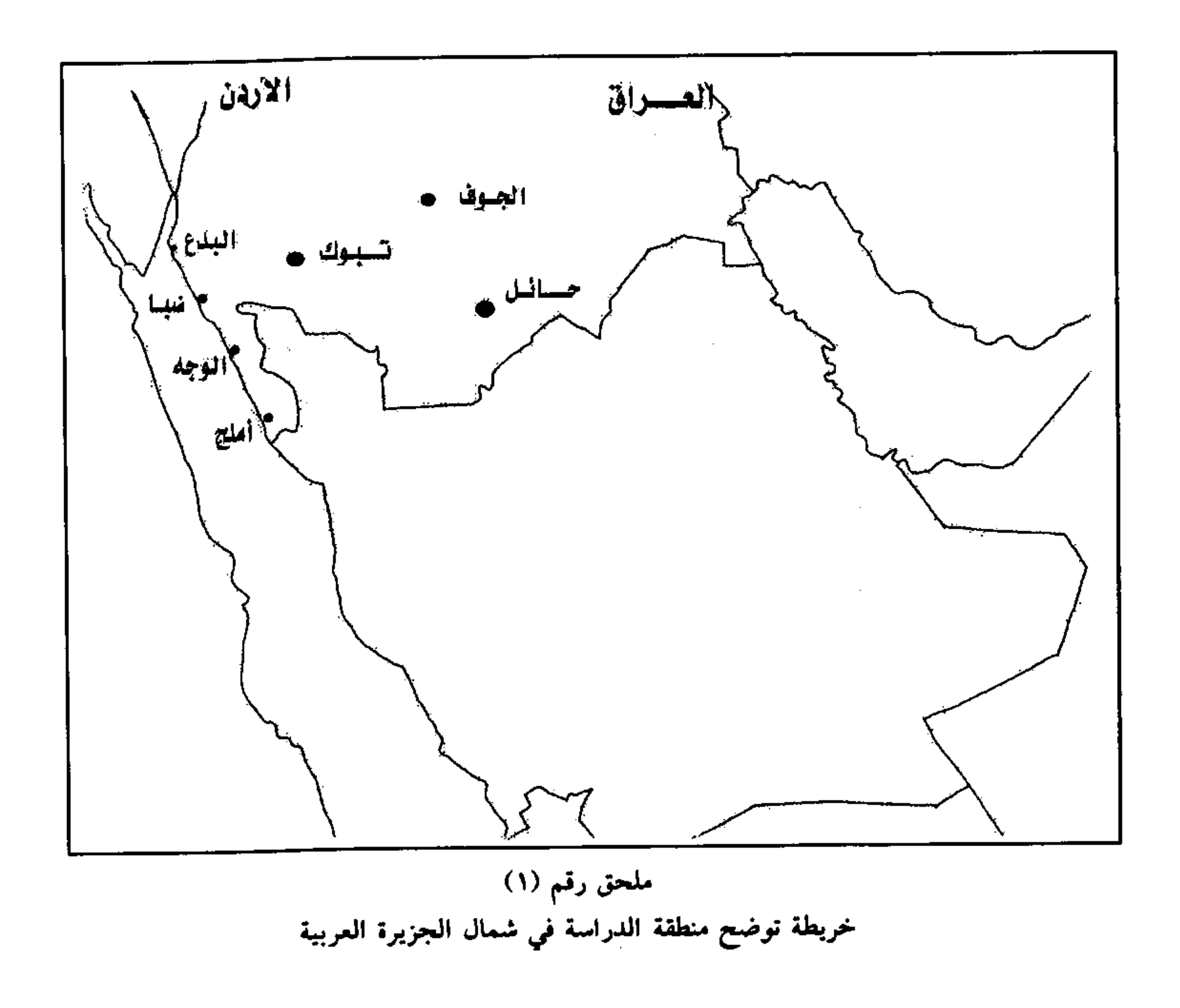
1 - Alios Musil: Northem Hijaz, 1926, Ams Press, New York.
(ترجمة حسين بن سليمان القرعاني، لم يُنشر بعد)
2 - Bray, N.N.E: Shifting Sands, 1934, Union Press, London.
3 - Feridun Kandemir: Medine Mudafaas, 1991, Atlas & Nehir iLETiSim A.S., Istanbul.
4 - George Stitt: A Prince of Arabia, Unwinltd. London.
5 - Jacob M. Landan: The Hijaz Railway and The Muslim Pilgrams, 1971, Wahye State, University Petroil.
6 - Komisyon: Harbide Turk Harbi, 1978, Ankara.
7 - Naci Kasif Kiciman: Medine Mudfaasi, 1971, yahud Hicoz, Bizden Nasil.
8 - Orankologulu: Bedevi, Lavers, Arab, 1990, Yemi Boyuk, Istanbul.
9 - Philip Hendrick Stoddard: Tskilat Zmahsusa, 1995, Ariba, Istanbul.
10 - Randall Beker: King Hussain and the Kingdom of Hijaz, The Oleander Press, New York.
11 - Richard Francis Burton: The Land of Midian, 1984, The Oleander Press.
12 - Suleyman Yatak: Serif Ali Haydar in Mekke Emirligine Tayine, Turk Dunyasi Tarlh Dergis Ocak, 1992.
13 - Sayed Ali El-Edroos: The Hashemite Arab Army 1908 - 1979, The Publishing Committee, Amman.
14 - Turmye Cumnariyete Ahik Lopedisi, Istanbul.
15 - Ufuk Gulsoy: Hicaz Demiryolu, 1994, Eren, Istanbul.

المَلاحِقُ



الوثائق

م	مضمون الوثيقة	مصدرها
١.	خريطة توضح شمال الجزيرة العربية (منطقة الدراسة).	الباحث
٢.	تعيين نوري الشعلان قائمقام على الجوف.	الأرشيف العثماني
٣.	مأمور عربان جُهينة، يُطلع أمير مكة المكرمة بما تم بشأن منهوبات، ومحاولة استعادتها.	الأرشيف العثماني
٤.	طلب أهالي تيماء قوة من أجل حفظ الأمن.	الأرشيف العثماني
٥.	طلب تعيين مشايخ دين، للإصلاح بين القبائل.	الأرشيف العثماني
٦.	من ناظر الحربية إلى قائد العراق بشأن التأكد من موقف وكيل ابن رشيد في العراق.	الأرشيف العثماني
٧.	مهاجمة القبائل بلدة أملج.	الأرشيف العثماني
٨.	مشكلة الحائط بين أهلها، وابن رشيد.	الأرشيف العثماني
٩.	أهمية ميناء قصارة للمنطقة.	الأرشيف العثماني
١٠.	من سعود بن رشيد لناظر الداخلية بشأن استعداده لمهاجمة الحسين بن علي أمير مكة.	الأرشيف العثماني
١١.	محطات الخط الحديدي الحجازي عام ١٣٢٦ هـ / ١٩٠٨ م.	وزارة التربية والتعليم
١٢.	منشور، يحرض فيه الإنجليز سكان بلاد العرب على الثورة ضد العثمانيين.	وثائق الوكيل المويلحي
١٣.	صورة لمسجد التوبة في تبوك الذي صلى فيه الرسول ﷺ.	شركة أسمنت تبوك



ملحق رقم (١)

خريطة توضح منطقة الدراسة في شمال الجزيرة العربية

ملحق رقم (٢)

تعيين نوري الشعلان (قائمقام) على الجوف

الأرشيف العثماني، اسطنبول

مضابط مجلس الوكلاء MV

وثيقة رقم ٢٤١/١١٦

محفوظ عالي مقام مكارم الإمارة الجليلة ما عليه

دولتلو سيادتلو سيدنا وسيد الجميع امير مكة المكرمة دامت معاليه آمين

اعرض لدولت سيدنا أمركم العالي رقيم ٢٧ ربيع الأول وصل وتحته بأعلى ومعه كتاب الشيخ مصطفى درويش وعليه
أمر دولت سيادتكم في خصوص ما هو له وما شير بالأمر العالي صار معلوم فبنفوس دولت سيدنا صار الضبط
من قبيلة المراوين جماعة ابن غنيم وبعدها سألوا المنهوب وطلبوا مهلة شهرين الى رجب بيسير استرداد
ما هو عندهم وأخذنا عليهم السندات اللازم بالكفالة عليهم وان شاء الله يحصل استرداد منهم وحضر عبيد
ابن عم ابن غنيم وشال ونذكر أنه من الآن وبعد اذا راح شي طرف قبيلة المراوين فهو ملزوم منه ومن
خصوص محمد ابن غنيم وخوله سعد بعد ما رأوا أن المراوين خرجوا من ايديهم وطاعوا الى الدولة العليه والى
دولت سيدنا طلبوا منا الأمان تصدهم المواجهة وامناهم يحضروا لطرفنا في ينبع ومحسوبكم وصلنا ينبع في يوم
٢٨ ربيع الآخر وان شاء الله اذا حضروا المذكورين بطرفنا نعرض لدولت سيدنا بما يحصل معهم ولأجل المعلومية
تجاسرنا بتقديم هذه العريضة والأمر لمن له الأمر أفندم في غاية ربيع الآخر

محسوبكم
مأمور عربان
جهينة

ملحق رقم (٣)

مأمور عربان جهينة يطلع أمير مكة المكرمة على ما تم بشأن منهوبات، ومحاولة استعادتها

الأرشيف العثماني، اسطنبول

أوراق الباب العالي BEO

وثيقة رقم ٣٣٠٩١٤



سوریه ولایتندن کلان شفره

العلا حوارنده اولوب ابن الرشیدک صحابت قدیمه اوعاسنده بولندیغی تیما قریه‌سی
اهالیسی ابن الرشیددن کوردکلری مظالم و تعدیاتدن طولایی زیر جناح حکومت
عثمانیه‌یه التجا و بر مأمورله اون نفر اعزامنی استدعا ایلدکلری و بونلرک بو یولده‌کی
استرحامی تیما قصبه‌سنک حکومت مشروطه عثمانیه‌یه التحاقنه بیوک بر فرصت اولوب
بونلرک املری ایسه حکومت عادله عثمانیه‌نک عنوان جلیل الشانی التزام باشا مقدمه
عبارت اولدیغندن بو مسئله‌نک بر رنک سیاسی المدن درجرم مقابل اهمیت اولدیغی
معانه قاتحه المک استعانه‌یه علیها کرک متصرفلغنه سلیدریلمور قریه مذکوره‌نک
یک اوزادن بولندیغی ابن الرشید ایله درجه مناسبتی نظر اعتباره النرق اوراده
بر مأمورله مقدار کافی قوت کوندریلوب کوندرلمامسی حقنده‌کی امر تلغرافینک
استیذان اولنور

١ ... والی اسماعیل

ملحق رقم (٤)

طلب أهالي تيماء قوة لحفظ الأمن

الأرشيف العثماني، اسطنبول

نظارة الداخلية DH

وثيقة رقم ١٢/ ٤-١٧



ملحق رقم (٥)

طلب تعيين مشايخ دين للإصلاح بين القبائل

الأرشيف العثماني، اسطنبول

نظارة الداخلية DH-MUI

وثيقة رقم ١٠/ ٢-٨٦

داخلیه نظارتی

عراق قوماندانی خلیل پاشایه (شیفره)

امنیت عمومیه مدیریتی

شعبه

عمومی

خصوصی

ملحق رقم (٦)

من ناظر الحربية إلى قائد العراق

بشأن التأكد من موقف وكيل ابن رشيد في العراق

الأرشيف العثماني، اسطنبول

نظارة الداخلية DH,SFRI

وثيقة رقم ٧٤

ملحق رقم (٧)

مهاجمة القبائل بلدة أملج

الأرشيف العثماني، اسطنبول

أوراق الباب العالي BEO

وثيقة رقم ٣٢٠٨٠٦



ملحق رقم (٨)

مشكلة الحائط بين أهلها وابن رشيد

الأرشيف العثماني، اسطنبول

نظارة الداخلية DH

وثيقة رقم ١٧-٥/١

ملحق رقم (٩)

أهمية ميناء قصارة للمنطقة

الأرشيف العثماني، اسطنبول

نظارة الداخلية DH

وثيقة رقم ٨/ ٨٢

باب عالی
خارجیه نظارتی
ترجمه سرپرلکی

داخلیه ناظری دولتلو طلعت پاشا حضرتلرینه مکرم ... ابن السعود رشید حضرتلری طرفندن ارسال اولنان مکتوبك ترجمه سیدر

[illegible]

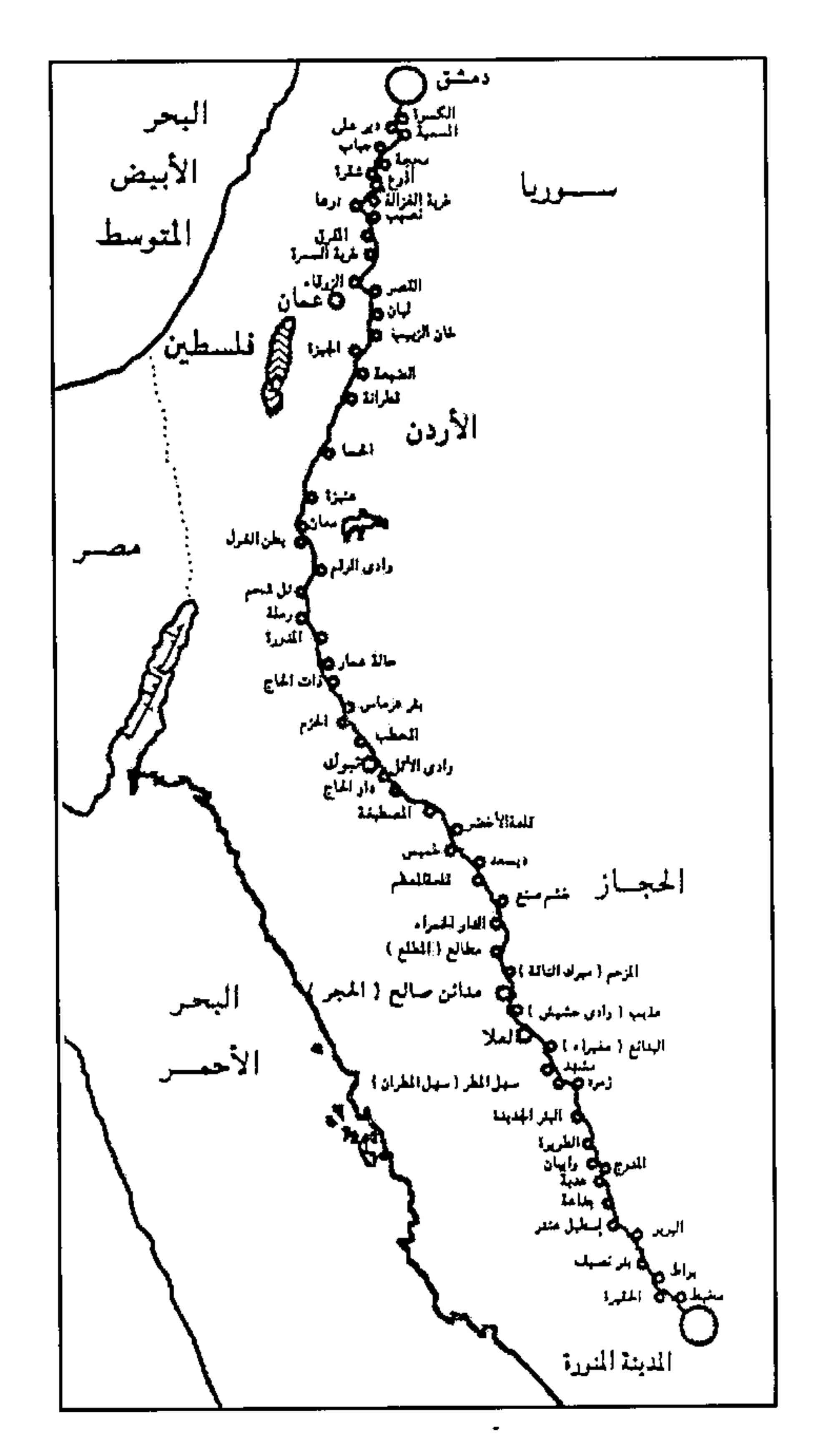
ملحق رقم (١٠)

من سعود بن رشيد إلى ناظر الداخلية بشأن استعداده لمهاجمة الحسين بن علي

الأرشيف العثماني، اسطنبول

أوراق الباب العالي BEO

وثيقة رقم ٣٣٤٠٢١



ملحق رقم (١١)

محطات الخط الحديدي الحجازي عام ١٣٢٦ هـ / ١٩٠٨ م

وزارة التربية والتعليم

الى سكان بلاد العرب

قد علمتم تماماً إننا معاشر الانكليز لم نخض غمار هذه الحرب الطاحنة ضد ألمانيا الا لأنها اعتدت على الممالك الصغيرة المتاخمة لها وهاجمتها لغير ما ذنب مع أن ألمانيا نفسها قد كفلت ضمان استقلال تلك الممالك تشفى العهود والمواثيق الأكيدة ولا يغيب عنكم أن ألمانيا التي اكتنفتها الأخطار وأحاطت بها الأزمات احتالت بدهائها على الحكومة التركية لتأخذ ناصرها وتشد أزرها وقد استطاعت أن تصل الى مآربها بفضل المبالغ الطائلة من المال والأماني الكاذبة وكانت ترمي بذلك الى الحصول على أمر بالجهاد من سلطان تركيا ضدنا وضد حلفائنا لأن رأيتنا تظل الملايين العديدة من المسلمين الذين انضم الى جيوشنا الآلاف المؤلفة منهم وأصبحوا يحاربون معنا ضد الألمان جنباً الى جنب وهي ترجو من وراء ذلك أن ينقلب المسلمون ويكونوا علينا لا لنا ولا ريب في أن كل مسلم صميم ملأت العقيدة الإسلامية قلبه يربأ بنفسه من أن يستخف بعقيدته ويكون ألعوبة في يد دولة أجنبية تجعله قرباناً على مذابح مطامعها الأشعبية وليس جميع المسلمين من رعايا بريطانيا العظمى وفرنسا والروسيا وحليفاتها وحدهم قد أظهروا آيات الإخلاص والولاء بارسال زهرة شبابهم ليساعدونا في ميدان القتال ضد تركيا ومن غيرها بل إن الطبقة الرشيدة من الأتراك سخطت على سوء سلوك تركيا الى هذا الحد

ولعل بينكم من يتساءل عن نوايانا بعد أن تطفأ جذوة هذه الحرب فلذلك رأينا أن نصرح لكم بما يأتي

إن حكومة جلالة ملك بريطانيا العظمى وامبراطور الهند قررت أنه عند انتهاء الحرب ستجعل من بين شرائط الصلح ومواده الرئيسية أن تكون شبه جزيرة العرب والأراضي المقدسة التي فيها مستقلة والا يضم شبر منها الى أراضينا أو أراضي أي دولة أخرى ومعنى ذلك أن استقلال بلادكم وتمتعها بالحرية أصبح محققاً لا ريب فيه وإن هذه الكفالات ستجعل بفضل الله تعالى شبه جزيرة بلاد العرب ترفل في ثياب الحرية وتستعيد رقيها القديم ونضرتها الأولى ... بربكم أفلم يكفكم ذلك ؟

لقد صرح لنا بعض مشايخ العربان برغبتهم في التخلص من يد الأتراك وبعضهم يشد اليوم أزر جيوشنا بحد سيوفهم . أما الذين يرغبون فينا منكم ويخافون المجاهرة بما في نفوسهم فاليهم نسوق حديثنا هذا

(لا يداخلكم ريب من جانبنا وترقبوا سنوح الفرصة المناسبة فهي آتية لا ريب فيها وعندما تخلعون عنكم رداء الظلم وتنفضون عن كاهلكم غبار الاستبداد فإننا لا نألو جهداً في مد يد المساعدة اليكم كما إننا نعدكم وعداً صادقاً بأنكم ستصيرون بحول الله وقوته أمة متمتعة بكل معاني الاستقلال)

أنتم على شوق الى معرفة نوايانا من جهة دينكم الكريم الا فاعلموا أن الديانة الاسلامية قد احترمتها الانكليز أجل الاحترام وأكبرتها كل الاكبار والتاريخ أكبر شاهد على صدق ما نقول

وما فتئنا لهذا السبب نمد يد المساعدة لسلطان تركيا ونزيد أصرة الألفة والود بيننا وبينه تمكيناً وأما الآن وقد حمله بعض وزرائه على نكران كل جميل صانعناه به وعلى مناوأتنا بعد طول الصداقة بيننا وبينه فليس عليه الا أن يرضخ لمشيئتهم ويقبل عاقبة ما كان ولكن سياستنا سياسة الاحترام والصداقة للاسلام والمسلمين لن يتطرق لها أدنى تغيير

وإن أقرب برهان على ما ذكرنا هو رغبتنا في مساعدة سكان الأراضي الحجازية بعقا دير من الحبوب ولكن ضباط الألمان والأتراك صادروا هذه المقادير حال وصولها الى جدة والجأونا الى عدم متابعة ارسال الحبوب لأعدائنا ليسدوا ما بهم من ألم المسغبة في حين أن الفقراء خماص البطون يتضورون من الجوع .

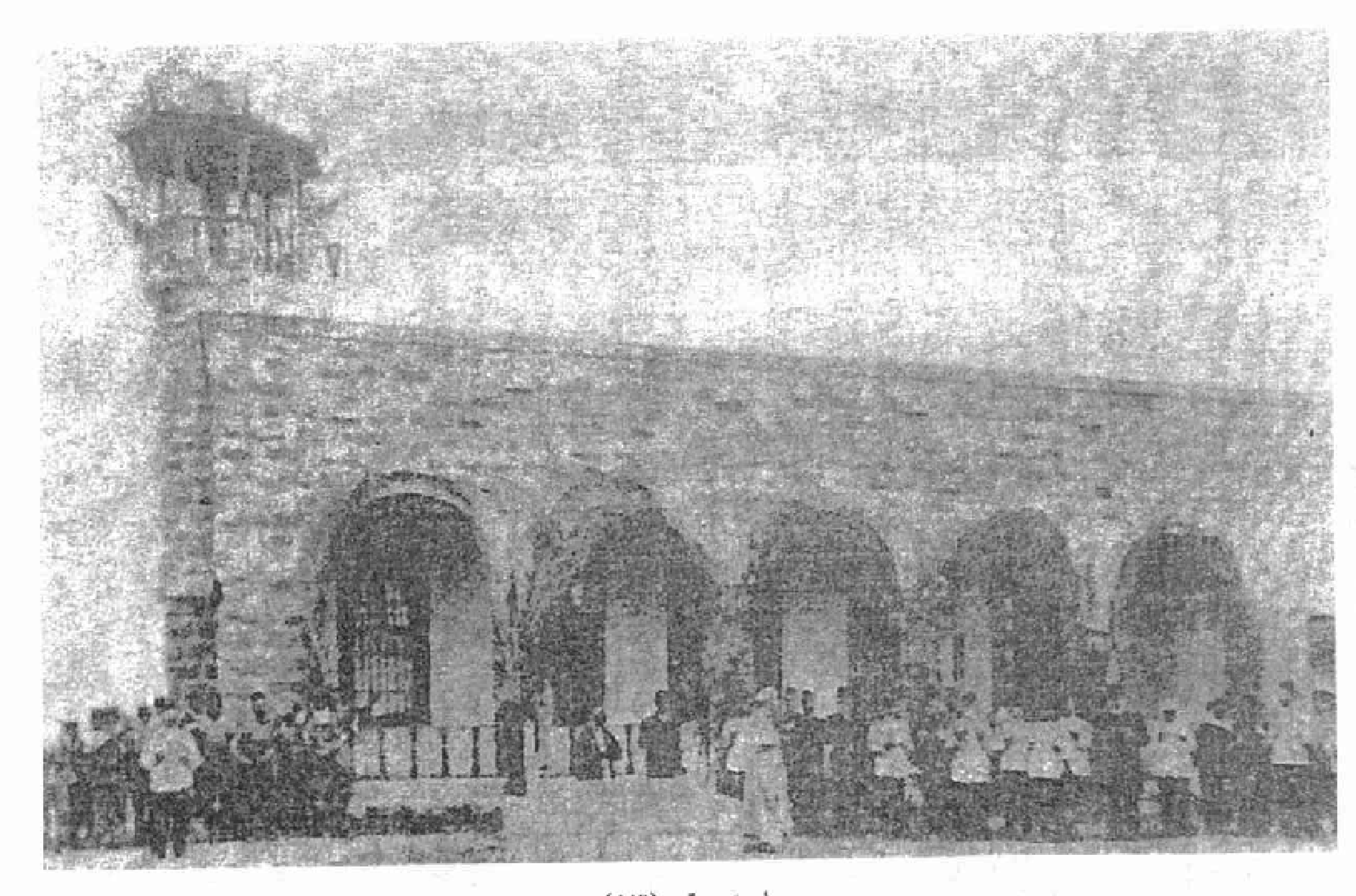
وبالرغم من كل هذه الصعوبات فالحكومة الانكليزية بعدما سمعت بما يتكبده الحجاج وسكان بلاد العرب الأبرياء من آلام الجوع لندرة المأكولات قد حركتها عوامل الشفقة والصداقة السرمدية نحو العرب أجمع فقررت التسريع بجلب المأكولات الى جدة عن طريق البحر

فليتأكد العرب أنفسهم أن هذه المؤن الغذائية هي قوت لهم ولعائلاتهم وليجتهدوا في منع مصادرتها من هؤلاء الذين يعملون على نقيض القواعد المتبعة أبان الحروب ويخطفون لقمة الجائع من فمه

ملحق رقم (١٢)

منشور يحرض فيه الإنجليز سكان شمال ساحل البحر الأحمر على الثورة ضد العثمانيين

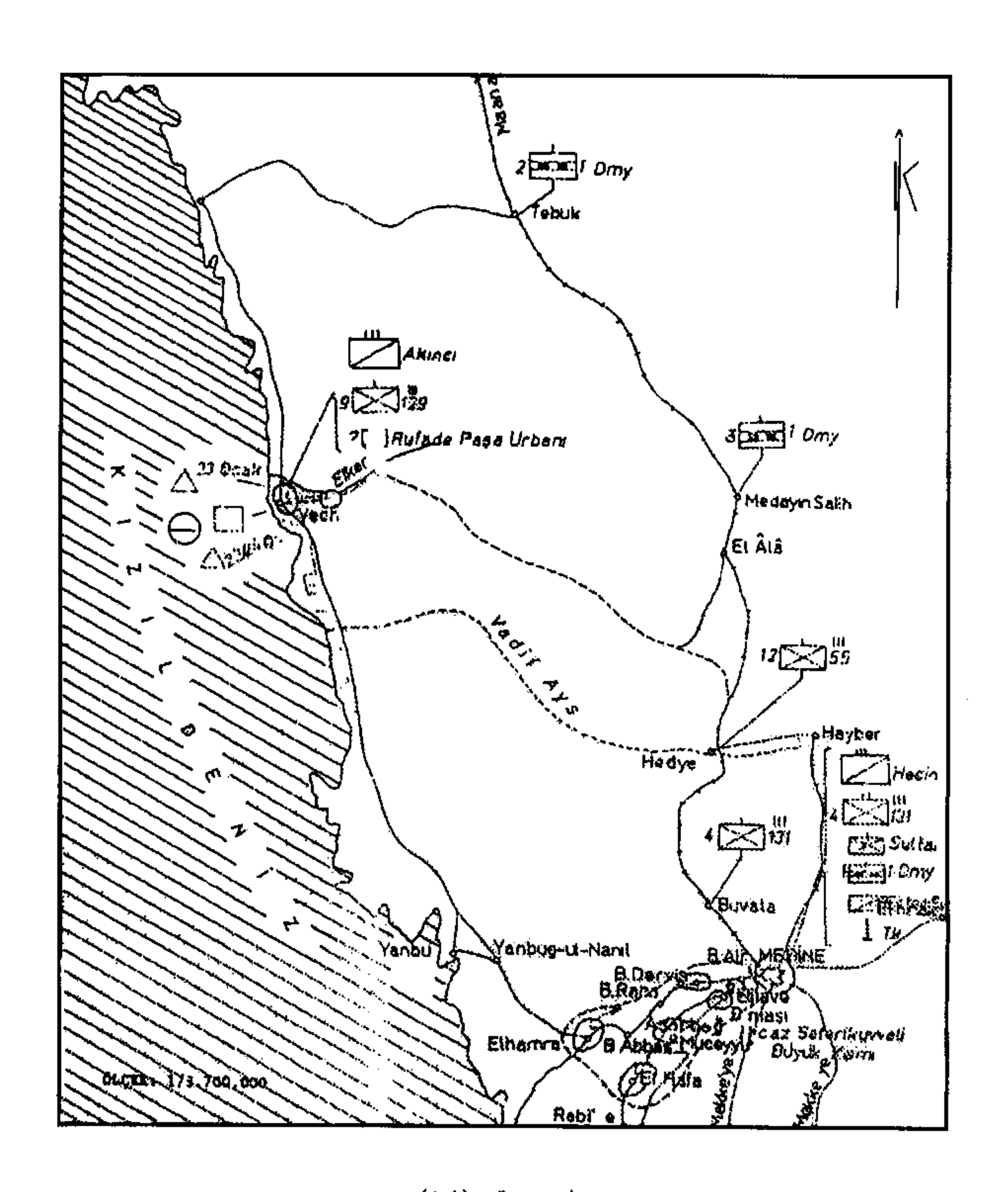
وثائق الوكيل المويلحي



ملحق رقم (١٣)

صورة لمسجد التوبة في تبوك الذي صلى به الرسول ﷺ

شركة أسمنت تبوك



ملحق رقم (١٤)

ميادين القتال بين قوات الدولة العثمانية وقوات الحسين بن علي

في شمال الجزيرة العربية



فهرس المحتويات

العثمانيون
في شمال الجزيرة العربية

يتضمن هذا الكتاب ثلاثة فصول تناول الفصل الأول: الوجود العثماني في شمال الجزيرة العربية خلال الفترة ١٣٢٦-١٣٤١هـ/١٩٠٨-١٩٢٣م، وقد تم في التمهيد وصف جغرافية منطقة الدراسة (حائل . الجوف . تبوك)، وتحديد مفهوم شمال الجزيرة العربية وتناول تاريخ الوجود العثماني في المنطقة. كما تحدث الحاميات العثمانية في الشمال الغربي من الجزيرة العربية، والوجود العثماني في شمال البحر الأحمر، ومشروع سكة حديد الحجاز والآثار الإيجابية والسلبية التي ترتبت على تنفيذ هذا المشروع. ثم تطرق إلى إمارتي آل رشيد وآل الشعلان ودورهما في الأحداث التي جرت، ثم موقف الدولة العثمانية من الإمارات العربية في المنطقة.

كما تناول الفصل الثاني قيام الحرب العالمية الأولى وموقف الدولة العثمانية منها، وكذلك موقف الإمارات العربية من الدولة العثمانية أثناء الحرب. ثم بحث في سياسة بريطانيا في شمال الجزيرة العربية أثناء الحرب، وما قدمه العرب في المنطقة من مساندة للحلفاء خلالها، وهزيمة الدولة العثمانية في الحرب وخروجها، وما تركه ذلك من أثر عليها.

وكشف الفصل الثالث عن الاتفاقيات السرية التي تمت أثناء الحرب العالمية الأولى وأثرها، وما أعقب انتهاء الحرب من مؤتمرات صلح كانت لها نتائج وخيمة على الدولة العثمانية، ومن ذلك التدخل البريطاني المباشر في المشرق العربي العثماني، كما تطرق الفصل الثالث أيضاً إلى الموقف العربي من الوجود العثماني مع انتهاء الحرب العالمية الأولى وتراجع الدولة العثمانية. وهي النهاية التي أدت إلى تغيير ميزان القوى، وتغيير الخريطة السياسية للمشرق العربي.

الناشر